

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية

١٩٤٦م - ١٩٧٠م

إعداد الطالب

خليل إبراهيم الحجاج

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الأستاذ الدكتور علي محافظة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في

التاريخ من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

حزيران ١٩٩٦م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٦م..... وأجيزت

أعضاء اللجنة

التوقيع

د. ب. د.

١. الأستاذ الدكتور علي محافظة

(رئيسا)

٢. الأستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة

(عضوا)

٣. الأستاذ الدكتور محمد خريسات

(عضوا)

٤. الدكتورة سهيلة الريمراوي

(عضوا)

عبد الله...

د. ص. د.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحات
قرار لجنة المناقشة	ب
فهرس المحتويات	ج - ح
ملخص بالعربية	١
الباب الأول	٣٠-٤

الفصل الأول : الأحزاب السياسية الأردنية في عهد الإمارة (١٩٢٠ - ١٩٤٦)

- مدخل تاريخي	٥
- حزب الاستقلال العربي	٨
- حزب العهد العربي	١٠
- جمعية الشرق العربي	١٠
- حزب أم القرى	١١
- حزب أحرار الأردن	١١
- حزب ضباط شرق الأردن	١١
- حزب الشعب الأردني	١٢
- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني العام (١٩٢٨م - ١٩٣٦م)	١٤
- الحزب الحر المعتدل	٢٠
- حزب العمل الأردني	٢٠
- حزب التضامن الأردني	٢١
- مؤتمر الشعب الأردني العام	٢٣
- عصبة الشباب الأردني المنقف	٢٥
- الحزب الوطني الأردني	٢٦
- حزب الإخاء الأردني	٢٨
- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني	٢٩

الفصل الثاني : التطورات السياسية في المنطقة وأثرها على نمو الحركة

الحزبية الأردنية (١٩٤٦م - ١٩٥٥م)

١- الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٤٦م - ١٩٥٦م)	٣٢
--	----

- ٣٦ الحزب العربي الأردني -
- ٣٧ جماعة الشباب الأردنيين الأحرار -
- ٤٤ حزب الشعب الأردني -
- ٤٥ حزب النهضة العربية -
- ٤٨ حزب الأحرار -
- ٤٩ الوحدة الأردنية الفلسطينية وأثرها على نمو الأحزاب السياسية -٢
- ٥٣ أثر دستور ١٩٥٢م على الأحزاب السياسية الأردنية -٣
- ٥٤ تراجع الحركة الوطنية وانحارها -٤
- ٥٦ العلاقات الدولية وأثرها على الحركات السياسية الأردنية -٥
- ٥٨ أ- مشروع قيادة الشرق الأوسط
- ٥٨ ب- منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط
- ٦٠ ج- حلف بغداد
- ٦١ د - مبدأ أيزنهاور (سياسة ملء الفراغ)
- ٦٣ -٦ التنظيم القانوني للأحزاب السياسية في الأردن

٦٧-٦١ الثاني : الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٥٥م - ١٩٥٧م)

الفصل الأول : الأحزاب الدينية

- ٦٨ ١- جماعة الإخوان المسلمين -
- ٦٨ تمهيد -
- ٦٩ تأسيس الجماعة في الأردن -
- ٧١ الهيكل الإداري والتنظيمي للجماعة -
- ٧٣ العضوية -
- ٧٦ اتصالات الجماعة -
- ٧٩ موارد الجماعة المالية -
- ٨٠ علاقة الجماعة بنظام الحكم والحكومة -
- ٨٤ علاقة الجماعة مع الأحزاب -
- ٨٧ العلاقة مع حزب التحرير الإسلامي -
- ٩٠ العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي -
- ٩١ العلاقة مع الحزب الشيوعي الأردني -

- العلاقة مع الحزب الوطني الإشتراكي ٩٣
- ٢ حزب التحرير الإسلامي ٩٤
- تأسيس الحزب ٩٤
- الأساس الفكري للحزب وأسلوب عمله ٩٦
- دستور الدولة الإسلامية كما يتصوره الحزب ٩٨
- النظام الإجتماعي الإسلامي كما يتصوره الحزب ٩٩
- النظام الإقتصادي الإسلامي كما يتصوره الحزب ١٠١
- الهيكلية التنظيمية للحزب ١٠٤
- عضوية الحزب ١٠٦
- اتصالات الحزب ١٠٧
- موارد الحزب المالية ١٠٩
- علاقة الحزب بنظام الحكم والحكومة ١١٠
- علاقة الحزب بالبرلمان ١١١

الفصل الثاني : الأحزاب القومية والوطنية

- ١ حزب البعث العربي الإشتراكي ١١٤
- نشأة الحزب وأفكاره ١١٤
- المؤتمر التأسيسي الأول للحزب ١١٧
- البنى التنظيمية للحزب ١٢١
- الهيكل التنظيمي القطري للحزب ١٢١
- الوحدات التنظيمية في القيادة القطرية ١٢٢
- العقوبات ١٢٤
- تأسيس الحزب في الأردن ونشاطه السياسي فيه ١٢٥
- البرنامج السياسي للحزب على الساحة القطرية الأردنية ١٣٠
- موقف الحزب من نظام الحكم ١٣٠
- موقف الحزب من الأحزاب الأخرى ١٣٢
- موقف الحزب من الحياة البرلمانية ١٣٣

-٢ حركة القوميين العرب :

- تمهيد ١٣٤

- تأسيس الحركة ١٣٦
- الهيكل التنظيمي للحركة ١٣٨
- عضوية الحركة ١٤٠
- موارد الحركة المالية ١٤١
- اتصالات الحركة ١٤١
- موقف الحركة من نظام الحكم والحكومة ١٤٣
- علاقة الحركة بالأحزاب الأخرى ١٤٤
- العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي ١٤٤
- العلاقة مع الحزب الشيوعي الأردني ١٤٥
- العلاقة مع الحزب الوطني الاشتراكي ١٤٦
- العلاقة مع الإخوان المسلمين ١٤٧
- موقف الحركة من البرلمان ١٤٧

-٣- الحزب السوري القومي :

- تأسيس الحزب ١٤٨
- مراحل نمو الحزب ١٤٩
- مبادئ الحزب ونظريته السياسية ١٥٢
- الهيكل التنظيمي للحزب ١٥٤
- تأسيس الحزب في الأردن ١٥٥
- فروع الحزب في الأردن ١٥٦
- علاقة الحزب بالأحزاب الأخرى ١٥٧

-٤- الحزب العربي الدستوري :

- تأسيس الحزب ١٥٨
- تنظيم الحزب ١٥٩
- دور الحزب في البرلمان ١٦٠
- علاقة الحزب بالأحزاب الأخرى ١٦٠

-٥- الحزب الوطني الاشتراكي :

- تأسيس الحزب ومبادئه ١٦١
- البنية التنظيمية للحزب ١٦٣

- نشاطات الحزب ودوره في الحياة السياسية ١٦٦
- حل الحزب ١٦٩

الفصل الثالث : الأحزاب الأمامية :

الحزب الشيوعي الأردني والجبهة الوطنية :

- تمديد ١٧٣
- نشأة الحزب على الساحة الأردنية ١٧٥
- الهيكل التنظيمي للحزب ١٧٩
- أ- التنظيمات القيادية ١٧٩
- ب- التنظيمات الحزبية الأساسية ١٨٠
- عضوية الحزب ١٨٣
- العقوبات ١٨٧
- التركيبة الاجتماعية لأعضاء الحزب ١٨٨
- موارد الحزب المالية ١٩٢
- اتصالات الحزب ١٩٣
- دور الحزب في البرلمان ١٩٧
- علاقة الحزب بنظام الحكم والحكومة ٢٠٢
- علاقة الحزب بالجبهة الوطنية وموقفه
- من الأحزاب الأخرى ٢٠٥
- علاقة الحزب مع حزب البعث العربي الاشتراكي ٢٠٩
- علاقة الحزب مع الحزب الوطني الاشتراكي ٢١٠
- علاقة الحزب مع حزب التحرير الإسلامي ٢١٠
- علاقة الحزب مع الحزب القومي السوري ٢١١
- علاقة الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين ٢١١
- علاقة الحزب مع حركة القوميين العرب ٢١١

الباب الثالث : الأحزاب السياسية الأردنية في ظل الحظر والعمل السري

٢٤١-٢١٣ (١٩٥٧م - ١٩٧٠م):

الفصل الأول : محاولات النهوض وازدواجية العمل الفلسطيني الأردني

(١٩٥٧م - ١٩٦٧م):

- ٢١٣ تمهيد -
- المواجبة بين نظام الحكم والأحزاب (١٩٥٧م-١٩٦٢م) -
- ٢١٦ أسبابها ونتائجها وأثرها -
- ٢٢٣ محاولات النهوض (١٩٦٢م - ١٩٦٧م) -
- ٢٤٦ تجدد المواجبة -
- ٢٢٩ ازدواجية العمل السياسي الأردني الفلسطيني -
- ٢٣٦ محاولات الأردن للتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية -
- ٢٤٠ أسباب صعود العمل الفدائي -

الفصل الثاني - الممارسة السرية والعلنية للأحزاب السياسية الأردنية في

إطار حركة المقاومة الفلسطينية (١٩٦٧م - ١٩٧٠م) :

- ٢٤٣ حزب البعث العربي الاشتراكي -
- ٢٤٩ حركة القوميين العرب -
- ٢٥١ الحزب الشيوعي الأردني -
- ٢٥٨ الإخوان المسلمون -
- ٢٦١ حزب التحرير الإسلامي -
- ٢٦٣ تقييم العمل السري للأحزاب الأردنية -
- ٢٦٥ الخاتمة -
- ٢٦٩ المصادر والمراجع -
- ٢٩٢ ملخص باللغة الإنجليزية -

ملخص بالعربية

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في مجال التوعية والتحديث، وتجميع الطاقات الفردية المشتتة في طاقة جماعية قادرة على التأثير في مجرى الحياة العامة للمجتمع. كما تقوم هذه الأحزاب بدور لا يقل أهمية في مجال التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية حتى أن بعض علماء القانون يرون أن الديمقراطية غير ممكنة من دون أحزاب سياسية.

وقد تزايد الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية انطلاقاً من كونها تشكل نقطة التقاء بين دراسات العلوم الاجتماعية، ودراسات الرأي العام، والدراسات التاريخية. وعلى الرغم من ذلك لم تحظ الأحزاب السياسية الأردنية بدراسة أكاديمية وافية، تحلّل الأحداث السياسية في الممكنة، وتوضح جوانب الحركة الوطنية فيها. كما أن جلّ الكتب التي صدرت خارج البلاد، وتناولت الأحزاب السياسية، لم تتعرض للحركة الوطنية الأردنية بدرجة من الشمول تفي هذه الحركة حقها من الدراسة والبحث والتمحيص.

وقد انطلق الباحث مدفوعاً بأهمية دراسة الأحزاب، حرصاً منه على توضيح الجوانب المختلفة للحركة الوطنية الأردنية إلى إعداد هذه الدراسة المتخصصة، آملاً أن يفيد منياً الدارسون والباحثون في التعرف على الأحزاب السياسية الأردنية، وعلى فصائل الحركة الوطنية الأردنية : فكراً، وتنظيماً، وممارسة. وأن يسترشد بها منتسبوا هذه الفصائل كافة لمعرفة الحقيقة الواقعية لسير هذه الحركة.

ودراسة (تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية) لم تكن بالأمر اليسير؛ ذلك أن كثيرين من صانعي هذا التاريخ جلمهم أحياء، والكتابة عنهم أو مناقشة أفكارهم لن تسلم من النقد، وربما الاتهام بعدم الموضوعية، مع أن الباحث وضع نصب عينيه تناول دراسته هذه بموضوعية تامة، غير ملتفت إلى ما قد يكون من سخط أو رضاً.

وقد تأثر منهج الدراسة في موضوعها وأهدافها، إذ اشتملت معالجة مسألة الأحزاب على جانبين : نظري، وفلسفي، يهدف الوصول الى مقياس دقيق يحدد انعكاسات حركة التحرر العربي على الحركة الوطنية الأردنية. وقد تطلب ذلك الجمع بين السياسة والتاريخ، للتعرف على الصلة بينهما، تلك الصلة الدائمة التي يدركها الباحثون في مجال الدراسات الاجتماعية بوضوح، وخاصة أن الحوادث التاريخية ليست إلا رد فعل مباشر - في معظم الأحيان - للنظريات السياسية، والعكس صحيح أيضاً.

وحرصت خطة الدراسة على ترتيب منهجها بما ينسجم مع التطور العام للحركة الوطنية الأردنية، ولذلك جاءت في ثلاثة ابواب.

يتناول الأول : الحركة الوطنية الأردنية من ١٩٢٠ - ١٩٥٥، وهو يقع في فصلين:

الأول : تمهيدي، تناول البدايات الأولى للحركة الوطنية الأردنية تاريخياً؛ وذلك لتوضيح الأسباب التي أدت الى تأخر هذه الحركة في مرحلة الانتداب، ومن ثم انطلاقتها بعد أن تجذرت في مرحلة الاستقلال. وقد بدأ هذا الفصل، وعنوانه (الأحزاب السياسية الأردنية في عهد الإمارة ١٩٢٠-١٩٤٦) بمدخل تاريخي استعرض الأحزاب التي تم تشكيلها في ذلك الوقت المبكر، ووضح كيف أن تلك الأحزاب لم تكن ذات تأثير ملحوظ في السياسة الأردنية بشكل عام. وأبرز العوامل الحاسمة التي أدت إلى بدء تلك المحاولات الأولى؛ لتأسيس الحركة الوطنية الأردنية وتأطيرها جنباً إلى جنب مع التكوين الطبقي للمجتمع الأردني.

أما الفصل الثاني : فقد استعرض (التطورات السياسية في المنطقة وأثرها على نمو الحركة الحزبية الأردنية وتنظيمها ١٩٤٦-١٩٥٥)، موضحاً المحطات التي مرت بها الحركة السياسية خلال هذه الفترة، وتزودت من بعضها بأسباب النضج والاندفاع، ولكن بعضها الآخر بأسباب التوقف والاندحار. وهذه المحطات هي : الحرب العربية الإسرائيلية، وإنشاء الكيان الصهيوني والوحدة الأردنية - الفلسطينية، وصدور الدستور الأردني (١٩٥٢)، وقانون تنظيم الأحزاب (١٩٥٤)، وحلف بغداد (١٩٥٥)، وغيرها.

كما تناول هذا الفصل تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأردن التي نبتت الحركة السياسية الأردنية في ظلها وواكبتها، وهي حركة تمثلت في تشكيل الأحزاب. غير أن الأحزاب في هذه المرحلة لم تكن قد بلغت من النضج ما يمكن معه اعتبارها، أي اعتبار الحركة حركة وطنية قوية متماسكة، إلا أنها حملت كثيراً من الدلالات والمؤشرات لما ستكون عليه تلك الحركة السياسية في الأردن في السنوات التالية.

ويعرض الباب الثاني (الأحزاب السياسية الأردنية من ١٩٥٥ - ١٩٥٧) فكراً وتنظيماً وممارسة. فيوضح نشأة هذه الأحزاب، ومسيرتها، وعلاقتها بعضها ببعض، وعلاقتها مع نظام الحكم والحكومة، ثم موقفها من المؤسسة البرلمانية، ومساهمتها فيها. كما يوضح عوامل النجاح والفشل التي رافقتها.

ويقع هذا الباب في ثلاثة فصول، يتناول أولها الأحزاب الدينية حيث يقارن بينها ويوضح أوجه الشبه والاختلاف والأساليب التي يمارسها كل حزب لتحقيق أهدافه.

ويتناول الفصل الثاني من هذا الباب : الأحزاب القومية والوطنية، فيستعرض نشأة كل منها وتطوره، وما اعترضه من عوامل نجاح أو فشل، كما يتحدث عن تجاربه العملية، وخاصة في مجال المشاركة في الحكم.

أما الفصل الثالث من الباب الثاني : فقد تناول الأحزاب الأممية، وخاصة الحزب الشيوعي الأردني، والجيبة الوطنية. وقد وقف هذا الفصل على العوامل المختلفة التي أدت الى تعثر هذه الأحزاب في كثير من الأحيان، وعلى الأسباب التي أدت الى ما حدث فيها من شروخ وانقسامات.

وتناول الباب الثالث : الأحزاب السياسية الأردنية في ظل الحظر والعمل السري منذ عام ١٩٥٧ - ١٩٧٠، في فصلين، تناول أولهما : محاولات النهوض وازدواجية العمل الفلسطيني الأردني من عام ١٩٥٧ - ١٩٦٧، فتحدث عن الأحزاب السياسية الأردنية والوضع الذي أصبحت عليه في أعقاب الارتداد على العمل الديمقراطي، وضرب الأحزاب في نيسان ١٩٥٧، كما تحدث عن المحاولات التي قامت بها هذه الأحزاب للنهوض مجدداً، واستئناف نشاطاتها. كما استعرض هذا الفصل المحاولات الأولى التي قامت بها حركة التحرر الوطني الفلسطيني للعمل على الساحة الأردنية.

وكان موضوع الفصل الثاني من الباب الثالث هو : الممارسة السرية والعلنية للأحزاب السياسية الأردنية في اطار حركة المقاومة الفلسطينية من عام ١٩٦٧ - ١٩٧٠، حيث أبرز العوامل التي أدت الى قيام حركة التحرر الوطني الفلسطيني بطرح نفسها كبديل لحركة التحرر العربي. كما أبرز الأسباب التي جعلت من الحركة الوطنية الأردنية تابعاً لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، وما قاد اليه العمل المشترك للحركتين من تفجر في أيلول، عام ١٩٧٠.

والله ولي التوفيق ،،،

الباب الأول

الفصل الأول

الأحزاب السياسية الأردنية

في عهد الإمارة

١٩٢٠ - ١٩٤٦

مدخل تاريخي

ظل شرق الأردن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩١٨ جزءاً من الدولة العثمانية، وبعد انهيار تلك الدولة وانسحابها من المنطقة، أصبح جزءاً من الدولة السورية التي شكلها فيصل بن الحسين، واتخذ دمشق عاصمة لها. وبقي شرق الأردن كذلك حتى انهيار الحكم الفيصلي إثر احتلال الفرنسيين لسوريا في تموز عام ١٩٢٠^١، حيث خضع للنفوذ البريطاني بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو الذي عقده الحلفاء ذلك العام لتقسيم المشرق العربي.

وبعد خروج فيصل من سوريا في أعقاب انتصار الفرنسيين في معركة ميسلون، أصبحت منطقة شرق الأردن تشهد حالة من الفراغ السياسي والإداري، ثم نشأت فيها حكومات محلية^٢ حظيت بتشجيع الحكومة البريطانية التي انتدبت ضباطاً بريطانيين لتعمل تلك الحكومات تحت إشرافهم^٣، إلا أن هذه الحكومات ما لبثت أن تلاشت بعد اتفاق تم عقده بين الأمير عبدالله بن الحسين وبريطانيا، حيث توحدت في كيان سياسي واحد برئاسة الأمير^٤.

ومنذ البدايات الأولى لنشأة هذا الكيان، أظهرت الحكومة البريطانية استعدادها للوفاء بالتزاماتها تجاه كل من : الحكومة الفرنسية في سوريا، واليهود في فلسطين، حيث وعدهم وزير الخارجية البريطاني بلفور عام ١٩١٧م بإنشاء وطن قومي لهم فيها. ولكي تستطيع الوفاء بهذه الالتزامات، والمحافظة على مصالحها في المنطقة، وتوفير الأمن الداخلي والمحافظة عليه، قامت الحكومة البريطانية بإنشاء قواعد جوية في شرق الأردن^٥.

^١ علي المحافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦، ط٢، منشورات مركز الكتب الأردني، عمان ١٩٨٩، ص ٥. وسيسار له فيما بعد: المحافظة، عهد الإمارة.

^٢ هذه الحكومات المحلية هي: حكومة السلط، وحكومة اربد، وحكومة دير يوسف، وحكومة عجلون، وحكومة الكرك، وقد استمرت من أيلول ١٩٢٠ حتى آذار ١٩٢١.

انظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، لجنة تاريخ الأردن، عمان، الأردن، ١٩٩٠، ص ٥٠-٦٣. وسيسار له فيما بعد: سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن.

^٣ Jarvis, Major-C.S: Arab Command. The Biography of Lt Colonel FG. Peake.4th Edition Hutchinson. Co., London. 1946. P.78.

وسيسار له فيما بعد : Jarvis, Arab Command :

^٤ المحافظة، عهد الإمارة، ص ١٧ و ١٩.

^٥ المصدر السابق، ص ٢٢.

وخلال السنوات ١٩٢١-١٩٢٨م سعت الحكومة البريطانية - من خلال معتمديها المقيمين في عمان - إلى السيطرة على مختلف أجهزة الحكم المدنية والعسكرية، وذلك بإحكام الرقابة المالية التي فرضتها على الإدارة المدنية الأردنية^١. وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور معارضة شديدة من قبل السكان في أقاليم شرق الأردن كافة: الشمال والوسط والجنوب، تمخضت عنها عصيانات عديدة، فقد قامت في البلاد خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٣م خمس عصيانات اخمدت جميعها بالقوة^٢.

وبعد نجاح المعتمد البريطاني كوكس في تشديد الرقابة المالية على الإدارة المحلية التي كان بعض أعضاء حزب الاستقلال العربي* من عناصرها، قاد الحزب معارضة سياسية نشطة ضد التسلط والهيمنة اللذين مارستهما سلطات الإنتداب البريطاني في عمان، وازدادت هذه المعارضة عندما رفضت الحكومة البريطانية الاستمرار في التفاوض مع حكومة شرق الأردن بشأن استقلال البلاد، مشترطاً لاستئناف المفاوضات أن تقوم الحكومة الأردنية بالحد من نشاط الاستقلاليين، متهمه إياهم بأنهم هم الذين دبروا حادث الاعتداء الذي تعرض له المفوض الفرنسي في سوريا ولبنان، الجنرال غورو General Gouraud بتاريخ ١٩٢١/٦/٢٣م^٣. وقد

^١ خير الدين الزركلي، عمان في عمان، القاهرة، المطبعة العربية، ١٩٢٥، ص ٤٥. وسيسار له فيما بعد: الزركلي، عمان في عمان. وانظر: علي المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، منشورات دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٢. وسيسار له فيما بعد: المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية.

^٢ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط١، عمان، ١٩٥٩، ص ١٦-٤٩، و ص ١٧٧-٢١٠، و ص ٢٩١-٢٩٥. وسيسار له فيما بعد: الماضي وموسى، تاريخ الأردن. حزب الاستقلال العربي: تأسس عام ١٩١٩ بعد أن تولى الملك فيصل عرش سوريا، وكان أعضاؤه المؤسسون من أعضاء جمعية العربية الفتاة. وقد انضم إليه شخصيات أردنية، منهم: راشد الخزاعي، ومقال الفايز، وسليمان السوداني، وسالم الهنداوي، وغيرهم. انظر: عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩١، ص ٣٤. وسيسار له فيما بعد: عبدالله نقرش، التجربة الحزبية.

^٣ علي المحافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نهاية عصر الإمارة ١٩١٦-١٩٤٦، منشورات مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩٠، ص ٧٠. وسيسار له فيما بعد: المحافظة، الفكر السياسي.

Mary Wilson: King Abdullah, Britain and the making of Jordan, Cambridge University Press, 1987 P.74.

استجابت الحكومة الأردنية لهذا الشرط، حيث عمل علي رضا الركابي^١، رئيس الحكومة آنذاك، على الحد من نشاطهم، وذلك عن طريق السماح بإنشاء حزب منافس للاستقلاليين، يستقطب بعض أعضاء الحركة الوطنية المؤيدين لهم. وقد عرف الحزب الجديد باسم (حزب أم القرى)^٢. ثم وجدت مجموعة أخرى من الأردنيين الفرصة لتشكيل حزب سياسي آخر، أطلقت عليه اسم (أحرار الأردن)^٣.

ولم تكن هذه الأحزاب ذات تأثير ملحوظ في السياسة الأردنية بشكل عام، إلا أن حزب أحرار الأردن أثر - إلى حد ما - على نشاط الاستقلاليين بعد أن أكثر من انتقادهم واتهامهم بأن لديهم نزعة إقليمية سورية. وفي الوقت نفسه استطاعت الحكومة الأردنية والمعتمد البريطاني استمالة بعض الاستقلاليين، بينما ضغطت على آخرين منهم فغادروا البلاد عام ١٩٢٣م إلى الحجاز، ثم إلى مصر أو العراق^٤.

ومن الجدير بالذكر أن من استمالتهم الحكومة من الاستقلاليين أعلنوا انفصالهم عن الحزب، وتداعى بعضهم إلى تشكيل حزب جديد أطلقوا عليه اسم (حزب العهد)^٥.

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب ظهرت أحزاب سياسية أخرى خلال هذه الفترة، من أهمها: (حزب جمعية الشرق العربي) الذي تأسس في أربد، وذلك في أيار ١٩٢٣م، و (حزب ضباط

^١ علي رضا بن محمود الركابي: ولد في دمشق سنة ١٨٦٩ وتعلم في مدارسها ثم التحق بالكلية الحربية في استانبول وتخرج فيها، وأحرز رتبة فريق في الجيش العثماني، ثم أحيل على التقاعد بعد نشوب الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٢٢ دعاه الأمير عبدالله، وتولى رئاسة الوزارة الأردنية مرتين (١٩٢٢-١٩٢٣) و (١٩٢٤-١٩٢٦)، ثم عاد إلى دمشق وتوفي فيها سنة ١٩٤٢م. انظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٣٨٩.

^٢ حزب أم القرى: كان هذا الحزب موجوداً في شرقي الأردن سنة ١٩٢٢م. انظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٢٦.

^٣ حزب أحرار الأردن، كان هذا الحزب موجوداً أيضاً في شرقي الأردن سنة ١٩٢٢م، وربما كان هو نفسه الحزب الوطني الذي كان علي خلقي الشرايري، وعوده القسوس وأديب وهبه من المنتسبين إليه. انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٦ والهامش رقم (١) في الصفحة نفسها.

^٤ عبدالله نفرش، التجربة الحزبية، ص ٣٤.

^٥ أخذت تسمية حزب العهد من (جمعية العهد) التي كان ينتمي إليها بعض أعضاء حزب الاستقلال في مرحلة سابقة، أو من (حزب العهد) الذي تألف برئاسة عزيز علي المصري قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وكان جميع أعضائه من الضباط العرب في الجيش العثماني. انظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٢٦ (الهامش).

علي المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ٧٠، الزركلي، عامان في عمان، ص ١٧٨.

شرق الأردن) الذي تم تأسيسه في نهاية عام ١٩٢٤م^١. كما عقدت مؤتمرات وطنية وشعبية عديدة انبثق عن بعضها أحزاب سياسية تبنت برامج محددة وأخذت تطالب بتنفيذها.

ويلاحظ على الأحزاب التي أسست في عهد الإمارة أمران، أولهما: أن كثيراً منها تبنى في البداية معارضة الانتداب، ثم تحولت - بمرور الزمن - إلى معارضة الحكم في الأردن. والثاني أن بعض هذه الأحزاب لم يُعمر أكثر من عدة شهور، وأن بعضها الآخر لم يُعرف منه غير تسميته، إذ لم يخرج إلى حيز التنفيذ، وإنما بقي في أذهان مؤسسيه^٢.

وسيعرض الباحث فيما يلي: الأحزاب السياسية الأردنية خلال عهد الإمارة (١٩٢٠-١٩٤٦) أي خلال الفترة السابقة لفترة الدراسة، مبيّناً نشأتها ونشاطاتها المهمة وأسباب توقفها. كما سيعرض أهم المؤتمرات الوطنية والشعبية - التي عكس بعضها ما كان من معارضة سياسية في ذلك الوقت المبكر.

حزب الاستقلال العربي :

أنشئ هذا الحزب بُعيد دخول فيصل بن الحسين إلى دمشق في شباط عام ١٩١٩م. وجاء إعلانه تنفيذاً لنص المادة السابعة عشرة من قانون جمعية العربية الفتاة الذي يؤكد على ضرورة قيام واجبات علينية للجمعية التي كانت تمارس نشاطاتها بسرية، يضاف إلى ذلك رغبة أعضاء الجمعية في محاوررة لجنة الاستفتاء التي كان مؤتمر الصلح قد قرر إرسالها إلى سوريا، لاستطلاع رأي الشعب السوري في تقرير مصيره، وفي الدونة التي يحبذ أن تشرف على بلاده^٣.

وكان الحزب قد تبنى الدعوة إلى الوحدة العربية عن طريق إقامة وحدة سياسية مستقلة في البلاد العربية التي يتم تحريرها، تضم حكومات مستقلة استقلالاً داخلياً في الأقطار المحررة. كما دعا الحزب إلى وضع قانون أساسي مشترك يكفل حقوق جميع المواطنين على اختلاف

^١ على المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٧٤؛ جريدة الكرمل، (العدد ١١٨٦) تاريخ ٣٠/٥/١٩٢٦، ص٣؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨-١٩٣٩، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩١، ص٨٦-٨٧. وسيشار له فيما بعد: خريسات، الأردنيون.

^٢ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص٢٢٦، وخريسات، الأردنيون، ص٨٥.

^٣ سنبلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية، دراسة وثائقية (١٩٠٩-١٩١٨)، دار مجدلاوي، عمان، ط١، ١٩٨٨، ص٩٨. وسيشار له فيما بعد: سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة.

مذاهبهم ونزعاتهم، ويساعد على تقوية الروابط العامة بين الحكومات، على أن ينبثق هذا القانون عن مجلس عام ينعقد في دمشق عاصمة الملك، ويشارك فيه مندوبون متساوون من حيث العدد عن جميع الأقطار^١.

وقد بدأ نشاط هذا الحزب على الساحة الأردنية بعد وصول الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان، فما أن علم أعضاء الحزب الذين كانوا قد تفرقوا بعد خروج فيصل من سوريا في كل من مصر وفلسطين والحجاز وشرق الأردن بقدم الأمير عبدالله، حتى بدأوا يتوافدون على عمان والقدس للالتحاق به، وكان من أبرز الاستقلاليين الذين رافقوه عند دخوله عمان في ١٩٢١/٣/٢م: الشيخ كامل القصاب، وأمين التميمي، وعوني القضماني، وعوني عبدالهادي^٢.

وفي ١٩٢١/٣/٢٧، وصل إلى عمان رشيد طليع، أحد قادة الاستقلاليين، بناء على طلب الأمير، مما عزز قدرتهم على ممارسة نشاطهم السياسي في الأردن. ٤٧٠٩٥٤

وعندما غادر الأمير عبدالله عمان إلى القدس للاجتماع بوزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، اختار لمرافقته أعضاء من حزب الاستقلال هم: أحمد مريود، وأمين التميمي، وعوني عبدالهادي، وغالب الشعلان، ومظهر رسلان. وقد قام عوني عبدالهادي، كاتب الأمير الخاص، بالترجمة أثناء لقاء الأمير بالوزير البريطاني^٣.

وعند عودة الأمير عبدالله إلى عمان عهد إلى رشيد طليع برئاسة أول حكومة أردنية تم تشكيلها، وقد ضمت ثلاثة أعضاء آخرين من الاستقلاليين هم: أحمد مريود، وحسن الحكيم (من سوريا)، وأمين التميمي (من فلسطين). كما تولى الاستقلاليون المناصب العليا في الإدارة الأردنية، بما في ذلك رئاسة الديوان الأميري^٤.

وفي حزيران عام ١٩٢١ طلب الأمير عبدالله من رشيد طليع تأليف حزب سياسي باسم (حزب الاستقلال العربي)، فوجه الدعوة إلى الاستقلاليين الموجودين في عمان، وعرض عليهم رغبة الأمير، فوافقوا على ذلك اقتناعاً منهم بالدوافع الوطنية لصاحب الفكرة، بالإضافة إلى

^١ انظر نص القانون في: سهيلة الزيموي، جمعية العربية الفتاة، ص ٩٩-١٠٠.

^٢ المحافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج١، ص ٦٨.

^٣ المصدر السابق، ص ٦٩.

^٤ المصدر السابق، ص ٦٩؛ ومحمد عزت دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، ج١، ص ٧٨.

تقتهم برئيس الحكومة. وحتى يكتسب الحزب الصفة الرسمية، تقدم أعضاؤه المؤسسون بطلب ترخيص رسمي من الحكومة، فمُنحتهم الترخيص^١.

حزب العهد العربي :

أنشأت هذا الحزب مجموعة من أعضاء جمعية العهد السورية الذين وفدوا إلى عمان، وكانت تلك الجمعية قد تأسست في سوريا في مطلع كانون الأول من عام ١٩٢١، للعمل على استقلال جميع البلاد العربية تحت إدارة الملك حسين بن علي وأنجاله^٢. وعندما قرر مؤسسوه في الأردن الإعلان عن أنفسهم انتخبوا رمضان البعلبكي كاتباً عاماً للحزب، وكلفوه بتقيد طلب الترخيص ومتابعته، وقد تضمن انطلب أهداف الحزب التي كانت هي نفسها أهداف جمعية العهد السورية، أي العمل على استقلال البلاد العربية تحت إدارة الملك حسين بن علي وأنجاله. وذلك باتباع خطة علمية أخلاقية استقلالية^٣.

وعلى الرغم من وجود إشارات تدل على استمرار نشاط الحزب لفترة معينة، حاول الحزب خلالها إصدار صحيفة تنطق باسمه، وتحمل اسم العاصمة (عمان)، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى حصوله على ترخيص رسمي من الحكومة، وبالتالي لم تتوافر معلومات عن نشاطاته السياسية على الساحة الأردنية.

جمعية الشرق العربي :

تأسست هذه الجمعية في مدينة إربد في أيار عام ١٩٢٣^٤، وحازت على ترخيص رسمي بموجب قانون الجمعيات العثماني. وقد حاول المؤسسون الاتصال بالسياسيين الأردنيين في مختلف مناطق الأردن لتوحيد صفوف الحركة الوطنية الأردنية، وتعزيز الجهود الساعية لتحقيق الإصلاح، وتوجيه المنطقة إلى الاستقلال، وتحقيق الوحدة السورية كخطوة على طريق الوحدة الشاملة. وقد اصطدمت هذه الجهود بالصراع السياسي الدائر على الساحة الأردنية، فشيخو البلاد وأعيانها ومتفقوها وجدوا في سيطرة حزب الاستقلال على مقاليد الإدارة الأردنية حرماناً لهم من المشاركة في إدارة الدولة، واغتصاباً لحقهم الذي أصبح مقصوراً على محاسيب

^١ محمد عزت دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، ج١، ص ٦٩. صيدا، لبنان، ١٩٥٠. ويشار له

قيما بعد: محمد عزت دروزه، حول الحركة العربية الحديثة.

^٢ خريسات، الأردنيون، ص ٨٥.

^٣ المحافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج١، ص ٢٤؛ وخريسات، الأردنيون، ص ٨٥.

^٤ خريسات، الأردنيون، ص ٨٦.

حزب الاستقلال القادمين من الأقطار العربية الأخرى. كما أن الاستقلاليين لم يعطوا الاهتمام الكافي للأصوات الوطنية التي بدأت ترتفع، ولم يتعاملوا معيها بالكافية، معتبرين مطالبهم مجرد تعبير عن نظرة إقليمية ضيقة ستلاشى بمرور الوقت. غير أن هذه المطالب تحولت في النهاية إلى شعار تبنته مجموعة السياسيين الأردنيين، وهو (الأردن للأردنيين) الذي أصبح عنواناً لبرنامج وطني يطالب بتشكيل مجلس نيابي للبلاد، وإخراج الغرباء منها، وإسناد الوظائف الكبرى إلى أبنائها، وقطع مرتبات الشيوخ، مثل: متقلاً باشا الفايز، وسلطان باشا العدوان، وتخفيض الرواتب بصورة عامة في الدولة، وإعفاء الأهالي من ضريبة الدخل المتأخرة عليهم، والعمل على تحسين الحالة المادية للبلاد، وفرض الضرائب على جميع الأهالي بالتساوي^١.

حزب أم القرى :

سبقت الإشارة إلى أن علي رضا الركابي عمل على تأسيس هذا الحزب للحد من نشاط حزب الاستقلال ونفوذ، إلا أن الحزب لم يعمر طويلاً، وبالتالي لم يحقق الغاية التي تم تأسيسه من أجلها^٢.

حزب أحرار الأردن :

يعتبر من الأحزاب السياسية التي كان للركابي دور في نشأتها، وقد سبقت الإشارة إليه. ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب جرت محاولة لإعادة تشكيله في آب عام ١٩٣٠م «لماؤة الحزب الحر المعتدل الذي تأسس بدعم من الحكومة لمقاومة حزب اللجنة التنفيذية المعارض للحكومة»^٣.

حزب ضباط شرق الأردن :

تبلورت فكرة تأسيس هذا الحزب لدى مجموعة من الضباط الأردنيين في نهاية عام ١٩٢٤م، بهدف إيجاد تجمع يساهم في إثارة الوعي في صفوف الشعب الأردني، وتحريكه لمنع إلحاق شرق الأردن بفلسطين حتى لا يصبح ضمن منطقة وعد بلفور. ومن أهم قيادات هذا

^١ المحافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج١، ص ٧٢-٧٥.

^٢ خريسات، الأردنيون، ص ٦؛ والمحافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج١، ص ٧٠.

^٣ خريسات، الأردنيون، ص ٨٦-٨٧.

الحزب ناصر الفواز البركات الذي كان يعمل في قيادة منطقة الطفيلة، والرئيس توفيق النجاوي، و محمود أبو راس، أحد الضباط الأردنيين الذين كانوا يعملون في منطقة جسر المجامع، و جلال القطب، وهو من الضباط الأردنيين الذي كانوا يعملون في منطقة معان^١.

وعندما اكتشف هذا التنظيم، حُجز مؤسسية ونزلت رتبهم، وأقيل بعضهم الآخر، واستبدل بهم ضباط من الأقليات السكانية، وخاصة الشركس والشيشان^٢. وقد أدت هذه الإجراءات إلى احتجاج مجموعة أخرى من الضباط الأردنيين، وعبروا عن احتجاجهم بتقديم استقالاتهم، فقبلت، وطردها من الخدمة^٣.

حزب الشعب الأردني :

بعد إنهاء حزب الاستقلال العربي على يد السلطات البريطانية بالتعاون مع علي رضا الركابي، تراجع العمل الوطني، واستمر في تراجعه نحو ثلاثة أعوام متتالية. وعلى أثر قيام حكومة حسن خالد أبو الهدى باستبعاد الموظفين الأردنيين، والاستعاضة عنهم بموظفين معارين من حكومة فلسطين، وبسبب إصرار تلك الحكومة على عدم إقامة حكم دستوري في البلاد، دعت مجموعة من المتورين الأردنيين إلى تشكيل حزب سياسي يدافع عن حقوق الأردنيين. ولتحقيق هذا الهدف تقدم ثمانية أشخاص^٤ بطلب ترخيص حزب سياسي أردني، باسم (حزب الشعب الأردني)، فوافقت الحكومة على ترخيصه، وذلك بتاريخ ٢٧/٣/١٩٢٧م^٥.

وقد ركز الحزب في نظامه الأساسي على جملة أهداف أهمها: تأييد الحكم الدستوري بقيام حكومة نيابية برئاسة الأمير عبدالله بن الحسين وأنجاله من بعده، والعمل - بالطرق المشروعة - للحفاظ على استقلال البلاد، ونشر المبادئ القومية الصحيحة، وكذلك نشر

^١ خريسات، الأردنيون، ص ٨٧.

^٢ من هؤلاء الضباط: سعيد الشركسي، وقد عين في جرش، ومحمد جانبك، وعين في البلقاء، وشرف الدين الشركسي، وعين في الشوبك، وأحمد رمزي الشيشاني، وعين في اربد. انظر: خريسات، الأردنيون، ص ٨٧.

^٣ المصدر السابق، ص ٨٧.

^٤ هؤلاء الثمانية هم: هاشم خير، وشمس الدين سامي، وظاهر الحقبة، ونظمي عبدالهادي، وطارق سليمان، وسليمان السوداني، وعبدالهادي الشمالي، وتوفيق النجاوي. انظر: سليمان موسى، امارة شرقي الأردن، ص ٢٢٧؛ وعبدالله نقرش، التجربة الحزبية، ص ٣٥.

^٥ خريسات، الأردنيون، ص ٨٨-٩٠؛ وعبدالله نقرش، التجربة الحزبية، ص ٣٥؛ وسليمان موسى، امارة شرقي الأردن، ص ٢٢٧؛ والمحافظ، الفكر السياسي، ج ١، ص ٧٥.

المعارف بين السكان، وتحسين ظروفهم الاقتصادية، وصيانة الحرية الشخصية، وحق الملكية، وحرية الأديان والمذاهب^١.

ويعد حزب الشعب الأردني الحزب الحقيقي الأول الذي مثل الشعب الأردني^٢ وتطلعاته لبناء دولة حديثة تقوم على قواعد دستورية متينة، يشارك الشعب في بناء دعائمها، كما يعد النواة الأولى للمؤتمر الوطني الأردني الذي سعى إلى وضع مبادئ ثابتة للعمل الوطني، وهو ما سيتم التطرق إليه بعد قليل.

وقد اهتم هذا الحزب منذ تأسيسه بالقضايا الوطنية والقومية، ومناهضة السياسة الاستعمارية البريطانية؛ ففي أوائل أيار عام ١٩٢٧م ناقشت اللجنة الإدارية للحزب مشروع روتبيرغ^٣، وأصدرت بياناً أشارت فيه إلى أن المشروع يهدف إلى خدمة الصيغونية ومد نفوذها إلى شرق الأردن، مطالببة الجماهير الأردنية برفضه.

وعندما عبرت بعض القوات الفرنسية الحدود الأردنية مطاردة الثوار السوريين، أصدر الحزب بياناً عاماً طالب فيه الحكومة الأردنية بوضع حد لهذه الممارسات الفرنسية التي من شأنها انتهاك سيادة البلاد.

هذا، وقد طالب الحزب باستمرار بأن يشارك الشعب الحكومة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات التي كانت جارية آنذاك بين الحكومتين البريطانية والأردنية لإبرام معاهدة بين البلدين^٤.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ٧٥-٧٦؛ وجريدة فلسطين، العدد (٩٦٢) تاريخ ١/٤/١٩٢٧م، ص ٢؛ وجريدة الكرمل، العدد (١٢٣٢)، تاريخ ٢٤/٤/١٩٢٧؛ وجريدة الجامعة العربية، العدد (٢٥)، تاريخ ١٨/٤/١٩٢٧.

^٢ ضمت الهيئة الإدارية للحزب في انتخابات آذار ١٩٢٨: سعيد المفتي، وسيدو الكردي، ويوسف البليسي، ودليون المجالي، وحسين الطراونة، ومصطفى المحيسن، ومقال الفايز، وراشد الخزاعي، ونمر الحمود ومحمد الحسين، وفوزي البليسي. انظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٢٧.

^٣ تم تأسيس هذا المشروع في فلسطين في أيلول سنة ١٩٢١م، وكان أول مشروع حاولت الوكالة اليهودية القيام به في شرق الأردن عندما رخص لها ببناء محطة كهربائية على جسر المجامع، واستخدام بحيرة طبرية خزاناً لهذا المشروع. وقد استولى روتبيرغ Reutenberg عن طريق هذا المشروع على ستة آلاف دونم بهدف بيعها لليهود. انظر: خريسات، الأردنيون، ص ٦٤.

^٤ جريدة فلسطين، العدد (٩٧٥)، تاريخ ٧/٥/١٩٢٧، ص ١، ص ٣.

وعلى المستوى القومي، أصدر الحزب عام ١٩٢٧ بياناً عاماً شجب فيه قرار الحكومة الفلسطينية إصدار عملة باسمها تحمل اللغات : الانجليزية والعربية والعبرية.^١

وعندما نُشرت المعاهدة الأردنية البريطانية في آذار عام ١٩٢٨م بادر جماعة من أعضاء الحزب إلى عقد مؤتمر وطني عام، والتحق معظم أعضائه بحركة المعارضة التي تزعمها المؤتمر.^٢

وقد انحلت حزب الشعب الأردني عام ١٩٣٠م بعد أن قدم معظم المنتسبين إليه استقالاتهم من عضويته.^٣

حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني العام (١٩٢٨-١٩٣٦) :

بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية في شباط عام ١٩٢٨ سعى حزب الشعب الأردني إلى تنظيم حركة مقاومة شعبية في البلاد، قامت على أثرها مظاهرات احتجاج عارمة في المدن والقرى الأردنية. وللحفاظ على زخم هذه المعارضة وجه الحزب دعوة لأعيان البلاد ووجهائها في المناطق الأردنية كافة لعقد مؤتمر وطني أردني يدرس الأوضاع السياسية للبلاد، وينظر في موقفها من تصريح بلفور الذي يجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.

واستجابة لدعوة الحزب، حضر إلى عمان مائة وخمسون مندوباً يمثلون مناطق الإمارة كافة^٤، وعقدوا بتاريخ ٢٥/٧/١٩٢٨م مؤتمراً وطنياً في (مقهى حمدان) الواقع في شارع طلال بعمان، ترأسه حسين الطراونة. وصدر عن هذا المؤتمر بيان عام عُرف فيما بعد بالميثاق الوطني الأردني^٥. وقد تضمن الأسس والمبادئ التي يجب أن تسير عليها الحكومة، أي حكومة أردنية، وأهمها^٦ :

- إعلان الإمارة الأردنية دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.
- إدارة البلاد بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبدالله بن الحسين واعقابه من بعده.

^١ المصدر السابق، العدد (٩٨٢)، تاريخ ٢٤/٥/١٩٢٧، ص ١.

^٢ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٢٧.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٢٧.

^٤ لمعرفة أسماء المشاركين في المؤتمر، أنظر: المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٧٦-٧٨.

^٥ المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٧٦؛ وخريسات، الأردنيون، ص ٩١-٩٢.

^٦ انظر نص الوثيقة الصادرة عن المؤتمر في الملحق رقم (١)، ص ١.

- عدم الاعتراف بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد. على أن تحدد هذه المساعدة بموجب اتفاق أو معاهدة تعقد بين الامارة وبريطانيا على أساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة، دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية.

- اعتبار وعد بلفور مخالفاً لعهود بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب، وتصرفاً مضاداً للشرائع الدينية والمدنية في العالم.

- اعتبار كل انتخاب نيابي يقع في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح انتخاباً مصطنعاً، ولا يمثل إرادة الأمة، وسيادتها القومية.

- اعتبار كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً.

وفي نهاية المؤتمر تم انتخاب لجنة تنفيذية تمثل مختلف مناطق الإمارة، وذلك على النحو التالي^١:

عمان: هاشم خير، وسعيد المفتي، وظاهر الجقه، وشمس الدين سامي، وشاهر الحديد، وطارق سليمان.

اليلقاء: محمد الحسين (العوامله)، ونمر الحمود (عربيات)، ونمر العريق (عباد)، وماجد العدوان، وسليم البخيت (دبابنة)، ويوسف طنوس، ومقال الفايز، وحديثة الخريشنة، وسالم سليمان ابو الغنم.

عجلون: راشد الخزاعي، وسليمان السوداني الروسان، وعلي نيازي اتل، وعبد العزيز الكايد، وابراهيم الأيوب.

الكرك: حسين الطراونة، وعطوي المجالي، وعطالله السحيمات، وسلامة الشرايحة.

الطفيلة: مصطفى المحيسن.

معان: حمد بن جازي، وابراهيم الورد، وخشمان ابو كركي، ومحمد قباعة.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٧٦؛ وخريسات، الأردنيون، ص٩٢-٩٣.

وانبثقت عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر هيئة إدارية لمتابعة قراراته، وقد تألفت هذه الهيئة من: حسين الطراونة (رئيساً)، وسعيد المفتي (نائباً للرئيس)، وظاهر الجقة (سكرتيراً)، وعلي نيازي التل (معتماً)، وطارق سليمان (كاتباً وأميناً للصندوق) .

واضافة الى الهيئة الإدارية، شكلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر لجنة من : حديثه الخريشة، ومثقال الفايز، وسالم السلیمان أبو الغنم، وعلي نيازي التل، ونمر الحمود، ومحمد الحسين العوامله لرفع الميثاق إلى الأمير عبدالله ليقوم بدوره بتسليمه للمعتد البريطاني في عمان. وقد تسلم الأمير الميثاق، ووعد بدراسته والنظر فيه، وبعد أن قام بذلك استدعى المعتد البريطاني وسلّمه إياد.

وبتاريخ ١٥/٨/١٩٢٨ رد المعتد البريطاني على ما تضمنه الميثاق بقوله : « إن الإدارة الأردنية هي خلاصة تجربة تمت بعمل شاق حتى بلغت ما هي عليه من الكفاءة والجدارة، وأن التقدم نحو الحكم النيابي لا يتم الا بعد ما يبرهن الشعب قدرته على تحمل مسؤوليات أكبر ». وختم رده بقوله: « إن خير وسيلة لذلك أن يؤيد المؤتمر التدابير التي اعددتوها (التي أعدها الأمير) لحكومة هذه البلاد» .^١

ولما علم حسين الطراونة برد المعتد البريطاني قابل المعتد وسلّمه مطالب الشعب التي تلخص في ضرورة فصل السلطين التشريعية والتنفيذية، منعاً للتداخل في مهامها، غير أنه لم يأبه لهذا المطلب لأن الشعب الأردني - كما يرى - لم يصل بعد إلى درجة يستطيع معها تحمل مسؤوليات الحكم النيابي .^٢

وقد أثار موقف المعتد البريطاني حفيفة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، مما دفعها إلى تقديم مذكرة ردت فيها على مزاعمه، وفي الوقت نفسه اتهمت الحكومة الأردنية بانها السبب في توسيع شقة الخلاف معه. كما طالبت اللجنة المعتد بتخفيض مخصصات دار الاعتماد البريطاني، وقوة حدود شرق الأردن، ورواتب الموظفين المعارين، ونفقات الجيش رافةً بالبلاد ومواردها الشحيحة. وطالبت أيضاً بالعمل على تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة على مجلس النظار الذي يتولى الدوائر الحكومية، وتسليم مقدرات البلاد لأهلها.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٧٨.

^٢ المصدر السابق، ص ٨٠؛ وانظر الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص من ٢٩٦-٢٩٧؛ ومحمد خريسات، الأردنيون، ص ٩٢.

^٣ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٠١.

وفي وقت لاحق انتقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر رأي المعتمد البريطاني القائل بكفاءة الحكومة الأردنية، مفندة هذا الادعاء بوجود فوضى في الإدارة العامة، واهمال الإصلاح الميداني الساعي لتحقيق تحسن في الأحوال الاقتصادية، وتخفيف البطالة، ودعم الفلاح المرهق بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة، وتراكم الديون عليه^١.

وقد أزعجت هذه الملاحظات حكومة حسن خالد أبو الهدي والمعتمد البيطاني، مما دفعها إلى الضغط على رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر وسكرتيرها العام لحل اللجنة، ولكنهما رفضا ذلك، وطلبا مساندة الشعب للجنة في معارضتها للحكومة وتصرفاتها، مما دفع الحكومة إلى تصعيد ممارساتها ضد المعارضة، حيث اعتنقت قادتيا، وفرضت الإقامة الجبرية على رموزها، وجردتهم من ألقابهم الباشوية، وقطعت الإكراميات الشيرية عنهم. ولكي تضفي الحكومة الصفة الشرعية على ملاحقتها لأعضاء المعارضة الوطنية، أصدرت مجموعة من القوانين الاستثنائية أهمها: قانون منع الجرائم الصادر في ١٩٢٨/٩/٧م، وقانون العقوبات المشتركة في ١٩٢٨/٩/٩م، وقانون النفي والابعاد في ١٩٢٨/١١/٨م. كما قامت بمراقبة الصحف وتعطيلها، ومنعت دخول صحف أخرى إلى البلاد^٢.

المؤتمر الوطني الأردني الثاني :

أعلنت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الأول نفسيا حزبا سياسياً باسم (حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني) وذلك في أوائل عام ١٩٢٩م. وعلى أثر ترخيص الحزب تم تشكيل هيئته الإدارية من : حسين الطراونة (رئيساً)، وهاشم خير (نائباً للرئيس)، وطاهر الجقة (سكرتيراً)، وسليم البخيت (أميناً للصندوق)، وأيوب ظافر (محاسباً)، وسليمان السوداني الروسان، ونمر الحمود، ومصطفى المحيسن، وعلي سيدو الكردي أعضاء^٣.

وفي السابع من كانون الأول عام ١٩٢٩م وجه الحزب الدعوة لعقد المؤتمر الوطني الأردني الثاني، وقد ترأس المؤتمر حسين الطراونة، وتم افتتاحه بخطاب ألقاه السكرتير العام للمؤتمر: طاهر الجقة، شرح فيه حالة البلاد الاقتصادية. ثم تحدث نجيب أبو الشعر، عضو المجلس التشريعي، مؤكداً على ضرورة إجراء انتخابات جديدة للمجلس، وتشكيل حكومة وطنية

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٨٣.

^٢ الجريدة الرسمية، الأعداد الصادرة في ١٩٢٧/٩/١٧م و ١٩٢٨/٨/١٥م، و ١٩٢٨/١١/١٥م؛

وانظر: المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٨٥.

^٣ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص٣٠٧؛ والمحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٨٦.

جديدة مسؤولة أمامه. وتحدث بعد ذلك كل من : سليم البخيت، وبرهم سماوي، ومحمود الخالد الغرايبة، والمحامي صالح الصمادي مطالبين بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإعلان الاستقلال التام للإمارة، والسعي نحو الوحدة العربية^١.

وقد أكد هذا المؤتمر على الإخلاص لأمير البلاد وأعقابه من بعده، ودعا إلى بذل المساعي لتحقيق الغاية النبيلة التي ناز العرب من أجلها، وهي الاستقلال التام أسوة بباقي البلاد العربية كمصر والعراق. وحث الحكومة على تحقيق بنود الميثاق الوطني، وتعديل القوانين المجحفة، وإلغاء القوانين الجائرة، كقانون منع الجرائم وقانون النفي والإبعاد وقانون العقوبات المشتركة. كما دعا إلى الاحتجاج على وعد بلفور، وصون السيادة القومية^٢.

« وانتخب المؤتمر وفداً من بين أعضائه لمقابلة الأمير عبدالله وتسليمه هذه المقررات، فتكون هذا الوفد من : مصطفى المحيسن، ونمر الحمود، واسماعيل السالم العطيّات، وظاهر ابو السمن، وفلاح الحمد الخريسات، وسليم البخيت »^٣.

وقد أثارت قرارات المؤتمر حفيظة حسن خالد أبو الهدى، فطالب بنفي حسين الطراونة وظاهر الحقة وسليم البخيت ونجيب أبو الشعر، إلا أن الأمير عبدالله رفض ذلك^٤.

وكانت محاولات الحكومة زيادة الضغط على المعارضة، والنيل من زعمائها، وبسط سيطرتها على الأوضاع الداخلية، عاملاً مساعداً في تعزيز حركة المعارضة، وتوسيع قاعدتها، وتسريع خطاها الثابتة نحو تحقيق أهدافها، تلك الأهداف التي احتل إلغاء مشروع روتبرغ مكاناً بارزاً بينها^٥.

وقد أسفر هذا الصراع بين الحزب والحكومة عن قيام الحزب بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر وطني آخر، لمواجهة إجراءات الحكومة ضد الحركة الوطنية الأردنية.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٨٧-٨٨.

^٢ انظر بيان المؤتمر في : خريسات، الأردنيون، ص١٠٣-١٠٤.

^٣ خريسات، الأردنيون، ص١٠٤.

^٤ المصدر السابق، ص١٠٤.

^٥ المصدر السابق، ص١٠٥؛ والمحافظة، الفكر السياسي، ص٩٠.

المؤتمر الوطني الأردني الثالث :

تم عقد هذا المؤتمر في مدينة إربد بتاريخ ٢٥/٥/١٩٣٠، وتم افتتاحه بخطبة ألقاها سكرتير الحزب طاهر الجقة، بين فيها عيوب النظام السياسي، ولا سيما عيوب المجلس التشريعي. ثم توالى الخطباء، ومن بينهم مصطفى وهبي التل الذي بين في كلمته مخالقات حكومة الانتداب لروح صك الانتداب^١. واقترح على المؤتمر المناداة بالأمير عبدالله بن الحسين أميراً شرعياً على البلاد، وبالأمير طلال بن عبدالله ولياً لعهدده، إذ إن البيعة الشعبية للأمير تعطيه السند الشرعي الصريح لحكم البلاد^٢.

أما محمد منور الحديد فقد أكد في كلمته ضرورة إشارة المؤتمر لوحدة البلاد العربية، وإلى أن شرق الأردن وفلسطين جزءان من سوريا، وأن البلاد العربية وحدة لا تجزئها المطامع الاستعمارية^٣.

هذا، وقد عقد الحزب مؤتمره الرابع في عمان عام ١٩٣٢، واتخذ عدداً من القرارات لا تخرج في مضمونها العام عن القرارات السابقة. كما عقد مؤتمراً خامساً في عمان أيضاً عام ١٩٣٣، وطالب بمنع بيع الأراضي لليهود وتعاملهم مع شرق الأردن بأي شكل. وقد شهد هذا العام (١٩٣٣م) بداية انحسار هذا الحزب ونفوذه^٤، إذ قام عدد كبير من زعماء البلاد بتأليف حزب معارض له، وذلك بتشجيع من الحكومة التي سعت إلى إضعاف الحركة الوطنية المعارضة، عن طريق إيجاد قيادات بديلة^٥. وهذه السياسة التي اتبعتها حكومات شرق الأردن المتعاقبة، وخاصة حكومة أبو الهدى وحكومة الركابي أدت إلى عجز الأحزاب - في تلك الفترة - عن فرض القرارات الصادرة عنها وعن مؤتمراتها الوطنية على الإدارة المحلية وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي انقسام الأحزاب وتشتت أعضائها، وإشاعة الفرقة في جسم الحركة الوطنية الأردنية، وتشكل أحزاب جديدة منافسة^٦.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ص ٩٠-٩١.

^٢ الجامعة العربية، العدد (٣٨٣)، تاريخ ٣١/٤/١٩٣٠، ص ١؛ المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٩١.

^٣ الجامعة العربية، العدد السابق نفسه، ص ٢؛ والمحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٩١.

^٤ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٣٦-٢٣٧.

^٥ المحافظة، الفكر السياسي، ص ٩٢.

^٦ جريدة الكرمل، العدد (١٤٧٠)، تاريخ ٧/٦/١٩٣٠، ص ١.

الحزب الحر المعتدل :

تأسس هذا الحزب بتاريخ ١٩٣٠/٧/٣٠ على يد مجموعة من زعماء الحركة الوطنية الذين انفصلوا عن حزب اللجنة التنفيذية. وقد تألفت الهيئة المركزية للحزب من : رفيفان المجالي، وهاشم خير، وسعيد المفتي، ومحمد الأنسي، ونظمي عبد الهادي^١.

وطالب هذا الحزب بنشر المبادئ القومية الصحيحة، وتدريب البلاد على سياسة ديمقراطية مننية، وتعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية، والعمل على إيصال البلاد إلى حقوقها في التشريع والإدارة دون أن يقيد حريتها أحد في هذا المجال. كما دعا إلى ضمان الحرية الشخصية بأنواعها، وإتياض البلاد زراعياً واقتصادياً وعلمياً^٢.

غير أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً بسبب اتهام قياداته بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وبسبب ما أثير حوله من شبهات أدت إلى انسحاب عدد من مؤسسيه، ففقد توازنه وقدرته على الثبات، وانتهى دون أن يترك أثراً على الساحة الأردنية^٣.

حزب العمل الأردني :

لم تنشر المصادر إلى نشاطات هذا الحزب الذي تأسس في أيلول عام ١٩٣١م، ولا إلى موقف الحكومة منه. إلا أن ظهوره شجع على الاهتمام بقضايا العمال وحقوقهم، ووعى العمال أنفسهم بضرورة تنظيم صفوفهم للحصول على هذا الحقوق؛ ففي عام ١٩٣٢م ظهرت جمعية لمساعدة العمال الأردنيين والدفاع عنهم، وفي كانون الثاني ١٩٣٧م بدأ العمال يطالبون بتأسيس نقابة خاصة بهم^٤.

^١ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٣٧؛ خرسات، الأردنيون، ص ١٢٢-١٢٣.

^٢ خرسات، الأردنيون، ص ١٢٣.

^٣ المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٩٣؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٢٦؛ ونقرش، التجربة الحزبية، ص ٣٦-٣٧.

^٤ المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٩٥-٩٧.

حزب التضامن الأردني :

ألف هذا الحزب عدد من الأعيان وشيوخ العشائر^١، حيث التقوا في عمان بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٣٣م، وعقدوا الاجتماع التأسيسي الأول الذي أقروا فيه نظام الحزب. وقد اشترطت إحدى مواد النظام أن تكون عضوية الحزب مقصورة على من استوطنوا شرق الأردن قبل سنة ١٩٢٢م، مما أثار انتقاداً قوياً من قبل الحركة الوطنية الأردنية ورموزها^٢.

وبسبب هذه النظرة الإقليمية الضيقة لم يستطع الحزب تنمية قاعدته الجماهيرية، مما أدى إلى تلاشيها بعد فترة قصيرة من إعلان تأسيسه^٣.

الحزب الوطني الأردني :

لا تشير المصادر إلى نشأة هذا الحزب أو إلى مؤسسيه، ولولا البيانات التي كان يصدرها مذنباً بتوقيع رئيس الحزب دون ذكر اسمه (لما عرف عنه أي شيء، ونظراً لندرة المعلومات عنه، أصبح الحزب الوطني الأردني من أكثر الأحزاب الأردنية - في عهد الإمارة - غموضاً.

ويشير أحد بيانات الحزب إلى أن لجنته العليا عقدت جلساتها الرابعة والعشرين في نيسان عام ١٩٣٣م، مما يجعلنا نستنتج إن الحزب ربما أسس في عام ١٩٣٢م على افتراض أن اللجنة كانت تعقد جلسيتين في الشهر.

ويلاحظ على هذا الحزب أنه أحاط نفسه بسرية وتكتم شديدين، وربما يرجع ذلك إلى التفاضات التي تصدر عنه، مثل دعوته لتحرير البلاد واستقلالها، ومن ثم دعوته إلى تثبيت الانتداب عليها.

أما أهم المبادئ التي طرحها الحزب^٤ فتتلخص في الاعتراف بعبدة الله بن الحسين أميراً على البلاد وبالانتداب البريطاني عليها، وتأييد حكومة دستورية أمام مجلس نواب

^١ منهم: مقال الفايز، ورفيفان المجالي، ومحمد السعد البطاينة، وقاسم الهنداوي، ونجيب ابو الشعر، وحديشة الحريشا، وصالح العوران، ومترى الزريقات. انظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٤٧.

^٢ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٣٧، والمحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٠٦.

^٣ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٢٨؛ و سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٣٨.

^٤ المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٠٦-١٠٨.

منتخب، قوامها من أبناء شرق الأردن، وعدم الاعتراف بكل الاتفاقات والمعاهدات السرية والعلنية التي تمس مصالح البلاد ما لم يصادق عليها مجلس النواب الذي يجب أن يُنتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، وأن يكون ممثلاً لكل الأقليات الدينية والعرقية في البلاد.

المؤتمر الاقتصادي الأول (حزيران ١٩٣٣):

كان لانقسام اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني وتشتت أعضائها، ودخول المعارضة للمجلس التشريعي، ومرور البلاد بأزمة اقتصادية خانقة، كان لكل ذلك الأثر الأكبر في الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي أردني. وقد ساهم في سرعة انعقاد هذا المؤتمر اتجاه بعض شيوخ العشائر للاتصال بالوكالة اليهودية، وعرض تأجير أراضيهم لينا، لا سيما عندما أحسن على تدعوة بتراخي الأقطار العربية عن المساعدة في حل الضائقة الاقتصادية التي مز بها الإمرة^١.

وقد عقد المؤتمر في عمان في حزيران عام ١٩٣٣م برئاسة منقار الفايز، وحضور عدد من أعيان ووجناء البلاد، منهم: راشد الخزاعي (عجلون)، ومحمود الفنيش (اربد)، وبيجت الصليبي وتوفيق الزعمرط (السلط)، ومترى الزريقات (الكرك)، وعبدالعزیز أبو بريص (بني حميدة)، وشمس الدين سامي (عمان). وشارك في جلسات المؤتمر - بالإضافة إلى هؤلاء - كل من دليوان المجالي، وخليل المدانات، وحديثه الخريشة، وماجد العدوان، وحمد بن جازي^٢.

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع قانون من شأنه تأجيل الديون المستحقة على المزارعين الذين أمحلت أراضيهم، وضرورة تأجيل تحصيل الأموال الأميرية المستحقة على جميع المزارعين دون استثناء.

وقامت لجنة انتخابها المؤتمر برئاسة منقار الفايز، وعضوية كل من شمس الدين سامي، وراشد الخزاعي، ومحمود الفنيش، وخليل المدانات برفع توصياته إلى الأمير عبدالله، راجية أن يُصدر إرادته بتنفيذها^٣.

ومما يلاحظ على المؤتمر الاقتصادي الأول غياب بعض الشخصيات المؤثرة عنه، إذ لم يشارك فيه - على سبيل المثال -: حسين الطراونة، ومصطفى وهبي النل، ونجيب الشريدة،

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ١١٠.

^٢ المصدر السابق، ج١، ص ١١٠-١١١.

^٣ المصدر نفسه، ص ١١١.

وصبحي أبو غنيمه. وقد يكون ذلك مؤشراً واضحاً إلى عمق الشرخ الذي أصاب الحركة الوطنية من جهة، وقوة العلاقة التي نجحت الحكومة - بدعم من المعتمد البريطاني - في إقامتها مع بعض الأعيان، واعتمادهم كقيادات سياسية منافسة لبعض القيادات التي لعبت دوراً بارزاً في قيادة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الأول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرفي المعارضة السياسية الأردنية، التقليدية والمنافسة كانا يتبادلان تيممة واحدة، وهي التعامل مع الوكالة اليهودية، ومحاولة تأجير أراضيهم للحركة الصهيونية، والترويج لهذه الحركة^١.

مؤتمر الشعب الأردني العام :

ازدادت حدة الخلاف بين زعماء الحركة الوطنية الأردنية على أثر المؤتمر الاقتصادي الأول، وقد دفعت هذه النتيجة بعض أعيان البلاد إلى توجيه الدعوة لعقد مؤتمر آخر يبحث الأوضاع الدستورية والقومية، ويناقش الحالة الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، ويضع التوصيات الملائمة، التي من شأنها معالجة تلك الحالة.

وتم عقد المؤتمر في منزل محمد العسبلي في عمان بتاريخ ١٦/٨/١٩٣٣م، بحضور نحو ثلاثمائة شخصية. وقد ناقش المؤتمر الأوضاع الاقتصادية للإمارة، وسبل توحيد صفوف الحركة الوطنية الأردنية، ووسائل مقاومة المحاولات التي ترمي إلى شق صفوفها. كما أشار المؤتمر إلى تفكك الحكومة، وعدم تجانس أعضائها، وكذلك عدم قيامها على أساس المسؤولية المشتركة^٢.

وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من ٤٩ عضواً^٣ قامت -بدورها- بإنتخاب هيئة مكتب دائم من السادة: ناجي العزام (رئيساً)، وسعيد الصليبي ومصطفى المحيسن (نائبين للرئيس)، وسعيد المفتي ونجيب الشريدة (سكرتيرين)، وستة عشر عضواً آخرين^٤.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ١١٢-١١٣.

^٢ المصدر السابق، ج١، ص ١١٥، وانظر: خريسات، الأردنيون، ص ١٢٤.

^٣ انظر أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية في: المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ١١٦؛ وخريسات، الأردنيون، ص ١٢٧.

^٤ لمعرفة هيئة المكتب الدائم، انظر: خريسات، الأردنيون، ص ١٢٧.

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات من أهمها : إعلان الإخلاص للأمير عبدالله وأعقابه من بعده، والسعي لإدخال التعديلات المناسبة على المعاهدة الأردنية البريطانية، والمطالبة بإقالة حكومة عبدالله السراج، وتعيين حكومة وطنية بديلة عنها. أما القرارات الأخرى فيتعلق معظمها بالأوضاع الاقتصادية الداخلية، وخاصة الأوضاع الزراعية. كما دعا المؤتمر الشعب الأردني إلى الاتفاق، وتأييد القلوب، وتوحيد الصفوف^١.

وأثار المؤتمر - من جديد - حفيظة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الأول، فقامت بتوزيع بيان استعرضت فيه إنجازاتها، وعلى رأس هذه الإنجازات موافقة الحكومة على الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة، وعلى القانون الأساسي الذي يضمن تشكيل حكومة مسؤولة أمام مجلس النواب، إضافة إلى تشغيل المزارعين العاطلين عن العمل، وتأجيل ديونهم المستحقة للمصرف الزراعي، وإعفاء المدن والقرى المحلّة من الضرائب.

واتيمت اللجنة شيوخ العشائر بأنهم يسعون لإنهائها، الأمر الذي يعد منافياً للأهداف الوطنية، وخروجاً على مقررات الأمة الأساسية^٢.

لقد بذل مؤتمر الشعب الأردني العام جهوداً حثيثة لتحقيق أهدافه، وإعادة اللّحمة إلى صفوف الحركة الوطنية، لا سيما بعد توسط اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين، التي ناشدت الحركة الوطنية الأردنية تجاوز خلافاتها، وتجنب الوقوع في ما وقعت فيه الساحة الفلسطينية من انقسام أدى إلى أضعاف مواجهة الفلسطينيين للعصابات الصهيونية والمخططات البريطانية في المنطقة. غير أن هذه الوساطة، وكذلك المحاولات التي بذلها بعض أعيان الأردن ووجهائه من غير العاملين في المجال السياسي، لم تفلح في إعادة الوحدة إلى صف الوطنيين الأردنيين، فقد حالت دون ذلك ثلاثة أسباب^٣.

أولها: نجاح الجهود التي بذلها المعتمد البريطاني والحكومة الأردنية في تعميق انقسام الحركة الوطنية. وقد قاما بذلك لكي يحدّا من تنامي هذه الحركة ومن تعاضم دورها في الحياة السياسية، خشية أن توجه هذه الحياة وجهة لن تكون في صالح الاستعمار ومخططاته.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١١٧، وخريسات، الأردنيون، ص١٢٨-١٢٩.

^٢ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١١٨-١١٩.

^٣ الكرمل، العدد (١٨١٦)، تاريخ ١١/٤/١٩٣٣، ص٤٢ وانظر: المحافظة، الفكر السياسي، ج١،

ص١٢١؛ والماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص٣٢٥-٣٢٦.

وثانيها: التنافس العشائري بين أبناء المنطقة الواحدة.

وثالثها: انتهازية بعض أعضاء الحركة الوطنية، ومحاولاتهم تعميق الانقسام خدمة لمصالحهم الشخصية المرتبطة بالحكومة.

وكان من الممكن أن تستغل التوجهات الوطنية المتعارضة خلال تلك الفترة في تشكيل حزبين كبيرين يتنافسان في خدمة البلاد، ويتعاملان مع الوقائع والأحداث المختلفة، والقضايا المطروحة بطريقة أكثر عمقاً وجدية، بدل التعامل معها بسطحية، ووفقاً لما تقتضيه المصلحة الشخصية لبعض الزعماء. لقد كانت فكرة إنشاء هذين الحزبين مواتية، عندما وقف حزب الشعب الأردني إلى جانب حكومة ابراهيم هاشم التي تم تشكيلها في أعقاب استقالة حكومة عبدالله السراج في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٣٣م^١. ووقفت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني في الصف المعارض للحكومة. غير أن ذلك لم يحدث بسبب عدم الوعي السياسي الكافي من ناحية، وبسبب تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة من ناحية أخرى. فعندما فشل ناجي العزام في الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر تشرين الأول عام ١٩٣٤م، انسحب من رئاسة حزب الشعب الأردني العام ومن عضويته، على الرغم من أن الحزب حصل على تسعة مقاعد في المجلس التشريعي من أصل ستة عشر عضواً فقط كان يتكون منهم المجلس^٢.

عصبة الشباب الأردني المثقف :

ظهرت نواة العمل السياسي للمثقفين الأردنيين الشباب في بداية الثلاثينات، وكانت الفكرة الرئيسية التي عملوا على بلورتها هي عقد مؤتمر مماثل لمؤتمر الشباب العربي الأول الذي عُقد في فلسطين عام ١٩٣٢م. وقد بذلوا جهودهم في هذا الاتجاه، وقرروا عقد المؤتمر في حزيران عام ١٩٣٣م، غير أن هذه الجهود اصطدمت بالانقسامات التي لازمت الحركة الوطنية في تلك الفترة، مما أدى إلى ذهابها سدى. ومع ذلك لم يستكينوا للفشل، إذ أعادوا تنظيم أنفسهم، وأعلنوا في تموز من ذلك العام تأليف عصبة تجمعهم سموها : (عصبة الشباب الأردني المثقف)^٣.

^١ المحافظة، عهد الإمارة، ص ١٩٥؛ خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية

١٩٢٠-١٩٥٢، منشورات المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، ١٩٩٤، ص ١١٧، ١٢٠.

وسيشار لهذا المرجع فيما بعد: الحجاج، التطور التاريخي.

^٢ الكرمل، العدد (١٧٧٨)، تاريخ ١/٢١/١٩٣٣م، ص ٣٠١.

^٣ المصدر السابق، ص ١.

وكانت العصبة تعقد اجتماعاً كل ستة أشهر في إحدى مدن الإمارة، بعد أن تحضر لهذا الاجتماع هيئة إدارية منتخبة، فاز بعضويتها: فضل الدلقموني، وغالب القسوس، وسليمان النابلسي، وفوزي المفتي، وعبدالحليم عباس، وأديب عباس، وصلاح طوقان^١.

وكانت أهم أهداف العصبة: التعارف والتعاون بين الأعضاء خدمة للمصلحة العامة للبلاد، ووضع الخطط الملائمة لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الأردني، والعمل على إزالة الفوارق الطائفية، وتعميق وتعزيز الاتصال بين الشباب الأردني المثقف وبينهم وبين الشباب العربي^٢.

غير أن العمل الشبابي كان عاجزاً - خلال هذه الفترة - عن إحداث التغيير المطلوب، بسبب القوة التأثيرية لزعماء العشائر ووجهائها. ونجم عن الصراع الخفي بين الشباب المثمسن والقيادات التقليدية اندفاع معظم هذه القيادات إلى تأييد الأمير والإنجليز لكسب رضا الطرفين من أجل المحافظة على مصالحهم.

الحزب الوطني الأردني :

واجهت الحركة الوطنية الأردنية خلال عام ١٩٣٦م مقاومة شديدة من قبل السلطة، وذلك رداً على الإضراب الذي دعت إليه الحركة تضامناً مع الثورة الفلسطينية التي اندلعت ذلك العام. وقد لاحقت السلطة زعماء المعارضة، ونفت بعضهم وشردت بعضهم الآخر، كما أعلنت حل اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني^٣.

وقد لجأ بعض أعضاء اللجنة التنفيذية إلى سوريا، وهناك أخذوا يفكرون بتشكيل تنظيم سري أردني باسم (الحزب الوطني الأردني). وتألقت القيادة الأولى للحزب من: صبحي أبو غنيمة، وعادل العظمة، وسليمان السوداني الروسان، وراشد الخزاعي، وسالم الهنداوي، ومحمد علي العجلوني^٤.

١ الكرمل، العدد (١٧٧٨)، تاريخ ١٩٣٣/٦/٢١، ص ١.

٢ المصدر السابق، ص ١-٣؛ وانظر أيضاً: المحافظة: الفكر السياسي، ج ١، ص ١٢٥؛ وخريسات، الأردنيون، ص ١٣٥.

٣ المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٢٤.

٤ مكتب الدعاية والنشر للقضية الأردنية، ماذا ترك الأمير للأساطير، ١٩٣٨، ص ١٢٥.

ولما كانت القيادة السياسية للحزب بعيدة عن الساحة الأردنية، فقد لجأ إلى نشر أهدافه في الإمارة عن طريق المنشورات السياسية. وساعد في انتشار الحزب بسرعة أولئك الطلبة الأردنيون الدارسون في الجامعة السورية، الذين انضموا إليه، وأخذوا على عاتقهم الترويج لغاياته عند عودتهم إلى البلاد.^١

وأخذ الحزب - منذ بدايات تأسيسه - يوجه الانتقادات للزعماء التقليديين في البلاد، وخاصة أعضاء المجلس التشريعي منهم، مما أعطى انطباعاً بأن أحد أهدافه الرئيسية هو الانتقاد وليس العمل من أجل المصلحة العامة. وقد أدت هذه السياسة التي اتبعتها الحزب إلى مواجهة مبكرة مع الزعامات التقليدية الأردنية، حيث أخذ الطرفان يتبادلان الاتهامات، وأصبح كل منهما ينفي عن الآخر صفة الوطنية، وبذلك تحولت أنظارهما معاً عن الهدف الأساسي، وهو خدمة الوطن.^٢

وقاد التنافس بين الزعامات التقليدية والحزب الوطني إلى تقديم تلك الزعامات عرائص متلاحقة للأمير عبدالله تندد بالحزب وتحرضه ضد قيادته، مؤكدة على عدم مشروعيته، ومخالفته للقوانين الأردنية. وقد أثمرت هذه الحملة، إذ قدم الدكتور صبحي أبوغنيمة، وسليمان السوداني الروسان، وراشد الخزاعي، ومحمود الخالد الغرابية، وسالم الهنداوي، وأحمد الروسا، ومحمد علي العجلوني إلى المحكمة البدائية في مدينة إربد بتهمة التآمر على الدولة، إلا أن المحكمة أصدرت قراراً بتبرئتهم في أيار عام ١٩٣٨م.^٣

وكان الحزب الوطني الأردني قد ركز أهدافه على إزالة الانتداب البريطاني عن البلاد، والعمل على إقامة حكومة عربية يكون مركزها في إمارة شرق الأردن، مع ضرورة العناية بالاقتصاد الأردني لجعله قادراً على إحداث تغييرات مهمة على الساحتين الأردنية والعربية، وعلى رأس ذلك الاعتناء بالزراعة، واستغلال الثروات المعدنية.^٤

غير أن هذا الحزب كان يقع في التناقضات، ويقبل بأنصاف الحلول، فهو مرة يطالب بإزالة الانتداب البريطاني، ومرة أخرى يطالب ببقاء الارتباط مع الحكومة البريطانية بمعاهدة على غرار المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠م. هذا فضلاً عن تأييد الحزب لقرارات

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١٢٦.

^٢ فلسطين، العدد (٢٥٦١) تاريخ ١٩٣٧/٦/٢٥، ص٣،٢.

^٣ فلسطين، العدد (٢٨٢٣)، تاريخ ١٩٣٨/٥/١٥، ص٢.

^٤ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١٢٧.

لجنة التحقيق الملكية البريطانية المعروفة بلجنة Peel Commission ، وخاصة ما يتعلق منها بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، وضم المنطقة العربية منها إلى شرق الأردن^١.

ويؤخذ على هذا الحزب أيضاً قبوله الدعم المالي من بعض الأطراف العربية المعادية للهاشميين، وإصداره كتاباً بعنوان (ماذا ترك الأمير للأساطير؟)، ينتقد فيه الأمير عبدالله بن الحسين علناً إرضاءً للجنة العربية التي ناصبت الأمير العداء منذ اندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦م^٢.

حزب الإخاء الأردني^٣ :

ترتبط نشأة هذا الحزب بالظروف التي حاول الحزب الوطني الأردني أن يفرضها للضغط على حكومة ابراهيم هاشم، وذلك عام ١٩٣٧م. فتأييداً للحكومة تقدم عدد من أعضاء حزب الشعب الأردني المنحل بطلب لترخيص حزب سياسي باسم (حزب الإخاء الأردني).

وقد تألف الحزب من ماجد العدوان (رئيساً)، ومثقال الفايز^٤، ورفيفان المجالي، وموسى المعاينة، وصالح العوران، وعودة القرعان، وحسن العطيوي، ومحمود كريشان، وسالم عرار، وعطيوي عوجان، وخشمان أبو كركي، وحمد بن جازي، وصبري الطباع، وسعود النابلسي، ويوسف البليسي، وعبدالله الشريدة، وفلاح البطاينة^٥.

وأكد هذا الحزب في أهدافه على خدمة شرق الأردن والعمل على استقلال الإمارة، كما أكد على السعي لتحقيق الأماني القومية بالوحدة، وذلك إلى جانب تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد^٦.

١ المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

٢ المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٣ تأسس هذا الحزب بموجب قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦، وذلك بعد أن أعلنت الحكومة إلغاء تراخيص الأحزاب السياسية الأردنية كافة. انظر: المحافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٢٩-١٣٠.

٤ انسحب من الحزب بتاريخ ١٩٣٧/٩/٢٩ بسبب انتخاب ماجد العدوان رئيساً.

٥ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٦١.

٦ المصدر السابق، ص ٣٦١.

حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني :

بعد حل الأحزاب الأردنية التي كان قد تم ترخيصها بموجب قانون الجمعيات العثمانية، ولجوء الحكومة إلى سياسة كم الأفواه وزيادة الضغط على المعارضة، والعمل على خلق قيادات بديلة لقيادات الحركة الوطنية، واجهت الإمارة موجة جديدة من العنف، إلا أن الحكومة استمرت في سياستها المناهضة للحركة الوطنية، وقد يسر لها ذلك بدء العمليات الفعلية لمعارك الحرب العالمية الثانية، إذ استغلت الوضع، واعتبرته مبرراً مشروعاً لتطبيق قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، فطبقت اعتباراً من ٢٩ آب ١٩٣٩ م^١.

وفي هذه الظروف دعا بعض الشباب الأردنيين للتعاون مع زعماء المعارضة المعروفين، بهدف إعادة الزخم إلى الحركة النضالية. وتحقيقاً لهذه الغاية دعوا أيضاً إلى تأليف حزب سياسي يحمل اسم (حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني)، تأكيداً لاستمرارية الحزب السابق الذي حمل هذا الاسم.

وكان أبرز الداعين لتأسيس الحزب: محمد العجلوني، وعبدالرحمن عبدالمهدي خليفة، وسليم البخيت، وكمال الجيوسي، وعبدالرحيم الواكد، وحمدي الصفدي، وفوزي المفتي، وشفيق ارشيدات، ووحيد العوران، ووصفي ميرزا^٢.

وفي أيلول عام ١٩٤٤م تم تشكيل هيئة إدارية للحزب من: محمد علي العجلوني، وكمال الجيوسي، وفوزي المفتي، وعبدالرحمن خليفة، وحمدي الصفدي، وسليم البخيت.

غير أن هذا الحزب لم يثبت إلا قليلاً حتى وقع الانقسام في صفوفه، مما أدى إلى انسحاب بعض مؤسسيه، ففي ١٢/١١/١٩٤٤م انسحب: كمال الجيوسي، وسليم البخيت، وفوزي المفتي، وحمدي الصفدي. وفي ٤/١٢/١٩٤٤م انسحب: عبدالرحمن خليفة، وعبدالرحيم الواكد، وبانسحابهما اعتبرت الحكومة الحزب منحللاً اعتباراً من ٤/١٢/١٩٤٤م.

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ص ١٣٠.

^٢ المصدر السابق، ص ١٣٠؛ والماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٩٥م.

وهكذا تلاشى حزب اللجنة التنفيذية الجديد بسرعة، دون أن يترك أي أثر على الحياة السياسية العامة على الساحة الأردنية^١، وقد كان آخر حزب شيدته هذه الساحة في عهد الإمارة^٢.

ومن الجدير بالذكر هنا أن أواخر عهد الإمارة كانت فترة مخاض تنبؤ بولادة أحزاب سياسية أخرى، وقد ولدت هذه الأحزاب فعلاً في عهد الاستقلال، واشتد عودها فيما بعد، وكثر عددها، ومنها: الحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وجماعة الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي. وهذه الأحزاب وغيرها ستكون موضوع الفصول التالية من هذه الدراسة.

^١ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٩٥-٣٩٦.

^٢ نقرش، التجربة الحزبية، ص ٣٩.

الباب الأول

الفصل الثاني

التطورات السياسية في المنطقة

وأثرها على نمو الحركة الحزبية الأردنية

١٩٤٦م - ١٩٥٥م

التطورات السياسية في المنطقة وأثرها على نمو الحركة الحزبية الأردنية

١٩٤٦ - ١٩٥٥

تمهيد :

شهدت منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية كثيراً من التحولات والتطورات، فعندما وضعت تلك الحرب أوزارها توجهت إليها أنظار الحلفاء المنتصرين، بعد أن انقسموا قسمين: شرقي توغلت الشيوعية في أوصاله، وغربي تغلغت الرأسمالية في كل حياها، وبذل القسم الثاني كل جهد ليحول دون وصول الأول الى منابع النفط، والسيطرة على هـ طقة الاستراتيجية واسواقها التجارية، ولإيذه الغاية حاول أن يربط المنطقة بالأحلاف والتنظيمات الدفاعية، بحجة حمايتها من الشيوعية. وقد رافقت ذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي تفاعلات متلاحقة، ظلت تغذي الشعور الوطني والقومي، وتدفعه إلى التعبير عن نفسه، حتى تفجر أحزاباً أخذت تطالب بكل ما رأت أنه في مصلحة الوطن والأمة.

وقد مرت الحركة السياسية خلال هذه الفترة (١٩٤٦-١٩٥٥) بمحطات كثيرة، تزودت من بعضها بأسباب النضج والاندفاع، ومن بعضها الآخر بأسباب التوقف والاندحار. ولعل من أبرز هذه المحطات: الحرب العربية الإسرائيلية، وإنشاء الكيان الصهيوني (١٩٤٨)، والوحدة الأردنية الفلسطينية (١٩٥٠)، وصدور الدستور الأردني (١٩٥٢)، وقانون تنظيم الأحزاب (١٩٥٤)، وحلف بغداد (١٩٥٥).

وقبل التوقف عند هذه المحطات، وسبر أغوارها، وتبين تأثيراتها، لا بد من وقفة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، التي نبتت الحركة السياسية الأردنية في ظلها ونمت، واستطاعت أن ترسخ أقدامها في فترة لاحقة، رغم ما اعترض سبيلها من عثرات وعقبات.

فعلى الصعيد الاجتماعي، كان عدد سكان الأردن - في بداية عهد الانتداب - نحو ثلاثمائة ألف نسمة، غالبيتهم العظمى من الفلاحين، إذ كانوا بنسبة لا تقل عن (٨٥%)، وكان

هؤلاء يعيشون في قرى: السلط وعمان وإربد والكرك ومعان والطفيلة وعجلون^١، التي توسعت بعد استخدامها مراكز للإدارة، إلا أنها ظلت دون مستوى المدن التقليدية، كدمشق وبغداد والقاهرة. كما ظلت المنظومة الاجتماعية فيها ضعيفة في إطار سيطرة شيوخ العشائر وكبار الملاك والتجار المرابين والموظفين المدنيين والعسكريين عليها^٢.

وقد تأثرت الأوضاع السياسية بهذا الوضع الاجتماعي الذي حال دون تجدد الحركة السياسية، أو رفدها بعناصر نشطة توجهها. كما أن النمط الاجتماعي السائد في الريف أدى إلى حصر النشاط السياسي في بعض الشخصيات القاطنة في عمان^٣.

وقد نجم عن الانقسامات العشائرية، والاختلافات العرقية والدينية، وسيادة الزعامة القبلية، والروابط القرابية الشديدة، وعمليات المصاهرة، نجم عن ذلك إضعاف الحركة الوطنية، وعدم بروز قوى سياسية تضغط على الحكومة لتحسين أحوال المواطنين. كما أدت التجربة التي تعرضت لها بعض القبائل الكبيرة وبعض القرى إلى الإحجام عن تكرار الماضي، وقد شجع ذلك الحكومة على كبح أي عصيان^٤.

ولم تسع الحكومة - في ظل هذا الوضع الاجتماعي - إلى تطوير مناطق الفلاحين، بل زادت أعباءهم، مما أدى إلى زيادة النفوذ والسيطرة للذين كان يتمتع بينما شيوخ العشائر والملاك والتجار، وأوصل بعضهم إلى مقاعد البرلمان^٥.

وفي النصف الثاني من عقد الأربعينات، عاد بعض الشباب الأردنيين من الخارج، حيث تخرجوا، وحصلوا على درجات علمية عالية، وتزودوا ببعض ما لدى الأمم الأخرى من تجارب

^١ : المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١٩.

^٢ المصدر السابق؛ وسعيد جواد، الصراع الاجتماعي في الريف الأردني، منشورات مؤسسة الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٢، ص١٦. ويشير له فيما بعد: سعيد جواد، الصراع الاجتماعي.

^٣ يمثل هذا النمط في الحرص على المحافظة على العادات والتقاليد، ومقاومة محاولات التغيير، فقد شكك المواطن الأردني بقيمة الأفكار الجديدة مثل: تعليم البنات، ولم يهتم كثيراً بتعليم الذكور. كما يمثل في الولاء التام للقبيلة، وعدم الخروج على رغباتها.

^٤ محمد المحافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، المفرق، دار الفرقان ١٩٨٣، ص٢٩٦، يشير له فيما بعد: محمد المحافظة، العلاقات.

^٥ Raphael, Patai: the Hashemite Kingdom of Jordan. N.Y. 1958. P. 154.

ويشير له فيما بعد: R. Patai: The Hashemite Kingdom:

^٦ محافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١٦-١٩.

وأفكار سياسية حاولوا نشرها في الأوساط المختلفة في وطنهم، مما زاد من حدة الصراع بين المواطنين والحكومة. وفي تلك الفترة أيضاً زادت الهجرة من الريف إلى المدينة مما أحدث خلخلة في النظام الاجتماعي. وتوسعت هذه الخلخلة عندما أصبحت المرأة تتفهم طبيعة التوجه السياسي، وتجتاز عتبة بينها لتمارس أدواراً لم تكن تمارسها من قبل.^١

أما الموظفون من مدنيين وعسكريين فكانوا - بتأثير التقاليد الإدارية العثمانية - يمارسون ألواناً من التسلط على المواطنين، فإذا زارهم أحد هؤلاء الموظفين فرض عليهم أن يظهروا أمامه بمظهر لائق، وأن يبذلوا له كل وسائل الراحة والكرم، إلى غير ذلك من مضايقات جعلت المواطنين يشككون في حرص هؤلاء الموظفين على حل مشكلاتهم، بل جعلتهم يظنّون لهم الكراهية، ويعبرون عما أضمرود عن طريق المشاركة في المظاهرات التي كانت كثيرة وعنفاً بعد أن استطاع بعض الضباط من الأسر البسيطة منافسة شيوخ العشائر وغيرهم من الزعماء التقليديين في الوصول إلى مقاعد البرلمان.^٢

ولم تكن الأوضاع الاجتماعية أقلّ سوءاً من الأوضاع الاقتصادية، فقد كانت امارة شرق الأردن تعتمد في موازنتها على ما تقدمه حكومة الانتداب، الذي كان ما تقدمه يزداد باطراد، مما يعني أن الواردات المحلية لم تكن لتكفي لبناء وطن قوي. فقد زادت نسبة ما تقدمه بريطانيا لدعم الموازنة من ٣٥,١% عام ١٩٢٨/١٩٢٩م إلى ٥٣,١% عام ١٩٣٨/١٩٣٩م، ثم إلى ٧٣,٢% خلال العام ١٩٤٥/١٩٤٦م. وهذا الدعم المتزايد جعل بريطانيا تشعر بأن لها الحق في السيطرة على الإدارة الأردنية، ولكي تستمر هذه السيطرة لم تهتم بتوجيه الاقتصاد الأردني إلى برامج إنمائية تسهم في تطوير الاقتصاد، وزيادة الواردات المحلية.^٣

وبسبب هذا النهج أمسى الاقتصاد الوطني عاجزاً عن توفير رأس المال اللازم لإقامة المشروعات الاقتصادية، وعن تطوير العمالة الماهرة القادرة على بناء هذه المشروعات أو العمل فيها، ولذلك فقد اقتصر ملكية الشركات الكبرى في البلاد على رأس المال الأجنبي الذي استقطب عمالاً وافدين من الخارج، وعندما لم يجد الأردنيون عمالاً في هذه الشركات على

^١ R. Patai: The Hashemite Kingdom p.154 - 155، بيتر جويسر، السياسة والتغيير، ص ١٠١-١٣٨.

^٢ ساطع الحصري، حولىة الثقافة العربية، القاهرة، لجنة التأليف، ١٩٤٩، ص ٤٤٩، وانظر أيضاً: بيتر جويسر، السياسة والتغيير، ص ١٣٩.

واحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة الاجتماعية والثقافية، وزارة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٧، ص ٥٩، وسيشار له فيما بعد: الربايعة، دراسات.

^٣ المحافظة، عهد الامارة، ص ٣٧-٣٨؛ R. Patai: The Hashemite Kingdom, P. 100.

محدوديتها، إذ كانت هناك شركة لاستخراج الثروات المعدنية من البحر الميت، وشركة نفط العراق Iraq Petroleum Co، لم يجدوا أمامهم سوى التعبير عما يعتل في نفوسهم من سخط، وجاء هذا التعبير عنيفاً، حيث قامت فئة من الشباب الأردنيين الأحرار بتفجير خط أنابيب النفط عام ١٩٤٦^١.

وزامت سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتنظيمات سياسية هزيلة لم ترق إلى مستوى الأحداث، ولا إلى مستوى مطالب الشعب. فقد كانت تلك التنظيمات هشة بسبب عدم انسجام بين أعضائها، واختلافهم في الرأي، وتقديم بعضهم مصالحه الشخصية على مصلحة الوطن، والسياسة الخبيثة التي انتهجتها حكومة الانتداب، التي عملت على كسب شيوخ العشائر إلى صفها، وابتعاد المسؤولين - وكان جلهم من غير الأردنيين - عن الاهتمام بحل مشكلات الشعب، بل وزيادتها بحرمان المواطنين من حق الاقتراع، وإتاحة الفرص وفقاً لمبدأ التكافؤ^٢.

وقد ولدت هذه الظروف مجتمعة لدى المواطنين إحساساً بالمرارة، دفعهم إلى رفع شعار: (الأردن للأردنيين)^٣. وكاد يؤدي إلى تحزبهم مطالبين بحقوقهم، غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية، ودخول الأردن إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب، وما ترتب على ذلك من إعلان الأحكام العرفية في البلاد، حال دون الاستمرار في هذا التوجه، ولكن إلى حين.

فيعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حاولت بريطانيا مكافأة الأردن لتعاونه معها خلال تلك الحرب، إذ قرر وزير الخارجية البريطانية أن يعلن في الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترام حكومته رفع الانتداب عن شرق الأردن، وقد تم ذلك الإعلان، وعلى أثره عقدت

^١ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص١٧؛ وعهد الإمارة، ص١٢٣-١٢٤؛ وأحمد التل، نظام التعليم،

ص٣٩؛ R. Patai: The Hashemite Kingdom, P.101؛ وضيف الله الحمود، مقابلة شخصية في ٣٠

تموز ١٩٩٤م، الساعة العاشرة صباحاً في مقر جمعية أصدقاء الشرطة بجبل اللويبة.

^٢ Abidi, A. Hasan, Jordan, A Political Study, 1948-1957. London, Asiz Publishing Hous., 1965, P.B.

وسيشار له فيما بعد: Abidi, A. Hasan, Jordan, A Political Study. وأحمد التل، نظام التعليم، ص٢٤-٢٥.

^٣ المحافظة، الفكر السياسي، ج١، ص٨٣، ٢٠؛ وبيتر جويسر، السياسة والتغيير، ص١٣٨-١٣٩؛

وأحمد التل، نظام التعليم، ص٢٢.

معاهدة تحالف وصدافة بين الدولتين، وأن تقيم قوات بريطانية مسلحة في شرق الأردن^١. وقد أثارت هذه المعاهدة الجديدة حفيظة - مجموعة من الشباب على رأسهم الدكتور صبحي أبو غنيمه، وتنادوا إلى تشكيل حزب سموه: (الحزب العربي الأردني). وفي حزيران ١٩٤٦م أعلنت مجموعة أخرى من الشباب الذين تخرجوا في الجامعة السورية، تشكيل حزب سياسي آخر باسم (جماعة الشباب الأردنيين الأحرار). وفي عام ١٩٤٧ شكل حزبان آخران، هما: (حزب الشعب الأردني)، و (حزب النهضة العربية)^٢.

وعلى الرغم من أن المدة التي مارست فيها هذه الأحزاب نشاطاتها كانت قصيرة، وأن بعضها لم يتمكن من الحصول على ترخيص، وبعضها الآخر فشل في استقطاب عدد كاف من الأعضاء القياديين، إلا أن هذه الأحزاب كانت تمثل تجربة لا يمكن إهمالها، فقد حملت كثيراً من الدلالات والمؤثرات لما ستكون عليه الحركة السياسية في الأردن، في السنوات التالية.

وسنعرض فيما يلي لهذه الأحزاب ونشاطاتها وبرامجها.

الحزب العربي الأردني :

كان للدكتور صبحي أبو غنيمه نشاط ملحوظ في مجال العمل السياسي، وتأثير واسع على الشباب الأردني المثقف، الذي راح يرصد الأحداث والوقائع، ويبلور الرؤى والأفكار والتصورات حول ما يجب القيام به إزاء ما يحدث. وقد انتهوا - بقيادة أبي غنيمه - إلى تشكيل حزب سياسي يسعى إلى تنظيم المعارضة، ويوحد جهودها، ويحدد أهدافها. وكان التركيز على أهمية العمل لإنجاز دستور يكفل الديمقراطية والحريات العامة، ويفصل بين السلطات في مقدمة هذه الأهداف.

وانطلاقاً من الوعي بأهمية التعبير الحر عن الرأي، كخطوة على طريق حرية الوطن وبناء مستقبله بشكل واضح، أكد هؤلاء الشباب على ضرورة إجراء انتخابات حرة نزيهة،

^١ موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ٢٧٧-٢٧٩.

^٢ كامل خلة، التطور السياسي، ص ٢١١؛ أنيس الصايغ، الملوك الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٠١؛

الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٧٣.

وتشكيل حكومة تتعامل مع ما يصدره مجلس النواب المنتخب بجدية واهتمام، وتلتزم بميثاق الجامعة العربية وتخلص له، وتلغي القوانين الاستثنائية كافة^١.

وهذه الأهداف التي حددها الحزب بدقة، لم تلق أذن صاغية من الحكومة التي رفضت أصلاً الموافقة على تأسيس الحزب، وحالت دون ترخيصه، مدفوعة بما كان من اختلاف في وجهات النظر بين الملك عبدالله والدكتور صبحي أبو غنيمه حول مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصب.

وواجه الحزب هذه العقبة الكؤود بتعبئة أعضائه وتوجيههم نحو العمل السري، وأخذ يصدر بيانات تنتقد الحكومة القائمة بمرارة، وتهاجم دستور عام ١٩٤٧م بشدة، لأنه يجمع السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد الملك، وهو أمر فيه ما فيه من الإجحاف بحق الأمة، ولأنه أيضاً يسلب الأمة حقها في وجود مجلس نيابي يمثلها.

وقد تعرض الحزب بسبب ما تضمنته بياناته السرية لملاحقة الأجهزة الأمنية لأعضائه، وقد تم اعتقال بعضهم، بينما فرّ آخرون إلى سوريا، وواصلوا المعارضة من هناك^٢.

جماعة الشباب الأردنيين الأحرار :

تتألف هذه الجماعة من عدد من الشباب الأردنيين، خريجي الجامعات العربية، وخاصة السورية. ففي حزيران عام ١٩٤٦ اجتمع: ضيف الله الحمود، ومحمود صلاح، ومحمد نهار الرفاعي، والمحامي عقاب الخصاونة، ومحمد نزال العرموطي، وخلف حدادين، وفيصل الخصاونة، وعبدالرحمن شقير^٣، وقرروا تأسيس جماعة سياسية تقود المعارضة داخل المملكة وتوجهها، أخذة باعتبارها دعم النضال الشعبي والوطني، وذلك بالتنسيق مع صبحي أبو غنيمه الذي اختار دمشق منطلقاً لنضاله السياسي.

^١ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٣٤٠؛ كامل خلة، التطور السياسي، ص ٣٠٥-٣٠٧؛ وديع أمين، تطور الحركة الوطنية في الأردن، مجلة الطليعة، بيروت، العدد ٥٠، أيار ١٩٦٧، ص ٨١؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، الأردن، دراسة موجزة للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سلسلة دراسات، ج ٣، ص ٢٤.

^٢ R. Patai: The Hashemite Kingdom, P. 44؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ط ٢، ص ٤٣٠.

^٣ محمد سيف الدين العجلوني، معركة الحرية، ص ٢٣٦-٢٣٧؛ جماعة الشباب الأردنيين الأحرار، أهداف الجماعة، مكتب الدعاية والإذاعة والنشر، مطبعة بيت المقدس، القدس، (د.ت)، ص ١٣.

وانطلاقاً من رفض الجماعة لما كان يلم بالبلاد من أوضاع سيئة، حددت أولويات عملها، وكان في مقدمة ذلك: مواصلة الكفاح لتحرير البلاد، وإلغاء القوانين العرفية، وسحب الامتيازات الممنوحة لبريطانيا، وخاصة مشروع روتبرغ، ومشروع استخراج املاح البحر الميت، وأنابيب شركة نفط العراق^١.

وحاولت الجماعة أن تتبنى المسار القومي في توجهاتها السياسية، انطلاقاً من وعي أفرادها بأن الهم الأردني ما هو إلا جزء من قضية عربية عامة. وقد أجبرتها الظروف، خاصة الملاحقة التي تعرضت لها من قبل أجهزة الأمن على التطلع إلى دمشق كمركز توجه منه نشاطاتها. فبذره الجماعة لم تسع إلى تحقيق مطالبها بالوسائل السلمية وحسب، وإنما بالعنف أيضاً. فقد قامت بزرع العبوات الناسفة، وفجرت بعض الأماكن في المملكة، الأمر الذي دفع السلطات الأردنية إلى التعامل معها بشدة، وملاحقة أعضائها بإصرار.

وعلى الرغم من السمة القومية التي حاولت الجماعة أن تلبسها، إلا أنها سقطت في متاهة الخلافات العربية، وراحت بعض الأنظمة المعادية للنظام الأردني تستغلها لضرب هذا النظام، ومن ذلك - على سبيل المثال - موقف الملك عبدالعزيز آل سعود تجاه نظام الحكم في الأردن، فقد اتهم هذا النظام بالعمل على زعزعة الأوضاع السياسية في المملكة العربية السعودية عن طريق دعم الملك عبدالله لنشاط المعارضة في الحجاز، ذلك الموقف الذي دفع السعوديين إلى الاتصال بالجماعات الأردنية المعارضة، ودعوته لزيارة السعودية، فقد قام الشيخ يوسف ياسين (وكيل وزارة الخارجية السعودية) بدعوة وفد يمثل المعارضة الأردنية التي اتخذت من دمشق مقراً لها، وقد تشكل هذا الوفد من ضيف الله الحمود، والدكتور صبحي أبو غنيم، وتركي الكايد، وصالح النجداوي، بالإضافة إلى الشاعر فؤاد الخطيب، ومنيف الحسيني، وتسنى له زيارة السعودية خلال موسم حج عام ١٩٤٧، على متن طائرة خاصة وفرها الملك عبد العزيز آل سعود^٢.

وقد حاول الملك عبدالعزيز - كما تشير وثائق البلاط الملكي العراقي - إغراء أعضاء الوفد، بإغداق الأموال والهدايا عليهم، وذلك لبث الدعاية ضد الأردن والملك عبدالله، بل عرض عليهم - لتحقيق هذه الغاية - مناصب رسمية في وزارة الخارجية زيادة في الإغراء، إلا أن أياً منهم لم يقع في هذا الفخ^٣.

^١ العجلوني، معركة الحرية، ص ٢٣٧-٢٣٨.

^٢ مقابلة شخصية مع ضيف الله الحمود في ٧ تموز ١٩٩٤م.

^٣ دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية، الملف رقم ٣١١/٢٦٤٤، ص ٢، وسيشار له فيما بعد هكذا ..

وقد طرحت جماعة الشباب الأردنيين الأحرار برنامجاً طموحاً على المستويين المحلي والعربي، فعلى المستوى المحلي، وفي مجال الزراعة نادى بضرورة توجه الحكومة نحو استثمار الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل واسع ومناسب. وتقديم القروض من مصرف زراعي تشنه الحكومة لدعم الفلاحين، على أن يراعى في القروض التي يقدمها لهم عدم استغلالهم أو اضطهادهم. ولم يغب عن بال الجماعة أهمية الري، وضرورة العناية بشق القنوات وحفر الآبار الارتوازية، وإقامة السدود، وإنشاء البرك لجمع مياه الأمطار.

وفي مجال الزراعة أيضاً طرحت الجماعة جملة من الاقتراحات من أهمها إنشاء مؤسسات زراعية تزود الفلاحين بالألات الحديثة على أن تسترد أثمانها بالتقسيط المريح، وإنشاء مختبرات زراعية وحقول تجارب ومثائل لتأمين ما يحتاجه المزارع من غراس، وتأمين عتات والأدوية الزراعية.

وفي هذا المجال أيضاً طالبت الجماعة بضرورة تطوير الزراعة عن طريق إيفاد بعض العاملين في الحقل الزراعي في دورات تدريبية إلى الخارج لتأهيلهم كمرشدين زراعيين في المدن والقرى، وكمعلمين في المدارس الزراعية. والاهتمام بالطرق الزراعية، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، مع الأخذ بالاعتبار تحديد الملكية لضمان العدالة في هذا المجال. كما شددت الجماعة - انطلاقاً من إيمانها بضرورة الاعتماد على الذات - على أهمية العناية بالثروة الحيوانية من خلال تأمين المراعي، وتشجيع صناعة الألبان، والدباغة^١.

وفي مجال الصناعة دعت الجماعة إلى ضرورة عناية الحكومة بتأسيس المعامل، وتشجيع إنشاء الشركات والغرف الصناعية، وإرسال البعثات إلى خارج المملكة للتزود بالخبرات المتقدمة في مختلف التخصصات الصناعية.

وفي مجال التجارة حثت الجماعة على تنظيم الاستيراد والتصدير، ووضع التشريعات المناسبة المتوافقة مع إمكانات البلاد، وبما يضمن الاستفادة الكاملة من ثرواتها. كما دعت إلى إصدار عملة نقدية بإشراف هيئة مصرفية وطنية، تمتلك صلاحيات المصارف المركزية في الدول الأخرى^٢.

^١ أهداف جماعة الشباب الأحرار، ص ٤؛ والعجلوني، معركة الحرية، ص ٢٤٠، ٢٥٠.

^٢ أهداف جماعة الشباب الأحرار، ص ٧.

وفي مجال التربية والتعليم أظهرت الجماعة حرصاً شديداً على مكافحة الأمية، وفتح المزيد من المدارس الثانوية، وإخضاع المدارس الأجنبية والطائفية لأنظمة دائرة المعارف الأردنية^١.

وحظي الجانب الاجتماعي بأهمية خاصة في برنامج الجماعة، فقد نادوا بضرورة تفعيل الحياة الاجتماعية عن طريق إفراح المجال أمام الشباب للتعبير عن أنفسهم بوساطة الفعاليات المختلفة من ثقافية وفنية ورياضية. وفي هذا المجال دعا البرنامج إلى إنشاء مكاتب عامة في مختلف مناطق المملكة، والعمل على إنشاء إذاعة أردنية، وتشكيل لجنة خاصة لمراقبة عروض الأفلام السينمائية. وفي المجال الاجتماعي أيضاً دعت الجماعة إلى سن تشريع يسيل الزواج^٢.

وعلى المستوى المحلي أيضاً، لم تنس الجماعة في برنامجها الجوانب الصحية والعمرانية والدفاعية والأمنية^٣. وغير ذلك مما يحسن أحوال البلاد، كإطلاق الحريات العامة، ومنح الأردنيين حق تأسيس الأحزاب والنقابات، وتشكيل حكومة ديمقراطية مسؤولة أمام مجلس النواب^٤.

وعلى المستوى العربي دعت الجماعة إلى تأييد فكرة الجامعة العربية، ومساعدة الأقطار العربية الأخرى على تحقيق استقلالها، كما اهتمت بالترابط القائم بين الشعبين الأردني والفلسطيني. وحثت على الوقوف إلى جانب الفلسطينيين في نضالهم العادل من أجل تقرير مصيرهم. وعند صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧م أعلنت الجماعة استنكارها لهذا القرار، ورفضت الاعتراف به، ودعت إلى التوحد والعمل على إزالة الكيان اليهودي. وعلى هذا المستوى شجبت الجماعة ضم لواء الاسكندرون العربي إلى تركيا. وأصدرت بياناً بذلك. كما أيدت شعوب شمالي إفريقية، وأعلنت استعدادها لمساندة نضالهم حتى يحصلوا على استقلالهم الكامل^٥.

والجدير بالذكر أن، عقد معاهدة جديدة عام ١٩٤٦م بين الحكومة الأردنية القائمة آنذاك، والحكومة البريطانية قد أثار استياء الجماعة وغيرها من الوطنيين، وخاصة أن الملاحق

١ المصدر السابق، ص ٨-٩؛ والعجلوني، معركة الحرية، ص ٢٥٢.

٢ أهداف جماعة الشباب الأحرار، ص ٩-١٠.

٣ أهداف جماعة الشباب الأحرار، ص ١٠-١٣.

٤ ضيف الله الحمود، مقابلة شخصية، ٧ تموز ١٩٩٤م.

٥ انظر نص البيان المذيل بتوقيع ضيف الله الحمود ورفاقه في : العجلوني، معركة الحرية، ص ٢٥٣.

العسكرية لتلك المعاهدة تضمنت - كما ذكرنا - ما يسىء إلى الأردن، إذ نصت على أن تتولى الجيش الأردني قيادة بريطانيا، وأن تستخدم بعض الأراضي الأردنية كقواعد لقوات الإنجليز.

وقد عبرت الجماعة عن استيائها في البيان المشار إليه، ليس تجاه هذا الموضوع فحسب، وإنما تجاه ممارسات الحكومات المتعاقبة، فيما يتعلق بالقضايا الوطنية والقومية. ولذلك جاء البيان عنيفاً في لهجته وأسلوبه، حاداً في طرحه. فقد أدان الحكومات الأردنية المتعاقبة، واعتبرها مسؤولة عن استمرار سياسة بريطانيا الاستعمارية، وعن تأخير حل القضايا العربية بما يخدم الأمة ويؤمن مصالحها. كما اعتبر تلك الحكومات مسؤولة عن انحطاط الاقتصاد، وعن تسرب ثروات البلاد إلى الخارج لمنحها امتيازات كبيرة لشركات صهيونية استعمارية.

واتهم البيان الحكومة بأنها عملت على تردي العلاقات العربية، وأرهبت الشعب حيث لجأت إلى العنف والنفي والتشريد والسجن في مواجهة المطالب الوطنية.

وطالبت الجماعة في هذا البيان بأن تقدم الحكومة استقالتيها، وأن يُمنح الشعب صلاحية تتيح له تقديم أعضائها للقضاء لتحديد مسؤولياتهم، ومن ثم إيقاع العقوبات عليهم، بما في ذلك مصادرة أموالهم وممتلكاتهم التي رأت الجماعة أنها استنزفت من دم الشعب. ونادت بتشكيل حكومة انتقالية تحل مجلس النواب، وتشرف على إجراء انتخابات جديدة نزيهة تشترك في الإشراف عليها لجنة منتخبة من مجلس الجامعة العربية، كما طالبت بوضع دستور جديد للبلاد مماثل للدساتير المعمول بها في الدول الحرة المستقلة^١.

وإدراكاً من الجماعة لدور الصحافة الفاعل في تنوير الجماهير، تقدمت بطلب لترخيص صحيفتين: الأولى باسم (الأمة)، والثانية باسم (جماعة الشباب الأحرار) إلا أن طلبها رفض. وبعد ذلك وجهت إلى الحكومة كتاباً مفتوحاً انتقدت فيه الأوضاع والحكومة التي اعتبرت ما ورد في الكتاب تجريحاً لها، وأصدرت بلاغات توعدت فيها الجماعة، وأذرت الصحف والمطابع المرخصة بعدم نشر أي شيء يصدر عنها. وكانت جريدة (الجزيرة) هي المقصودة بشكل مباشر بهذا الإنذار، لنشرها الكتاب الموجه إلى الحكومة.

وقد كانت للكتاب المذكور ورد الحكومة عليه أصداً واسعة على مستوى المملكة، إذ وقع عدد كبير من المحامين وبعض أعضاء مجلس النواب عريضة أيدوا فيها جماعة الشباب الأحرار، ودعوا إلى عقد مؤتمر وطني شامل لبحث القضايا كافة في ضوء الظروف الدولية. وطالبت العريضة بالسماح للجماعة بالعمل العلني، وإصدار صحف ناطقة باسمهم. وانتخب

^١ المصدر السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

الموقعون وقدأ لمقابلة رئيس الحكومة لبحث مطالبهم، غير أن المقابلة فشلت فشلاً ذريعاً تمثل في رفض الحكومة لهذه المطالب جملة وتفصيلاً، وعدم استعدادها لإطلاق الحريات العامة^١.

ولم تياس الجماعة، بل زادت إصراراً على مطالبها، وقد تمثل ذلك في كتابة الرسائل للملك عبدالله، ورفع الاستدعاءات مجدداً إلى رئيس الحكومة، ولكنهم لم يحصلوا على شيء، بل صدرت بحقهم أوامر الاعتقال، غير أنهم رفضوا الرضوخ. وعندئذ طلب الملك عبدالله أن يقابله زعمائهم، فقابله ضيف الله الحمود وعقاب الخصاونة، وقد وعدهما بأنه سيدرس مطالب الجماعة بعد عودته من تركيا في مطلع كانون الثاني من عام ١٩٤٧م^٢.

ويبدو أن الجماعة لم تعلق آمالاً كبيرة على وعد الملك عبدالله، ولذلك توجهوا إلى القدس، وأصدروا بيانات قابلها المواطنون بفرح غامر، وبسبب ذلك أصدرت الحكومة أوامر بالقبض عليهم وإيداعهم السجون، ومنع من كان منهم خارج البلاد من الدخول إليها. غير أنهم هذه الأيام، وعقدوا اجتماعاً في دمشق لمواصلة نضالهم من هناك، ولم تشمل الجماعة، والإشراف على تشكيل خلايا نضالية جديدة داخل الوطن من عناصر غير معروفة للحكومة. وقد قامت هذه الخلايا بالفعل بعمليات نسف وتفجير داخل المملكة، حيث دمرت بعض المنشآت والجسور وخط سكة الحديد، كما قطعت خطوط الهاتف. وهذه العمليات لم تؤذ أحداً من المواطنين، إذ كانت موجهة إلى الحكومة بهدف النيل من هيبتها، وإحراجها أمام المجتمع الدولي^٣.

ووقعت بعض الصدامات بين الجماعة والحكومة في بداية عهد الاستقلال، وقد تعاهد أعضاء الجماعة على عدم التراجع حتى يحققوا أهدافهم، وقد رفعوا للملك برقية بهذا المعنى، حيث جاء فيها « لن نتراجع مهما كلف ثمن الحرية التي نطالب بها »^٤.

ويلاحظ على هذه الجماعة أنها طرحت أفكارها ومبادئها بجرأة، وواجهت الحكومة بشكل مباشر وخاصة أنها حملتها وزر الأخطاء جميعها. كما أنها انتقدت القيادات الرسمية الأردنية دون تمييز.

^١ المصدر السابق، ص ٢٣٨.

^٢ ضيف الله الحمود، مقابلة شخصية بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٤؛ وانظر أيضاً: العجلوني، معركة الحرية، ص ٢٣٧؛ وهزاع المجالي، مذكراتي، ص ٤٦.

^٣ ضيف الله الحمود، مقابلة شخصية، تموز ١٩٩٤.

^٤ العجلوني، معركة الحرية، ص ٢٣٩.

ويلاحظ أيضاً أن هذه الجماعة لم تمتلك - بشكل عام - الخبرة السياسية العميقة، وافتقرت إلى التنظيم الدقيق، وكررت الشعارات السابقة التي كانت تتبناها المعارضة. ولهذه الأسباب مجتمعة لم تحظ بتأييد جماهيري، ولم تحدث تأثيراً ملموساً في الرأي العام، وظلت محدودة الأهمية والحجم.

حزب الشعب الأردني :

شكلت هذا الحزب مجموعة من الأردنيين الدارسين في الجامعة السورية، إذ تقدموا إلى وزارة الداخلية في ١٩٤٧/٣/٣٠، بطلب لترخيص الحزب، وأيدهم في ذلك بعض أعضاء الحزب العربي الدستوري السابقين. وفي ١٩٤٧/٥/١٣ وافق مجلس الوزراء على تأليف الحزب^١.

وبعد حصوله على الموافقة انتخب الحزب هيئة إدارية برئاسة عبدالمهدي الشمالي، عضوية ذوقان الحسين (أمين السر)، و (عيسى العوض) (أمين الصندوق)، ومحمد ناجي نعزام، وتركى الكايد، وشلاش المجالي، ومحمد السميرين، ومرشد أبو سالم، وفرح أبو جابر، وظاهر الذياب، وأحمد أبو راس، ومحمد الحباشنة، وعيسى المدانات، وفريوان المجالي، وناصر الطلاق، وحمزه الشريدة، وهاشم طوقان، ومحمد أخو ارشيد، وحنا العمارين، وصالح النجداوي، ويوسف العيني، وفلاح الظاهر، وجنيد القاسم، وساري الفنيش، ويوسف الملكاوي، وفارس المعاينة، وإبراهيم قطيش، وفرح اسحق، وعيسى قعوار، وتوفيق الخصاونة، وأمين قعوار، وسالم أبو الغنم، وإبراهيم الشرايحة^٢.

ويبدو أن البرنامج الذي تبناه الحزب هو الذي شجع الحكومة على ترخيصه دون تردد أو تأخير، فقد دعا إلى النهوض بالمملكة الأردنية الهاشمية سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وتوثيق علاقات الأردن بالأقطار العربية المجاورة، والعمل على تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى وفقاً للرسالة القومية التي وضع أسسها الشريف الحسين بن علي^٣.

وفي ١٩٤٧/٥/١٧ أصدر الحزب بيانه الأول الذي وجهه إلى الشعب الأردني، معاهداً إياه على وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وتقديم هذه المصلحة على كل مطلب. وطالب الشعب بالانضمام إليه^٤.

^١ حزب الشعب الأردني (القانون الأساسي)، منشورات حزب الشعب الأردني، ٧ أيار ١٩٤٧، ص ١.

^٢ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٤٣٦؛ كامل خلة، التطور السياسي، ص ٣٠٩.

^٣ القانون الأساسي لحزب الشعب الأردني، ص ٣.

^٤ انظر نص البيان الصادر عن الحزب بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٧، في الملحق رقم (١) ورقة رقم ٥.

وكان الحزب قد تبنى معارضة معتدلة، وطالب الحكومة بأن تعين في المناصب الإدارية أشخاصاً أردنيين من ذوى الكفاية والإنتاج، وأن تؤمن للفلاح ما يحتاج إليه. وهذه الإشارة إلى الفلاح واحتياجاته لم ترد لدى أي حزب سياسي أردني من قبل، وقد اعتبرت دعوة إلى إعادة توزيع الملكية، مما أثار طبقة الملاك وزعماء البلاد الذي أخذوا يتنمرون مما جاء به الحزب من أفكار. وتحالفوا ضده بحجة أن برامجه تثير الفتنة والتناحر بين أبناء الأمة.^١

وقد أثر هذا التحالف على الحكومة فحلت الحزب في ١٩٤٧/٧/٧م، أي بعد شهرين من ترخيصه، وعلى أثر ذلك غادر بعض أعضائه إلى دمشق احتجاجاً، وأقاموا فيها حتى عام ١٩٤٨م.^٢

ونظراً لتقصر الفترة التي عمل الحزب خلالها، فإن تأثيره لم يكن كبيراً.

تجدير بالذكر أن عدداً من أعضاء الحزب المؤسسين تمكنوا من إعادة ترخيصه في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢م، وقد تولى رئاسة هيئته الإدارية الجديدة رئيساً السابق عبدالمهدي الشمائلة، وانتخب سليمان السوداني نائباً للرئيس، وعيسى العوض سكرتيراً ومحاسباً. كما انتخب كل من نجيب الشريدة، وقاسم الهنداوي، وعيسى مدانات، وسعيد أبو جابر، وظاهر الذياب، وعمر خليل المعاني، وسليمان التاجي الفاروقي، ومحمد السمرين، وقلان هائل الشهبان، وفايز العزام أعضاء.^٣

وقد ظلت المطالبة بتطوير المملكة والعمل على النهوض بها وازدهارها أهم ما تضمنه برنامج الحزب من مرتكزات.

حزب النهضة العربية :

تم تأسيس هذا الحزب في ١٩٤٧/٥/٧م، وتألقت هيئته الإدارية من : هاشم خير رئيساً، وعبدالله الكليب نائباً للرئيس، وصبحي زيد الكيلاني سكرتيراً، وسليم البخيت أميناً للصندوق. وكل من متقال الفايز، وحسين الطراونة، وصبري الطباع، وعبدالرحمن الرشيدات، ومحمد

^١ جريدة الأردن، العدد ١٠٧٥، تاريخ ١٩٤٧/٥/٢٤، والعدد ١١٧٥، تاريخ ١٩٤٧/٧/١٢؛ وانظر أيضاً: الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٤٧٧.

^٢ جريدة الأردن، العدد (١١٧٥)، تاريخ ١٩٤٧/٧/١٢م؛ والماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٤٣٧.

^٣ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٢٣٧-٢٣٩؛ دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، تقرير السفير العراقي بعمان، الملف رقم ٣١١، الوثيقة رقم ٢٦٤٩، ورقة رقم (٤).

ماضي، واسماعيل البليسي، ووصفي ميرزا، ومحمد منور الحديد، ومحمد علي بدير، وجودت شعشاعة، وأحمد الحسين، وأحمد الحمود، وسليمان السوداني وعلمي النابلسي أعضاء.

وقد دعا هذا الحزب إلى تحقيق الاماني القومية، وأهداف الثورة العربية الكبرى، والنيوض بالبلاد سياسياً وزراعياً واقتصادياً وثقافياً، والإفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد.

ورأى الحزب ضرورة توحيد الأجزاء السورية، وهو ما كان ينادي به الملك عبدالله بن الحسين، الذي دعم طلب الحزب عندما تقدم للترخيص.

ولعل من أبرز ما قام به الحزب هو دعوته الشعب الأردني إلى عقد مؤتمر عام، وقد عقد المؤتمر فعلاً في الساعة الرابعة بعد ظهر الثاني عشر من أيلول عام ١٩٤٧م في سينما البتراء بعمن. وقد حرص الملك عبدالله أن يكون له ممثل في هذا المؤتمر هو محمد الشريفي، رئيس الديوان الملكي الهاشمي. أما المشاركون في المؤتمر فيهم: الأعضاء الأردنيون في المؤتمر القومي السوري الذي كان قد عقد في دمشق عام ١٩٢٠م، وأعضاء المجلس التشريعي، ورؤساء البلديات، وزعماء المقاطعات، وشيوخ العشائر، وأعضاء منظمات الشباب، وبعض الهيئات الشعبية. وقد بلغ عدد الحاضرين بضعة آلاف.

وألقى الشريفي في المؤتمر كلمة نيابة عن الملك أشار فيها إلى اغتباط جلالتة بهذا الاجتماع الذي يضم « خيار الأمة وصفوة القوم ». وقد تضمنت الكلمة ما يؤكد خدمة الحزب لتوجهات الملك الوندوية، وخاصة توجهاته نحو تحقيق سوريا الكبرى^١.

وقد أكد المؤتمر في ختام أعماله على أن المملكة الأردنية الهاشمية جزء من سوريا الطبيعية التي جزأها الاستعمار. كما أعرب عن تأييده لميثاق الشعب السوري الذي أعلن في ٨ آذار عام ١٩٢٠ بدمشق، وكذلك تأييد قرار المجلس التشريعي الأردني الصادر في ١٩٤٦/١٢/٢٧ الذي اعتبر ذلك الميثاق مبدأ قومياً مستمداً من إرادة الشعب السوري.

وناشد المؤتمرون جميع الهيئات والمنظمات في سورية توحيد جهودها الوطنية، والمحافظة على الوحدة دون التفات لما يثار حولها من دعايات مغرضة.

١ د.ك.و، بغداد، الملف رقم ٣١١، الوثيقة رقم ٦٤٩، تحت عنوان " المؤتمر القومي لحزب النهضة العربية ".

ولم يخف المؤتمرون تعاطفهم مع حركة الأحرار الحجازيين الذين يطالبون بتشكيل حكومة ديمقراطية في الحجاز. كما أيدوا القضايا القومية والقوى الوطنية في مصر وشمال إفريقيا.

الجدير بالذكر أن ما أثير على الساحة الأردنية من مطالبة ملحة بوحدة الأقاليم السورية قد جوبه بردود فعل عنيفة من قبل الأقطار المجاورة، ففي سورية اعتُبرت الانتخابات التي جرت في جبل الدروز غير شرعية، وذلك عندما ظهر بعض التأييد لفكرة سوريا الكبرى أثناء الانتخابات النيابية، وقد تعللت الحكومة السورية للطعن في شرعية الانتخابات بسوء الحالة الأمنية في الجبل، وبالتالي عدم إجرائها بشكل منظم وصحيح^١.

أما السعودية فقد شككت بمشروع سوريا الكبرى لأنه خارج عن إطار الجامعة العربية وميثاقها. وهو موقف استنكره الشعب الشعب الأردني، ودفع رئيس المؤتمر القومي الأردني وحزب النهضة، هاشم خير، إلى إصدار بيان أدان فيه التدخل السعودي في شأن من شؤون الأقاليم السورية.

وأصدر هاشم خير بياناً آخر، وذلك في ١٩٤٧/٨/٣١ رد فيه على تصريحات رئيس وزراء سورية، جميل مردم بك، المناهضة لمطلب الوحدة، وقد استنكر البيان ما تضمنته التصريحات من تضليل واختلاق، وما دعت إليه من إشراك حكومات أخرى في قضية سورية محضه. كما اعتبر هذا البيان رد رئيس الوزراء السوري وتصريحاته تجاوزاً لحقوق الهيئات القومية، واعتداء على حريات الأحزاب السياسية.

ومن مصر بعث الشيخ حسن البناء، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، رسالة إلى الملك عبدالله ناشده فيها العدول عن مشروع سوريا الكبرى لأن الظروف ليست ملائمة لمناقشته، وخاصة في الوقت الذي تعرض فيه قضيتا مصر وفلسطين على الأمم المتحدة^٢.

ثم أصدر السوريون واللبنانيون بياناً مشتركاً رفضوا فيه المشروع، كما أصدرت السعودية بياناً بدعم من الحكومة المصرية برفضه أيضاً، وقد عدّ حزب النهضة هذين البيانيين

^١ المرجع السابق، ورقة رقم (١)، ورقة رقم (١٠).

^٢ المرجع السابق، وثيقة رقم ١٤، ص ٢٢ (انظر نص الوثيقة في الملف رقم (١)، ورقة رقم ١٣).

تثبيتاً للتجزئة التي فرضها الأجنبي بالإكراه، وتخلفاً عن الجهاد المشترك لتحقيق طموحات الأمة^١.

هذا وقد شارك أعضاء الحزب في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٤٧م، وفاز أعضاؤه بعضوية المجلس. وعندما عقدت المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٤٨ أيدها الحزب، واعتبرها تحققة لرغبات الشعب الأردني^٢.

وقد ظل الحزب يمارس نشاطاته حتى عام ١٩٥٠، حيث حل نفسه بنفسه^٣.

حزب الأحرار (من تشرين الأول ١٩٤٩ - كانون الأول ١٩٤٩) :

دفع الشعور بالمرارة لدى مجموعة من رجال النخبة السياسية، ذلك الشعور الذي تكون في أعقاب هزيمة العرب عام ١٩٤٨م، دفعهم إلى تشكيل حزب سياسي يخرج الأمة مما هي فيه، عن طريق تجاوز الماضي، والوحدة، وحل المشكلات التي خلفها الاستعمار.

ويعكس البرنامج الذي تبناه الحزب، والمبادئ التي نادى بها ما آلت إليه حال العرب من تشتت وفرقة، وما أصابهم من وهن وانحدار كانت نتيجته ضياع فلسطين، وتشريد أهلها. فقد دعا هذا الحزب الذي تم تأسيسه في تشرين الأول عام ١٩٤٩م إلى وحدة الوطن العربي بحدوده المعروفة، وذلك بعد وضع حد لأسباب النزاع التي فرضها الاستعمار، والتخلص من كل أسباب الضعف والتشتت والفقر والجهل، والاتصال بالعالم الخارجي للإفادة مما فيه من وسائل تقدم ونهوض في مختلف المجالات^٤.

غير أن حزب الأحرار لم يصمد طويلاً، فقد ارتبط إنشاؤه بتلك الأحداث المريعة التي نجمت عن الهزيمة، ولم يتجاوز كونه ردة فعل سريعة لتلك الأحداث.

^١ انظر نص البيان في الوثائق العراقية (المرجع السابق)، الوثيقة رقم (٦٤٩).

^٢ د.ك.و. الملف رقم ٣١١، وثيقة رقم ٢٦٠٢، ورقة رقم ٥٢، ورقم ١١٥.

^٣ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٤٣٥-٤٣٦.

^٤ عقيل حيدر عابدي، الأردن دراسة سياسية.

الوحدة الأردنية الفلسطينية :

عندما صدر قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م رفضته الدول العربية، إذ رأت في ذلك القرار تواطؤاً على حقوقها، واغتصاباً لجزء من أرضها كانت تأمل في استعادته إذا ما تضافرت الجهود، وصفت النوايا. ودخلت الجيوش النظامية لطرده المغتصبين. غير أن الهزيمة التي ألحقتها بهم حرب عام ١٩٤٨م قلبت الأمل إلى خيبة ازدادت مرارتها عندما قبلت حكومات مصر ولبنان وسورية توقيع هدنة ثابتة مع اليهود في تموز من العام نفسه^١.

وعقب هذه الهزيمة أخذت الأصوات العربية ترتفع هنا وهناك داعية إلى الحفاظ على ما تبقى من فلسطين، وكثرت المزايدات في هذا المجال، وكان من أبرزها ذلك الصوت الذي رفعه محمود فهمي النقراشي - من مصر - الذي نادى بضرورة إقامة حكم عربي في ذلك الجزء، يتولاه الفلسطينيون بأنفسهم، ليتمكنوا من مقاومة العصابات اليهودية. وقد تعارضت هذه الفكرة مع الطروحات الأردنية، لأنها لم تقدم حلاً عملياً للمشكلة، ورأت فيها مجرد عملية التفاف غائبها إلقاء العبء على الفلسطينيين وحدهم، وزجهم في صراع مع الأعداء الذي عجزت كل الدول العربية عن مواجهتهم ودحرهم^٢.

وقد أيد العراق وجهة النظر الأردنية على لسان وزير خارجيته مزاحم الباجه جي، الذي زار الأردن في تشرين الأول عام ١٩٤٨. وبعد ذلك بدأت الحكومة الأردنية تحركاً سياسياً لتوحيد الضفتين، وقد أسفر هذا التحرك عن التنام مؤتمر شعبي عُقد في سينما البتراء بعمان في الأول من تشرين الأول من عام ١٩٤٨، وحضره عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وبعض الشخصيات القيادية الأردنية، ومندوب من الديوان الملكي. وقد أيد المؤتمر قيام وحدة أردنية فلسطينية، ودعوا الحكومات العربية لمواصلة دعم الفلسطينيين، وإمدادهم بالمال والسلاح. كما دعوا الفلسطينيين إلى تأييد الوحدة بقيادة الملك عبدالله بن الحسين.

^١ وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، إدارة الصحافة والنشر، عمان، حزيران ١٩٥٠، ص ٨. وسيسار له فيما بعد: وحدة ضفتي الأردن.

^٢ المصدر السابق، ص ٩.

واستجابة لدعوة المؤتمرين في عمان عقد الفلسطينيون مؤتمراً حاشداً في أريحا، بحثوا خلاله الأوضاع، وما آلت إليه الأمور في فلسطين، وقرروا إعلان البيعة للملك عبدالله، وطالبوا الحكومة الأردنية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتوحيد الضفتين^١.

وهكذا أضفى مؤتمر أريحا الشرعية على التحرك السياسي الأردني، وبدأت الخطوات الفعلية لتحقيق الوحدة مما أحدث ردود فعل سلبية لدى معظم الحكومات العربية، وخاصة مصر. فقد دفعت الحكومة المصرية مؤيديها من الفلسطينيين، مثل: موسى الحسيني، و يحيى حموده، وأنور الخطيب، وعبدالله نعواس لمعارضة القرار. كما أرسلت مندوبين إلى الدول العربية لإبلاغها بمعارضة مصر ورفضها للمشروع، وفي الوقت نفسه أخذ الإعلام المصري يهاجم الوحدة وتداعين إليها.

ومن جهة أخرى ضغطت مصر على الأمين العام للجامعة العربية، عبدالرحمن عزام، لإذاعة بيان أدان فيه مشروع الوحدة، وقرارات مؤتمر أريحا. وأقنعت هيئة علماء الأزهر بإصدار بيان يؤكد أن الفلسطينيين أكرهوا على اتخاذ تلك القرارات، وأن الوحدة خرق للصف العربي، وخروج على إجماعه^٢. وتأثير هذه الحملة المصرية الواسعة النطاق أخذ الإعلام السوري أيضاً يهاجم المشروع، ويدعو إلى رفضه.

الجدير بالذكر أن هذا الموقف المصري المعلن، كان يُخفي وراءه موقفاً مناقضاً، إذ حاول السياسيون المصريون إبرام صفقة مع المندوب السامي البريطاني في هيئة الأمم المتحدة لإقناع الأردن بأن يأخذ الأجزاء الواقعة في جنوبي فلسطين بما فيها النقب، على أن تحتفظ مصر بغزة. وقد صرح بهذا المخطط كل من وزير الخارجية المصري أحمد خشبة، وعبدالمنعم مصطفى، مندوب مصر في هيئة الأمم، وذلك عند انعقاد الهيئة العربية للأمم المتحدة في قصر شايبو بباريس في أواخر عام ١٩٤٨م.

ولم يأبه الأردن بما كان يدور حول مشروع الوحدة من محبطات ومواقف رافضة، فقد مضى قدماً لتثبيت شرعية التحرك الشعبي الفلسطيني الذي تمثل في عقد مؤتمر بعد آخر مطالباً

^١ وحدة ضفتي الأردن، ص ٩-١٠؛ وعصام سخنيني، ضم فلسطين الوسطى لشرق الأردن، ١٩٤٨-

٩٥٠، مجلة، شؤون فلسطينية، العدد (٤٠)، كانون الأول ١٩٧٤، ص ٥٩؛ ومهدي عبدالهادي، المسألة

الفلسطينية والحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٧٥، ص ١٨٢-

١٨٤. وسيشار له فيما بعد: مهدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية.

^٢ وحدة ضفتي الأردن، ص ٩.

بالوحدة. ففي ٢٦ كانون الأول ١٩٤٨ عقد مؤتمر في رام الله حضره رؤساء البلديات الفلسطينية وأعيان المناطق، وأكد رغبة المؤتمرين في الاتحاد، وفي أن يكون الملك عبدالله ملكاً على فلسطين والأردن^١. وبعد يومين فقط، أي في ٢٨ كانون الأول عقد مؤتمر آخر في نابلس، وأبدى رغبة مماثلة، داعياً إلى تعديل الدستور الأردني ليتمكن الفلسطينيون من المساهمة في مؤسسات الدولة، وبناء الوحدة.

وقد استجاب الأردن للقرار الفلسطيني، واتخذ خطوات سريعة باتجاه وحدة الضفتين ودمج شعبيهما، وكانت أولى تلك الخطوات إجراء تعديل وزارى على حكومة توفيق أبو الهدي في أوائل أيار عام ١٩٤٩م اشترك بموجبه ثلاثة وزراء فلسطينيون في الحكومة، ثم أجري تعديل وزارى آخر في آب من العام نفسه أصبح الوزراء الفلسطينيون في الحكومة أربعة.

وتعميق الوحدة، أجريت انتخابات نيابية في الضفتين في ٢٠/٤/١٩٥٠، أفرزت مجلساً سياسياً، ساهم في النضال السياسي الأردني، ودعم الحركة الحزبية الوطنية، وغذاها بشعارات وبرامج أكثر عمقاً، وأوسع تجربة^٢.

لقد أفرزت الانتخابات النيابية التي تم إجراؤها لتكريس الوحدة شعارات وطنية تبنيتها الأحزاب، ومن هذه الشعارات ما نادى بحل القضية الفلسطينية بعيداً عن المؤامرات الاستعمارية، كما دعا إلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، والاستعاضة عن المساعدات المالية التي كانت تقدمها بريطانيا بمساعدة عربية. وعلى المستوى المحلي دعت تلك الشعارات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في المملكة، وحل مشكلة البطالة. ورفع المستويين الصحي والثقافي في البلاد، وتعديل الدستور الأردني بما يكفل إطلاق الحريات العامة، وضمان الحرية الشخصية، وحرية الصحافة. كما طالبت بالسماح للأحزاب بالعمل العلني المرخص، وبتشكيل النقابات المهنية^٣.

^١ مهدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، ص ١٨٤-١٨٧.

^٢ مهدي عبدالهادي، المرجع السابق، ص ١٨٨-١٨٩؛ وانظر: الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٥٣٨؛ والوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٨٤، منشورات وزارة الإعلام، تشرين الأول ١٩٨٤، ص ٢٧١. وسيشار له فيما بعد: الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٨٤.

^٣ على المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧م، ص ١٩٣-١٩٥؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ١٩٠؛ مهدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، ص ١٩٠.

الجدير بالملاحظة أن الوحدة ساهمت في رفع وتيرة النضال ضد الاستعمار، بينما ساهمت المعارضة النيابية في زيادة تماسك الأحزاب، وتوحيد جهودها المناهضة للصهيونية والاستعمار، مما إجج الكفاح ضد المشروعات الغربية^١. وقد توطدت العلاقات الشعبية على أرض الوحدة، ووجدت التنظيمات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية التي ناضلت طويلاً ضد الانجليز والصهيونية ملاذاً على هذه الأرض، بعد أن تعرضت تنظيماتهم في فلسطين للتمزق والتشتت في أعقاب الاحتلال.

ومن جهة أخرى وجدت الحركة الوطنية الأردنية في القيادات الفلسطينية حليفاً ذا خبرة طويلة في النضال السياسي، وقد تمكن الطرفان من صياغة أهداف موحدة مما ساعد على تجاوز الخلافات الإقليمية التي حاولت بعض الدول العربية إثارتها ضد الأردن. وأهم هذه الأهداف التخلص من الوصاية البريطانية، وبناء مجتمع موحد الهوية في المجالات كافة، واتباع سياسة عربية تساعد على تحقيق الوحدة الشاملة^٢.

وانتقلت الأصوات المنادية بالتخلص من الوصاية البريطانية إلى مجلس النواب، الذي نادى أيضاً بإنهاء القيادة الإنجليزية للقوات المسلحة الأردنية. وكانت مناقشات النواب المنتظمين في الأحزاب السياسية منظمة ومتابعة، وقد طالبوا بالحد من سلطات كلوب باشا، قائد الجيش، وفصل الجيش عن الشرطة، وضمان الحريات العامة، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية، ومنح الموظفين والعمال حق إقامة نقابات ترعى مصالحهم.

وبعد امتزاج الحركة الوطنية الأردنية الفلسطينية، أخذت أصوات العناصر الفلسطينية تعلق مهاجمة المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨م، والاتفاقية الأردنية البريطانية لعام ١٩٥١م، تلك الاتفاقية الخاصة بتسوية المسائل المالية العالقة بعد انتهاء الانتداب^٣.

^١ صوان الجاسر ونعمان أبو جاسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢١-٢٥. ويشار له فيما بعد: صوان الجاسر ونعمان أبو جاسم: الأردن ومؤامرات الاستعمار.

^٢ موفق محادين، الأحزاب السياسية في الأردن، ١٩٢٧-١٩٨٧، ببلوغرافيا، ج١، ١٩٨٨، دار الصداقة، بيروت، ص ١٧؛ وأناتولي أجاريشيف، التآمر ضد العرب، ترجمة فهدكم، نقش، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨م، ص ٣٥؛ يزيد الصايغ، الأردن والفلسطينيون. دراسة في وحدة المصير والصراع الحتمي، مكتبة رياض الرئيس (د.ت)، ص ١٩. ويشار له فيما بعد: يزيد الصايغ: الأردن والفلسطينيون.

^٣ مهدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، ص ١٩٥؛ جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، (د.ت)، (د.ن)، ص ٣٣. ويشار له فيما بعد: جميل هلال. الضفة الغربية.

لقد أدت الوحدة إلى زيادة عدد السكان، وأدت خبرات الشعب الفلسطيني إلى انتعاش حركة التجارة، وبالتالي ظهور طبقة بوجوازية دعمت الحركة الوطنية ونضالها. وكان من نتائج تلك الوحدة أيضاً تزايد الاهتمام بالتعليم والثقافة، إذ بنيت المدارس، وأرسلت البعثات العلمية إلى الخارج، وزاد الوعي الثقافي والسياسي بشكل عام، وأصبح المواطنون أكثر تقبلاً للأفكار السياسية التقدمية التي طرحت حلولاً لمشكلاتهم.

وفي هذا الإطار لم يتردد اللاجئون عن التظاهر عام ١٩٤٩م للتعبير عن استيائهم بسبب ما يعانونه من بطالة وظروف سيئة. وقد أدى ذلك إلى الإبقاء على العمل بالأحكام العرفية رغم المطالبة المستمرة بإلغائها، كما أدى إلى تعيين موظفين أردنيين لإدارة المناطق الفلسطينية مما أشعر الفلسطينيين بخنق الحريات العامة. وقد أسفر ذلك كله عن تصعيد حركة المعارضة والنضال في صفتي الأردن على حد سواء^١.

أثر دستور ١٩٥٢ على الأحزاب السياسية الأردنية :

كان الملك عبدالله بن الحسين قد وعد بإجراء تعديلات على الدستور تستوعب تطور الأحداث، إلا أن استشهاده حال دون ذلك. وعندما تولى الملك طلال بن عبدالله سلطاته الدستورية بادر إلى تعديل الدستور بما يحقق الأهداف الوطنية والقومية، ولذلك أكد التعديل على أن الأردن جزء من الأمة العربية، ونص على ضمان العمل لكل الأردنيين، والسماح بتأسيس النقابات المهنية، والتوسع في التعليم المجاني، وتأكيد استقلال القضاء. أما النص الأكثر أهمية - في سياق هذه الدراسة - فهو إتاحة تأسيس الأحزاب السياسية للشعب الأردني^١.

لقد كان تعديل الدستور ثمرة من ثمار الحركة الوطنية الأردنية، واستجابة لضغوطها المتواصلة. وقد هيا لها جواً ملائماً للتحرك، وخاصة أنه أضعف امتيازات السلطة التنفيذية،

^١ كامل أبو جابر، الأردن - دراسة سياسية، رسالة ماجستير، محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، ص ١٢؛ سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية: الضوابط والمقومات، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٨٤، ص ١٠٧؛ إميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديثة، مكتبة ومطبعة أبو رحمون، ط ١، تشرين الأول، ١٩٨١، ج ٢، ص ١٨٢-١٨٣؛ علي أبو نوار، حين ثلاثت العرب، ص ١١٢؛ صوان الجاسر ونعمان أبو جاسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص ٢١-٢٢.

^٢ الدستور الأردني، ص ٤٨؛ وانظر: مذكرات مجلس الأمة الأردني، العدد (٧)، تاريخ ٢٧ تشرين الثاني، ١٩٥١، ص ٤٦.

وقوى - في الوقت نفسه - صلاحيات السلطة التشريعية، وحدّ من الذرائع التي كانت تتيح للأجهزة الأمنية ملاحقة السياسيين وقمعهم، وأضفى الشرعية المطلوبة على العمل السياسي بشكل عام، والحزبي بشكل خاص، مما دفع هذا العمل إلى التطور بخطى حثيثة.

وكانت أولى ثمار تعديل الدستور في مجال الحرية السياسية قيام مجلس النواب بمواجهة حكومة توفيق أبو الهدى، وتهديد سبعة عشر نائباً بعدم العودة إلى المجلس إذا لم يتعهد رئيس الحكومة بإلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء قوانينها، وهي القانون الصادر عام ١٩٣٥، والقانون العرفي المعدل الصادر عام ١٩٣٩ والأنظمة الصادرة بموجبها. وإذا لم يتم بتطهير الجهاز الإداري، أو إقالة الحكومة^١.

غير أن حكومة أبو الهدى رفضت مطالب المعارضة البرلمانية مما أدى إلى أزمة سياسية انتهت بتشكيل حكومة جديدة برئاسة فوزي الملقى. وأخذت هذه الحكومة على عاتقها حل الصراع، وكان لها ذلك، فقد ضمت عناصر حزبية معارضة، ولبت بعض مطالب النواب، إذ أطلقت سراح المعتقلين السياسيين، ووعدت بإصلاح الجهاز الإداري الحكومي، وإطلاق حرية العمل السياسي، ومنح القضاء استقلالية تامة لممارسة صلاحياته بشكل كامل^٢.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة اتجهت الحركة الوطنية نحو إصدار صحف تعبر عن تطلعاتها وتعكس أفكارها ومبادئها. وبرز للمعارضة دور أكثر نشاطاً تمثل في إفشال إصدار قانون حكومي جديد يعادي الشيوعية^٣.

تراجع الحركة الوطنية واندحارها :

لقد تبنت حكومة الملقى كثيراً من مطالب الحركة الوطنية المعارضة وأهدافها، إذ وقفت موقفاً عدائياً تجاه الوصاية البريطانية، وخاصة عندما حاولت بريطانيا جرّ الأردن إلى الانضمام

^١ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٢٦-١٢٨؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر: تجربة في العمل السياسي، مكتبة رياض الريس، لندن، (د.ت)، ص ١٧٦؛ وحيد العوران، مذكرات مخطوطة (محافظة لدى الباحث).؛ فيصل البطاينة، ملفات الحياة النيابية منذ تأسيس الدولة، ج ١، ص ٧١-٧٢، ص ٤٧؛ خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية النيابية الأردنية ١٩٢١-١٩٥٢، منشورات المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان ١٩٩٤، ص ٢٠٩.

^٢ هاني الحوراني وسعيد العدوان، نشوء وتطور المؤسسات التشريعية ١٩١٩-١٩٥٧م، الأردن الجديد، العدد (٢)، ك ٢، ١٩٨٤، ص ٧٩-٨٠.

^٣ الحوراني والعدوان، نشوء وتطور المؤسسات التشريعية، ص ٨٠.

للتحالفات الغربية، وعندما رفضت إقامة اتحاد بين مملكتي الأردن والعراق. وكانت حكومة الملقى أكثر تعبيراً عن وجهة نظر المعارضة عندما طالبت بإعادة النظر في اتفاقية المساعدة الأمريكية المعروفة ببرنامج مساعدات النقطة الرابعة، ورفضت بيان تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني المؤيد لإسرائيل، وأدانت القيادة العسكرية البريطانية للجيش الأردني، وحملتيا مسؤولية تنفيذ منبحة قبية في تشرين أول ١٩٥٣م بالتواطؤ مع اسرائيل، حيث قامت في أعقاب ذلك بعزل اللواء الإنجليزي اشتون (Ashton) عن الخدمة في الجيش متهمة إياه بالتواطؤ^١.

وأتاحت هذه الظروف الإيجابية التي هيأتها حكومة الملقى، أتاحت الفرصة لظهور الاتجاه التقدمي بشكل واضح، وخاصة عندما سمحت الحكومة بترخيص حزبي: الوطني الاشتراكي، والأمة. وقد فاز الأول بأحد عشر مقعداً من مقاعد النواب، وتسلم مهمات الحكم فيما بعد.

غير أن تساهل الحكومة على هذا النحو فتح المجال أمام العناصر الاستغلالية للقيام بممارسات غير ديمقراطية أدت إلى اندحار الحركة الوطنية وتراجعها بخطى سريعة إلى الوراء. فقد استقالت حكومة الملقى في ١٢/٥/١٩٥٤، وأعيد تشكيل الحكومة برئاسة توفيق أبو الهدي الذي خاضت معه الحركة الوطنية تجربة قاسية ما زالت ماثلة في الأذهان.

لقد حاولت حكومة أبو الهدي الجديدة تطمين المواطنين بأنها ستنهج نهجاً مغايراً لما سارت عليه في السابق، فأعلنت احترامها للحريات، وعزمها على الإبقاء على التشريعات التي أقرتها حكومة الملقى. غير أن الشعب وقادة الحركة السياسية لم يصدقوا هذه التوجهات. وفي الوقت نفسه شعر رئيس الحكومة بأن مجلس النواب سيحجب عن حكومته الثقة، ولذلك نسب بحله قبل انعقاد جلسة الثقة بساعة واحدة، وذلك في ٢٢/٦/١٩٥٤م^٢.

وبعد حل مجلس النواب اتخذت حكومة أبو الهدي سلسلة من الإجراءات القمعية ساهمت في ضرب العمل السياسي، وأجبرته على التراجع، فقد أصدرت نظام الدفاع رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ الذي أعطى لرئيس الوزراء الحق في منع ترخيص الأحزاب دون إبداء الأسباب، كما سمح له بحل الأحزاب القائمة.

^١ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص ٥٩٥.

^٢ الجريدة الرسمية، تاريخ ١٨ آب ١٩٥٤، ص ٦٠٧.

وهكذا أصبح مشروعاً خنق الحريات، ومنع الاجتماعات العامة، ومصادرة الصحف والمطبوعات.

لقد استهدفت الحكومة بتلك الإجراءات محاصرة الأحزاب، وبشكل خاص الحزب الشيوعي الذي استفزها بنشراته الصادرة تحت اسم "المقاومة الشعبية". كما استهدفت إجراء انتخابات نيابية جديدة تفرز عناصر موالية لها، غير أن الأحزاب أدركت ذلك، مما أحال الانتخابات التي جرت يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٥٤م إلى معركة ضد المعارضة والشعب. ففي تلك الانتخابات انسحبت قائمة سعيد المفتي مع عدد من البعثيين بعد أن سرت شائعة بتزويرها، وتحرك الشعب والأحزاب، وواجهت الحكومة ذلك بإبزال الجيش إلى الشوارع حيث جرت مصادمات دامية، قتل فيها نحو عشرة مواطنين وجرح آخرون، مما زاد النقمة على الحكومة، وأجج المعارضة في المدن الرئيسية، حيث اشتدت المواجهات في عمان، وقام المواطنون في إربد برفع الشعارات المعادية للحكومة، وأقاموا المتاريس، وأشعلوا الإطارات، ورشقوا الجيش بالحجارة.

وعلى أثر هذه المواجهات أعلنت حكومة أبو الهدى حالة الطوارئ، واعتقلت المشاركين في المظاهرات من وزراء ونواب سابقين، ومن محامين وأطباء وطلبة، وقادة أحزاب مرخصة وغير مرخصة مثل حزب التحرير الإسلامي والحزب الشيوعي^١.

وقد ساهمت هذه الأحداث بما عكسته من تجارب مريرة في تطور الوعي السياسي، إذ أصبح الشارع يظهر تعاطفه مع الأحزاب، ويسعى إلى تحقيق العدالة التي تعمق مفومها لديه، بل إن الكثيرين من المنتسبين للجيش نفسه، أصبحوا يظهرون ميلاً للعمل السياسي.

العلاقات الدولية وأثرها على الحركة السياسية الأردنية :

انقسم الحلفاء - بعد الحرب العالمية الثانية - إلى معسكرين؛ شرقي وغربي، اختلفا في طبيعة النظام السياسي لكل منهما وحول توحيد ألمانيا، وحول سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه دول أوروبا الشرقية التي احتلتها جيوشه. وازداد هذا الخلاف عندما انتقد وزير خارجية بريطانيا الاتحاد السوفييتي متهماً إياه بمحاولة إدخال تلك الدول في الشيوعية. بل خشي المعسكر الغربي أن تتغلغل الشيوعية في كثير من الدول والمناطق، وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تضم أكبر احتياطي من النفط اللازم لآلة الصناعة، وأن تسيطر عليها، وتحرمه من هذه السلعة

الاستراتيجية التي تشكل شريان حياته. ولمواجهة ذلك فكر في احتواء المنطقة، وجعلها تدور في فلكه، وترتبط به، فطرح - بزعامة أمريكا - موضوع تشكيل أحلاف عسكرية، تقدم للدول المنضمة إليها مساعدات اقتصادية وعسكرية، ترغيباً لها في هذه الأحلاف. وكانت المنطقة العربية بشكل خاص هي المستهدفة بهذا الطرح^١.

وفي هذا الإطار أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً في ٢٥ أيار ١٩٥٠ دعا إلى ضرورة تجميد الصراع بين العرب واسرائيل، وتسليح دول المنطقة لحفظ أمنها الداخلي، والدفاع عنها ضد التهديدات الخارجية^٢. وكان الهدف الحقيقي لهذا البيان الثلاثي هو الإعلان عن الاعتراف بحدود اسرائيل التي رسمتها اتفاقيات الهدنة، وليس تلك التي رسمها قرار التقسيم عام ١٩٤٧م. وكانت اسرائيل عندما وقعت تلك الاتفاقيات تحتل ٧٨٪ من مساحة فلسطين، بينما حدد لها قرار التقسيم ٥٥٪ فقط من مساحتها. كما عكس البيان إصرار الدول التي أصدرته على عدم السماح للدول العربية بتغيير هذه الحدود، مما يعني حمايتها. وازضافة إلى ذلك كان البيان يفتح المجال للتدخل المباشر في شؤون الأقطار العربية، لإبقائها مجزأة. هذا فضلاً عن رغبة بريطانيا - بشكل خاص - في إعادة تنظيم علاقاتها مع الدول العربية، لاسيما مصر والعراق^٣.

وقد تنبتهت الدول العربية إلى أهداف البيان الثلاثي، واعتبرته طاعناً في كرامتها، وخاصة أنه يقر بشكل صريح بوجود اسرائيل، ولذلك أصدر مجلس الجامعة العربية في ١٢ حزيران ١٩٥٠ بياناً جاء فيه « إن البيان الثلاثي لا يحل المشكلة الفلسطينية، ولن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأقطار العربية واسرائيل، كما أن مسؤولية الدفاع عن المنطقة تقع على عاتق الأقطار العربية، وهي ترفض أي تدخل دولي في المنطقة خارج نطاق الأمم المتحدة»^٤.

^١ فؤاد دواره، احلاف العدوان الامريكية، ص ١٧-٢٢.

^٢ J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956- Vol. II, Princeton: D.V. Nostrant Company, Inc. New Yourk, 1956. PP. 308-309.

^٣ Ibid. PP. 332-334.

^٤ جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية، ١٩٣٥-١٩٥٨، المؤرخ العربي، عدد ٣٣ السنة (١٣)، بغداد ١٩٨٧، ص ٧٩.

مشروع قيادة الشرق الأوسط :

عندما فشل مشروع الدفاع الذي أعلنه البيان الثلاثي اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا في ١٣ تشرين الأول ١٩٥١ إقامة قيادة عليا في الشرق الأوسط، ولضمان موافقة الدول العربية على المشروع قدمت تلك الدول مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية المصرية أعلنت فيها رغبتها في أن تكون مصر عضواً مؤسساً في مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط^١. وفي الوقت نفسه أرسلت مذكرات تفسيرية إلى كل من حكومات الأردن، والعراق، والسعودية، وسوريا، ولبنان، وإسرائيل^٢. وفي ١٠ تشرين الثاني أعلنت دول الاقتراح قيام القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط بدعوى أن قيامه أمر حيوي، وأن الدفاع ضد العنوان الخارجي لا يكون إلا بالتعاون بين الدول التي يعينها الأمر. ووضحت أن الهدف من المشروع هو مساندة تلك الدول، وجعلها قادرة على التصدي لمن يعتدي عليها. ولكي تضمّن دول الشرق الأوسط أعلنت أنها لن تتدخل في شؤونها، وأنها لن تتدخل إليها قوات إلا إذا رغبت في ذلك، وستحافظ - في الوقت نفسه - على استقلالها وسيادتها^٣.

وقد بادرت الحكومة المصرية إلى رفض المشروع، وذلك لخلو المذكرة من أي إشارة إلى جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس أو تخفيضها على الأقل. وكان رفض مصر يعني رفض بقية الدول العربية للمشروع. وقد حدث ذلك بالفعل إذ جوبه بمعارضة شعبية واسعة، وخاصة في الأردن، حيث أعربت عن هذا الرفض الأحزاب السياسية الأردنية، ومجلس النواب الأردني^٤.

منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط :

عندما فشلت المحاولة البريطانية الأمريكية في ضم الدول العربية إلى مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، اقترح ونستون تشرشل (Winston Churchill) حلفاً جديداً سماه (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط)، وذلك أثناء زيارته للولايات المتحدة في ١٤ كانون الثاني

^١ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢١٤.

^٢ راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص ٥٨-٦١.

^٣ Agence France Presse (A.F.P.) 1950-1955. Vol. 13, Basic Document, PP. 2185.

وسيشار له فيما بعد هكذا : (A.F.P.) 1950-1955

^٤ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢١٨.

١٩٥٢، إلا أن المشروع لم يطرح جدياً إلا في أيلول من ذلك العام. وقد تشكلت هذه المنظمة من: بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب إفريقيا^١. أما الدول العربية التي كانت هي المستهدفة بهذا المشروع فقد قابلته بحذر شديد، إلا أن ردة فعلها تجاهه لم تكن قوية، بل فكر بعضها في الانضمام إليه ولكن وفق شروط محددة، ومنها - على سبيل المثال - مصر التي اشترطت إمدادها بالمعونات العسكرية والاقتصادية. وهكذا فشل المشروع كسابقه في استقطاب الدول العربية التي خطط لاحتوائها، إذ لم تُبدِ نحوه الحماس المطلوب^١.

١ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢١٨؛ وفؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٠٤.

٢ سمير عبدالوهاب التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٨٥؛ جفري ادنسن، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٧.

حلف بغداد :

ظل الغرب يحاول الدخول بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من فشل محاولاته السابقة، إذ لم يثنه ذلك عن طرح مشروع جديد يمكنه من السيطرة على المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وهو مشروع حلف بغداد. فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استدراج العراق ليكون طرفاً في حلف عسكري، حيث وقعت معه اتفاقية في ٢١ نيسان ١٩٥٤م تقدم له بموجبيها مساعدات عسكرية. وبذلك أصبح ممكناً تحقيق فكرة (الحزام الشمالي) التي دعا إليها دلاس، وزير خارجية الولايات المتحدة بالتعاون مع الغرب، والتي تقضي بربط دول المنطقة: العراق وإيران وتركيا والباكستان في حلف دفاعي إقليمي ضد الاتحاد السوفييتي. وقد تم اختيار العراق للانضمام إلى الحلف وفق أسباب مدروسة، فإضافة إلى موقعه المناسب لأغراض الحلف، أرادت الدول الغربية توجيه ضربة لمصر، وفرض العزلة عليها، لمواقفها المعارضة لسياسة الأحلاف العسكرية، والداعية إلى نبذها، وخاصة أن مصر كانت تناصب الدول الغربية العداء. فبانضمام العراق - المنافس القوي - لمصر على زعامة العالم العربي، سينضم الأردن وسوريا، وتظل مصر وحيدة^١.

ومن الأسباب الأخرى لاختيار العراق محاولة الدول الغربية كسر الطوق العسكري الذي تضربه الدول العربية حول إسرائيل، وهو الأمر الذي عبر عنه الأمريكيون بوضوح تعليقاً على توجه العراق لتوقيع معاهدة دفاع مع مصر إثر المحادثات التي دارت بين صلاح سالم، وزير الإرشاد القومي المصري، ونوري السعيد، في ١٤ آب ١٩٥٤م^٢.

لقد وقع العراق وتركيا على ميثاق حلف بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥م، وبعد ذلك بدأت المحاولات لجر الأردن من أجل التوقيع عليه. وتمثلت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بزيارة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية إلى عمان، ثم وصول رئيس الأركان البريطاني (تمبلر) إليها للتباحث في الموضوع. وقد قدم (تمبلر) Templer بعض الإغراءات لضمان الموافقة، منها الوعد بتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨م، وتقديم مساعدة مالية وعسكرية كان الأردن بحاجة إليها لزيادة حجم الجيش العربي الأردني وتقويته^٣.

^١ فواد دواره، احلاف العدوان الأمريكية، ص ١١١-١١٨.

^٢ محمد سعدالدين زايد، المشكلات الحديثة في الشرق الأوسط، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٤٩، ص ١١٠-١٢٠.

^٣ مزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٦٨-١٧٠.

غير أن هذه المحاولة جوبهت بمعارضة شديدة، إذ قامت مظاهرات شملت أنحاء المملكة الأردنية كافة تطالب بعدم الانضمام للحلف، ولعب الاعلام المصري دوراً في تحريض الأردنيين على التظاهر وركز على أن حلف بغداد موجه لتحطيم التضامن العربي، وللسيطرة على مقدرات الأمة العربية.

وعندما طرح موضوع الإنضمام لحلف بغداد في جلسة مجلس الوزراء الأردني المنعقدة في ١٣/١٢/١٩٥٥، انقسم المجلس على نفسه بين مؤيد ومعارض، وقدم أربعة وزراء استقالتهم احتجاجاً. وعلى أثر ذلك أعيد تشكيل الحكومة برئاسة هزاع المجالي، وطلب إليها الدخول في مفاوضات للتوقيع على الحلف، ولكن المعارضة الشعبية الشديدة التي ساندت الأحزاب السياسية في وقتها المناهضة للمشروع، حالت دون التوقيع، مما أدى إلى فشل الانضمام لهذا الحلف أيضاً.

٥-١-١ أيزنهاور (سياسة ملء الفراغ) :

انحسر النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م. وعلى أثر ذلك اندفعت الولايات المتحدة إلى المنطقة، بدعوى حمايتها من الخطر الشيوعي. وقد عبر عن هذا الاندفاع، ذلك العرض الذي قدمه الرئيس الأمريكي للكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، وعُرف فيما بعد بمبدأ ايزنهاور^١.

ويقوم مبدأ ايزنهاور تجاه الشرق الأوسط على أساس تأمين الاستقرار في المنطقة عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدولها. مما يعني تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لهذه الدول من أجل حماية مصالحها الحيوية من أي اعتداء محتمل من قبل الاتحاد السوفييتي.

وهذا العرض الذي يعكس ظاهرة الحرص على مصلحة المنطقة، كان في حقيقته حلقة جديدة في سلسلة الحلقات الاستعمارية، تربط المنطقة العربية بالغرب، وتصلها به عن طريق القوات والشركات الأمريكية، وتمده باحتياجاته من المواد الخام وفي مقدمتها النفط، بينما تبقى

^١ Davids. Jules: The United States and The Middle East. 1955 - 1960 " The Middle East Affairs ", May, 1961, Vol.V, P. 137.; Albert B. Saye, Merritt B. Pound. Hohn F. Alhums, Principles of American Government, New Jersey, 1966, PP. 233-240.

من الناحية الاقتصادية تابعة له^١. كما كان رسالة موجهة إلى الاتحاد السوفييتي لإفهامه أن أي تدخل يحاوله في المنطقة، أو هجوم عليها يفكر فيه سيجابه بالقوة^٢.

وعقدت الدول العربية اجتماعاً في القاهرة بحضور كل من : مصر والسعودية وسوريا والأردن لبحث المشروع، وذلك في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧م، وأعلنت في نهايته رفضها لأن تكون المنطقة العربية مسرحاً لأي نفوذ أجنبي، إلا أن هذا الرفض الإجماعي لم يدم طويلاً، فبعد أحد عشر يوماً فقط زار الملك سعود بن عبدالعزيز واشنطن لعرض وجهة النظر العربية، وفي نهاية الزيارة أعلن أن الدول العربية ستقبل المشروع بعد تفهيم مضمونه كما فهمه هو، وأنه سيحاول إزالة الغموض الذي أدى إلى رفضه في البداية. وهكذا غيرت السعودية رأياً، وأعلنت تأييدها للمشروع^٣.

أما الأردن فكان يعاني في تلك الفترة أزمة اقتصادية خانقة كادت تعصف باستقراره، وتخرج من هذا الوضع أعلن تأييده للمشروع، وقد تلقى على أثر ذلك مساعدة مالية كبيرة من الحكومة الأمريكية بلغت عشرة ملايين دولار. كما أعلنت الولايات المتحدة اعتبار الأردن إحدى المناطق الحيوية بالنسبة لها^٤.

ولم تمر موافقة الأردن على مبدأ ايزنهاور بسهولة ويسر، وإنما جوبهت بمعارضة شديدة من قبل التنظيمات الشعبية والجماهيرية، معتبرة المشروع وسيلة لإعادة النفوذ الاستعماري المباشر إلى المنطقة العربية. وبسبب هذه المعارضة، وما أظهرته الأحزاب السياسية من مقاومة للمبدأ تردد الأردن في البداية بقبوله، إلا أنه ما لبث أن وافق بسبب الضغوط الاقتصادية الداخلية وحاجته للنقد.

^١ احمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص ١٥٠؛ ومحمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، ص ٢٥٨.

^٢ Documents on International Affairs (D.I.A.) 1957, Message to Congress by President Eisenhower, January. 5, 1957. Edited by Noble Franklan d, London Oxford University Pren, London, 1961, PP. 233-240.

^٣ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٦٥.

^٤ D.I.A. 1957, Letter From the American Ambassador to The Jordan Minister For Foreign Affairs, Amman, April.29,1957.P.288.

التنظيم القانوني للأحزاب السياسية في الأردن :

كان الحزب، أي حزب، عبارة عن جمعية سياسية يتم تشكيلها بالاستناد إلى التشريعات التي تنظم الجمعيات^١. وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت دساتير بعض الدول تنص على حق المواطنين في تكوين الأحزاب السياسية، وتؤكد على حرية هذه الأحزاب^٢.

وعندما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨م دعم التوجه نحو تشكيل الأحزاب، فقد نصت المادة ٢٠ منه على « لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات السلمية، ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما »^٣.

وهذا التاريخ الذي مرت به الأحزاب بشكل عام، مرت به الأحزاب السياسية الأردنية أيضاً، فمنذ قيام الدولة عام ١٩٢١ كان ترخيص الأحزاب يخضع لأحكام قانون الجمعيات العثماني الذي صدر في ١٩٠٩/٨/٢٣م^٤. وعندما صدر القانون الأساسي الأردني لسنة ١٩٢٨م، نصت المادة (١١) منه على أن « لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات، ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون ».

ووفقاً لنص المادة المشار إليها من القانون الأساسي، وقانون الجمعيات العثماني كان كافياً لتأسيس أي جمعية أن يقوم المؤسسون بإشعار الإدارة بأنهم أسسوا جمعية ما^٥.

غير أن الحرية شبه المطلقة التي كانت تمارسها الجمعيات وخاصة فيما يتعلق بإجراءات تأسيسها، أخذت تخضع لبعض القيود، فقد صدر عام ١٩٣٦ قانون جديد للجمعيات نص في مادته الثالثة على « منع تأليف أي جمعية إلا بترخيص من المجلس التنفيذي »، بينما

^١ حسن عبدالمنعم البدر اوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الاسكندرية، ص ٣٤.

^٢ المصدر السابق، ص ٤٠.

^٣ نبيلة عبدالحليم كامل، حرية تكوين الأحزاب السياسية بين النص القانوني والواقع السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٥.

^٤ نقرش، التجربة الحزبية، ص ٢٣؛ وعادل الحيارى، القانون الدستوري، ص ٥٣٩.

^٥ الجريدة الرسمية، العدد (٥٤٣)، تاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٣٦، ص ٤٤٣؛ وانظر الجريدة الرسمية، العدد (٥٢٨)، تاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨، مادة القانون الاساسي لسنة ١٩٢٨.

حذرت المادة الرابعة من تأليف جمعيات وفق مبادئ وأسس غير مشروعة، أو مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة، أو مغايرة للآداب العامة، أو من شأنها الإخلال بالأمن والنظام والطمأنينة، أو المساس بكيان الدولة ووحدةها، أو تغيير شكل الحكومة القائمة، أو التفريق بين طبقات الشعب وأفراده أو بينه وبين الحكومة.

ومن القيود التي فرضها قانون الجمعيات أيضاً ما نصت عليه المادة الثامنة منه التي أتاحت للمجلس التنفيذي رفض ترخيص أي جمعية دون إبداء الأسباب. هذا إضافة إلى ما لوح به من عقوبات على المخالفين، حيث نصت المادة السادسة عشرة على أن كل جمعية تؤلف بدون رخصة سيتم إغلاقها، ومنع مؤسسيها من ممارسة نشاطهم، ومعاقبتهم، ومعاقبة صاحب المكان الذي يعقدون فيه اجتماعاتهم بالإضافة إلى فرض غرامة مالية عليه تتراوح بين خمس وخمسة وعشرين ليرة فلسطينية. كما أجاز القانون للحاكم الإداري أو من ينييه حضور اجتماعات الجمعيات^١.

وفي المراحل التالية بدأت التشريعات تخفف من القيود المفروضة على الجمعيات والأحزاب السياسية، ولكن ضمن ضوابط وأطر لا يجوز الخروج عليها أو تجاوزها. فقد أعطت المادة الثامنة عشرة من الدستور الأردني لعام ١٩٤٧ الحق للأردنيين في الاجتماع، وتكوين الجمعيات في حدود القانون^٢. ثم ورد أول ذكر صريح للأحزاب السياسية، وذلك في دستور ١٩٥٢، حيث نصت المادة السادسة عشرة منه على أن « للأردنيين حق الاجتماع ضمن القانون والحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف الدستور »^٣.

وفي عام ١٩٥٤ صدر قانون خاص بتنظيم عمل الأحزاب وترخيصها وذلك في تموز من ذلك العام، في عهد حكومة فوزي الملقى. وقد عرف هذا القانون الحزب بأنه: « هيئة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضممار السياسي وفاقاً لهذا القانون ». واشترط لترخيص الحزب أن يقدم مؤسسوه طلباً بذلك إلى وزير الداخلية عن طريق الحكام الإداريين. وعلى الحاكم الإداري أن يرفع الطلب مشفوعاً برأيه خلال أسبوع من تاريخ استلامه، بينما يرفعه الوزير مشفوعاً بتوصيته إلى رئيس الوزراء خلال مدة أقصاها خمسة

^١ الجريدة الرسمية، العدد ٥٤٣، تاريخ ١٩/١٢/١٩٣٦.

^٢ الدستور الأردني، ١٩٤٧، م ١٨، منشورات مجلس الأمة الأردني، ١٩٤٨.

^٣ الجريدة الرسمية، العدد ١١٦٦، تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٥١-٥٣.

عشر يوماً، وذلك تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء الذي له أن يمنح الترخيص أو يرفضه، على أن يبين أسباب الرفض. وفي حال انقضاء خمسة وأربعين يوماً على تقديم الطلب للحاكم الإداري دون تلقي جواب عليه، يحق للمؤسسين ممارسة العمل الحزبي كما لو كان حزبهم مسجلاً حسب الأصول. أما إذا جاء الجواب بالرفض خلال تلك المدة فإن لمقدمي الطلب الحق في الاعتراض لدى محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا، وذلك خلال شهرين من تاريخ تبليغهم، ويكون قرار تلك المحكمة قطعياً.

أما عدد المؤسسين فقد حدده القانون بعشرة على الأقل لا يقل عمر الواحد منهم عن إحدى وعشرين سنة.

وأما الحالات التي يجوز فيها لمجلس الوزراء وقف نشاط الحزب بناء على تسبب وزير الداخلية في: مخالفة الدستور، ومخالفة الحزب لنظامه الأساسي، وتقديمه بيانات غير صحيحة، وتلقيه إعانات مالية من جهة أجنبية.

وبموجب هذا القانون منحت حكومة فوزي الملقى الترخيص لحزبين هما: الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة هزاع المجالي، وحزب الأمة برئاسة سمير الرفاعي.

وفي عام ١٩٥٥ أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى قانوناً جديداً للأحزاب تكررت فيه معظم مواد القانون السابق، ولكن أضيفت إليه مواد جديدة شددت القيود على العمل الحزبي، وشكلت خطراً حقيقياً على النشاط السياسي، ومن هذه الإضافات: إعطاء الحق لمجلس الوزراء برفض الترخيص واعتبار قراره في هذا الشأن قطعياً، وكذلك إعطاء الحق لوزير الداخلية أو من ينيبه في الاطلاع على السجلات الخاصة بالأحزاب في أي وقت يشاء. ولعل أخطر الإضافات الجديدة هو صلاحية مجلس الوزراء في حل الأحزاب دون المرور بفترة توقيف عن العمل كما كانت عليه الحال في قانون ١٩٥٤، واعتبار ذلك القرار قطعياً غير خاضع للطعن أمام أي مرجع^١.

وهذه الأحكام التي تضمنها قانون الأحزاب لعام ١٩٥٥ تعتبر تراجعاً بل اندحاراً في مجال الحريات العامة في الأردن. كما أنها حرمت القضاء الأردني من فرض رقابته على الإدارة العامة. يضاف إلى ذلك أنها - وقد أعطت لوزير الداخلية الحق في الاطلاع على

سجلات الأحزاب ساعة يشاء - مهدت الطريق لارتكاب المخالفات الدستورية من قبل السلطات العليا، فقد نصت المادة (١٦) من الدستور على أن للأردنيين الحق في تنظيم أنفسهم.

وهذه القيود الشديدة التي عادت الحكومة إلى فرضها على النشاط السياسي، اضطرت الكثير من الأحزاب والحزبيين إلى العمل في الخفاء. وأدت إلى مواجهات عنيفة في المرحلة التالية.

الباب الثاني

الأحزاب السياسية الأردنية

١٩٥٥ - ١٩٥٧

الفصل الأول :

الأحزاب الدينية :

أ- جماعة الإخوان المسلمين

ب- حزب التحرير الإسلامي

جماعة الإخوان المسلمين :

تم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨م على يد حسن البنا^١ في مدينة الإسماعيلية بمصر. وفي سنة ١٩٣٢ انتقلت قيادة الجماعة إلى القاهرة، حيث حدد البنا - بصفته المرشد العام للجماعة - مبادئها^٢، ونشر هذه المبادئ في العدد الأول من مجلة الرسالة، الناطقة بلسان الجماعة، الصادر في ١٩ كانون الأول ١٩٣٢، بما يلي :

- ١- سلامة الاعتقاد، والاجتهاد في طاعة الله وفق الكتاب والسنة.
- ٢- حب الله، والاعتصام بالوحدة الإسلامية.
- ٣- التأدب بأداب الإسلام الحنيف.
- ٤- توجيه النفس، والترقي بها إلى معرفة الله، وإيثار الحياة الآخرة على الدنيا.
- ٥- الثبات على المبدأ، والوفاء بالعهد مع الاعتقاد بأن أقدس المبادئ هو الدين.
- ٦- الاجتهاد في نشر الدعوة الإسلامية بين طبقات الأمة ابتغاء وجه الله.
- ٧- حب الحق والخير أكثر من أي شيء في الوجود.

وتقوم دعوة الإخوان على شمولية الإسلام للدين والدنيا، والتركيز على بناء جيل مؤمن يفهم الإسلام فهماً صحيحاً على أنه دين ودولة، وعبادة وجهاد، وشريعة تنظم حياة الناس جميعاً من جوانبها كلها: التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالإسلام - كما يوضح البنا -

^١ حسن أحمد عبدالرحمن البنا: ولد بمدينة المحمودية بمحافظة البحيرة في مصر عام ١٩٠٦م، وتلقى علومه الابتدائية في مدرسة الرشاد الدينية ثم بالمدرسة الإعدادية بالمحمودية، وانتقل عام ١٩٢٠ إلى دار المعلمين بدمهور. وفي عام ١٩٢٣ انتقل إلى القاهرة، حيث انتسب إلى دار العلوم، وتخرج فيها عام ١٩٢٧، ثم عين معلماً في مدارس الإسماعيلية. انظر: مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، ط٣، المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص٥. وسيشار له فيما بعد - البنا، الرسائل.

^٢ حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار الشهاب ٥ ط٢، ١٩٦٦، ص١٩٠-١٩٧، وانظر: على محافظة، الفكر السياسي في فلسطين ١٩١٨-١٩٤٨، ط١، عمان، ١٩٨٩، ص٣٤٢، وسيشار له فيما بعد: المحافظة، الفكر السياسي في فلسطين.

« .. دين ودولة، روحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف لا ينفك واحد من هذين عن الآخر. وإن الله ليزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن »^١.

وتدعو الجماعة للعودة إلى الأصالة الإسلامية بمصدريها: الكتاب والسنة، متجاوزة الخلافات المذهبية من أجل جمع البلاد الإسلامية تحت راية واحدة هي راية (الخلافة الإسلامية)، باعتبارها رمزاً للوحدة الإسلامية، ومظهر الإرتباط بين المسلمين. وفي هذا يقول البنا: « إن الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من أركانه، ويعتمد على التنفيذ، كما يعتمد على الإرشاد. وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم، الحكم عروة من عرى الإسلام. .. كم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد لا من الفقييات والفروع .. »^٢.

وفي عام ١٩٣٨ حدد البنا في مجلة (النذير) اتجاهات الإخوان المسلمين بقوله: « .. وأن أوان الجد ولم يعد هناك مجال للإبطاء ... وسننتقل من دعوة الكلام وحسب إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال، وستوجه بدعوتنا إلى المسؤولين من قادة البلد وزعمائه ووزرائه وكافة حكامه وشيوخه ونوابه وأحزابه، وسندعوهم إلى مناهجنا، ونضع بين أيديهم برامجنا، .. فإن أجابوا وسلكوا السبيل إلى الغاية أزرناهم، وإن لجأوا إلى المواردية فنحن حرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصره الإسلام »^٣.

وحرصاً من البنا على نشر مبادئ الجماعة وتعميمها عالمياً، أرسل مبعوثين إلى أقطار العالم الإسلامي يتفقدون أحوال المسلمين، وينقلون له صورة عن واقع هذا العالم.

تأسيس الجماعة في الأردن :

انتشرت أفكار جماعة الإخوان المسلمين بين الأردنيين في أواسط الأربعينات، وذلك عن طريق النشرات والمجلات الناطقة باسم الجماعة، التي كانت تصدر في مصر، وتصل إلى الأردن. وكان الشيخ عبداللطيف أبو قورة من بين الذين ترسخت لديهم هذه الأفكار، وأمنوا بها. وقد قام على أثر ذلك بزيارة لمصر بايع خلالها البنا، وعاهده على السير معاً في هذا الاتجاه^٤.

^١ حسن البنا، مذكرات الدعوة، ص ٢٠٠؛ وحسن البنا، إسلامنا، رسالة المؤتمر الخامس، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٩. وسيشار له فيما بعد : حسن البنا، إسلامنا.

^٢ حسن البنا، إسلامنا، ص ٤٩-٥٠.

^٣ حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، ص ١٤٦.

^٤ عوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين ١٩٤٥-١٩٧٠، صفحات تاريخية، عمان، ط ١، ١٩٩١، ص ٣٦. وسيشار له فيما بعد، العبيدي : جماعة الإخوان المسلمين.

وبعد عودته إلى الأردن أرسل البنا سعيد رمضان (زوج ابنته)، وعبدالحكيم عابدين لمساعدته في نشر مبادئ الدعوة. وقد اتخذوا من المسجد الحسيني بعمان منطلقاً لذلك^١.

وفي أوائل تشرين الأول ١٩٤٥ كانت الدعوة قد انتشرت إلى حد ما، واستقطبت الجماعة عدداً من الأعضاء يؤهلها للتقدم بطلب لترخيصها، فتقدم عبداللطيف أبو قوره، واسماعيل البليسي، وإبراهيم جاموس، وراشد دروزه، وقاسم الأمعري بهذا الطلب، متضمناً نظاماً أساسياً حدد أهداف الجماعة بما يلي :

- ١- العمل على تنشئة جيل يفهم الإسلام فهماً صحيحاً، ويسعى لتطبيقه على نفسه.
 - ٢- الدعوة إلى اتخاذ الإسلام أساساً للنهضة العربية مع مراعاة ما فيه من مرونة وسماحة تتناسب اختلاف البلاد وتطور الأزمنة.
 - نعمل من أجل جمع كلمة الأندية الإسلامية في البلاد العربية، وتوحيد جهودها، وتنسيق مساعيها في إعداد الشباب وتربيتهم تربية إسلامية.
 - ٤- التعاون من أجل نشر الثقافة الإسلامية، وآداب الإسلام وحضارته.
- كما تضمن طلب التأسيس منحهم ترخيصاً يسمح بتأسيس جمعية إسلامية تحت اسم (جماعة الإخوان المسلمين). وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الطلب في ٩ تشرين الأول ١٩٤٥م، وفي ١٩ تشرين الأول من العام نفسه تم افتتاح المركز العام للإخوان المسلمين في الأردن، وبدأ المؤسسون - كأول هيئة إدارية - يعملون على نشر مبادئ دعوتهم. وفي عام ١٩٤٧م أجريت أول انتخابات سرية لإفراز هيئة إدارية جديدة، وقد فاز في هذه الانتخابات: عبداللطيف أبو قوره، وأحمد الطراونة، وبديع دروزه، وممدوح الصرايرة، ومسلم النابلسي، وممدوح كركر، ويوسف برقراوي، ورياض الجقة، وعبيده صباحاً^٢.

^١ المصدر السابق، ص ٣٦.

^٢ على محافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ١٣٢-١٣٥؛ وعوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ٣٧؛ والجزيرة، العدد (١١٠٠)، تاريخ ١٢/٢٢/١٩٤٥؛ والجهاد، ٢١ كانون الأول ١٩٤٥.

الهيكل الإداري والتنظيمي للجماعة :

كان التنظيم الإداري لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن تنظيمياً بسيطاً، يقوم على أساس انتخاب هيئة إدارية تشرف على عمل الجماعة اليومي، وعلى مواردها المالية، إذ لم تكن - في بداية عهدها - بحاجة إلى أي تنظيم أكثر تعقيداً كذلك التنظيمات التي قامت عليها الأحزاب السياسية، وذلك لثلاثة أسباب: أولها - قرب عهد الجماعة بالتأسيس، وبالتالي عدم انتشارها في الأردن انتشاراً واسعاً يضطرها إلى تنظيم معقد. وثانيها - طبيعة عملها المكشوف المرخص. وثالثها: التزام الجماعة بالشروط الواردة في (قانون منح الرخص للجمعيات والأندية) الصادر عام ١٩٣٦^١.

وفي عام ١٩٥٢ تغيرت الصيغة التنظيمية للجماعة، وأصبح لها هيكل تنظيمي يتألف على النحو التالي :

- المكتب العام، ويديره نائب عام للشعبة، يساعده وكيل.
- المكتب الإداري، ويرتبط بنائب الشعبة. ويتكون هذا المكتب في الغالب من ثمانية أعضاء.
- مجلس الشورى.
- أمين الصندوق.

ويختلف هذا الهيكل عن الشكل التنظيمي الأول للجماعة^٢ اختلافاً طفيفاً فقد كان ذلك الهيكل على النحو الذي يبينه الشكل التالي :

^١ الجزيرة، العدد (١٠٩٨)، تاريخ ١٩٤٦/٢/٨؛ وعلي محافظة، الفكر السياسي، ج١، ص ١٣٤ وعوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ١٢٩.

^٢ عوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ٣٨.

المكتب العام

وكيل نائب الشعبة	نائب الشعبة	مجلس شوري	امين صندوق
احمد الطراونة	عبداللطيف ابو قورة		بديع دروزة

المكتب الإداري

٨ أعضاء

سكرتير

الأعضاء

يوسف برقأوي، رياض الجقة،

مدير قلم

عبد صبحا

مراقب الهيئة الادارية

مسلم النابلسي

ممدوح ابو كركر

وفي عام ١٩٥٣ أصدرت الجماعة قانوناً أساسياً جديداً استوحته من القانون العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، أخذة في الاعتبار أن يراعي هذا القانون الأساسي أسلوب عمل الجماعة في الأردن، وهو القانون الذي اعتبرت الحكومة الأردنية بموجبه جماعة الإخوان في الأردن هيئة إسلامية عامة، وليست حزباً سياسياً.

وفي ضوء هذا النظام تم وضع هيكل تنظيمي جديد، وبموجبه أصبحت الهيئة العامة تنتخب أعضاء مجلس الشوري والمكتب الإداري. وينتخب مجلس الشوري المراقب العام، بينما يعين المكتب الإداري رؤساء الشعب. ولكل شعبة لجنة إدارية يرأسها نائب، ويتبعها عدد من الفروع.

ويرتبط بنائب الشعبة جهاز إداري يتألف من أمين السر وأمين الصندوق اللذين يستبدل بهما غيرهما كل سنتين، وذلك عن طريق الانتخاب السري من قبل أعضاء الشعب.

أما الفروع فكان يطلق على من يتحمل مسؤولية إدارتها اسم (رئيس الفرع)، وأحياناً (السكرتير) ^١.

وتتبع عن كل فرع لجنة إدارية تسمى (لجنة الحياة الإدارية)، وتتخصص واجباتها في إدارة النشاطات اليومية للفرع. ولم تكن اللجان الإدارية للفروع مقيدة جميعها بمدة زمنية محددة، فقد كانت مدة عمل اللجنة الإدارية لفرع الخليل سنة واحدة، وكانت لجنة نابلس تستبدل بثلاثي أعضائها غيرهم كل سنة، بينما لم تستبدل لجنة القدس سوى عضوين طيلة مدة عملها منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥م ^٢.

وفي قاعدة الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن تأتي الأسرة، حيث ينتظم أعضاء في أسر حسب مهنتهم وقطاعاتهم، كالطلبة، والمعلمين، والمحامين، والأطباء، والعمال، والمرأة ^٣.

وفي عام ١٩٥٥ طالب مجلس الشورى باستحداث مكتب تنفيذي، يعنى بأمور الدعوة في جميع الشعب والفروع في المملكة ^٤.

العضوية :

كانت عضوية جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مفتوحة - في البداية - لأي مسلم يرغب في الانضمام إليها. وقد لعبت القرابة - في المراحل الأولى - دوراً بارزاً في استقطاب أعداد كبيرة من الأعضاء، فانضمام فرد من عشيرة إلى الجماعة، يعني انضمام آخرين منها، وخاصة إذا كان ذلك الفرد متعلماً يحسن الاتصال الجماهيري، ففي هذه الحالة يكون المستقطبون أكثر عدداً، ويقوم كل منهم باستقطاب أقاربه ومعارفه، وهكذا.. وقد أدى فتح العضوية على هذا النحو إلى ارتباطها وارتباط الولاء بالأشخاص وليس بالفكر. ففي الكرك - على سبيل المثال -

^١ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، ص ٣٧.

^٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢١٧.

^٣ عوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ١١٤؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢١٧.

بدأ أول تنظيم للمرأة عند الإخوان المسلمين في فرع طولكرم، انظر: كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٢٠.

^٤ علي محافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٣٤.

ارتفع عدد الأعضاء من ٣٠٠ عام ١٩٥٣م إلى ٥٠٠ عام ١٩٥٤، ولكن هؤلاء انسحبوا في مطلع عام ١٩٥٥ بأعداد كبيرة توجهت إلى الأحزاب اليسارية^١.

وفي منتصف عام ١٩٥٥ وضعت الجماعة ضوابط محدّدة، وشروطاً يجب توافرها لتحقيق العضوية الكاملة، ولهذه الغاية جعلت العضوية على مرحلتين يكون المنتسب في أولهما عضواً مشتركاً وفي الثانية عضواً عاملاً :

١- العضو المشترك : يقبل المنتسب كعضو مشترك إذا توافرت فيه الشروط التالية :

أ- أن يكون معروفاً بمسلكه القويم.

ب- ألا يقل عمره عن عشرين عاماً.

ج- أن يقدم طلباً خطياً يوضح فيه رغبته في الانضمام إلى صفوف الجماعة، ويتعهد بالعمل الدائم فيها، ويبيدي استعداداه لدفع الاشتراك الشهري.

٢- العضو العامل : يشترط في العضو المشترك لكي يصبح عضواً عاملاً ما يلي^٢ :

أ- أن يكون قد أكمل مدة ستة أشهر على الأقل في مرحلة العضوية المشتركة.

ب- أن يكون - خلال مرحلة العضوية المشتركة - قد أثبت إخلاصه، ووفاءه بالواجبات التي طلبت منه، وحفظ مبادئ دستور الجماعة، وأعرب عن إيمانه بالقيم والمثل الخاصة بالجماعة.

ج- أن يكون قد أدى قسم الجماعة^٣

الجدير بالذكر هنا أن جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن تضم أعضاء مؤازرين، أو أعضاء شرف، وتمنح هذه العضوية لمن لم يطلب إليه الانضمام رسمياً إلى الجماعة، ولكنه

١ بيتر جويسر، السياسة والتغيير في الكرك - الأردن - دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها ترجمة د. خالد الكركي - مراجعة د. محمد عدنان البخيت، عمان - ١٩٨٨، وسيشار له فيما بعد، بيتر جويسر، السياسة والتغيير.

٢ كوهين ، الأحزاب السياسية، ص ٢٢١.

٣ قسم الجماعة: « أقسم بالله العظيم أن ألتزم بدعوة الإخوان المسلمين، وأن أعمل على نشرها، وأن أخوض الجهاد باسمها، وأن أطبق شروط العضوية فيها، وأن أضع كل الثقة في قيادتها، وأن أسمع وأطيع. على هذا أقسم بالله، والله على ما أقول شهيد ».

يسايرها في تحقيق أهدافها مادياً أو معنوياً. وغالباً ما كانت عضوية الشرف تمنح من قبل لجنة الحياة الإدارية للمتعاطفين مع الجماعة ضمن منطقة اللجنة^١.

ومن جهة أخرى كانت الجماعة تفصل العضو إذا خالف أحد شروط العضوية، أو ارتكب مخالفة تسيء إلى سمعة الجماعة، ولكن الفصل لا يتم إلا بعد حصول العضو على عدد من الإنذارات، بهدف إتاحة الفرصة أمامه لتصحيح مساره.

هذا، وقد بلغ عدد أعضاء الجماعة في الضفة الغربية خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٧ نحو (٧٠٠) عضو، منهم ٣٥٠ احتفظت الأجهزة الأمنية بقوائم تتضمن أسماءهم، ومناطق سكنهم، ومعلومات اجتماعية عن كثيرين منهم. وتشير هذه المعلومات إلى أن ٣٥٪ منهم كانوا يسكنون في نابلس، و ١٨٪ في الأجزاء الشمالية لمدينة طولكرم، و ٢٠٪ في الخليل، و ١٥٪ في القدس، و ١٢٪ في بيت لحم والمخيمات الموجودة فيها^٢.

أما الضفة الشرقية فتشير المعلومات المتوافرة إلى أن عدد الأعضاء فيها أكثر منهم في الضفة الغربية. فخلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٤م كان عدد الأعضاء في الكرك وحدها نحو (٥٠٠) عضو، وفي اربد (١٥٠) عضواً^٣. وإذا ما أضيف إلى ذلك عدد الأعضاء في عمان والسلط وجرش وغيرها من مدن الضفة الشرقية وقراها أصبح عددهم أكبر بكثير من عددهم في الضفة الغربية.

ويشكل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين مزيجاً من الشرائح الاجتماعية المختلفة كالتجار والمعلمين والمحامين والأطباء والصيادلة ومخاتير القرى والطلبة وغيرهم. وقد كان المعلمون والطلبة يشكلون القطاع الأكبر، والذي اعتمدت عليه الجماعة في إعداد الملصقات، والمشاركة في المظاهرات. ولكن على الرغم من هذه الأعداد الكبيرة منهم، إلا أنهم لم يحققوا - في مجال العمل الطلابي - ما حققته الأحزاب اليسارية كالشيوعيين والبعثيين. ففي انتخابات اتحاد الطلبة عام ١٩٥٧ مثلاً، حصل الشيوعيون على خمسة مقاعد، والبعثيون على أربعة مقاعد، بينما حصل الإخوان المسلمون على مقعد واحد^٤.

١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٢٦.

٣ جويسر، السياسة والتغيير، ص ١٣٦؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٣٦.

٤ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ٤٥.

وأما توزيع أعضاء الجماعة مهنيًا، فتشير المعلومات إلى أن ٦٦٪ منهم كانوا من أصحاب المهن الحرة: صيادلة، وأطباء، ورجال دين. و٥٪ من التجار والملاكين، و١٣٪ من الخياطين والنجارين وعمال الميكانيك وعمال المطابع، و٨٪ من الفلاحين، و٨٪ من طلبة المدارس^١.

اتصالات الجماعة :

عملت جماعة الإخوان المسلمين في البداية على دعوة المسلمين للقيام بواجباتهم الدينية، وكان هذا الأسلوب الاتصالي يتم في المساجد بعد الصلوات، حيث تعقد حلقات تنقيفية في هذا المجال. وذلك بالإضافة إلى الاتصالات الشخصية، واستقطاب العضوب لأقاربه غير الأعضاء.

ثم أخذت الجماعة تدعو الشباب إلى نشاطات ترفيهية، وخاصة النشاطات الرياضية ككرة القدم، وكرة الطاولة، ورفع الأثقال. ثم وسعت هذه النشاطات لتشمل عقد دورات تدريبية في الخياطة والطباعة وغيرهما من المهن. وباتباع هذه الاستراتيجية استطاع الإخوان جذب كثيرين، أخذوا يعقدون لهم محاضرات يتناولون فيها أمور العقيدة الإسلامية^٢.

وتدرج الإخوان في طرح فكرهم حيث أخذوا يستغلون المناسبات الدينية كعيد المولد النبوي الشريف، وذكرى الإسراء والمعراج، ورأس السنة الهجرية، وذكرى معركة بدر، لإقامة احتفالات خاصة يحرصون خلالها على تمتين الأوامر والتآلف مع الجماهير. ثم أصبحوا يلقون في هذه المناسبات، وفي أيام الجمع خطاباً هادفة، يوضحون فيها آراءهم في المسائل السياسية والاجتماعية والدينية، مثل مسألة الاستعمار وضرورة مقاومته وكانوا يركزون على أن هناك هوة سحيقة بين المثل الإسلامية والمثل التي تحكم المجتمع الإسلامي الذي يعيشون فيه^٣.

وتتميز الإخوان باستحداث نظام كشفي عرف باسم الفتوة، وهو نظام أقلق الأجهزة الأمنية، بعد أن ثبت تلقي المنتميين إليه تدريباً على السلاح بشكل سري، حيث كان المتدربون يذهبون في الليل إلى مناطق خالية خُبنت فيها الأسلحة، وبعد التدريب يعودون فرادى إلى منازلهم^٤.

١ المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦.

٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٣٣.

٣ المصدر السابق، ص ٢٣٤.

٤ المصدر السابق، ص ٢٣٤-٢٣٥.

وقد استغل الإخوان حماس الشباب فشكّلوا الفرق الرياضية والكشافية التي ساعدت في تقديم الخدمات للفعاليات والنشاطات التي كانوا يقومون بها على الساحة العربية، حيث كانوا يقيمون معسكرات كشفية مشتركة في البلدان العربية المجاورة، عززت العلاقات الإخوانية على الساحتين الوطنية والإقليمية^١.

ومن الوسائل الاتصالية المهمة التي لجأت إليها جماعة الإخوان المسلمين، إنشاء المؤسسات التربوية. وقد كانت أولى المحاولات في هذا المجال قد تمت في الكرك، حيث أنشئت مدرسة، لكنها تراجعت في مرحلة لاحقة إلى مستوى الروضة. وأنشئت مدرسة أخرى في السلط، وثالثة في إربد. وأما في عمان فقد أنشأ الإخوان الكلية العلمية الإسلامية، ومدارس الأقصى. وعن طريق هذه المؤسسات التربوية نفذ الإخوان إلى قطاع جماهيري واسع.

ولعل أهم وسيلة اتصالية لجأ إليها الإخوان هي المطبوعات، ويقصد بها: الرسائل والمنشورات والصحف:

أ- الرسائل : وهي عبارة عن كتيبات يقع كل منها في نحو أربعين صفحة من النقطع الصغير، تتضمن شرحاً لمبادئ جماعة الإخوان. وكانت هذه الرسائل توزع مجاناً على المواطنين، ومنها رسالتان أصدرتهما الجماعة في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٠، بعنوان (دعوتنا) و (إلى أي شيء ندعو الناس)^١.

ب- المنشورات : تعتبر المنشورات من الوسائل الاتصالية المهمة التي اتبعتها جماعة الإخوان المسلمين لنشر آرائها ومواقفها من الأحداث المهمة؛ الوطنية والإقليمية والدولية. وقد كان بعض هذه المنشورات يصدر بشكل دوري منتظم، أما بعضها الآخر فيصدر في المناسبات، ووفقاً للأحداث.

وكانت منشورات الجماعة تصدر مرؤسة إما بشعارها: (السيقان والقرآن الكريم)، أو بآية قرآنية، أو بالعبارات التالية التي كانت أكثر الترويسات استخداماً، وهي - بالإضافة إلى البسملة - « الله أكبر والله الحمد - الله أكبر والجهاد سبيلنا - والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبعه».

^١ العبيدي، جماعة الأخوان المسلمين، ص ٤٦.

^٢ فلسطين، (العدد ٧١٨٣) تاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٥٠ ص ٤.

ومن أهم هذه المنشورات ما دأبت الجماعة على إصداره خلال السنوات ١٩٥٤-١٩٥٧، والتي هاجمت فيها حلف بغداد، وانتقدت نوري السعيد والحزب الشيوعي والاستعمار البريطاني، وايدت تأميم قناة السويس^١.

وكانت هذه المنشورات تطبع طباعة جيدة بطريقة الروسمة^٢ أو تصدر - إذا اقتضت الظروف - بخط اليد^٣.

وتوزع المنشورات بعدة طرق^٤، أهمها:

- ١- تسليمها باليد، وكان يقوم بذلك جهاز خاص في كل فرع مهمته توزيع المنشورات.
 - ٢- وضعها على أبواب المساجد بعد الصلوات، وخاصة صلاة الفجر.
 - ٣- وضعها في المقاهي والشوارع، وكانوا يستخدمون الأطفال لهذه الغاية، مقابل أجور زهيدة.
 - ٤- توزيعها على الشخصيات بالبريد.
- ج- الصحف :

أصدرت جماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٩ مجلة وصحيفة، أما المجلة فهي (الكفاح الإسلامي) التي صدر أول عدد منها في أوائل أيار ١٩٥٤، ثم احتجبت حتى ٨ آب ١٩٥٤ حيث عادت للصدور، ولكن الحكومة أغلقتها بعد صدور عددين فقط. ثم بعثت إلى الحياة من جديد في أواخر سنة ١٩٥٦^٥. وفي عام ١٩٥٧ نشرت المجلة مقالة أشارت إلى

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢١٤؛ والعبدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ١٦٣؛ وموسى الكيلاني، الحركة الإسلامية، ص ٣٢؛ ومحمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، ص ٦٣-٦٩.

^٢ الروسمة: طريقة استخدمت في طباعة المجلات والصحف، تقوم على أساس تفريغ شكل الحروف في صحيفة رقيقة من المعدن، أو الورق المقوى أو الشمع المخروم ثم تعبئة الحروف بالحبر، ومن ثم الطباعة.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٣٨.

^٤ المصدر السابق، ص ٢٣٩.

^٥ زياد ابو غنيمة، من ملفات الصحافة الأردنية - دراسة وثائقية لمجلة الكفاح الاسلامي، من ٩ آب ١٩٥٤ - ٢٦ آب، ط١ عمان، ١٩٩٠، ص ٦، وسيشار له فيما بعد: زياد ابو غنيمة - الكفاح الاسلامي.

أن الإخوان المسلمين حاولوا طرح مشروع لحجب الثقة عن الحكومة، وأنهم منعوا من ذلك. مما أدى إلى إغلاق المجلة للمرة الثالثة، وكان ذلك في ٨ تشرين الأول ١٩٥٧م. وعندما علم الإخوان بنية الحكومة إغلاقها سارعوا إلى إصدار العدد الذي كانوا يعملون على إصداره، وذلك بعد أن كتبوا على الغلاف « عطلها الظالمون قبل أن تنتهي، لأنها تمثل صوت الحق في بلد ضاعت فيه الحقوق»^١.

وقد تميزت (الكفاح الإسلامي)، وهي مجلة أسبوعية ترأس تحريرها محمد عبدالرحمن خليفة، بإخراج وطباعة متميزين. كما حملت شعاراً طبع بين كلمتي العنوان (الكفاح الإسلامي)، هو عبارة عن يد قابضة على شعلة ملتهبة، وتحتها الآية الكريمة: « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه»^٢. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الآية كانت تظهر على كثير من منشورهم بصيغتها الكاملة، وهي: « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً»^٣.

هذا وقد عالجت مجلة (الكفاح الإسلامي) قضايا عديدة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تغطية الشؤون الأسرية، والأخبار العامة.

أما الصحيفة فهي صحيفة (الصفاء) التي أصدرها الإخوان في ١٥ حزيران ١٩٥٩، وكانت توجه انتقادات شديدة لنظام الحكم. وبسبب هذا النهج تم توزيعها سراً.

وفي حزيران ١٩٦٠ صدرت جريدة (المنار) التي كانت تعكس وجهة نظر الإخوان المسلمين، وإن لم تكن من إصدارهم. وقد أفادوا منها إفادة كبيرة، إذ كانت وسيلتهم الرئيسية لإيصال أفكارهم إلى الناس^٤.

موارد الجماعة المالية :

لا تتوفر معلومات دقيقة عن كيفية تمويل جماعة الإخوان المسلمين لنشاطاتها المختلفة خلال نشأتها الأولى. غير أن هناك إشارات لا ترقى إلى اليقين، مع أنها تؤكد أن الإخوان في الأردن تلقوا مساعدات مالية من الجماعة الأم في مصر، وأنهم كانت لديهم أموال كثيرة

^١ المصدر السابق، ص ٦-١١؛ وموسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ٥١.

^٢ انظر أعداد المجلة، وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

^٣ سورة الأحزاب، الآية ٢٣.

^٤ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٣٧-٢٣٨.

رصدوها في (بنك الأمة) في القدس، لجأت الحكومة إلى تجميدها عام ١٩٤٨. ومن الأدلة على أنهم كانوا يملكون الكثير من الأموال في تلك الفترة تقديمهم قرصاً لحكومة عموم فلسطين، بلغت قيمته (٢٥٠٠) جنيه استرليني^١.

وبعد أن نمت الجماعة واشتد عودها، اشترطت على أعضائها دفع اشتراكات شهرية، وتوسعت في القيام بالنشاطات الرياضية والمسرحية والثقافية التي كانت تُدر عليها الكثير من الأموال. ويمكن تحديد الموارد المالية للجماعة في هذه المرحلة بما يلي :

- ١- الاشتراكات الشهرية: وتبلغ (١٠٠) فلس، يدفعها العضو شهرياً.
- ٢- ريع النشاطات الرياضية والثقافية.
- ٣- التبرعات.
- ٤- عائدات بيع المطبوعات المختلفة التي كانت الجماعة تصدرها بين حين وآخر^١.

علاقة الجماعة بنظام الحكم والحكومة :

ارتبطت جماعة الإخوان المسلمين بعلاقات جيدة ومنتينة مع الملك عبدالله بن الحسين منذ بداية تأسيسها. وكان الملك يشجعهم على نشر افكارهم على الساحة الأردنية، بل كان يدعمهم مادياً ومعنوياً خلال زيارته المتكررة لمقرهم في عمان.

وكانت العلاقة بين الإخوان والحكومات الأردنية ودية وإيجابية أيضاً، وقد منحتهم الترخيص، وأتاحت لهم العمل المكشوف، وهما أمران لم يحظ بهما أي من الأحزاب حتى منتصف الخمسينات. وكانت فائدة الجماعة منهما كبيرة، إذا جعلنا الناس يطمئنون في اندفاعهم للانتساب إليها.

واستمرت هذه العلاقة الإيجابية في بدايات عهد الملك حسين، الذي سار على نهج جده في زيارة مقار الإخوان المسلمين، والاستماع إليهم، وتحقيق الكثير من رغباتهم، وكانوا بدورهم يقفون إلى جانب النظام في الأزمات، على نحو ما فعلوا خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٥٨ م. وعلى نحو ما كانوا يفعلونه عندما تقتضي الظروف إعلان مواقفهم، أو احتجاجهم على أمر ما، حيث

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١١ وعوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ١٣٤.

^٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٣٣.

كان ذلك يتم بأساليب سلمية. وقد أدى ذلك كله إلى استمرار العلاقة الإيجابية واستقرارها حتى في التجاوزات التي كانت تقع أحياناً من جانبهم، إذ كان الملك حسين يصفح عنها، ويتجاوزها، مما جنب الأردن الوقوع في أزمات كثيرة^١.

وهذه الاستراتيجية المتوازنة مع نظام الحكم، مكنت الجماعة من الابتعاد عن نقاط التوتر، مما خدمها على المدى البعيد، حيث تمكنت من طرح فكرها بحرية، ومن استقطاب أعداد كبيرة قامت بصقلها وتدريبها حتى أصبحت التنظيم السياسي الأول على الساحة الأردنية^٢.

وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية كانت الجماعة تقتصر في إظهار عدم رضاها عن بعض السياسات الحكومية على الانتقاد والاحتجاج، وكثيراً ما احتجت على التساهل مع المنحرفين عن الأخلاق والقيم الإسلامية، أو على تدني مستوى التعليم، أو على فساد بعض الإدارات العامة^٣.

غير أن هذه السياسة التي اتبعتها الإخوان لم تستمر على نسق ثابت، كما أن الحكومة وضعت خطوطاً حمراء منعت تجاوزها من قبل الجماعة أو غيرهم، فقد دعت الجماعة - في عمان - إلى أضراب عام احتجاجاً على وجود الضباط الإنجليز والقواعد العسكرية البريطانية في الأردن، وهددت بعدم فك الإضراب حتى تستجاب مطالبهم. وردت الحكومة على هذا التهديد باعتقال مراقبيهم العام^٤. وقد اعتقلته مرة أخرى عندما دعا للتظاهر أمام السفارة المصرية، وكان ذلك احتجاجاً على قيام جمال عبدالناصر بإعدام ستة عشر عضواً من أعضاء الجماعة في مصر بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٥٤م. وعلى أثر هذه الدعوة خضع الإخوان لمراقبة الأجهزة الأمنية، وخاصة بعد أن وزعوا منشورات ضد زيارة جلال بايار للأردن بهدف بحث مشروع حلف بغداد^٥.

١ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ١٠-١١؛ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٠٥.

٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٠٦.

٣ المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٤ جريدة فلسطين، العدد ٨٩٤٧، تاريخ ٩ كانون الأول ١٩٥٤.

٥ عبدالأمير محسن، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، كلية الآداب، جامعة بغداد،

١٩٩١، ص ١١٦٦؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٢٧؛ وموسى الكيلاني، الحركات الإسلامية،

ص ٣٢.

وهكذا تحولت العلاقة الإيجابية بين الإخوان المسلمين من جهة ونظام الحكم والحكومة من جهة أخرى إلى علاقة مضطربة، تخضع للتقلبات، وتحكمها القضايا السياسية المتعلقة بعلاقات الدولة الخارجية تارة، والقضايا المتعلقة بعلاقات الجماعة الخارجية تارة أخرى. فبعد طرد كلوب في الأول من آذار ١٩٥٦ وإعلان تعريب قيادة الجيش، ثم إعلان الملك حسين وقوفه إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها، وقف الإخوان إلى جانب الملك. غير أن هذا الموقف تغير عندما وقف الملك موقفاً إيجابياً من مبدأ أيزنهاور، إذ هاجموا ذلك بشدة^١. وقد اعتقلت الحكومة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٧ بسبب مهاجمة الإخوان قبول الأردن للمساعدات الأمريكية.

وازدادت العلاقة سوءاً بين الحكومة والإخوان في حزيران ١٩٥٨ عندما قام الإخوان بإثارة المشاعر ضد الغرب، وحرصوا الناس على الخروج في مظاهرات احتجاجاً على العلاقات الأردنية الأمريكية، حيث رأوا في ذلك عودة للاستعمار إلى الأردن. وقد واجهت الحكومة هذا الموقف الإخواني باعتقال أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة وقياداتهم الرئيسية، ووضعت أعداداً أخرى تحت المراقبة المشددة^٢.

وتدهورت العلاقة بين الطرفين، ثم انهارت تماماً في أيار ١٩٥٩ عندما حرص الإخوان الجماهير الأردنية ضد العلاقات الأردنية الأمريكية، معتبرين هذه العلاقات مؤامرة مشتركة لتأخير حل القضية الفلسطينية، فقد قامت الأجهزة الأمنية بمصادرة العديد من صحفهم ونشرياتهم، وألقت القبض على موزعيها، واعتقلت أيضاً المراقب العام، فأثار ذلك مخاوف شديدة في نفوس الإخوان، حتى أنهم أثلفوا جميع وثائقهم لكي لا تقع في يد الحكومة^٣.

وهكذا فإن الإخوان المسلمين كانوا يقفون إلى جانب الحكومة ويشدون على يدها حيناً، ويعارضونها، بل يقفون ضدها حيناً آخر: وهذه المواقف المتباينة لم تكن خبط عشواء، أو ميلاً مع الريح، وإن بدت كذلك لغير الباحث المتعمق، وإنما كانت منسجمة - إلى حد كبير - مع مبادئهم الثابتة.

^١ مجلة (الكفاح الإسلامي)، تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٥٧.

^٢ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ٣٣؛ ومحمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، ١٩٧٨م، (د.م)، ص ٦٥-٦٧.

^٣ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ٣٤.

لقد أيد الإخوان نظام الحكم عندما قام بتعريب قيادة الجيش العربي الأردني، وطرد قائده الإنجليزي كلوب باشا في آذار ١٩٥٦م، لأن لهم (حساباً) مع انجلترا، وهذا الحساب أشار إليه حسن البنا في قوله: «لنا حساب مع انجلترا في الأقاليم الإسلامية التي تحتلها بغير حق، والتي يفرض الإسلام على أهلها وعلينا معهم أن نعمل لإنقاذها وخلصها»^١.

فتأييد نظام الحكم في تعريب الجيش لم يكن لمجر التأييد، وإنما كان موقفاً ميدانياً اتخذه الإخوان ضد انجلترا كدولة استعمارية، احتلت بلاداً إسلامية، فوجب على المسلمين رفع راية الجهاد ضدها، والقيام بأي عمل يقلص نفوذها، ويحد من.

ولا يخرج عن هذا الإطار تأييد الإخوان للنظام في موقفه الداعم لمصر أثناء أزمة السويس، والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، ذلك العدوان الذي اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل؛ فموقف الإخوان من بريطانيا يماثل موقفهم من فرنسا، وموقفهم من إسرائيل. ففرنسا - كما يقول البنا - «ادعت الصداقة للإسلام حيناً من الدهر، فلها مع المسلمين حساب طويل، ولا ننسى مواقفها المخجلة مع سوريا الشقيقة؛ ولا ننسى لها مواقفها في قضية المغرب الأقصى... وسيأتي اليوم الذي يُصَفَى فيه هذا الحساب، وتلك الأيام نداولها بين الناس»^٢.

فالتأييد إذاً لم يكن للنظام، وإنما لمواقف النظام المنسجمة مع مبادئ الإخوان. والمعارضة أيضاً لم تكن للنظام، وإنما لمواقف النظام المناقضة لمبادئهم. ومحور هذه المبادئ - كما هو معروف - الوصول إلى الحكم، لتطبيق الشريعة الإسلامية فيه، ولكن بعد أن تنتهي الظروف الملانمة. ولا تنتهي الظروف إلا بعد اقتناع الفرد، ومن ثم الأسرة، ومن ثم المجتمع بذلك، وعندئذ تكون نهاية الطريق للوصول إلى الحكم، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة، تلك القوة التي يشير إليها الإخوان، ويستخدمونها كشعار من شعاراتهم «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم»^٣.

و «المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف» [حديث شريف]. وهي القوة ذاتها التي تتضمن الإشارة إليها أديعتهم تأسيساً برسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومنها: «اللهم إني

١ البناء الرسائل، ص ١٥١.

٢ حسن البناء الرسائل، ص ١٥١.

٣ سورة الأنفال: ٦٠.

أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال»^١.

وهكذا فإن تأييد الإخوان لنظام الحكم في مواقفه ضد الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا وغيرهما، لا يعني أنهم يعملون لصالح النظام، وقد عبر الدكتور محمد أبو فارس عن ذلك بقوله: « يخطيء من يظن أننا نعمل لصالح النظام، أو أننا نبصم للحكومة في أي اتجاه لا يخدم الإسلام ودعوتنا، ويخطيء من يعتقد أننا لا نريد الحكم، ولكننا في طبيعة دعوتنا متدرجون؛ نريد الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والشعب المسلم، ومتى وصلنا إلى ذلك. وأكملنا استعدادنا، نكون قد وصلنا»^٢.

موقف الجماعة من الأحزاب :

يعارض الإخوان المسلمون وجود أي حزب في المجتمع الإسلامي، وتتفق هذه المعارضة مع نظرهم لنظام الحكم، وللمجتمع الذي يسعون لإقامته، لأن الأحزاب - كما يرون - تفسد الناس، وتفرقهم، وتمزق روابطهم، لما تؤدي إليه من تعصب للرأي، ينأى بالفرد عن الجماعة، فيشوق ذلك صفها، ويوسع انقسامها. وانطلاقاً من هذه القناعة أيد الإخوان نظام الحكم عندما قام بحل الأحزاب في نيسان ١٩٥٧م، وعندما قام أيضاً بحل الحكومة الائتلافية برئاسة سليمان النابلسي، معلقين على ذلك بقولهم: « إن الإخوان المسلمين يعتقدون بعقم فكرة الائتلاف بين الأحزاب، ويعتقدون أنها مسكن لا علاج. وسرعان ما ينقض المؤتلفون بعضهم على بعض، فتعود الحرب بينهم بعزيمة أشد مما كانت عليه قبل الائتلاف. والعلاج الناجح أن تزول هذه الأحزاب»^٣.

فهذا الموقف المبدئي القاضي بعدم جواز التحزب في المجتمع الإسلامي هو الذي دفع الإخوان إلى الترحيب بحل الأحزاب، وسحب التراخيص التي كانت الحكومة الأردنية قد منحتها

حسن البناء، الرسائل، ص ١٣٤-١٣٥.

محمد عبدالقادر أبو فارس، عضو سابق في المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين، وعضو مجلس شوري لعدة دورات وممثل شعبة جماعة الإخوان المسلمين في صويلح حتى تاريخ المقابلة التي أجريت معه في جمعية المركز الإسلامي بعمان - العبدلي - قرب المستشفى الإسلامي، وكانت هذه المقابلة في ٣ كانون الثاني ١٩٩٦م، الساعة ١١-١٤ ظهراً، حيث ذكر ما أشرنا إليه أعلاه.

محمد عبدالرحمن خليفة، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، مقابلة شخصية، أجريت في تموز ١٩٩٥م. أجريت معه في المقر العام لجماعة الإخوان المسلمين قرب المستشفى الإسلامي؛ وانظر،

حسن البناء، الرسائل، ص ١٥٠.

لمؤسسيها. وهو الموقف نفسه الذي جعلهم يدعون الملك فاروق لحل الأحزاب كافة في مصر، ودعوة منتسبي هذه الأحزاب للانخراط في هيئة شعبية واحدة، تعمل لصالح الأمة على قواعد الإسلام^١.

وما دام العمل على قواعد الإسلام هو منطلق الإخوان، فإن من الطبيعي أن يحاربوا أفكار غيرهم. وقد أشار البنا إلى ذلك بقوله: « إن اليوم الذي يستخدم فيه الإخوان المسلمون لغير فكرتهم الإسلامية البحتة لم يجيء ولن يجيء أبداً »^٢.

لقد تجاوز الإخوان المسلمون - في أحداث نيسان ١٩٥٧م - مجرد التأييد لنظام الحكم إلى المشاركة في ضرب الأحزاب، وخاصة اليسارية، ورفعوا شعارات تدعو للقضاء على الشيوعيين والبعثيين^٣. وذلك لأنهم ينظرون إلى التيارات والأحزاب السياسية - بشكل عام - على أنها هيئات وطوائف تظهر في ظروف خاصة لدواع أكثرها شخصية، وأنها تحتكم إلى الأهواء والغايات، ويجعلها ذلك تتنافر وتتضامن، خلافاً لقوله تعالى: « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »^٤.

ويرى الإخوان أن الأحزاب السياسية فارغة المحتوى، وليس لديها برامج ومناهج تخدم مصالح الأمة. وأنها - في غياب البرامج والمناهج الثابتة - تبقى عاجزة عن وضع الآليات، وتحديد الوسائل التي من شأنها تحقيق طموحاتها المرحلية على الأقل^٥.

ويعتقد الإخوان أن الأحزاب السياسية تفتح الباب لتدخل القوى الأجنبية في شؤون الأمة، حيث تناصر تلك القوى أحدها على الآخر. ويرون أنها إنما تقوم أساساً بسبب التهلك على الحكم، ولذلك تسخر كل الوسائل، المشروع منها وغير المشروع، للوصول إلى غايتها^٦.

ومن جهة أخرى يعتقد الإخوان أن الأحزاب السياسية نوعان: وطنية وقومية. ويختلفون مع كل منهما، وسبب اختلافهم مع الأحزاب الوطنية هو اقتصرها في أهدافها على

١ حسن البنا، الرسائل، ص ١٤٧.

٢ المصدر نفسه، ص ١٤٧.

٣ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ٣٢-٣٣.

٤ حسن البنا، الرسائل، ص ٢٠، ١٤٦.

٥ المصدر السابق، ص ١٤٦.

٦ المصدر نفسه، ص ١٦٧.

حدود جغرافية معينة، في حين يرون أن وطنهم هو كل بقعة يقول فيها المسلم : « لا إله إلا الله، محمد رسول الله».

وإذا كانت الأحزاب الوطنية يقتصر كل منها على وطنه، ويحاول تخليصه دون أن يتدخل في أي بلد آخر، فإن الإخوان يرون ان من واجبهم التدخل في كل ماله مساس أو شأن بأراضي المسلمين كافة. وأن عليهم أن يبذلوا أموالهم وأنفسهم في سبيل الله وهداية الناس، ورفع راية الإسلام على كل ربوع الأرض^١.

وأما الأحزاب القومية فيختلف الإخوان المسلمون معينا لمغالاتها في الدعوة إلى الاعتزاز بالجنس، ويرون في ذلك تحطيماً لمبادئ الإسلام الذي يدعو إلى عدم التمايز بين الأجناس والأقوام، لقوله تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم»^٢.

ويوضح الإخوان موقفهم من الاعتزاز بالجنس، فيقولون : إن في ذلك انتقاصاً لحقوق الأجناس الأخرى، مما يعتبر عدواناً عليها، ويخالف ما ورد في السنة النبوية : « إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس لأدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»^٣.

وهكذا حدد الإخوان المسلمون في الأردن مواقفهم من الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية وفقاً لمفاهيمهم وقناعاتهم، فهل كانت للإخوان المسلمين في سوريا المواقف نفسها من الأحزاب السياسية على الساحة السورية ؟

كانت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا قد تشكلت في اواسط الثلاثينات تحت اسم دار الأرقم وبقيت كذلك حتى عام ١٩٤٥ حينما توحدت تسميتهم في كل من مصر والاردن وسوريا وبقية الدول العربية تحت اسم (جماعة الإخوان المسلمين) حيث انتخب مصطفى السباعي مراقباً عاماً للجماعة في سوريا. ورغم هذا التوحد إلا ان مواقف الإخوان في سوريا اختلفت عما كانت عليه الحال في كل من مصر والاردن. ففي سوريا تعاون الإخوان مع حركات وأحزاب سياسية أخرى، ومارسوا نشاطاتهم من خلالها وبالتعاون معها. ومن ذلك - على سبيل المثال - قيام الإخوان والاشتراكيين بتشكيل جبهة واحدة، هي (الجبهة الاشتراكية الإسلامية)، وممارسة الجماعة نشاطاتها من خلال هذه الجبهة، بعد أن فشلت وحدها في إرساء قواعد التعاون مع حسنى الزعيم عام ١٩٤٩. وقد طرح زعماء الجماعة، وعلى رأسهم مراقبها العام

^١ حسن البناء، الرسائل، ص ٢١.

^٢ الحجرات، ١٣.

^٣ حسن البناء، الرسائل، ص ٢٤.

مصطفى السباعي، من خلال الجبهة، موضوع التعاون بين المسلمين والمسيحيين، حيث نمت الموافقة على ترشيح شخصين مسيحيين لانتخابات المجلس النيابي في سوريا^١.

وعندما شكل خالد العظم حكومته الثانية عام ١٩٥١ عرض على الإخوان الاشتراك فيها فرفضوا. وكذلك رفضوا الاشتراك في الانتخابات النيابية، واشترطوا تشكيل حكومة ائتلاف وطني تتمثل فيه أبرز الكتل النيابية. وفي عام ١٩٥١ نفسه تعاونت الجماعة مع جماعة أكرم الحوراني (الحزب العربي الاشتراكي)، ومع نواب (حزب البعث العربي) من أجل سن قانون تحديد الملكية الزراعية^٢. وهذه الأنواع من التعاون لم نلاحظ مثيلاً لها بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والأحزاب السياسية على الساحة الأردنية.

١ - العلاقة مع حزب التحرير الإسلامي :

يحمل حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين لواء الإسلام، ويدعي كل من الطرفين أنه يحمل هذا اللواء بطريقة صحيحة في ظروف معقدة يعيشها المسلمون، وأن نهجه هنو الأقوم في سبيل إقامة الدولة الإسلامية.

وينطلق كل من الإخوان والتحريريين نحو تحقيق هدفه الرئيسي، وهو : إقامة الخلافة الإسلامية أو الدولة الإسلامية التي يجب إعادتها إلى الحياة من جديد لتقوم بتطبيق شرع الله في جميع المجالات، ينطلق من رؤيته، وفلسفة هذه الرؤية لتحقيق ذلك الهدف. فالتحريريون يدعون إلى إقامة الدولة الإسلامية أولاً، دون أن يتم التمهيد لذلك بتوحيد الأمة العربية تدريجياً. وأما الإخوان فيرون أن من الواجب أولاً توحيد العرب بصفقتهم وعاء الإسلام.

وبينما ينطلق التحريريون من أن الواجب يحتم عليهم الجهاد في سبيل قيام الدولة الإسلامية، لقول الرسول الكريم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمداً رسول الله»، وعملاً بالقاعدة الفقهية : « ما لا يتم الواجب إلا به (أي بالجهاد) فهو واجب»^٣،

^١ الحبيب الجنحاني، الصحوة الإسلامية في بلاد الشام (سوريا)، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، حول الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص١١٧-١١٨.

^٢ المصدر السابق، ص١١٨.

^٣ ملف النشرات السياسية لحزب التحرير (القسم الأول ١٩٥٣-١٩٦٩)، مخطوط، ص٦.

ويرى الإخوان أن الوحدة العربية تتقدم على الجهاد، لأنها الخطوة الأولى الأهم على طريق إقامة الدولة الإسلامية^١.

وهناك أمور جوهرية أخرى يختلف الإخوان المسلمون عليها مع حزب التحرير الإسلامي. فحزب التحرير يسمح بقيام أحزاب سياسية، ويرى أن ذلك حق من حقوق أفراد المجتمع عليهم أن يستغلوه، وممارسة هذا الحق لا تحتاج إلى ترخيص. ولكنهم يشترطون في هذه الأحزاب أن تقوم على أساس الإسلام. وقد نصت المادة التاسعة عشرة من دستور الحزب على أن « للمسلمين الحق في إقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكام، أو للوصول إلى الحكم عن طريق الأمة... ».

أما الإخوان المسلمون فيرون في تعدد الأحزاب في الدولة الإسلامية شقاً لعصا الطاعة، وخروجاً على الدولة الإسلامية، لقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، إلامات ميتة جاهلية ». وتعدد الأحزاب في نظرهم يعني تعدد الولاءات، مما يخالف قول الله تعالى: « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض... »^٢. كما أن تعدد الأحزاب يفتح باب التنازع والاختلاف، وهو ما نهى عنه الإسلام وحذر من الوقوع فيه. قال تعالى: « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم، فأصبحتم بنعمته إخواناً، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون. ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون. ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، وأولئك لهم عذاب عظيم »^٣.

ويرى التحريريون أن من حق غير المسلمين في بلاد الإسلام أن يكونوا أعضاء في مجلس الشورى، فقد نصت المادة الثانية والعشرون من دستور الحزب على أن « يجوز لغير المسلمين أن يكونوا أعضاء في مجلس الشورى من أجل الشكوى من ظلم الحكام ».

^١ عوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ١٢٣؛ وكلوب، جندي مع العرب، دار الجامعيين للنشر والتوزيع، بيروت (د.ت) ص ٢١٦-٢١٧، وسيشار له فيما بعد: كلوب: جندي مع العرب.

^٢ سورة التوبة، ٧١.

^٣ سورة آل عمران، ١٠٣-١٠٥.

أما الإخوان فيرون أن فتح العضوية في مجلس الشورى لغير المسلمين مخالف لقوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر، قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون»^١.

ويعطي التحريريون للمرأة حق العضوية في مجلس الشورى، إذ نصت المادة الرابعة والعشرون من دستور الحزب على أن « لكل من يحمل التبعية - إذا كان بالغاً عاقلاً - أن يكون عضواً في مجلس الشورى رجلاً كان أو امرأة»^٢.

أما الإخوان فيقولون أن دخول المرأة مجلس الشورى غير جائز لقوله تعالى: « الرجال قوامون على النساء ..»^٣. ولقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن : قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟! قال: أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى. قال: ذلك من نقصان عقلها. أليس إذا حاضت لم تصل؟ قلن: بلى، قال: ذلك من نقصان دينها ..»^٤. غير أن الإخوان عدلوا موقفهم هذا حديثاً وسمحوا بدخول المرأة إلى مجلس الشورى في جبهة العمل الإسلامي.

ويهتم حزب التحرير بالسياسة من باب التنقيف فحسب، بينما يعتبر الإخوان المسلمون العمل السياسي جزءاً عضوياً من مهامهم^٥.

وبسبب هذه الاختلافات برز تنافس شديد بين الإخوان والتحريريين، وتبادل الطرفان اتهامات قاسية مثل العمالة للاستعمار، فقد ادعى التحريريون أن الإخوان عملاء لبريطانيا، وأن بعضهم يتصل بالانجليز لتلقي التوجيهات^٦. بينما ادعى الإخوان أن التحريريين عملاء للولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم يتلقون مساعدات مالية منهم، كما أنيا تطبع منشوراتهم على نفقتها في مطابع الجامعة الأمريكية ببيروت^٧.

وطعن كل من الطرفين في قدرة الآخر على تقديم ما يلزم المسلم للثبات على العقيدة.

١. آل عمران، الآية ١١٨.

٢. انظر بيان الحزب لعام ١٣٧٨هـ، ص ١٦-١٨.

٣. النساء، الآية ٣٤.

٤. صحيح البخاري، ج١، ص ٨٣؛ وصحيح مسلم، ج١، ص ٨٧؛ وسنن أبي داود، ج٤، ص ٢١٩-٢٢٠.

٥. حسن البناء، الرسائل، ص ١٣٥-١٦٦، وانظر أيضاً: تقي الدين النبهاني، مفاهيم أساسية، ص ٧٧.

٦. منشور حزب التحرير بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٧١ بعنوان (اسئلة وأجوبة).

٧. ملف النشرات السياسية لحزب التحرير (القسم الأول ١٩٥٣-١٩٤٩)، مخطوط، ص ٥.

ورأي الإخوان أن التحريريين باتخاذهم حزباً يعني أنهم أبعد ما يكونون عن الإسلام الحقيقي، ذلك لأن التحزب يعني الضلال، ويؤدي إلى تمزق صفوف المسلمين وانشقاقها^١.

٢ - العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي :

يختلف الإخوان عن البعثيين من حيث الفكر اختلافاً واضحاً، بل هما - من هذه الناحية - على طرفي نقيض، ومع ذلك لم يطفُ على السطح - خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٧ ما يدل على أن العلاقة بينهما متشنجة أو سيئة، إلا ما كان يوجبه الإخوان إلى البعثيين من انتقادات عابرة لأخذهم فكرتهم القومية عن قوميات غربية كالإيطالية والألمانية، وأن تلك الفكرة تقوم على التمييز بين العربي والمسلم.

غير أن العلاقة بين الطرفين أخذت تتحو منحى آخر منذ أيار ١٩٥٧، حيث بدأ الإخوان يفصحون عن حقيقة مشاعرهم تجاه حزب البعث، فخلال المظاهرات التي نظمها تأييداً لنظام الحكم في حل الأحزاب السياسية، رفع الإخوان شعارات معادية للبعث، مثل : « لا قومية ولا بعثية ولكن إسلامية »^٢.

وبعد حل الأحزاب السياسية بدأ الإخوان يعلنون رأيهم بحزب البعث بشكل واضح وصريح، واتهموه بأنه عندما شارك في حكومة سليمان النابلسي مهد الطريق إلى مشروع ايزنهاور^٣. كما هاجموا (عبدالله الريماوي) الذي مثل البعث في تلك الحكومة، حيث كان وزير دولة للخارجية، وحملوه مسؤولية عدم دخول الجيش العراقي للأردن عام ١٩٥٦ إبان الهجوم الثلاثي على مصر^٤.

وفي ٣١ أيار ١٩٥٧ نشرت مجلة (الكفاح الإسلامي) مقالاً بعنوان: (قطبان من أقطاب البعث العربي الاشتراكي يعملون في خدمة الاستعمار، هاجمت فيه حزب البعث، واتهمته

١ المصدر السابق، ص ٥.

٢ ميشيل كامل، المؤامرة الأمريكية في الأردن، دار الفكر، ج ١، ١٩٥٧، بيروت ص ١٣٧، وانظر، كلوب باشا، جندي مع العرب، ص ٢١٦.

٣ الكفاح الإسلامي، تاريخ ١٧ أيار ١٩٥٧، ص ٤.

٤ الكفاح الإسلامي، تاريخ ٣١ أيار ١٩٥٧، ص ٦.

بالعمالة للاستعمار البريطاني، ثم نشرت مقالاً بعنوان (اسمعوا يا ناس)، انتقدت فيه حزب البعث بشكل عام^١، وانتقدت تأييده لإعلان الأحكام العرفية في سوريا^٢.

هذا وقد عاب الإخوان على البعثيين أتباعهم مؤسس حزب البعث المسيحي، قائلين: «مسيحي يحكم - بشكل حقيقي - سوريا المسلمة»^٣.

٣ - العلاقة مع الحزب الشيوعي :

تمثل الشيوعية نقياً عقائدياً للإخوان المسلمين، وعلى الرغم من أن قيادة الحزب الشيوعي طلبت من عناصره عدم التعرض للإخوان، أو الدخول في حوار معهم^٤، إلا أن الإخوان اتخذوا الشيوعيين هدفاً كانوا يتبعونه، ويتربصون به، ويتعرضون له.

وكان الطرفان يتبادلان الاتهامات، فالشيوعيون يرون في الإخوان حزباً رجعيًا، لا خير يرجى من أفراد الجبناء، والإخوان يرون أن الشيوعيين فاسدون ولصوص، وأن عقيدتهم منحلة، وأنهم يرتكبون باسم التقدم والتحرير الكثير من الجرائم ضد المسلمين. وبضربون على ذلك مثلاً ما حدث في العراق عام ١٩٥٩م، حيث ارتكب الشيوعيون الجرائم البشعة، وهم يتشدقون بالعدل والمساواة^٥.

ووصل الأمر بين الطرفين إلى استخدام السلاح، ففي أوائل عام ١٩٥٧ تبادلت مجموعتان منهما إطلاق النار، وقد أصيبت في تلك الحادثة سيارة الشريف ناصر بن جميل، وجرح سائقه^٦.

وامتد خلافهما إلى البرلمان، حيث كان ممثلو كل منهما يعارض اتجاه الآخر، حتى ولو كانت اقتراحاته منطقية وصحيحة. كما كان الطرفان يستغلان الفرص للتعريض ببعضهما، وتوجيه الانتقادات اللاذعة، فعندما كان يعقوب زيادين (شيوعي) عضواً في مجلس النواب قدم

١ المصدر السابق، ص ٧.

٢ المصدر نفسه، ص ٩.

٣ على أبو نوار، حين ثلاثت العرب، مذكرات في السياسة العربية (١٩٤٨-١٩٦٤) ط ١، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠، ص ١٠٩، وسيشار له فيما بعد: علي أبو نوار، حين ثلاثت العرب.

٤ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٣٠.

٥ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٦١-٢٦٢.

٦ تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة والاعلام، عمان (د.ت)، ص ٩٤. وسيشار له فيما بعد: جونستون: الأردن على الحافة.

بعض الأفكار عن السلام العالمي، فانبرى له محمد عبدالرحمن خليفة (المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين) بأبيات لأبي العلاء المعري :

في اللاذقية ضجةً
هذا بناقوس يدق
كل يعزز دينه
ما بين أحمد والمسيح
وذا بمأذنة يصيح
يا ليت شعري ما الصحيح

ثم استأنف « فالمعسكر الشرقي ينادي بالسلام، والمعسكر الغربي يدعي السلام، ولكن السلام مفقود، ولم يبرهن المعسكر الشرقي على صدق اتجاهه للسلام. إن هذا زعم يستعملونه طمعاً للدول الضعيفة، ولا داعي لتجديد علاقات استعمارية»^١.

وكان الإخوان المسلمون يقدمون الشيوعيين للناس على أنهم عملاء لليهود ومفسدون في الأرض^٢. وكثيراً ما حملت عليهم مجلة (الكفاح الإسلامي)، واتهمتهم بالفجور قاتلة مثلاً «... نحن لا نحارب الشيوعية من أجل الغرب، ولا نحارب الغرب من أجل الشيوعية، إنما نحاربهما معاً في سبيل الله وحده»^٣.

ودعت (الكفاح الإسلامي) إلى فصل المعتقلين الشيوعيين عن غيرهم، وضرورة التمييز بين السجناء الضالعين بالشيوعية عن السجناء الشباب المخدوعين بها، تقول في هذا الصدد «... إن عدداً من الشباب المخدوع بهرج الشيوعية يُعقلون ويوضعون مع عدد ممن يسمون أنفسهم بأقطاب الشيوعية فيفسد هؤلاء أولئك تماماً»^٤.

١ الجريدة الرسمية، ملحق مذكرات مجلس الأمة الأردني، العدد (١١) تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٧، ص ٨، ٩.

٢ الكفاح الإسلامي، العدد (٢٠)، تاريخ ١٠ أيار ١٩٥٧، ص ٦.

٣ الكفاح الإسلامي، العدد (٢١)، تاريخ ١٧ أيار ١٩٥٧، ص ٣.

٤ المصدر السابق، ص ٣.

٤ - العلاقة مع الحزب الوطني الاشتراكي :

كان موقف الإخوان المسلمين من الحزب الوطني الاشتراكي امتداداً لموقفهم من جميع الأحزاب بشكل عام، وانطلاقاً من ذلك جاهروا في انتقادهم للحزب وسياسته، وعند تشكيل حكومة النابلسي أعلنت الجماعة أنها تعارضها، وأنها ستعمل على الإطاحة بها^١.

واتيم الإخوان المسلمون أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي بأنهم عملاء للولايات المتحدة الأمريكية، واتخذوا من التعليقات وبعض المقالات التي كانت تنشرها مجلة الميثاق الناطقة باسم الحزب دليلاً على تلك العمالة.

فقد نشرت (الميثاق) في عددها السابع مقالاً في زاوية (العلم) تضمن معلومات عن مختبر كيميائي أمريكي لأغراض سلمية، وقام الإخوان بنشر المقال نفسه في (الكفاح الإسلامي) وعلقوا عليه بقولهم: « ... والكفاح الإسلامي إذ تسوق هذا التعليق، تنشر الموضوع الذي نشرته الميثاق بالحرف الواحد، ليطلع المواطنون كيف تدعو الميثاق لأمريكا منذ السلام ... »^٢ وفي ١٩٥٧/٤/٢٦ كتب المراقب العام للإخوان المسلمين مقالاً بعنوان (بإداعة الفتنة لمن تعملون)، تناول فيه الحزب الوطني الاشتراكي وشركاءه في الحكومة قائلاً: « ... الذين يروجون الفتن، ويفترون على الناس الكذب، ويعرضون أمن البلاد وسلامتها إلى الخراب وسوء الحال لا يمكن أن يكونوا مؤمنين ولا أطنهاراً صادقين. لأنهم لا يشعرون بالمسؤولية، ولا يقدرّون حرجة الموقف الذي تتعرض له البلاد ... فلمصلحة من يا دعاء الفتنة تعملون؟ وفي سبيل من يا أبواق الاستعمار ترجفون؟ إننا كلنا ندعو إلى الوحدة .. »^٣.

وإمعاناً بالطعن في حكومة النابلسي والحزب الوطني الاشتراكي نشر الإخوان بعض الوثائق الحكومية التي رأوا أنها تدين النابلسي، وتحمله مسؤولية التعاون مع الأمريكان ضد البلد، كما نشروا مقالاً بعنوان (حكومة الوطني الاشتراكي سمحت للرعايا الفرنسيين

^١ عوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين، ص ١٦٦؛ وانظر أيضاً، محمود القاضي، شيء من الذاكرة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٥، ص ١٢١، وسيشار له فيما بعد: محمود القاضي، شيء من الذاكرة.

^٢ الكفاح الإسلامي، العدد (١٧)، تاريخ ١٩٥٧/٤/١٢، ص ٢.

^٣ المصدر السابق، العدد (١٩)، تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٦، ص ١.

والبريطانيين بدخول الأردن قالوا فيه: « لماذا يسمحون للرعايا الفرنسيين والانجليز بدخول الأردن بينما لم يجف دم الشهداء في بورسعيد »^١.

وكتبوا مقالاً آخر بعنوان « من الذي مهد لمشروع ايزنهاور بدعوة مبعوثه لعمان. جاء فيه: « نحمد الله تعالى الذي جنب الأردن ويلات من الفتنة والدمار، كانت تعدها له فئة مضللة، اتخذت من الوطنية ثوباً تتستر به، حتى زعمت لنفسها الوطنية والإخلاص والوفاء، وأنها هي الفئة الوحيدة التي تناوى مشروع ايزنهاور، وغيرها يعمل على قبوله »^٢.

حزب التحرير :

قامت بتأسيس هذا الحزب مجموعة من النشطاء الذين كانوا ضمن جماعة الإخوان المسلمين، فقد انفصلت هذه المجموعة عن الجماعة بعد أن اختلفت معها حول أسلوب العمل، وشكلت حزباً سياسياً يعمل على إعادة حكم الإسلام، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم^٣.

وقد ارتبطت فكرة حزب التحرير بمؤسسة تقي الدين النبهاني^٤ الذي تزعم تلك المجموعة، وبدأ نشاطه السياسي لتأسيس الحزب، وذلك خلال عامي ١٩٤٧-١٩٤٨م.

١ المصدر نفسه، العدد (٢٠)، تاريخ ١٠/٥/١٩٥٧، ص ١.

٢ المصدر نفسه، العدد (٢٠)، تاريخ ١٠/٥/١٩٥٧، ص ١.

٣ عبدالله نقرش، التجربة الحزبية، ص ٧٤. وانظر: د.ك.و (٣١١/٢٧١٢) الوثيقة رقم ١١، ص ٢٤.

٤ ولد النبهاني في قرية اجزم، قرب حيفا، في سنة ١٩٠٩ أو ١٩١٠، إذ اختلفت المصادر في تحديد سنة ميلاده. وترعرع في أجزاء أسرة تفقيت في الدين واللغة العربية؛ فوالده ابراهيم النبهاني كان يعمل مدرساً للعلوم الشرعية في دائرة المعارف الفلسطينية، وكان جده لأبيه: الشيخ يوسف اسماعيل النبهاني قاضياً وفقهياً. وقد أثرت هذه الأجزاء الأسرية تأثيراً قوياً في شخصية النبهاني، وتوجيهه المستقبلي، فقد حفظ القرآن الكريم وهو في الثالثة عشرة من عمره، وتابع ما كان يجري في المجالس والمناظرات والمناقشات الدينية والسياسية. وقد حصل على شهادة الثانوية العامة من الثانوية الأزهرية في القاهرة، ثم التحق بكلية دار العلوم الإسلامية التابعة للأزهر حيث حصل على دبلوم في اللغة العربية، ثم حصل من الأزهر نفسه على الدبلوم العالي في القضاء الشرعي. وبدأ النبهاني حياته العملية مدرساً للعلوم الشرعية في مدارس حيفا في الفترة ١٩٣٢-١٩٣٨، ثم التحق عام ١٩٥١ بالقضاء الشرعي. وفي تلك السنة استقال ليرشح نفسه للانتخابات النيابية إلا أنه لم يفز. وبعد ذلك انتقل إلى عمان حيث عمل مدرساً في الكلية العلمية الإسلامية، واستقال في أواخر عام ١٩٥٢ ليتفرغ لقيادة الحزب. انظر: هاني الحوراني وحامد الدباس، حزب التحرير الإسلامي، ص ١٥-١٦. وانظر أيضاً: عوني العبيدي، حزب التحرير، ص ٨٣.

وكانت أولى اللقاءات التي عقدها النبهاني قد تمت بينه وبين أسعد بيوض التميمي، ورجب بيوض التميمي، وعبدالقدير زلوم في كل من القدس والخليل. ثم توسعت هذه اللقاءات خلال عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠، وبذل النبهاني خلالها جهوداً كبيرة مع علماء الدين الإسلامي من أجل التوصل إلى آلية تمكنه من حشد عدد كبير من المؤيدين لفكرته^١. وقد توج هذه الجهود بترشيح نفسه للانتخابات النيابية لعام ١٩٥١م، عن منطقة القدس، إلا أنه لم ينجح فيها^٢.

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ تقدم النبهاني مع كل من: داود حمدان، ومنير شقير، وعادل النابلسي، وغانم عبدو بطناب رسمي إلى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص يسمح لهم بإنشاء الحزب، باسم (حزب التحرير). وقد جاء في النظام الأساسي الذي أرفقه المؤسسون أن الحزب يسعى إلى استئناف الحياة الإسلامية، وتطبيق نظم الإسلام عن طريق تقوية العقيدة الإسلامية في نفوس الناس، وتوسيع مداركهم الدينية، وحمل الدعوة الإسلامية إلى كل بلاد العالم. وأوضح الحزب أنه سيسعى للوصول إلى الحكم لتحقيق أهدافه. كما أوضح أن الأسباب التي دفعتهم إلى تأسيس الحزب تكمن في أن المجتمع في البلاد الإسلامية - ومنها العربية - يقوم على أسس تناقض الإسلام، ويحيا حياة غير إسلامية، وأنه لا بد من قيام دولة إسلامية تستأنف الحياة الإسلامية^٣. وأوضحوا كذلك أنهم اختاروا المملكة الأردنية الهاشمية كنقطة ارتكاز وانطلاق لبناء الدولة الإسلامية الكبرى، بسبب وجودهم فيها، وانتمائهم إليها.

وقد رفضت وزارة الداخلية ترخيص الحزب، والسبب في ذلك هو طبيعة الحزب وبرنامجه الذي يتعارض مع الدستور الأردني نصاً وروحاً، فالدستور ينص على أن نظام الحكم في الأردن ملكي وراثي، بينما يطالب الحزب بحاكم منتخب على أسس إسلامية. كما عللت الوزارة رفضها بأن الحزب لا يعترف بالروابط الوطنية والقومية، ويدعو إلى رابطة الدين، مما يؤدي إلى التفريق بين أبناء الوطن الواحد. هذا إضافة إلى أن الحزب يلحق بالوطن أضراراً كبيرة، وترخيصه يخالف قانون الجمعيات^٤.

ولم يثن رد وزارة الداخلية الأردنية التحريرين عن عزمهم على تأسيس الحزب، وقد فكروا في البداية باستئناف قرار الحكومة لدى محكمة العدل العليا، لكنهم عدلوا عن ذلك،

١. شاول ميشيل، الضفة الغربية .. والشرقية: الفلسطينيون في الأردن ١٩٤٩-١٩٥٨، ترجمة شامر

الصغار (مخطوط)، ص ٤٥.

٢. المصدر السابق، ص ٤٦.

٣. د.ك.و (٣١١/٢٧١٢)، الوثيقة رقم (١١)، وثيقة تأسيس الحزب، ص ٢٤.

٤. منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص ٢٣.

وقرروا اعتبار حزبهم قائماً بالاستناد إلى قانون الجمعيات العثماني، الذي كان لا يزال سارياً في الضفة الغربية، والذي يبيح للحزب تسجيل نفسه كجمعية بمجرد إعلام الحكومة. والإعلان عن ذلك في صحيفة محلية. وتغزو بعض المصادر فكرة هذا التوجه إلى خبرة جماعة الإخوان المسلمين في تسجيل نفسها في مصر^١.

وفي ١٤ آذار ١٩٥٣ نشرت جريدة (الصريح) - المقربة من حزب التحرير - خبراً يفيد بأن الحزب قد تم تسجيله رسمياً في القدس، مما دفع محافظ القدس إلى توجيه كتاب للشيخ النبيلاني ورفاقه المؤسسين يعلمهم بأن تسجيل الحزب في القدس ليس رسمياً، لأن « السماح بتشكيل الأحزاب والاعتراف بها منوط بمتصرف اللوا (لواء القدس)، الذي أبدى لكم في أكثر من كتاب عدم موافقته على تأسيس الحزب»^٢.

وفي ٢٢ آذار ١٩٥٣ أصدرت وزارة الداخلية بياناً أعلنت فيه عدم شرعية حزب التحرير، وحظرت على مؤسسيه القيام بأي نشاط سياسي. ثم استدعت الحكومة كلاً من النبيلاني والمؤسسين الآخرين للتحقيق معهم، واعتقلت أربعة منهم بتهمة تحدي الحظر الحكومي المفروض على نشاط الحزب. وبعد أيام اعتقلت أحد قياديي الحزب في عمان، وهو الشيخ عبدالعزيز الخياط. ولكنها ما لبثت أن أفرجت عن المعتقلين في ٩/٤/١٩٥٣، ووضعتهم تحت الإقامة الجبرية. واستكمالاً لإجراءات الحظر، أمرت الحكومة بنزع اللافتات التي تحمل اسم الحزب عن مقره في عمان والقدس، وأغلقت مكاتبه فيهما^٣.

الأساس الفكري للحزب وأسلوب عمله :

رأى الحزب أن تراجع العالم الإسلامي وانحداره، وفشل المحاولات المبدولة لإنياضه، إنما سببها الابتعاد عن جوهر الإسلام ديناً وأسلوب حياة. ولذلك لا بد من حركة إسلامية تفهم الإسلام فكراً وطريقة، وتربط بينهما.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٨٩؛ فلسطين، الأعداد الصادرة في ٨ و ٩ و ١٠/٤/١٩٥٣.

^٢ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص ٢٣-٢٤.

^٣ عوني جنوع العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، المقدمة، بقلم عبدالعزيز الخياط، ص ٨؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٩٠ وهاني الحوراني وحامد النباس، حزب التحرير الإسلامي، ١٩٥٢-

١٩٩٣، مخطوط، ص ١٧-١٨.

ومؤسسو الحزب الذين تبنا هذه الدعوة لا يخرجون عن كونهم جماعة من الجماعات الإسلامية التي تحمل فكر أهل السنة والجماعة، والتي تدعو إلى استئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الخلافة في البلاد العربية أولاً، ثم الامتداد إلى البلاد الإسلامية^١.

ومع أن الحزب يركز على أن وصوله إلى الحكم لن يكون عن طريق العنف، وإنما عن طريق تنقيف المسلمين تنقيفاً من شأنه أن يؤثر في العقلية والنفسية الإسلاميتين تأثيراً يؤدي إلى تكوين الشخصية المسلمة. في طريق السعي إلى التفاعل مع الأمة، وإفياهما الإسلام، وتوضيح المصالح الحقيقية للمسلمين، وبأنه يتبنى هذه المصالح، ويضمن تحقيقها. وعلى الرغم من تأكيد داود حمدان، أحد مؤسسي الحزب وقياديه بقوله: « لن نقوم بدعاية لاستخدام القوة من أجل تأسيس دولة إسلامية، بل سننظر إليها بحيث أن المسلمين في هذه الدولة يفيمون الإسلام، حتى ينمو إيمانهم بالإسلام»^٢. إلا أن الحقيقة والمعطيات المتوافرة تؤكد غير هذا فقد لجأ الحزب إلى استخدام أسلوب العنف، وقام بأكثر من محاولة انقلابية لاستلام الحكم سنمر على ذكرها.

ويرى حزب التحرير أنه لكي يصل إلى الحكم لا بد أن يجتاز جدارين سميكين، يعيش الناس بينهما. وأول هذين الجدارين، وهو الخارجي، يمثل العقيدة، بينما يمثل الثاني الأنظمة التي تعالج قضايا الناس. وإذا ما أريد قلب المجتمع، يجب التركيز على الجدار الخارجي أولاً، لإيجاد حركة صراع فكري تؤدي إلى الانقلاب السياسي الذي سيحدث من خلال التهيؤ لمرحلة الصراع الفكري المتمثلة في الثقافة السياسية، ومن ثم استلام زمام الحكم عن طريق الأمة، وذلك بطلب النصر من رئيس دولة أو كتلة^٣.

ويرى الحزب أن بناء الدولة الإسلامية يمر بثلاثة أدوار، وهي :

الدور الأول : يتم فيه التعليم والتنقيف والإعداد الفكري والروحي لأتباع الحزب المخلصين. وتتخذ مرحلة الإعداد شكل حلقات، حيث يلتف الأعضاء حول الدعاة، للتزود بالثقافة الشرعية والسياسية اللازمة للتفاعل مع المجتمع.

^١ تقي الدين انبھاني، مفاهيم أساسية، منشورات القدس، ١٩٥٣، ص٧٨. وسيشار له فيما بعد: النبهاني، مفاهيم اساسية.

^٢ شاؤول ميشيل، الضفة الغربية والشرقية الفلسطينيون في الأردن ١٩٤٩-١٩٥٨، ص٥٢؛ والنبهاني، نداء حار إلى العالم الإسلامي، ص٩٦.

^٣ النبهاني، مفاهيم سياسية، ص٧٨-٨٣.

الدور الثاني : ويتم فيه نقل أفكار الحزب إلى المجتمع، لتصبح قوة دفع فيه، وتحدث تأثيرها الانقلابي في وعيه، وعندئذ ستؤمن بها الجماهير، وتحملها، وتكافح من أجلها.

الدور الثالث : ويشعر الحزب خلاله أن أفكاره هيمنت على عقول الأمة، وأنه أصبح مستعداً للوصول إلى الحكم، وعندئذ يطلب الحزب النصر من أهل الحل والعقد من المسلمين لإقامة الدولة الإسلامية^١.

ومن الجدير بالذكر أن الحزب كان قد حدد في بداية عهده مدة زمنية للوصول إلى الحكم جعلها ثلاث شهور، ثم عاد وحددها بثلاث عشرة سنة انتهت عام ١٩٦٨، وقد حددها للمرة الثالثة، فجعلها ثلاثين عاماً^٢.

دستور الدولة الإسلامية كما يتصوره الحزب :

ينطلق حزب التحرير والأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى من عقيدة واحدة تدعوا إلى هدف عام مشترك هو (بناء الدولة الإسلامية)، ولكن هذه الأحزاب تختلف في الوسائل، وفي الشكل النهائي للهدف. فحزب التحرير يرى أن العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة ودستورها وقوانينها الشرعية، ولا تسمح بأي قانون إلا إذا كان منبثقاً من هذه العقيدة، لأن مصدرها هو الله الأعلّم بحاجات الناس وخصوصياتهم في كل زمان ومكان.

وعلى رئيس الدولة أن يباشر مسؤولية الأحكام الشرعية بنفسه، لأن الحكم الشرعي - في هذه الحالة - يصبح قانوناً نافذاً يجب العمل به، كما تجب طاعته على كل فرد من الزعية ظاهراً وباطناً، لأن رئيس الدولة هو القائم على تطبيق الشريعة وحاميتها، ويشكل الالتزام بما يسنه التزاماً من الفرد نفسه بطاعة الحاكم المبايع، وذلك قطعاً لكل بادرة خلاف تهدد وحدة الأمة^٣. ويحدد التحريريون هذا المبدأ، ويحصرُون صلاحيات الحاكم، ولا سيما في مسائل العبادات عدا الزكاة والجهاد.

١ حزب التحرير، دخول المجتمع، (د.ت)، ص ٢-٣.

٢ المصدر السابق، ص ٥-١٠.

٣ النبياني، نظام الحكم في الإسلام، منشورات حزب التحرير، دار الأمة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت ١٩٩٠، ص ١٥-١٧؛ (مقدمة الدستور والأسباب الموجبة له). وسيشار له فيما بعد: النبياني: نظام الحكم في الإسلام.

أي بمعنى انه لا يجوز لرئيس الدولة تبني أي حكم شرعي مخصوص في العبادات^١.

ويرى الحزب أن المجتمع مجموع متجانس، لا يفضل أحد أفراده على الآخرين إلا فيما حدده الشرع. وانطلاقاً من ذلك لا يجوز للدولة أن تميز بين أفراد الرعية في حكم أو قضاء أو رعاية شؤون. وإنما يجب أن تعامل الجميع معاملة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون، ما داموا يحملون التابعية الإسلامية^٢.

ويكون تطبيق الشرع الإسلامي عليهم - سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين - بتفويض جميع أحكام الإسلام دون أي استثناء، وترك حرية العقيدة والعبادة لغير المسلمين. أما المرتدون فيطبق عليهم حكم المرتد، بينما يعامل أبناء هؤلاء المرتدين حسب الديانة التي أصبحوا عنياً: نصارى أو يهوداً.

وفي الوقت الذي ترك فيه التحريرون لغير المسلمين حرية مأكليم ومشربيم وملبسيم حسب ما تجيزه أديانهم، أخضعوا باقي الأمور الشرعية كالمعاملات والعقوبات والاقتصاد للشرعية الإسلامية، حيث تنفذ أحكامها - في هذه المجالات - على الجميع، مسلمين وغير مسلمين^٣.

أما الأفراد فيعتبرهم دستور الحزب بريئي الذمة، ولا يعاقب أحد منهم إلا بحكم محكمة. وللغرد المسلم محاسبة الحاكم، لأن ذلك فرض كفاية عليه، وأما غير المسلم فله أن يظهر الشكوى من ظلم الحاكم، أو من إساءة تطبيق أحكام الإسلام عليه، وذلك للمحاكم الخاصة المستقلة^٤.

النظام الاجتماعي الإسلامي كما يتصوره الحزب :

يعتبر حزب التحرير المجتمع الإسلامي مجتمعاً موحداً متجانساً لا يفضل بعض أفراده على بعض إلا فيما حدده الشرع، ويتمتع جميع الذين يحملون التابعية الإسلامية بالحقوق والواجبات الشرعية، ولا يجوز - بأي حال - التمييز بينهم إن في الحكم والقضاء، أو في الرعاية، ويجب أن ينظر لجميع الناس نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين. وبذلك

^١ المصدر السابق، ص ١٧-٢٠.

^٢ المصدر نفسه، ص ٢١.

^٣ النبهاني، نظام الحكم في الإسلام، ص ٢٣.

^٤ المصدر السابق، ص ٢٥-٣٥.

فإن غير المسلمين يتساوون مع المسلمين في حقوق المواطنة ومنافعها وواجباتها، دون حرج أو تمييز أو مفاضلة^١.

أما تطبيق الدولة للشرع الإسلامي على مواطنيها مسلمين وغير مسلمين فيتم وفقاً لما يلي^٢:

- ١- تتفد على المسلمين جميع أحكام الإسلام دون أي استثناء.
- ٢- يترك غير المسلمين وما يعتقدون ويعبدون.
- ٣- يطبق على المرتدين حكم المرتد، ويعامل أولادهم معاملة أصحاب وضعيم الذين هم عليه، فيعاملون كالنصارى إذا أصبحوا نصارى، ومعاملة اليهود إذا أصبحوا يهوداً.
- ٤- يعامل غير المسلمين في شؤون المأكل والملبس حسب أديانهم، وضمن ما تجيزه الأحكام الشرعية.
- ٥- يفصل في قضايا الزواج والطلاق بين غير المسلمين حسب أديانهم، وبينهم وبين المسلمين حسب أحكام الإسلام.
- ٦- تتفد الدولة الأحكام الشرعية في الأمور الأخرى من معاملات وعقوبات وبيانات ونظم حكم واقتصاد وغير ذلك على جميع الناس.

وفي معرض تناوله للفرد في المجتمع المسلم يرى الحزب أن الفرد كيان لا يمس إلا بما نصت عليه الشريعة. كما يرى أن من حق الفرد الاجتياذ والوصول إلى الأحكام النافعة للمسلمين، على أن تتوافر فيه الشروط اللازمة للاجتياذ^٣.

وفيما يتعلق بحرية الأفراد يعتبر الحزب جميع أفراد المجتمع بريئ الذمة، ولا يجوز أن يعاقب أي منهم إلا بحكم محكمة. وفي هذا المجال يمنع الحزب التعذيب أيأ كان السبب، وإذا قام أحد بالتعذيب لا بد من معاقبته، ويكون عقابه بمثل فعله، لأن الأصل في الأفعال التقيد بالحكم

^١ تقى الدين النبهاني، الدولة الإسلامية، مطابع دار المنار، دمشق ١٩٥٢، ص٤٣، وسيشار له فيما بعد: النبهان: الدولة الإسلامية.

^٢ تقى الدين النبهاني، نظام الحكم في الإسلام، ص١٩.

^٣ المصدر السابق، ص٣٥.

الشرعي. والقاعدة التي ينطلق منها الحزب في ذلك هي : الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم، لأن الشريعة دستور تيسير لا دستور تعسير^١.

ومن أهم الحقوق التي ضمنها دستور الحزب للأفراد حقهم في محاسبة الحكام، والحزب يعتبر هذه المحاسبة فرض كفاية على المسلم، يجب أن تقوم به فئة ما. وهذا الحق لم يُعط لغير المسلمين، ولكن لهم أن يظهروا الشكوى إذا ظلمهم الحاكم، أو أساء تطبيق أحكام الإسلام عليهم، وذلك للمحاكم الخاصة المستقلة التي لا تخضع - حسب دستور الحزب - لأي سلطة^٢.

النظام الاقتصادي الإسلامي كما يراه الحزب :

يرى حزب التحرير أن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على ثلاث قواعد هي^٣ :

١- ائمان لله : ويستمدون هذه القاعدة من قوله تعالى: « وأتوهم من مال الله الذي آتاكم»، (النور: ٣٣). وقوله تعالى: « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه»، (الحديد: ٧).

٢- ضرورة إنفاق المال وعدم كثره: ويستند الحزب في اتخاذه هذه القاعدة من قوله تعالى: « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألِيم»، (التوبة: ٣٤).

٣- ضرورة تداول المال بين أفراد الأمة: ويستند التحريريون في اعتبارهم هذه القاعدة أصلاً ثابتاً، وأساساً راسخاً للبناء الاقتصادي الإسلامي إلى قوله تعالى: « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم»، (الحشر: ٧).

وتقوم السياسة الاقتصادية - في رأي حزب التحرير - على أسس فلسفية إسلامية تمزج بين المادة والروح، ويعتقد التحريريون أن الأعمال مسيرة بأوامر الله ونواهيه. كما أنهم يعدون المال وسيلة لسعادة الإنسان وليس غاية^٤، وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا ..»، (القصص: ٧٧). ولكي تتحقق هذه الوسيلة لا بد

^١ تقي الدين النبهاني، الدولة الإسلامية، ص ٤٤.

^٢ المصدر السابق، ص ٤٥.

^٣ تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام. منشورات حزب التحرير الإسلامي، ط ٢، القدس، ١٩٥٣، ص ١٢، ويشار له فيما بعد: النبهاني: النظام الاقتصادي.

^٤ المصدر السابق، ص ١٢-١٣.

من العمل، وذلك لقوله تعالى: « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه، وإليه النشور»، (الملك: ١٥). ويرى الحزب في استخدام المال كوسيلة إسعاد أن يكون المثل الأعلى في ذلك قوله تعالى: « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»، (البقرة: ١٨٨). وقول الرسول، صلى الله عليه وسلم « ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفئيت، ولبست فأبليت، وتصدقت فأبقيت».

ويرى حزب التحرير أن يسير الإسلام في سياسته الاقتصادية على هدي من فكرته العامة عن الفرد والجماعة، وتتخلص هذه الفكرة في ضرورة مراعاة مصلحة الجماعة حين النظر لمصلحة الفرد، ومراعاة مصلحة الفرد حيث النظر لمصلحة الجماعة، وذلك لقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: « مثل المؤمن في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحصى والسير»، وقوله: « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، وقوله: « كل مسلم على ثغرة من ثغور الإسلام فلا يؤتئذ من قبله»^١.

ويرى الحزب أن الملكية حق شرعي للفرد، إذ له أن يمتلك أموالاً منقولة وغير منقولة، وأن يكون له السلطان على ما يملك، والحق في التصرف به. وواجب الدولة حماية الملكية الفردية واحترامها وحفظها، وعدم الاعتداء عليها، ومعاقبة كل من يعيث بها بأي طريقة من الطرق. ولكن هذه الملكية ليست مطلقة، إذ لا بد من تحديدها بما يحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة معاً، بحيث تستفيد الجماعة من جهود كل فرد من أفرادها. ولم يحدد الحزب ملكية الفرد بالكمية وإنما بالكيفية، ويتم ذلك وفقاً للإجراءات التالية^٢:

- ١- يتم تحديد الملكية من حيث الوسائل، أي وسائل التملك وتنمية الملك، ثم بتحديد الإنفاق.
- ٢- توزع أراضي بيت المال حسب المصلحة من دون بدل، وتؤخذ الأراضي التي ليست لبيت المال ببديل، وذلك عند الضرورة، وتوزع حسب المصلحة.
- ٣- يجوز للدولة الإسلامية جعل الملكية الفردية ملكية عامة في أحوال معينة.
- ٤- يُعد ما زاد على حاجة الفرد مما تحته يده من مال مالاً للدولة، وذلك لسد حاجات المجتمع، وتحقيق التوازن فيه. لقوله تعالى: « ويسألونك ماذا ينفقون قل : العفو»،

^١ نقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي، ص ١٢-١٣.

^٢ المصدر السابق، ص ١٤.

(البقرة: ٢١٩). ولقول عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء ورددتها على الفقراء »^١.

ووسائل التملك - كما يتصورها الحزب - هي: العمل، وما تعطيه الدولة للمواطنين من أموالها لسد حاجتهم، والإرث، وصلة الأفراد بعضهم لبعض^٢.

وفي مجال العمل والعمال أكد الحزب على ضرورة تحديد نوع العمل ووقته والجهد الذي يبذل فيه والأجرة التي تعطى عنه. واشترط أن لا يكلف العامل بما لا يطيق، واستندوا في ذلك إلى قوله تعالى: « لا يكلف الله نفساً إلا وسعياً »، (البقرة: ٢٨٦). وقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^٣.

ويرى الحزب أن الدولة الإسلامية هي المكلفة بتطبيق تحديد العمل ونوعه ووقته وجنسه وأجره حسب الكفايات المتوافرة لدى الأفراد، سواء كانوا من موظفي الدولة أم من المؤسسات، أم من العاملين لدى غيرهم من الأفراد. ونص على ضرورة تساويهم جميعاً في الحقوق. وأما التعاقد فيعده حزب التحرير من ابتكارات النظام الرأسمالي، ولذلك فإنه يرفضه، وخاصة أن المسلمين لا يحتاجون إليه، إذ يضمن الإسلام لهم الحياة الكريمة^٤.

وعالج الحزب أيضاً موضوع الملكية العامة، واعتبرها حقاً طبيعياً للجماعة، بل عدّ الجماعة هي المالك الحقيقي لكل شيء في محيطها لأن المال مال الله، والجماعة مستخلفة فيه. قال تعالى: « آمنوا بالله ورسوله، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه »، (الحديد: ٧). ويرى الحزب أن الملكية العامة إنما تتحقق عندما تصبح المرافق الضرورية للحياة ملكاً للجماعة، وأن الدولة - عندئذ - لا يجوز لها أن تأذن لأحد من الناس بامتلاك أي من تلك المرافق، أو أن تمنح امتيازاً لأحد لاستغلالها أو استثمارها^٥.

وفيما يتعلق بالأراضي يرى الحزب أن رقبة الأرض في جميع البلاد التي افتتحتها المسلمون ملك للدولة، وعدّها أرضاً خراجية، وتشمل البلاد العربية والإسلامية باستثناء الجزيرة العربية والبلاد التي أسلم أهلها عليها، إذ يعدها الحزب أرضاً عشرية يملك أهلها رقبتهما

^١ المصدر السابق، ص ١٥.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٧.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٨.

^٤ المصدر نفسه، ص ١٩.

^٥ المصدر نفسه، ص ٣٠-٣٢.

ومنفعتيها. ويعد الحزب الأراضي غير العامرة كالصحاري، أو العامرة غير المملوكة .. بعدها ملكاً للدولة^١.

وتناول الحزب أيضاً الزكاة فأشار إلى جبايتها وأوجّه إنفاقها؛ كونها ركناً من أركان الإسلام^٢.

وتتوب الدولة - كما يرى الحزب - عن الجماعة في جميع الشؤون الاقتصادية، وتملك كل ملكية عامة، وتوزع الأموال حسب القواعد الاقتصادية في الإسلام، وتستغل الأملاك العامة بما يضمن مصلحة الأمة، وتفرض لكل مسلم رزقاً يسد حاجاته، ويضمن له الحياة الكريمة^٣.

الهيكلية التنظيمية للحزب :

اتخذ الحزب في بداية عهده هيكلية بسيطة حددها في نظامه الأساسي، وتمثل هذه الهيكلية في مجلس تنفيذي ينتخبه الأعضاء، ورئيس للمجلس يعينه أعضاؤه، ومهمة الرئيس والمجلس هي الإشراف على نشر الدعوة، وعلى متطلبات الحزب، وكذلك الإشراف على اجتماعات البيئة العمومية للحزب كل عام^٤.

أ- القيادة العليا :

عندما عاد الحزب إلى العمل السري - بعد رفض الحكومة ترخيصه - ترأس الشيخ تقي الدين النهائي لجنة قيادية عرفت بأسماء متعددة، منها: قيادة الحزب العامة، والقيادة العليا، واللجنة المركزية، ولجنة القيادة. وكانت هذه اللجنة تتصل بقواعد الحزب من خلال مجلس شوري، وهذا المجلس يتصل بالفروع خارج القدس التي اتخذها الحزب مقراً له حتى عام ١٩٥٣، ثم نقل هذا المقر إلى دمشق حتى عام ١٩٥٩، حيث تم نقله إلى بيروت، ثم إلى عمان عام ١٩٦٥ م^٥.

١ المصدر نفسه، ص ٣٣.

٢ المصدر نفسه، ص ٣٦.

٣ المصدر نفسه، ص ٤١.

٤ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣-٤-٣-٥؛ وعوني العبيدي، حزب التحرير، ص ٨٨.

٥ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية، ص ٩٨؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٠٥.

وتتولى القيادة العليا ما يلي :

- أ- تحديد افكار الحزب، ورسم سياسته العامة، وإقرار نشاطاته.
- ب- الإشراف المباشر على العمل في مجال نشر الدعوة الإسلامية.
- ج- متابعة عمل الحزب في كل مستوياته التنظيمية.
- د- إقرار فصل الأعضاء الذين يتبين لها ضرورة فصلهم لإرتكابهم ما يوجب ذلك.

ب- القيادة الإقليمية :

وجدت هذه القيادة في كل بلد عربي لمساعدة القيادة العليا في القدس. وبعد أن انتقلت تلك القيادة إلى عمان عام ١٩٦٥^١، أصبحت لجنة القيادة الإقليمية في الأردن تعرف بأسماء متعددة، مثل: لجنة الأردن، ومجلس أمناء الأردن، ومجلس الولاية (الأردن). وانحصرت مهماتها في مراقبة اللجان المحلية عن طريق مشرفين يعينون لهذه الغاية، ومسؤولين متجولين يقومون بزيارات اللجان الفرعية. ويتراوح عدد أعضاء اللجنة الإقليمية بين ٥-٨ أشخاص، ينتخبون بالاقتراع السري. ويسمى رئيس هذه اللجنة (المعتد).

وتتولى اللجنة الإقليمية، أو (لجنة الولاية) تنفيذ قرارات القيادة العليا، وتشكيل اللجان الفرعية والمحلية بوصفها حلقات تنظيمية للحزب، والإشراف عليها.

ولا يجوز للجنة الإقليمية أن تبحث أموراً فكرية، وأن فعلت فإن قراراتها في هذا المجال لا تنفذ. أما القرارات المتعلقة بآلية عمل الحزب فتكون نافذة حتى وأن اتخذت بالأكثرية.

والواقع أن اللجنة الإقليمية تعتبر المظهر السياسي للحزب، ولذلك فإنها تديره إدارة سياسية، بعيداً عن التنظير.

ومن أبرز مهمات هذه اللجنة: المساهمة في النشاطات التي يشهدها الإقليم (أو الولاية)، وأصدار النشرات والكتب، وإعداد الملصقات، والقيام بالزيارات والحملات الدعائية، وتصحيح الأخطاء التي قد ترتكبها اللجنة، على أن يتم ذلك كل شهرين مرة، وبحضور مندوب من القيادة العليا.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٠٦.

ج- اللجنة الفرعية (أو المحلية)^١ :

وترتبط هذه اللجنة باللجنة الإقليمية. وتوجد لجنة فرعية في كل مدينة من مدن الولاية، مؤلفة من خمسة أعضاء على الأقل، ويشرف عليها مسؤول يسمى (النقيب).

وأهم واجبات اللجنة الفرعية: تقديم المعلومات الملائمة، للإفادة منها في إعداد منشورات الحزب، وتوزيع هذه المنشورات، واستقطاب الأعضاء، وإدارة الحلقات الدراسية.

عضوية الحزب :

فتح حزب التحرير باب العضوية أمام كل من يقتنع بفكره، على أن تتوافر فيه ثلاثة شروط^٢، هي :

- أن يكون مسلماً رجلاً كان أو امرأة.
- وأن لا يقل عمره عن خمسة عشر عاماً.
- وألا يكون عضواً في حزب أو منظمة أخرى تناقض الإسلام.

ويشارك العضو في حلقات تثقيفية لمدة ثلاث سنوات، يتلقى خلالها أفكار الحزب، ويظل خلالها تحت الاختبار لمعرفة قدراته في المحافظة على أسرار الحزب، ومدى تقبله للتكتل الإسلامي.

وبعد اختبار مستوى العضو الثقافي، والتأكد من صدق انتمائه للحزب، يطلب إليه أداء القسم، وبعد ذلك يعطى اسماً رمزياً يخوله المشاركة في إحدى الحلقات الدراسية.

هذا، ولا يجيز حزب التحرير أن ينظم إليه أعضاء، مؤازرون أو أعضاء شرف، لأن الحزب لا يقيم وزناً للأشخاص، وإنما للمبدأ^٣.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣-٧.

^٢ المصدر نفسه، ص ٣٠٧-٣٠٨.

^٣ عوني العبيدي، حزب التحرير الاسلامي، ص ٨٧.

اتصالات الحزب :

لم يترك التحريريون وسيلة توصلهم إلى الجماهير إلا وطرقوها، وقد تطورت وسائلهم الاتصالية بتطور الظروف التي رافقت نشأة الحزب، وتطور فكرته. ويمكن حصر هذه الوسائل بما يلي :

١- اللقاءات العشوائية : وقد اتبعت هذه الوسيلة في مرحلة مبكرة استمرت من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢، حيث كان النبهاني يطرح فكرة الحزب، ويلتقى بمن تستهويهم هذه الفكرة، وغالباً ما كانت تتم هذه اللقاءات في المساجد .

٢- الخطب والمواعظ : وكانت تلقى بعد الصلوات، وخاصة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى في القدس، والحرم الأبراهيمي في الخليل، والمسجد الحسيني بعمان. كما كانت تلقى في العيدين: الأضحى والفطر، وفي المناسبات الدينية الأخرى. وقد استمر هذا الأسلوب حتى أصبح سمة من سمات دعاة الحزب .

٣- الحلقات الدراسية : وكان يعقدها دعاة الحزب بين صلاتي المغرب والعشاء، وهي نوعان: الأول: يعقد لغير الأعضاء، بل لعامة الناس، من أجل توعيتهم بأمر دينهم، ومن ثم استقطاب من يمكن استقطابه منهم. أما الثاني فيو الحلقات الدراسية المتخصصة، التي تعقد للأعضاء، بعد تصنيفهم حسب مستوياتهم إلى ثلاث فئات^٣ :

- الفئة الأولى، وتضم المتعلمين المبتدئين.

- الفئة الثانية، وتضم المتعلمين المتوسطين.

- الفئة الثالثة، وتضم المتقدمين في الحزب.

٤- البيوت : أخذت البيوت تشكل وسيلة اتصالية مهمة لنشر مبادئ الحزب، والدعوة إليه، واستقطاب الأعضاء الجدد. وقد لجأ الحزب إلى هذه الوسيلة على أثر إصدار الحكومة

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٩٢.

^٢ المصدر نفسه، ص ٢٩٠؛ وعوني العبيدي، حزب التحرير (المقدمة) بقلم عبدالعزيز الخياط، ص ٢٣؛ وعبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن (١٩٤٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ١٧٧.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٩٤-٢٩٥؛ والعبيدي، حزب التحرير، ص ٩.

(قانون الوعظ والإرشاد) عام ١٩٥٥ للحد من نشاطه في استخدام المساجد للدعاية الحزبية.

٥- المنشورات والصحف : اهتم حزب التحرير بالمنشورات كوسيلة لإيصال أفكاره إلى الناس في الداخل والخارج، ولبيان مواقفه إزاء القضايا والأحداث التي تقع بين حين وآخر.

وكان المنشور يصدر إما في صفحة واحدة أو في عدة صفحات، تطبع على الآلة الكاتبة، أو تيرب من القيادة العليا بخط اليد، وأحياناً على الرقائق الشمعية (الستانسل)، لتسحب في عمان^١.

وقد اتبع الحزب في توزيع منشوراته عدة وسائل منها: البريد حيث كان يستخدم لإرسال المنشورات إلى كبار الموظفين في الدولة، وإلى كبار الضباط في الجيش. ومنها أيضاً وضع المنشورات في الأماكن العامة، أو على أبواب البيوت أو الدوائر الحكومية، أو تعليقها على الجدران. وفي بعض الأحيان كانت منشورات الحزب تقرأ بصوت عالٍ في أماكن التجمعات الجماهيرية كالمقاهي والمساجد، وخاصة عندما تكون النسخ قليلة، ولا تكفي لتوزيعها بطريقة أخرى.

وفي عام ١٩٥٥ راعى دعاة الحزب السرية التامة في توزيع المنشورات لتجنب الاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية. حتى أنهم استخدموا سلال الخضار، والصناديق المغلقة لهذه الغاية.

ويرى كوهين في دراسته الأحزاب السياسية الأردنية أن ٤٠٪ من مضمون المنشورات كان عبارة عن انتقادات للدول العربية والإسلامية، بما فيها الأردن. بينما احتلت مهاجمة الاستعمار ونشاطاته في المنطقة نحو ٢٥٪. أما النسبة الباقية، وهي ٣٥٪ من المضمون، فقد خصص للمناقشات الفكرية التي تهم الحزب، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية^١.

أما الصحافة، أي صحافة الحزب، فلم يكن لها شأن يذكر في تاريخه. وما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال هو أن التحريريين استخدموا جريدة (الصريح) لنشر أفكارهم، ولكن

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣١٠-٣١١؛ وعوني العبيدي، حزب التحرير، ص ٩١.

^٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣١١-٣١٢.

الحكومة ما لبثت أن اغلقتها بسببهم، وذلك في آذار ١٩٥٣، اثر نشرها بيان تأسيس الحزب. أما الصحافة الخاصة بهم فقد اقتصر على صحيفة (الراية) التي أصدرها عضو الحزب عبدالقديم زلوم، ونشر منها ثلاثة عشر عدداً فقط، خلال الفترة من تموز إلى كانون الأول عام ١٩٥٤، حيث ألغت الحكومة ترخيصها بعد صدوره بشهر واحد^١.

موارد الحزب المالية :

اعتمد الحزب في الأردن على ما كان يصل إليه من القيادة العليا في سوريا، لنفع رواتب موظفيه المتفرغين، ولدعم العائلات التي سجن اربابها أو أبعادوا، ولتغطية النفقات الأخرى، وخاصة تكاليف طباعة الكتب والمنشورات. وكانت الأموال ترسل من عمان إلى اللجنة الفرعية في القدس لتوزيعها على اللجان المحلية في فلسطين.

ومن الجدير بالذكر أن هناك إشاعة انطلقت، مفادها ان النبباني تلقى شيكاً بمبلغ كبير، ربما يصل - حسب الإشاعة - إلى ١٨٠ ألف دولار، من السفارة الأمريكية في بيروت، وأن هذا الشيك ضبط معه على الحدود، وهو في طريقه إلى الأردن. ولكن أتباع الحزب لم يلقوا بالألأ لهذه الإشاعة، على الرغم من تأثر الحزب بها.

هذا، وقد سئل الشيخ أحمد الداعور (وكان نائباً في مجلس النواب الأردني) عن ذلك، فقال: « إن الشيخ تقي الدين النبباني أردني، ويمكن للحكومة أن تعتقله وتحقق معه في الأمر، وتثبت ذلك، فإن ثبت، ليا الحق في أن تفعل ما تشاء »^١.

وهناك إشارات إلى علاقة مالية بين الحزب والحاج أمين الحسيني، ولكن الداعور ينفي ذلك.

^١ هاني الحوراني وحامد الدباس، حزب التحرير، ص ٢٩.

^٢ د.ك.و، الملف رقم ٣١١/٢٧٢٣، الوثيقة رقم (٢١)، ص ٣٨؛ وانظر: كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٠٧؛ والعبيدي، حزب التحرير، ص ٨٤؛ ومقابلة مع الشيخ أحمد الداعور في منزله بجبل اللويبة في تموز ١٩٩٣م.

وما يلفت الانتباه في مجال الموارد المالية للحزب، هو أنه كان يقدم مساعدات مالية، ويدفع رواتب لموظفيه المتفرغين مع أن أعضائه لا يدفعون اشتراكات شهرية أو رسوماً كما يفعل أعضاء الأحزاب الأخرى. ولم يكن يتلقى غير تبرعات تطوعية من أعضائه الميسورين^١.

علاقة الحزب بنظام الحكم والحكومة :

أشار الباحث - فيما سبق - إلى ما يوحى بطبيعة العلاقة بين الحزب والحكومة، فقد رفضت منذ البداية ترخيص الحزب، واعتقلت مؤسسيه، وألغت ترخيص الصحيفة الوحيدة (الراية) التي أصدرها أحد أعضائه (عبدالقدير زلوم)، بعد شهر واحد من منحه الترخيص. كما أصدرت قانوناً للوعظ والإرشاد، حظرت فيه الخطب والدروس في المساجد قبل الحصول على إذن خطي من قاضي القضاة، وذلك بهدف الحد من نشاط الحزب في هذا المجال.

وقد تأثر الحزب بمواقف الحكومة المشار إليها، مثلما تأثر بالأوضاع السياسية المضطربة التي عاشها الأردن خلال النصف الثاني من الخمسينات وخاصة بعد فرض الأحكام العرفية، وحل الأحزاب السياسية، وإخراج ممثلي الأحزاب من البرلمان، ومن بينهم الشيخ أحمد الداعور الذي تم إخراجه عام ١٩٥٨م.

كما تأثر الحزب بهروب أعداد كثيرة من قياديه إلى سوريا ولبنان، واستقالة آخرين من قيادته. فقد أضعف ذلك كله نفوذ الحزب، وهز مكانته السياسية^٢.

وعندما وجه الحزب نشاطه - خلال الستينات - إلى صفوف الجيش، تعرض لحملة اعتقال واسعة، وقدم أعضاؤه لمحكمة أمن الدولة.

وفي عام ١٩٦٩ وجهت إلى الحزب تهمة التخطيط للقيام بانقلاب ضد نظام الحكم، وعندئذ وجه الحزب خطاباً مفتوحاً إلى الملك حسين جاء فيه: « إن الحزب يتخذ طريقة الرسول الأعظم، صلى الله عليه وسلم، في نقل الفكرة الإسلامية من فكرة تتلى وتدرس إلى قوة شعبية تحملها الأمة، وإلى قوة مادية تقوم بنصرة هذه الفكرة، وإيصالها للحكم، والدفاع عنها »^٣.

^١ الداعور، مقابلة شخصية، تموز ١٩٩٣؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٢٨؛ وسليمان صويص،

خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، ص ١٢٨.

^٢ هاني الحوراني وحامد الدباس، حزب التحرير، ص ٢٩.

^٣ انظر نص المنشور في ملف النشرات السياسية لحزب التحرير، القسم الأول، ص ٣٣٧.

وهكذا اتخذ حزب التحرير أسلوب العنف والصدام مع السلطة، ومد نشاطه إلى صفوف الجيش، ونجح في تجنيد عدد من الضباط للاعتماد عليهم في قلب نظام الحكم، لكن جميع محاولاته باءت بالفشل.

علاقة الحزب بالبرلمان :

سبقت العلاقة بين الحزب والبرلمان مرحلة إعلانه، إذ تقدم النبهاني للانتخابات النيابية عام ١٩٥١م، لكنه فشل رغم حصوله على ٢٥٩٦ صوتاً^١.

وكانت الانطلاقة الحقيقية لمشاركة الحزب في البرلمان عام ١٩٥٤م، حيث قدم ثمانية مرشحين، وهم: داود حمدان عن القدس، وعبدالقدير زلوم واسعد بيوض التميمي وعبدالقادر كاتيه عن الخليل، واحمد الداعور عن طولكرم، ومحمد موسى عبدالهادي عن جنين، وغانم عبده عن عمان، وعبدالعزیز الخياط عن اربد. ولم ينجح في هذه الانتخابات منهم سوى أحمد الداعور، الذي أيدته الإخوان المسلمون لتعاونهم معهم، كما أيدته المواطنين في مخيم طولكرم. وقد برر الحزب فشل باقي الأعضاء بوقوف الحكومة ضدهم، وفي هذا المجال يشير الخياط إلى أنه (اكتسح) الانتخابات في اربد، غير أن الحكومة زورتها^٢. وعلى أثر هذه النتيجة لانتخابات ١٩٥٤، نظم الحزب مظاهرات احتجاجية ضد الحكومة، متهماً أجهزتها بالتزوير.

وفي عام ١٩٥٦ شارك الحزب في الانتخابات مجدداً بسبعة مرشحين، وقد واكب ترشيحهم تحذير من الحكومة للحزب وكوادره من قذف التهم وإثارة الفتن، ولم ينجح هذه المرة أيضاً سوى مرشح واحد هو الشيخ أحمد الداعور، الذي نجح للمرة الثانية، وقد حصل على ٣٤٤٠ صوتاً. أما المرشحون الآخرون فهم: يوسف الزغبير، وغانم عبده، ومحمد موسى عبدالهادي، وعبدالعزیز الخياط، وعبدالقدير زلوم^٣.

وقد حاول أحمد الداعور نقل أفكار الحزب إلى البرلمان الأردني، واختط فيه نهجاً سياسياً ثابتاً لم يخرج فيه عما رسمه الحزب. وفي عام ١٩٥٨ تم طرده من المجلس، بعد أن

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٩٨؛ وسليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية، ص ١٢٩.

^٢ عوني العبيدي، حزب التحرير الاسلامي، ص ٢٦-٢٧.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٥٨؛ وعوني العبيدي، حزب التحرير الاسلامي، ص ٦٦، ١٢٨.

وجهت إليه تيممة التأمير على نظام الحكم، والقيام بنشاطات معادية للحكومة، ثم سجن عامين. وقد كان آخر عضو في حزب التحرير يرشحه الحزب للانتخابات^١.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢٩٧-٢٩٨؛ Harris, Op cit PPP. 77, 78, 83 . وأحمد الداعور مقابلة شخصية أجريت معه في تموز ١٩٩٣ في منزله بجبل اللويذة.

الباب الثاني

الفصل الثاني :

الأحزاب القومية والوطنية :

- أ- حزب البعث العربي الاشتراكي
- ب- حركة القوميين العرب
- ج- الحزب السوري القومي
- د- الحزب الوطني الاشتراكي
- هـ- الحزب العربي الدستوري

حزب البعث العربي الاشتراكي :

خضعت البلاد العربية للحكم العثماني نحو أربعة قرون، امتدت من عام ١٥١٦م، وانتهت بنهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م. وقد عمل العثمانيون - خلال هذه الفترة - على عزل العرب عن التيارات السياسية الدولية، وحالوا دون اتصالهم بالأمم الأخرى. مما أصاب حياتهم بالتأخر والجمود في شتى المجالات.

وعندما بدأ الضعف يندب في أوصال الدولة العثمانية، ولا سيما خلال القرن التاسع عشر، أخذت الدول الأوروبية - وخاصة بريطانيا وفرنسا - تتدخل في شؤونها الداخلية بشكل سافر، ذلك التدخل الذي كان أكثر وضوحاً، وأشد وطأة في الولايات العربية، في الوقت الذي تعرضت فيه هذه الولايات وأهلها العرب لصنوف من الاضطهاد، والبطش، والمحاولات المتلاحقة لطمس هويتهم القومية^١.

وقد أدت تلك الظروف إلى إيقاظ الحس القومي لدى العرب، وكان من مظاهر ذلك تركيزهم الجهود على إيجاد تنظيمات سرية وأخرى علنية، تطالب باستقلال العرب عن الدولة العثمانية. وهكذا نما تيار مشحون بالوعي القومي، ساعد على تقويته وتسارعه ما قام به بعض الكتاب والأدباء والمثقفين العرب، في أواخر القرن التاسع عشر، من إحياء للتراث القومي، واللغة العربية^٢. كما ساعد على ذلك، وساهم فيه، احتكاك العرب بالحضارة الأوروبية، والتأثر بنهضتها، حيث تولد وجدان اجتماعي قوي، أخذ يلح على ضرورة التغيير الحاسم في طبيعة المجتمع العربي وبنيتها^٣.

^١ شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي في المرحلة التأسيسية (١٩٤٠-١٩٤٩)، بيروت، دار الطليعة، ط٢، ١٩٧٥، ص ١. وسيشار له فيما بعد: العيسمي، المرحلة التأسيسية.

^٢ توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي، الحركات الثورية - السياسية، منشورات جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتاب، ط٣، ١٩٧٥، ص ٦٠. وسيشار له فيما بعد: اليوزبكي، الحركات الثورية.

^٣ نضال البعث (١٩٤٣-١٩٤٩)، ج١، بيروت، دار الطليعة، ط٤، ١٩٧٦، ص ١. وسيشار له فيما بعد: نضال البعث.

نشأة الحزب وأفكاره :

كان عام ١٩٣٨ حاسماً في تاريخ سوريا؛ ففي ذلك العام فشل السوريون في عقد اتفاقية مع فرنسا، وفشلت الكتلة الوطنية في فرض نظامها على سوريا، وألحق لواء الاسكندرون بتركيا، مما أثار مشاعر النقمة لدى الشعب السوري.

ونتيجة للوضع الذي استجد في لواء الاسكندرون، توافدت على سوريا أعداد كبيرة من السكان، والتجأ كثيرون منهم إلى دمشق، وكان على رأس هؤلاء زكي الأرسوزي، الذي لم يمض وقت قصير حتى تحلق حوله بعض المؤيدين. وظهرت في تلك الفترة نشرة غير منتظمة الصدور، وتكتب باليد، عنوانها: (البعث العربي)^١. كما برزت في تلك الفترة التوجهات السياسية لكل من: ميشيل علق وصلاح البيطار، اللذين التقيا مع الأرسوزي أكثر من مرة، ودخلا معه في مناقشات تهدف إلى إيجاد حركة سياسية موحدة، غير أن هذه العلاقة لم تدم طويلاً^٢.

وبعد ذلك أنشأ علق والبيطار (ندوة قصيرة) غلب عليها الطابع الأدبي، وقد سماها: (شباب الإحياء العربي)^٣. وقد وصف علق تلك المرحلة بقوله: «... بدأ لنا بشكل واضح عام ١٩٣٨-١٩٣٩ أن علينا أن نوجد حركة جديدة. كان الشعور لدينا قد تكون بضرورة عمل شيء... وقد كان ليذا الشعور أن اتخذ شكلاً فكرياً وأدبياً قبل أن يتبلور في شكل حزب»^٤.

وعلى أثر قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، اندمجت حلقة علق ومجموعة الأرسوزي في حركة واحدة أطلق عليها اسم: (حركة نصرة العراق)^٥. وقد كان عمل هذا التجمع مقتصرأ - في الواقع - على تنظيم المظاهرات الطلابية لدعم الانتفاضة في العراق. وعلى الرغم من أن هذه الانتفاضة لم تدم طويلاً، إلا أن تجمع علق والبيطار والأرسوزي استمر في نشاطه السياسي^٦.

^١ ميشيل علق، حديث لمجلة قضايا عربية، العددان (٩، ١٠)، السنة الثالثة، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص ١٠.

^٢ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٣.

^٤ المصدر نفسه، ص ١٠-١١.

^٥ مصطفى دندشلي، حزب البعث الاشتراكي، (١٩٤٠-١٩٦٣)، ج ١، الأيدولوجيا والتاريخ السياسي، ترجمة يوسف جباعي، مصطفى دندشلي، ط ١، تشرين الثاني، ١٩٧٩، ص ٣٣-٣٤. وسيشار له فيما بعد: دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي.

^٦ المصدر السابق، ص ٣٤.

وشهد عام ١٩٤٢ تطورات جديدة على حركة البعث العربي، اعتبرت فيما بعد نقطة انطلاق لتأسيس الحزب. ففي هذا العام قَدَمَ عفلق والبيطار استقالتيهما من العمل احتجاجاً على القمع الذي كانت تمارسه سلطات الانتداب الفرنسي، وتفرغاً للعمل السياسي، وقاما بإنشاء (حلقة سياسية) أطلقا عليها اسم: (شباب البعث العربي)، وتقدما للحكومة بطلب لترخيص إصدار صحيفة باسم هذا التجمع، ولكنهما لم يُوفَّقَا في ذلك^١. وقد اقتصر عمل التجمُّع في تلك المرحلة على الدعوة للفكرة العربية، من خلال اجتماعات قليلة العدد، وإصدار بيانات معادية للاحتلال الفرنسي، والمطالبة بالاستقلال الكامل لسوريا. وحتى ذلك الوقت لم تكن فكرة تأسيس حزب سياسي قد تبلورت. بل إن التوجه كان مركزاً حول مفهوم التعبئة، من خلال المقولات المؤكدة على الشباب، والدور الذي يجب أن يضطلعوا به لتحفيز الأمة، والنيوض بها^٢.

وفي هذه المرحلة أيضاً خاض عفلق الانتخابات النيابية في سوريا، وكان هاجسه هو التعريف بالاتجاهات القومية والسياسية للتجمُّع. وكان برنامجه الانتخابي هو المحاولة الأولى لبلورة بعض الأفكار الأساسية التي تمخضت عنها أيديولوجية حزب البعث العربي، ففي هذه المناسبة كان عفلق قد أطلق لأول مرة الشعار البعثي: (أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة). وفي البرنامج الانتخابي نفسه أفصح عفلق عن الفلسفة القومية للبعث العربي بقوله: « ندخل الانتخابات لا باسم طائفة، ولا مدينة، ولا مصالح قريبة، أو ظروف سياسية عاجلة، بل باسم قومية نريد أن تكون إفصاحاً صادقاً عن الحياة العربية في حقيقتها الخالدة. إننا نمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية، وبعث التاريخ العربي الحي ضد الرجعية الميتة، والتقدم المصطنع، لأننا نمثل القومية التامة المعبرة عن حاصل الشخصية ضد القومية اللفظية التي لا تتعدى اللسان، ويناقضها السلوك. إننا نمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة، وكذلك نمثل الجيل العربي الجديد »^٣.

وكان من خصائص حركة البعث في هذه المرحلة عدم إعطاء القدر الكافي للبنى التنظيمية، حيث يلاحظ أن المؤسسين لم ينتبهوا - بصورة خاصة - إلى ضرورة إيجاد صيغة جديد ومستمرة لبناء جهاز سياسي صلب. ولكن مع نهاية هذه المرحلة، وخاصة خلال عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٤، وبعد إرساء القواعد الأيدولوجية الأساسية لحركة البعث، بدأت هذه الحركة تتوضح تبعاً للعمل السياسي اليومي، وخوض المعارك مع القوى السياسية الأخرى الموجودة

^١ سامي الجندي، البعث، بيروت، دار النهار، ١٩٦٩، ص ٣٧.

^٢ دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٣٥.

^٣ نضال البعث، ج ١، ص ٣٣-٣٥.

على الساحة، كالثيوعيين، والاخوان المسلمين، والقوميين السوريين، والكتلة الوطنية، وقوى الاحتلال الفرنسي. ثم تم رسم معالمها الثابتة اثر انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب، في مقهى الرشيد الصيفي بمدينة دمشق، وذلك في السابع من نيسان عام ١٩٤٧^١.

المؤتمر التأسيسي الأول للحزب^٢ :

عقد هذا المؤتمر برئاسة جلال السيد، وقد ظهرت فيه بعض الاختلافات الأيدلوجية بين المؤتمرين تجاه الموقف من الدين والمرجعية الدينية، ومفهوم الحزب للوحدة، والسياسة الخارجية على الصعيد العربي، وفكرة الحرية الفردية، وقضية تحرير المرأة، ومفهوم الاشتراكية العربية. إلا أنهم تجاوزوا هذه الاختلافات بتأجيل النقاش فيها، وركزوا على إنجاز المؤتمر، فكان لهم ذلك^٣.

وقد شكّل انعقاد المؤتمر الأول نجاحاً كبيراً في نظر شباب البعث، حيث أعلنوا في نهايته ميلاد حزبهم؛ (حزب البعث العربي)، وانتخاب ميشيل عفلق أميناً للحزب، وصلاح البيطار، وجلال السيد، ووهيب الغانم أعضاء في اللجنة التنفيذية^٤.

وفي عام ١٩٥٣ اندمج حزب البعث العربي والحزب العربي الاشتراكي الذي كان يقوده أكرم الحوراني في حزب واحد هو : حزب البعث العربي الاشتراكي^٥.

أفكار الحزب :

اندفع البعثيون لطرح أنفسهم لحلّ مشكلات الأمة العربية، وبعثها، والنهوض بها. فهم يؤكدون « أن الأمة العربية عاشت ممزقة بين عظمة الماضي وانحطاط الحاضر، وأن أمام العرب حقيقة راهنة هي الانقطاع، والتناقض بين الماضي المجيد والحاضر المعيب؛ فبعد أن

^١ شبلي العيسوي، حزب البعث العربي الاشتراكي (المرحلة التأسيسية)، ص ١٨. وانظر أيضاً: مصطفى

دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ١، ص ٣٧-٣٨.

^٢ كان عدد المؤتمرين نحو مائتين، وكانوا جميعاً من المثقفين، وذوي المهن الحرة الذين تقل أعمار معظمهم عن ثلاثين سنة.

^٣ العيسوي، المرحلة التأسيسية، ص ٢١، وانظر أيضاً: جلال السيد، حزب البعث العربي الاشتراكي، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٧-٣١. وسيسار لهذا المصدر فيما بعد: السيد، حزب البعث.

^٤ السيد، حزب البعث، ص ٣١.

^٥ السيد، حزب البعث، ص ٢١.

كانت الأمة العربية كلاً موحداً لا فرق بين فكرها وروحها، بين عملها وقولها، أصبحت تنتسب لأجدادها الأبطال انتساباً رسمياً لا أكثر، وأصبح اتصال تاريخها الحديث بتاريخها المجيد اتصالاً طفيفاً لا عضوياً... فبعد عهدنا بالبطولة أمسينا ننظر إليها نظرة خوف ورهبة واستغراب كأنها من عالم غير عالمنا، في حين أن التعظيم الحقيقي للبطولة إنما يصدر عن المشاركة فيها^١.

وهكذا فقد ركز البعثيون فكرتهم الأساسية في عاملين رئيسيين: العامل القومي، والعامل الأخلاقي. ولتفسير العامل القومي وتجديره، بدأ ميشيل عفلق عام ١٩٤٣ بإلقاء محاضرات عن هذا الجانب في جامعة دمشق، أطلق عليها اسم: (ذكرى الرسول العربي). وقد رسم - من خلال هذه المحاضرات - صورة قائمة لحاضر الأمة العربية، مؤكداً الحاجة إلى إعادة مجدها من جديد^٢.

وعلى سعيد العامل الأخلاقي، ركز البعثيون جهودهم على الدعوة لخلق عقلية جديدة، بروح جديدة لا تربطها بالواقع الفاسد أي رابطة، وذلك من أجل إصلاح جوهر الأمة وأساسها القومي، على اعتبار أن أي نهضة لا تتبع من داخل الأمة العربية لن يكتب لها النجاح^٣.

ولغرس هذه الأصالة التي يسعى البعثيون إلى صبغ حركتهم بها، انكبوا - ومنذ عام ١٩٤١ - على التعريف بدورهم، وبمفهومهم الأخلاقي للسياسة. فهم يقولون في هذا المجال: « نحن حملة الرسالة العربية الخالدة، وواجبنا أن نقول الحق ونعمل به، لهداية الناس وإطلاعهم على الحياة الحرة التي يحنون إليها منذ القديم. إن القدر الذي حملنا هذه الرسالة، خولنا حق الأمر والكلام بقوة، والعمل بقسوة^٤. ومما يزيد البعثيين تمسكاً بفكرتهم، اعتقادهم بأن « للأمة العربية شخصية خاصة، تختص بمزايا متجلية في نهضاتها المتعاقبة... وقابليتها للتجدد والابتعاث^٥ ».

^١ في سبيل البعث، ج١، ط١، بيروت، دار الطليعة، ١٩٥٩، ص ٤٢-٤٣. وسيشار له فيما بعد في سبيل البعث.

^٢ المصدر السابق، ص ٤٣.

^٣ المصدر نفسه، ص ٦١-٦٧.

^٤ المصدر نفسه، ج١، ص ٥١-٥٢.

^٥ انظر: دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٢٠.

لقد تبلورت فكرة البعث بشكل واضح من خلال دستور الحزب الذي انبثق عن المؤتمر التأسيسي الأول عام ١٩٤٧، إذ جاء في المبادئ الأساسية للدستور: « إن العرب أمة واحدة، لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها »^١.

وحتى يكون للأمة العربية دور أساسي في النهضة الإنسانية، يدعو البعثيون إلى تجديد القيم الإنسانية، وحفز الأمة على التقدم، وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم. ومن هذا المفهوم يفسر البعثيون التوجه القومي لديهم على أساس أنه التعبير السياسي الواعي للأمة العربية، وأن الشعور بها هو الحافز على التضحية، والباعث للشعور بالمسؤولية، والعامل على توجيه إنسانية الفرد توجيهاً عملياً^٢.

وإيماناً من البعثيين بضرورة التميز في تحقيق إمكانيات الشعب العربي، وإنماء إنتاجه المادي والمعنوي، وتحقيق أسس العدالة الاجتماعية، والتأخي بين أفراد الشعب، أعلنوا أن حزبهم اشتراكي، وأن اشتراكيتهم تتبعث من صميم القومية العربية، وأنها النظام الذي يسمح للمواطن العربي بتفتح عبقريته على أكمل وجه. كما أكدوا أن الثروة الاقتصادية للوطن العربي ملك للأمة، وأن التوزيع الراهن لثرواته غير عادل، ولذلك لا بد من إعادة توزيعها بشكل يعيد القيمة للإنسان العربي، ويجعله مخلصاً لعمله من أجل رقي الأمة وتطورها. ولتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل هذه الاشتراكية، أكد الدستور على ضرورة التزام الدولة بتوفير عمل فكري أو يدوي لكل مواطن.

ولتوضيح الاشتراكية التي تبناها البعث، يقول ميشيل علق: « إن اشتراكيته علمية بالمعنى الحقيقي الهادف إلى الإصلاح، ولا نعني بالاشتراكية ما ذهب إليه الماركسية. ونحن نجادل الماركسية في هذا، ولا نعترف لها بصحة الادعاء في أن اشتراكيته علمية، ولكن بالنسبة لنا نقول: نعم، نحن بنينا اشتراكيته على أساس علمي؛ ولم نكتف بالعلم، لأن حركة البعث اعتبرت نصف الحقيقة، ونصفها الآخر الثورة... وباختصار: إننا ننظر للاشتراكية من مفهوم الإنسان، وقيمه الروحية والأخلاقية »^٣.

^١ المصدر السابق، م ١.

^٢ المصدر السابق، م ٣. وانظر: ميشيل علق، نقطة البداية، بيروت، ط ٥، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص ٤١، ١٩٥. وسيشار لهذا المصدر فيما بعد: علق، نقطة البداية.

^٣ دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، م ٥، ٤، وانظر: ميشيل علق، في سبيل البعث، ج ١، منشورات دار الحرية للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٧٨، ص ٧٨.

أما النظام السياسي للدولة العربية الموحدة التي يصبو إليها البحث، ويسعى لتحقيقها في المستقبل، فإنه يعتمد البرلمانية الدستورية القائمة على الانتخابات العامة، والفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية^١.

أما السياسة الخارجية التي رسمها البعثيون لدولتهم فتقوم على أساس المصلحة العليا للأمة العربية. وقد نص دستور الحزب على أن: «الاستعمار وكل ما يمت إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة، ويسعون ضمن إمكانياتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها»^٢.

وتأسيساً على الخطى الاشتراكية التي اعتمدها البعثيون كأساس لنظام دولتهم الاقتصادي، دعوا إلى تأميم المشروعات الاقتصادية الكبيرة، والسيطرة على الشركات الأجنبية، وإلى توزيع جميع الثروات الاقتصادية للوطن العربي توزيعاً عادلاً بين المواطنين، وإلى منع استغلال جهد الآخرين، وإلى تحديد الملكية الصناعية والزراعية وفقاً لتخطيط اقتصادي شامل تضعه الدولة، بهدف إزالة الفوارق الطبقيّة في المجتمع، والمحافظة على الملكية والإرث في حدود المصلحة القومية^٣.

وفي مجال التربية الوطنية والثقافية، اتجه الحزب إلى إعداد جيل جديد مؤمن بوحدة الأمة العربية، ومثبّع بالتفكير العلمي، ومتحرر من كل الفوارق والعوائق الناتجة عن الأوهام والخرافات والتقاليد البالية، والاتجاه إلى إشاعة الثقافة القومية العربية، والتقدمة الإنسانية، وذلك عن طريق إيلاء أهمية خاصة لحرية التعبير والنشر والاجتماع والصحافة^٤.

ولبلوغ هذه الأهداف يطرح البعثيون الأسلوب الثوري، كأسلوب ناجح ووحيد في هذا المجال. وفي مفهومهم للثورة يقول ميشيل عفلق: «إننا نرفض المنطق الاشتراكي الإصلاحية الذي يدعو إلى فكرة التدرج البطيء في التغيير الاجتماعي، وندعو إلى قيام ثلاث ثورات: الأولى اقتصادية هدفها تغيير البنى الرأسمالية التي تحكم العلاقة الإنتاجية، وتحويلها إلى اشتراكية قادرة على خلق قاعدة مادية متراكمة. والثانية فكرية قادرة على تحرير الإنسان

١ دستور البعث، م ٥. وانظر: ميشيل عفلق، نقطة البداية، ص ٧٨-٧٩.

٢ دستور البعث، م ١٤، ١٧، ١٨.

٣ المصدر نفسه، م ٢٣.

٤ المصدر نفسه، م ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٤٢.

العربي من مخلفات الماضي، والثالثة ثورة الوحدة التي من شأنها جمع أجزاء الوطن العربي، وتحريرها من رواسب التفكك والتجزئة»^١.

البنى التنظيمية للحزب :

أشار المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد في نيسان ١٩٤٧ إلى ثلاث سلطات للحزب هي: الهيئة العامة، ومجلس الحزب، واللجنة التنفيذية. إلى أن تلك كانت مجرد إشارة عابرة، إذ لم يستحوذ النيكل التنظيمي حينذاك على اهتمام المؤتمرين. وتغير الوضع تماماً في المؤتمر الثاني للحزب الذي تم عقده عام ١٩٥٤ بدمشق، حيث انتُخبت قيادته القومية من سبعة أعضاء، هم: ميشيل عفلق، الأمين العام، وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني (سوريا)، وعبدالله الريماوي وعبدالله نعواس (الأردن)، وفؤاد الركابي (العراق)، وعني جابر (لبنان). وفي هذا المؤتمر تم وضع نظام داخلي شدد على وحدة الحزب العضوية، وعلى طابعية القومي الوحدوي. وأكد على مبدأ الديمقراطية المركزية، وانتخاب القيادات العليا انتخاباً مباشراً على مختلف المستويات، وخضوع التنظيمات الحزبية الدنيا لهذه القيادات. كما أكد النظام على أن يكون رأي الأكثرية هو رأي الحزب المعبر عن مصلحته العامة، وخطه السياسي. وأن يكون الشكل الهرمي هو الأساس في هيكليته وتنظيمه وعمله، وعلاقاته الداخلية^٢.

الهيكل التنظيمي القطري للحزب :

حرص الحزب على عدم اختراق صفوفه باتباع تنظيم دقيق، حيث يتدرج العضو في مراتب محددة باستمرار عضويته، وإثبات موجوديته وانتماؤه للحزب.

وليداً لم يتساهل الريماوي في فتح باب العضوية على مصراعيه كما فعلت الأحزاب الأخرى التي أرادت توسيع قاعدتها الشعبية، كاسلوب لمنافسة الزعامات التقليدية المستقلة أو الأكثر اعتدالاً في الظروف السياسية والانتخابية على مستوى الأردن^٣. بل على العكس من ذلك فقد شدد الريماوي منذ البداية على أهمية تطبيق الصيغ التنظيمية

^١ ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ص ٧٨.

^٢ النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي، منشورات المكتب الثقافي، بغداد، مدرسة الإعداد الحزبي، ص ٢٣.

^٣ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٧٠، تجربة في العمل السياسي، مكتبة رياض الريس للمكتب (د.ت)، ص ٧٠، وسيشار له فيما بعد: جمال الشاعر: سياسي يتذكر.

للحزب، التي تركز على أهمية الإيمان بمبادئ الحزب وأهدافه، والالتزام بنظامه الداخلي، واتباع سياسته. والاستعداد الجاد لتنفيذ قراراته. والإيمان المطلق بالقومية العربية كحقيقة حية خالدة. واحترام العلاقات الإنسانية القائمة بينها وبين القوميات والأقليات الأخرى. ومحاربة النزعات الإقليمية والعنصرية والطائفية.

الوحدات التنظيمية في القيادة القطرية :

١- الحلقة: وهي أصغر وحدة تنظيمية في الحزب، إذ يتراوح عدد أعضائها بين ٣-٧ أعضاء متدربين وعاملين، بمن فيهم أمين سر الحلقة. وتقسّم الحلقات إلى نوعين هما:

الحلقات المنطقية: وتشكل على أساس الموقع الجغرافي، كمحل الإقامة الدائمة، أو مكان السكن المؤقت.

الحلقات المهنية: وتشكل على أساس طبيعة عمل الأعضاء، وغالباً ما تتشكل هذه الحلقات من: الطلبة، والعمال، والفلاحين، والنساء، وأفراد الجيش.

وهناك حلقات للأنصار والمؤيدين.

٢- الفرقة: تأتي الفرقة تنظيمياً في الدرجة الثانية بعد الحلقة، وهي أعلى مرتبة منياً، وتتشكل من مجموعة حلقات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد على تسع في ظل ظروف النضال الإيجابي (حكم الحزب). وفي ظروف النضال السلبي يجب أن لا يزيد العدد عن سبع حلقات بأي حال. ويبدو أن هذا التحديد، إنما هو إجراء وقائي، خشية انكشاف إحدى الحلقات مما قد يؤثر على المجموعات الأخرى.

وتتألف الفرقة من: القاعدة التي تتشكل من مجموعة الأعضاء. والقيادة التي يتم اختيارها إما بالانتخاب من قبل القاعدة، وإما بالتعيين في الظروف القاهرة، وذلك من قبل قيادة الفرع. وأمين السر الذي يتم اختياره من قبل قيادة الشعبة من بين أعضاء الشعبة نفسها.

٣- الشعبة: وتتكون من اثنتين إلى خمس فرق، وقد تتكون من سبع فرق كحد أقصى على أن لا يزيد عدد أعضائها على ١٢٥ عضواً إلا بقرار من القيادة العليا.

وتكتسب الشعبة صفتها الشرعية من القيادة القطرية إن وجدت، وإلا فمن القيادة القومية بصفتها أعلى سلطة تنظيمية في الحزب. وتتألف الشعبة من:

- أ- المؤتمر: ويتشكل وينعقد بحضور أعضاء قيادة الشعبة وعدد محدود من قيادات الفرق، على أن يكون قادة الفرق منتخبين انتخاباً مباشراً من قياداتهم.
- ب- أمين السر: ويمثل رأس قيادة الشعبة، ويتم اختياره من قادة الفرع.
- ج- القيادة: وينتخبها مؤتمر الشعبة من بين الأعضاء الذين أمضوا في قيادة الفرق مدة لا تقل عن سنتين، أو الذين مضى على عضويتهم العاملة خمسة أعوام على الأقل^١.
- د- الفرع: يتكون الفرع في أي قطر من شعبتين كحد أدنى، وتوافق على إنشائه، وتعطيه الصفة الشرعية القيادة القومية. وعلى مستوى القطر لا يجوز إنشاء هذا التنظيم في وحدة إدارية أقل من محافظة^٢.

ويتألف الفرع من:

- أ- المؤتمر: ويتكون من قيادة الفرع وعدد من قادة الشعب.
- ب- أمين السر: وينتخب من بين قادة الفرع، وأحياناً يتم تعيينه من بين أعضاء القيادة القطرية.
- ج- القيادة: وينتخبها أعضاء مؤتمر الفرع ممن شغلوا مناصب قيادية في الشعب لمدة لا تقل عن سنة، ومضى على عضويتهم العاملة ست سنوات على الأقل^٣.
- د- القطر: ويتكون من فرعين كحد أدنى، أو عدد يساوي ٢٥٠ عضواً. ويتألف القطر من:
- أ- المؤتمر: ويتكون من قادة القطر الحاليين والسابقين، بالإضافة إلى أمناء سر الفروع، والشعب غير المرتبطة بفروع. وبالإضافة إلى هؤلاء يحضر المؤتمر أعضاء قيادات المكاتب المرتبطة بالقيادة القطرية،

^١ دستور البعث، م ١٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩.

^٢ المصدر السابق، م ٣٠، ٣١، ٣٣.

^٣ المصدر نفسه، م ٣٤، ٣٥.

وممثلة الأحزاب الصديقة بصفة مراقبين في الجلسات المفتوحة، وذلك بدعوة من القيادة القطرية بعد موافقة القيادة العليا.

ب- أمين السر: وينتخب من بين أعضاء قيادة القطر. وهو صلة الوصل بين التنظيم القطري والقومي^١.

ح- القيادة: وتتشكل من ثلاثة عشر عضواً كحد أدنى ممن تتوافر فيهم الشروط التالية:

- أن يكون قد مارس عملاً قيادياً لمدة سنة على الأقل في قيادة الفروع، أو سنتين في قيادة الشعب.

- أن يكون قد مر على عضويته العاملة في الحزب مدة لا تقل عن عشر سنوات.

- أن يثبت استعداداه لتنفيذ السياسة التي يقرها المؤتمر القطري.

هذا، وقد انتخبت أول قيادة قومية للحزب في المؤتمر القومي الثاني الذي عقد بدمشق عام ١٩٥٤. وقد شارك في ذلك المؤتمر عضوان عن القطر الأردني، تم انتخابهما في المؤتمر، وهما: عبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس^٢.

العقوبات الحزبية :

يوقع حزب البعث على أعضاءه المخالفين عقوبات تتدرج في شدتها حسب نوع المخالفة وطبيعتها. ومن أهم هذه العقوبات:

أ- التنبيه: ويوجه للأعضاء الذين ينقطعون عن حضور اجتماعات الحزب، أو يتخلفون عن دفع الاشتراكات.

ب- الإنذار: ويوجه لمن يُنبه مرتين متتاليتين.

^١ دستور الحزب، م ٣٦-٤٠.

^٢ فاضل عباس العزاوي، البنية التنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ط ٢، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٥٥. ويشار له فيما بعد: فاضل العزاوي، البنية التنظيمية.

- ج- سحب المسؤولية: وتوقع هذه العقوبة على من يخالف تعليمات الحزب، أو أوامر الهيئة التابع لها، أو أوامر القيادات العليا، أو يوجه انتقاداً للحزب خارج إطار التنظيم.
- د- تخفيض الدرجة الحزبية: تتم في حالة عدم تنفيذ العضو الواجبات والمهام الموكولة إليه، أو لمن تثبتت مشاكسته المستمرة أثناء الاجتماعات الحزبية، أو لمن يحاول التعالي على الجماهير بأي صورة من الصور.
- هـ- تجميد النشاط: يجمد نشاط العضو إذا لم يدفع الاشتراكات المستحقة عليه ثلاثة أشهر متواصلة، وإذا سرب معلومات إلى خارج التنظيم.
- و- سحب العضوية: تسحب العضوية ممن يسىء إلى قيم الحزب، وممن يثبت عدم أهليته لتحمل المسؤولية المترتبة عليه.
- ز- الفصل: يفصل العضو من الحزب في حال تأكد القيادة العليا من عدم طاعته واحترامه للقرارات والأوامر الحزبية، أو في حال الخروج عن أهداف الحزب ومبادئه الأخلاقية. كما يفصل من يثبت أنه اتخذ من الحزب وسيلة لتحقيق مأربه الشخصية^١.
- ومن الأمثلة على الحالات التي تم فيها فصل أعضاء من الحزب على الساحة الأردنية، فصل عبدالرحمن شقير وإبراهيم الحباشنة، وذلك عندما رفض شقير- وهو عضو قيادة قطرية عام ١٩٥٤ - الانصياع لأوامر الحزب بالمشاركة في أحد المؤتمرات الوطنية التي عقدت عام ١٩٥٤ في فندق ريجنت بلبنان، وعندما رفض هو وإبراهيم الحباشنة أوامر الحزب في الجبهة الوطنية التي دعا لتشكيلها الحزب الشيوعي الأردني^٢.

تأسيس الحزب في الأردن ونشاطه السياسي فيه :

اشترك عدد من الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعة السورية في المؤتمر التأسيسي الأول للحزب، الذي عقد في دمشق عام ١٩٤٧. وبعد تخرجهم شكلوا أول خلية للحزب في

^١ دستور الحزب، م ٧٠-٧٦.

^٢ عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، منشورات مركز دراسات الأردن الجديد، عمان، ١٩٩٢، ص ٩٦؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ١٦٢.

الأردن عام ١٩٤٨^١. وكانت تلك الخلية أولى التنظيمات البعثية خارج سوريا. وقد تألفت من: سليمان الحديدي، وأمين شقير، وعبدالرحمن شقير، وحمدى الساكت، وراضى الشخشير، وحازم جودة^٢.

وفى هذه المرحلة كان البعث يعتبر الحزب في الأقطار كافةً تنظيمياً واحداً لا فرق بين أجزائه وفروعه، وكانت قيادته في سوريا هي القيادة العليا لسائر الفروع في الأقطار العربية^٣.

وقد انخرطت في صفوف الحزب مجموعة من الشباب الفلسطيني من أمثال: عبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس، وبهجت أبو غربية الذين كانوا قد اصدروا جريدة (البعث) في مدينة القدس عام ١٩٤٩ قبل انضمامهم للحزب. وفي أواخر العام نفسه أصدرت عناصر أردنية وفلسطينية معارضة جريدة (الميثاق) الأسبوعية. وقد ركزت هاتان المجموعتان هجومهما على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين أخذ البعث ينتشر بسرعة، وبدأت حلقاته تتكون وخاصة في الأوساط الفلسطينية، مما أسفر عن انتخاب اثنين من مؤسسي الحزب في مجلس النواب الأردني في عيد الوحدة، وهما: عبدالله الريماوي (رام الله)، وعبدالله نعواس (القدس).

وفي أواخر العام نفسه تقدم يحيى حمودة، وعبدالله نعواس، وعبدالله الريماوي بطلب إلى الحكومة الأردنية لترخيص الحزب، إلا أن طلبهم رفض، على الرغم من إعلانهم بأنهم لا علاقة لهم بالحزب في سوريا^٤.

وفي عام ١٩٥١ نشط البعثيون في الأردن، في تنظيم أنفسهم، حيث عقدوا مؤتمرهم التأسيسي القطري الذي انبثقت عنه أول قيادة منتخبة ضمت: عبدالله الريماوي (أميناً للسر)، وعبدالله نعواس، وبهجت أبو غربية، وأمين شقير، وعبدالرحمن شقير، وحمدى الساكت، وحسن الخفش، وسليمان الحديدي^٥.

^١ نضال البعث، ج١، ط٣، ١٩٧٦، ص٤٠. وشبلي العيسى، المرحلة التأسيسية، ج٢، ص١٩٠.

^٢ عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، ص٦٩، ٧٨، ٩٧؛ وبهجت أبو غربية، مذكرات، مخطوطة، ص١٤. ناجي علوش، الثورة والجمامير، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٢، ص٤٨.

^٣ نضال البعث، ج١، ط٣، ١٩٧٦، ص٤٠.

^٤ محمّد محيي الدين المصري، الأردن ١٩٥٣-١٩٥٧: دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.

^٥ بهجت أبو غربية، مذكرات مخطوطة، ص١٤-١٦؛ وانظر أيضاً: مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص١٧٦.

وقد قرر هذا المؤتمر: نقل الحزب من مرحلة العمل السرية إلى العلنية، والسعي لتحرير الجيش من قيادته الانجليزية، والعمل على دفع الحكومة الأردنية باتجاه الاستغناء عن المساعدات الأجنبية، والاستعاضة عنها بمساعدات عربية، وبذل الجهود لإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإجلاء الجيوش البريطانية عن الأردن^١.

ومع انتخاب أول قيادة قطرية في الأردن أظهر الحزب نشاطاً تنظيمياً وسياسياً كبيرين، بدأ بافتتاح أول فرع للحزب على الساحة القطرية الأردنية في الكرك^٢. وعندما صدر الدستور الأردني عام ١٩٥٢، تقدم أعضاء الحزب: فرح اسحاق، وعبدالله انزيمالوي، وعبدالله نعواس، وبيجت أبو غربية، وسليمان الحديدي، ومنيف الرزاز، وحمدي عبدالمجيد، وعبدالكريم خريس، وراتب دروزه، وعلي الجعبري، وأمين شقير، وحسني الخفش بطلب إلى الحكومة لترخيص الحزب، إلا أنها رفضت طلبهم متذرة بتبعيتهم للحزب في سوريا، مما يخالف نص المادة (١٦) من الدستور، وبأن طلبهم لا يتضمن الوسائل التي سيتبعها الحزب لتحقيق أهدافه^٣.

وبعد صدور قانون الأحزاب الثالث عام ١٩٥٤ تقدم البعثيون بطلب جديد لترخيص الحزب. فرفضته الحكومة أيضاً بدعوى أن المؤسسين لم يوقعوا الطنب، ومع أنهم فعلوا إلا أن الحكومة أصرت على الرفض^٤.

ونظراً لأن قرار الحكومة برفض الترخيص قد صدر في ١٩٥٤/٦/٢٨، مخالفاً بذلك نص الفقرة (أ) من المادة (٥) من (قانون تنظيم الأحزاب السياسية) التي تعتبر الحزب مرخصاً إذا لم يتلق أي إشعار من الحكومة أو من يمثلها، يقضي بعدم السماح للحزب بممارسة نشاطاته

^١ بهجت أبو غربية، مذكرات مخطوطة، ص ٤٨، ٥٠، على محافظة. العلاقات الأردنية - البريطانية، ص ١٩٦-١٩٧. جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٦٦-٧٠.

^٢ بيتر جويسر، السياسة والتغيير في الكرك، ترجمة خالد الكركي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨، ص ١٣٦.

^٣ وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، وثيقة التأسيس؛ وانظر: منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٥٩٨.

^٤ حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وثائق الحزب، قرار محكمة العدل العليا في القضية رقم ٩٥٤/٤٥، المرفق رقم ٤، ص ١؛ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠ تاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨.

بشكل علني، رفع الحزب قضية لدى محكمة العدل العليا^١، مدعياً أن رد الطلب مشوب بعيب سوء استعمال السلطة^٢.

وفي السادس من شباط ١٩٥٥ أصدرت محكمة العدل العليا قراراً مؤقتاً دعت فيه الحكومة إلى بيان الأسباب التي تحول دون إلغاء القرار المشكوك منه، فقدم رئيس النيابة العامة لائحة جوابية طلب رد الدعوى لأسباب أهمها: أن قرار مجلس الوزراء المشكوك منه قد صدر ضمن المدة القانونية باعتبار أن تاريخ الطلب يبدأ من تاريخ تقديم الطلب الموقع من الأعضاء المؤسسين كافة، وكان هذا الطلب مؤرخاً ١٦/٥/١٩٥٤ وليس ٢٠/٣/١٩٥٤^٣، التي تنص على أن يتضمن نظام الحزب المطلوب ترخيصه بياناً بأعمار الأعضاء المؤسسين، وبأنهم غير محكومين بجناية أو جنحة، وبمقدار اشتراكاتهم^٤. ويبدو أن رد النيابة العامة لم يكن مقنعاً، إذ أصدرت المحكمة في التاسع والعشرين من آب ١٩٥٥ قراراً بإلغاء القرار المشكوك منه، معذرة بذلك ترخيص الحزب^٥.

وبعد حصوله على الترخيص، عقد الحزب مؤتمره القطري الثالث علناً. وفي الانتخابات النيابية عام ١٩٥٦ حصل الحزب على مقعدين، نالهما عبدالله نعواس وكمال ناصر. أما عبدالله الريماوي فقد أصبح في حكومة سليمان النابلسي التي شكلها اثر تلك الانتخابات، وزير دولة للشؤون الخارجية^٦.

ثم أعلنت الأحكام العرفية في الأردن، وخطر النشاط الحزبي، وعندئذ عاد حزب البعث إلى العمل السري، ولكن تحركاته أصابها الخلل، وخاصة بعد أن اضطر كثيرون من قادته إلى مغادرة الأردن، إلى دمشق والقاهرة^٧.

^١ ، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد ١١٦٦، تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٥٠، وحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وثائق الحزب، قرار محكمة العدل العليا، المرفق رقم (٤)، ص ١.

^٢ حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وثائق الحزب، قرار محكمة العدل العليا، ص ١.
^٣ اشترطت هذه المادة ألا يقل عمر أحد المؤسسين عن واحد وعشرين عاماً. انظر: الجريدة الرسمية، العدد ١١٦٦، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٥١.

^٤ حزب البعث العربي الاشتراكي، قرار محكمة العدل العليا، ص ٢.
^٥ المصدر السابق، ص ٣؛ ابراهيم بكر، دراسة حول حقوق الإنسان في الأردن، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، عدد حزيران، ١٩٨١، ص ٥١.

^٦ التنظيم الفلسطيني الموحد، البدايات، منشورات القيادة القومية، دمشق، (د.ت) ص ١٠-٢١.

^٧ المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

وقد تميز حزب البعث في الأردن بسمتين، هما: ثباته النسبي على أفكاره الاشتراكية غير الماركسية، وموقفه المبكر الداعي إلى إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية، مع تأييده الوحدة بين الضفتين. ولكنه دعا في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات إلى فصل الضفة الغربية وغزة حفاظاً على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني^١.

وكان البعثيون في الأردن قد رفعوا شعارات تنادي بالوحدة والحرية والاشتراكية، وتدعو إلى قلب نظام الحكم. ونجحوا في استقطاب عدد كبير من العسكريين، منهم: شاهر أبو شحوت، ومحمود المعاينة، وضافي الجمعاني^٢.

وشهدت مسيرة الحزب بعض الاختلافات حول الشؤون التنظيمية والسياسية؛ فعلى صعيد النظام الداخلي دعا الريماوي إلى جعل المؤتمر القومي هو الهيئة المسؤولة عن الانتخاب المباشر للقيادة القومية. كما دعا إلى تخفيف صلاحيات الأمين العام للحزب، وجعلها في مرتبة أقل من صلاحيات القيادة القومية.

وعندما استشار ميشيل عفلق الريماوي بضرورة فصل أكرم الحوراني وأنصاره الذين انضموا إلى الحزب عام ١٩٥٣، وذلك أثناء المؤتمر القومي الذي عقد في بيروت خلال حزيران ١٩٥٤، اعتقد الريماوي أن عفلق إنما هدف من عقد المؤتمر إلى التخلص من الحوراني، ولكن عن طريق قيادات الفروع. ولما لم يجد الريماوي مبرراً لفصل الحوراني، وخاصة أنه لم يخالف النظام الداخلي للحزب، رفض فصله.

ومن جهة أخرى طالب الريماوي بأن يحدد الحزب موقفاً أكثر وضوحاً من القوى القومية الأخرى كالناصرية^٣.

وكان لكل من الريماوي وعفلق مؤيدوه في موقفيهما من فصل الحوراني. وكادت الاختلافات بين الفريقين تؤدي إلى انشقاق الحزب، إلا أن الرغبة الجماعية في ضرورة إظهار الحزب بمظهر الوحدة حالت دون ذلك. وتعبيراً عن هذه الرغبة تم تشكيل قيادة قومية ضمت ممثلين من الفريقين كليهما، فقد تكونت من: ميشيل عفلق (الأمين العام)، وصلاح البيطار،

^١ ناجي علوش، المسيرة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٠١-١٠٢، و ص ١٩٦-١٩٨. وسيشار له فيما بعد: المسيرة الفلسطينية.

^٢ جريدة الدستور، تاريخ ١٩٨٧/٩/٨.

^٣ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٨٤-٨٥؛ وبهجت أبو غربية، مذكرات مخطوطة، ص ٤٩.

وأكرم الحوراني (سوريا)، وعبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس (الأردن). وعلى جابر (لبنان)، وفؤاد الركابي (العراق) ^١.

ومن الجدير بالذكر أن معظم البعثيين الأردنيين أيدوا ما دعا إليه الريماوي في خلافه مع عفلق.

هذا، وقد وافق المؤتمر القومي على نظام داخلي، كما عمد إلى انتخاب الحوراني والريماوي عضوين في القيادة القومية في محاولة لاحتواء الاختلافات، وتجنب أي انشقاق قد يحدث مستقبلاً على المستويين: القومي والقطري. إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث الإنشقاق في وقت لاحق، وهو ما سنتعرض له في الباب الثالث من هذه الدراسة.

البرنامج السياسي للحزب على الساحة القطرية الأردنية :

ذكرنا سابقاً أن البعثيين كانوا حريصين على الالتزام بالمبادئ الأساسية التي حددها دستور البعث ^٢، وأن البعثيين في الأردن سعوا - منذ البداية - إلى تطهير الجيش من العناصر الأجنبية، وتعريب قيادته، وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨، والاستعاضة عن المساعدات الأجنبية بالأموال العربية.

وإضافة إلى ذلك، دعا البعثيون إلى إجراء انتخابات حرة، وإلى حرية العمل السياسي. وفي مجال السياسة الخارجية دعوا إلى رفض الأحلاف العسكرية الغربية، كمشروع قيادة الشرق الأوسط، ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وحلف بغداد، ومشروع ايزنهاور ^٣.

موقف الحزب من نظام الحكم :

تقدم الحزب في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٣ - ممثلاً بعضويه في البرلمان: عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس - بعدة مطالب من الحكومة، أهمها: تعديل الدستور بما يحقق

^١ دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ١٩٦-١٩٧.

^٢ انظر: دستور البعث، المواد: ٥، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٧-٣١، ٣٤، ٤١، ٤٢.

^٣ عبدالله الريماوي، المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة، سلسلة الوعي العقائدي، دار المعرفة، القاهرة، ط ١، شباط، ١٩٦١، ص ٢١٥؛ وسيشار له فيما بعد: الريماوي، المنطق الثوري؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ١٦٢؛ Petar، 132-139. Aruri. Opcit. P. 252. Abidi. Opcit. P.96. Snow.

ديمقراطية الحكم، وممارسة الشعب سلطاته كاملة. كما طالب بإلغاء قانون الدفاع والاستعاضة عنه بقانون جديد يتمشى مع الدستور. ومن جهة أخرى هاجم الحزب رؤساء الحكومات، ودعاهم إلى التركيز على حل مشكلات البلاد بدل التوجه إلى مصالحهم الشخصية. كما دعاهم إلى العمل على تنظيم الحياة السياسية الحرة، والتحرر من الاستعمار^١.

ونظراً لعدم استجابة الحكومة لهذه المطالب كشف الحزب بشكل سافر عن معاداته للنظام، بل أنكر شرعية وجوده، وزعم أنه إنما وجد الخدمة الامبريالية، وأنه يعوق الوحدة العربية، ويعمل بتوجيه من الصهيونية والاستعمار^٢. وبسبب هذه المواقف رفضت الحكومة ترخيص الحزب ثلاث مرات - كما ذكرنا -^٣ ولم تمنحه الترخيص إلا مضطرة، وذلك بقرار من محكمة العدل العليا صدر بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٨^٤.

لقد وقفت الحكومة ضد مسيرة الحزب منذ أوائل الخمسينات، إذ عرقلت جهود مرشحيه في انتخابات ١٩٥٢/٥١. فرفعوا شعار: (من السجن إلى البرلمان)^٥. وفي عام ١٩٥٤ اتهم الحزب الحكومة بتزوير الانتخابات، فاعتقلت عدداً من قياداته وأعضائه بتهمة التآمر على نظام الحكم، وأودعتهم معتقل الجفر الصحراوي^٦. ثم اعتقلت مجموعة أخرى لمعارضتهم حلف بغداد. وعندما ازدادت العلاقة سوءاً بين الطرفين، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في نيسان ١٩٥٧، وحلّت الأحزاب، واعتقلت مجموعة جديدة من البعثيين مدة طويلة. وفي أعقاب هذه الإجراءات أخذ الحزب يدعو إلى إسقاط نظام الحكم^٧.

^١ انظر وثائق مدرسة الاعداد الحزبي، بغداد (الوثيقة الوحيدة المحفوظة لدى الحزب في بغداد تحت

عنوان مطالب حزب البعث العربي الاشتراكي من الحكومة الأردنية.

^٢ حزب البعث العربي الاشتراكي، الأردن: دراسة موجزة للواقع السياسية والاجتماعي والاقتصادي،

منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر الأردني، سلسلة دراسات، أيار ١٩٨٢، ج٣، ص٣.

^٣ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص٥٩٨؛ حزب البعث: الأردن، دراسة موجزة،

ص٢٧.

^٤ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص٥٩٨.

^٥ بهجت ابو غربية، مذكرات مخطوطة، ص٢٨.

^٦ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص٢٠.

^٧ الأردن دراسة موجزة، الواقع الاجتماعي والسياسي، منشورات حزب البعث، القطر الاردني، ايار

١٩٨٢، ص٢٧-٢٨.

موقف الحزب من الأحزاب الأخرى :

حكمت الصراعات الأيدولوجية موقف الحزب من الأحزاب الأخرى، فقد اختلف مع القوميين العرب بسبب تأكيده على المنهج الاشتراكي باعتباره معادلاً - من حيث الأهمية - لقضية الوحدة العربية. كما أن القوميين العرب أخذوا على البعث إيمانه بالديمقراطية البرلمانية، إذ كانوا يرون أن النظم البرلمانية ما هي إلا وسيلة لإلهاء الجماهير عن تنظيم أنفسهم بشكل يمكنهم من المساهمة في حركة النضال القومي^١. ومن جانب آخر، انتقد البعث شعار القوميين العرب (الوحدة والحرية والتأثر) بأنه شعار مرحلي، ولا يخدم توجهات الوحدة، على اعتبار أن البرنامج الذي يسعى إلى تحقيق هذا الشعار ينتهي بالتأثر من اليهود، واسترجاع فلسطين^٢. ومع أن الحزبين لم تجمع بينهما أي وحدة نضالية، أو اقتراب في النهج السياسي، إلا أن موقفهما كان واحداً من الشيوعية التي وجداً فيها محاولة لتذويب القومية العربية في الأممية العالمية. وقد أدى هذا الخلاف الأيدولوجي إلى صراعات كان بعضها دمويًا، وذلك أثناء المناقشات التي كانت تدور بين أعضاء من الأحزاب الثلاثة حول الفكر القومي العربي. فعندما اعتدى سليمان الحديدي (حزب البعث) على فؤاد نصار وبعض رفاقه (الحزب الشيوعي) أثناء اعتقالهم في سجن الجفر الصخراوي، وقف القوميون العرب إلى جانب الحديدي، كما وقف البعثيون إلى جانب محمود رشيد (القوميون العرب) عندما طعن أحد الشيوعيين^٣.

وتعارضت أفكار حزب البعث مع أفكار الحزب القومي السوري؛ فقد وصمه البعثيون بالإقليمية. أما البعثيون والوطنيون الاشتراكيون فقد تلاقت أفكارهما إلى حد كبير، ولكن كان بينهما تنافس شديد أصبح أكثر وضوحاً عندما تلبورت الناصرية، فقد ادعى كل منهما أنه في صف عبدالناصر. ثم التقى الحزبان في جبهة واحدة، وإن ظل التنافس مستمراً على زعامتهما^٤.

^١ ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ص ٢٩٩؛ باسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٢٨.

^٢ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٤، ٢٨، ١٦٢.

^٣ شاهر أبو شحوت، مذكرات مخطوطة، ج ٢، ص ٢٥-٢٧؛ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٩٥.

^٤ سمير التداوي: إلى أين يتجه الأردن، الدار المصرية، ط ١، القاهرة، د.ت، ص ٩٢، ٩٨.

موقف الحزب من البرلمان :

تعود صلة الحزب بالبرلمان إلى وقت مبكر، فقد شارك في أول انتخابات جرت في عيد وحدة الضفتين، في نيسان ١٩٥٠، وذلك بثلاثة مرشحين، اثنين منيم في الضفة الغربية، وهما: عبدالله الريماوي (رام الله)، وعبدالله نعواس (القدس)، والثالث في الضفة الشرقية، وهو: عبدالرحمن شقير (عمان). وبالإضافة إلى ذلك دعم الحزب مرشحاً آخر هو فرح اسحاق في دائرة اربد^١.

وكانت مشاركة الحزب في الانتخابات تنطوي على جمة أهداف، أهمها التعريف بالحزب، وتوضيح أهدافه من خلال البرلمان. ولذلك اندفع أعضاءه بقوة، وسلكوا شتى السبل للوصول إلى غايتهم، ومن ذلك تحالفهم مع مجموعة من المرشحين المستقلين في كتلة أطلق عليها: (الكتلة الدستورية)، واتفاقهم مع مرشحي الكتلة على برنامج انتخابي يركز على ضرورة تعديل الدستور الأردني بما يضمن أن تكون الأمة مصدر السلطات، وتوحيد الجهود لإنقاذ فلسطين، ومعالجة قضايا اللاجئين، وإطلاق الحريات العامة، وتحسين علاقات الأردن الخارجية مع الدول العربية والعالم^٢.

وقد واجه مرشحو الحزب صعوبات كثيرة في هذه الانتخابات، أهمها ما تعرضوا له من مضايقات من قبل الحكومة، التي اعتقلت الريماوي ونعواس لأسباب أمنية. ومع ذلك أصر الحزب على خوض الانتخابات، مستغلاً تعاطف الشعب مع مرشحيه المذكورين اللذين طرحا شعاراً: (من السجن - إلى البرلمان)، مما أدى - في النهاية - إلى نجاحهما. أما مرشح الحزب الثالث (عبدالرحمن شقير) فقد فشل، بسبب الطبيعة العشائرية التي حكمت الانتخابات النيابية في (عمان) الضفة الشرقية^٣.

وخاض الحزب انتخابات عام ١٩٥٣، حيث حافظ على مقاعده، وحصل مرشحوه الفائزون على نتيجة مماثلة لما حصلوا عليه في انتخابات عام ١٩٥٠ من حيث ارتفاع نسبة

^١ Abidi. A. Hasan: Jordan, Apolitical Study. P.887؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٦٢؛ خليل

الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية، ص ١٩٣.

^٢ Aruri. Opcit. P. 159؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٦٧.

^٣ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٦٧؛ عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢٠-١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، ط ١٩٧٣، ص ٨٣-٨٥. ويشير إليه فيما بعد: عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني.

الأصوات، إلا أن هذه النسبة تراجعت كثيراً في الانتخابات التي خاضها الحزب عام ١٩٥٤، إذ لم يحصل المرشحون الفائزون على أكثر من ٤٧٤،١٠ صوتاً من أصل ٩٢٨،٤٤٥ صوتاً^١.

أما التجربة الأهم للحزب على صعيد الانتخابات البرلمانية فكانت عام ١٩٥٦، ففي هذه الانتخابات خطط الحزب للحصول على ستة مقاعد على الأقل، ولتحقيق هذه الغاية، خاض الانتخابات إلى جانب الجبهة الوطنية، وقدم ستة عشر مرشحاً، تسعة منهم في الضفة الغربية، وهم: عبدالله الريماوي، وكمال ناصر، وحمدي الفاروقي، وعبدالله نعواس، وبيجت أبو غربية، وحمدي عبدالمجيد، وحسني الخفطر، ومصطفى عوني، وفريد غنام. وسبعة في الضفة الشرقية، وهم: سليمان الحديدي، وإبراهيم العابد، وفرح اسحاق، ومصطفى الخصاونة، وفايز المبيضين، ومرضي القاطمين، وسالم صقر^٢. ومع ذلك لم يحصل الحزب على أكثر من مقعدين فقط، وسبب هذه النتيجة غير المتوقعة هو انحراف الحزب عن حلفائه في الجبهة الوطنية، وإصرار مرشحيه على خوض الانتخابات بشكل مستقل، مدفوعين بالغرور، والمبالغة بالثقة في النفس^٣.

حركة القوميين العرب :

تعتبر الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨، وإقامة الكيان الاسرائيلي المنطوق الرئيسي لقيام حركة القوميين العرب. فبعد توقف الحرب، أخذ الشعب العربي يعبر عن استيائه من الحكومات العربية بالإضرابات والمظاهرات. وأصبح من الواضح أنه لا بد من إجراء تغييرات جذرية^٤، سعى إليها الشباب العربي، وخاصة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، ولكن دون جدوى. ومع أن حزب البعث العربي الاشتراكي طرح نفسه كأداة لهذا التغيير، إلا أنه لم يكن مقنعاً. وفي هذا الجو تنادت مجموعة من الشباب، وأخذت تجتمع في دمشق وبيروت وعمان من أجل تشكيل منظمة شبه عسكرية، تأخذ على عاتقها تحرير فلسطين. وقد أطلقوا على منظماتهم اسم (كتائب الفداء العربي)^٥.

^١ . Auri, Op.cit. PP. 151-152

^٢ جمال الشاعر، سياسي ينذكر، ص ٦٩.

^٣ ناجي علوش، الثورة والجماهير، ص ١٠٦؛ هاني الحوراني، برامج الأحزاب في انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦، ص ١٠١-١١١؛ د.ك.و. ٢٧٢٣/ ٣١١، وثيقة رقم ١٤٠، ص ٣٨ (تحصت عنوان الانتخابات النيابية الأردنية

^٤ ياسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، القدس (د.ت)، ص ١٩. وسيسار اليه فيما بعد: الكبيسي، حركة القوميين العرب.

^٥ المصدر السابق، ص ٢٠.

وكان مؤسسو كتائب الفداء العربي قد درسوا المبادئ الثورية التي سادت أوروبا من أجل اختيار استراتيجيتهم وتكتيكهم، وتأثروا بها، وقد تكون لديهم - نتيجة ذلك - فكر ثوري صبغة شعورهم القومي الحماسي بالعداء الشديد للصهيونية، والكراهية للغرب، وتقديس العنف السياسي، حتى أن القائد الإيطالي (جيوسيني غارينالدي) أصبح مثلهم الأعلى^١، ووجدوا فيه مثلاً يحتذى، فقرأوا تجربته في الجمعية الوطنية السرية (كاربوناري)، وتجربته كمؤسس لجمعية إيطاليا الفتاة، وتعلموا من تلك التجربة: استخدام الأسماء المستعارة، وكلمات السر، وأساليب أساسية أخرى في عمل المنظمات السرية^٢.

ونتيجة لتعمقهم في دراسة تجربة جمعية إيطاليا الفتاة، أيقن هؤلاء الشباب أن بلوغ أهدافهم لن يتحقق إلا بالتنقيف والكفاح المسلح.

وساهم في تكوين كتائب الفداء العربي تراجع بعض الأحزاب القومية، وازدياد قوة بعضها الآخر، كالحزب القومي السوري، وال الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أنهم لم يعتبروا ازدياد قوة بعض الأحزاب أمراً معادياً للقضية العربية، إلا أنهم لم يعيروها اهتمامهم، واندفعوا بعد هزيمة ١٩٤٨ إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات سرية، غير عابئين بالكسب الحزبي، أو بمنافسة الأحزاب الأخرى، وذلك لاعتقادهم بأن مهمتهم تنحصر في التأثير على الصفوة السياسية الحاكمة، عن طريق إخافتها، وإجبارها على رفض الصلح مع إسرائيل، كخطوة أولى نحو تصفيتها^٣.

ومع أن منهاج عمل الكتائب كان يعتمد العنف ضد الإنجليز، لإقناعهم بعدم جدوى الاحتجاجات والمظاهرات التي كانت تنظمها الأحزاب الأخرى، إلا أن هذا المنهاج نفسه أدى إلى اختلافهم؛ فقد قامت مجموعة من الكتائب في مصر بالتخطيط لاغتيال بعض السياسيين السوريين، وعلى رأسهم: رئيس الجمهورية، أديب الشيشكلي، وأكرم الحوراني، إلا أن جورج حبش، زعيم الكتائب، اعتبر ذلك عملاً طائشاً يضر بقضيتهم، ويهدد تنظيمهم بالانهيار. وقد تم تنفيذ المحاولة، إلا أنها فشلت، وتم كشف المنظمة وضربها، وتلا ذلك حلها^٤.

١ المصدر نفسه، ص ٢٠-٢١.

٢ المصدر نفسه، ص ٢١.

٣ المصدر نفسه، ص ٢٢.

٤ المصدر نفسه، ص ٢٦.

تأسيس الحركة :

رأى جورج حبش - عام ١٩٥٠ - أنه لا بد من بناء منظمة للنضال الجماهيري. وتمييداً لذلك اتخذ من الجامعة الأمريكية ببيروت محطة لنشاطه، حيث اشترك في انتخابات جمعية العروة الوثقى^١. وكانت الجامعة الأمريكية في تلك الفترة ميداناً لعمل المجموعات السياسية كالشيوعيين والقوميين. وكان الشيوعيون يشكلون اكبر مجموعة سياسية في ذلك الميدان، كما كانوا قد أثاروا إعجاب القوميين بهم، اثر قيامهم بدور قيادي في العراق أثناء الانتفاضة الوطنية التي أجبرت صالح جبر، رئيس الوزراء العراقي، على الاستقالة، وإنهاء معاهدة بوتسموث عام ١٩٤٨^٢. وقد حاول القوميون - مدفوعين بهذا الإعجاب - الدخول مع الشيوعيين في جبهة واحدة، ودارت مباحثات بين الطرفين، إلا أنهما لم يتوصلا إلى نتيجة، بسبب موقف الشيوعيين من قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذته الأمم المتحدة^٣.

وتلا الشيوعيين من حيث الحجم مجموعة القوميين السوريين، إلا أن الأفكار بينهم وبين القوميين العرب كانت متعارضة، بل إن القوميين العرب كانوا يعتبرونهم خطراً يهدد الدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة، ووصفهم بالشعبوية، وبالتالي لم تتوافر أي إمكانية للتعاون معهم^٤.

وطالب القوميون العرب من البعثيين إعطاء الأولوية لموضوع الوحدة العربية، فلم يستجيبوا لطلبهم، واستمروا في تأكيدهم على أن الاشتراكية تعادل الوحدة من حيث الأهمية، وانهم اكهم في السياسات المحلية للدول العربية، بينما كان القوميون يعتبرون هذه السياسات، ومنها النظام البرلماني، إلهاءً عن ممارسة العمل الصعب، الذي يهدف إلى الوصول للجماهير، وتنظيمها، تمييداً لإشراكها في حركة النضال القومي^٥.

^١ جمعية أدبية، تم تأسيسها في أوائل الثلاثينات، ثم تحولت إلى جمعية سياسية قومية. وقد تم حلها عام

١٩٥١ من قبل الدكتور قسطنطين زريق بسبب اختلاف البعثيين والقوميين عليها. انظر: جمال

الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٤٣.

^٢ الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٢٧؛ وانظر أيضاً: باترك سيل، الصراع على سوريا،

ص ٣٩١.

^٣ الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٢٧.

^٤ المصدر السابق، ص ٢٨-٣٢؛ وانظر أيضاً: لبيب زويا، حركة القوميين العرب، ص ٣.

^٥ ميشيل عفتل، في سبيل البعث، بيروت، دار الطليعة، ١٩٥٩، ص ٢٩٩؛ وانظر: الكبيسي، حول حركة

القوميين العرب، ص ٢٨.

وفي أوائل عام ١٩٥١ أخذ جورج حبش زمام المبادرة لتأسيس حركة ثورية، وفق برنامج ينقسم إلى مرحلتين: تهتم أولاً بالنضال السياسي الهادف إلى التخلص من الصهيونية والامبريالية في الوطن العربي، وإلى دولة عربية واحدة، تضم الشعب العربي من المحيط إلى الخليج. بينما تهتم الثانية بالنضال الاقتصادي، وتميد الطريق للاستراكية العربية.^١

وانطلق هذا البرنامج بدايةً من خلال عمل جورج حبش كطبيب في عمان، حيث لاحظ مع رفيقه الدكتور وديع حداد أن عملهما - كطبيين - يتيح لهما فرصة الالتقاء بالناس، ونشر أفكارهما، دون أن يلفتا نظر الأجهزة الأمنية. وقد ساعد موقع عيادتهما في شارع طلال على سهولة الاتصال بهما، وخصوصاً من قبل جماهير اللاجئين الناقمين على الأوضاع العربية.^٢

وخلال عام ١٩٥٢ أخذت الحركة تعرب عن ترحيبها بالثورة المصرية، وتشيد بقوانين الإصلاح الزراعي التي أعلنتها تلك الثورة، غير أنها - في الوقت نفسه - لم تكتم تحفظاتها على بعض قادة الثورة.^٣

واستطاع جورج حبش ووديع حداد خلال عام ١٩٥٣ تشكيل أول هيئة إدارية للحركة، تألفت من: جورج حبش، ووديع حداد، وصبحي القطب، وإبراهيم منكو، ونزار جردانه، وروحي الشعليني، وهاني الدحلة، وحمد الفرحان، وأحمد ربيع.^٤

وعاشت الحركة الجو العام الذي شهده الأردن، وساهمت في النضالات السياسية، إلا أنها ظلت خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٤ تعمل دون إطار ايديولوجي يرقى لأكثر من مستوى برنامج سياسي، سعت لتحقيقه من خلال الدعوة إلى الوحدة العربية، والتحرر من السيطرة الأجنبية، والعمل على توجيه السياسة الخارجية للأردن نحو عدم الانحياز، والدعوة لتحرير فلسطين، والتأثر من اليهود.

الحكم دروزه ومساعد الجبوري، مع القومية العربية، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٦٠، ص ١٧٨-١٨٦؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٩٠.

جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٤٤؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٣٩؛ ووليد قزيبا، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٥-٢٦؛ وسبير التل، حركة القوميين العرب، ص ٢٧؛ وعبدالله نقرش، الأحزاب السياسية، ص ٦٧-٦٨.

سبير التل، حركة القوميين العرب، ص ٢٩.

هاني الدحلة، مذكرات شخصية (مخطوط)، ص ٥٦؛ عبدالله نقرش، الأحزاب السياسية، ص ٦٨؛ إلى أين يتجه الأردن، ص ٣٢.

الهيكل التنظيمي للحركة :

بعد أن تزايد نشاط الحركة، وعلت وتيرة نضالها، اتخذت لنفسها صيغة تنظيمية تهدف إلى تحويل نفسها إلى حركة جماهيرية، قادرة على توسيع قاعدتها، تمهيداً للإطاحة بالأنظمة العربية التي كانت ترى فيها عائقاً للوحدة^١.

واعتمدت هذه الصيغة التنظيمية شكل الهرم، الذي يمثل الأعضاء قاعدته، بينما تمثل القيادة قمته. وهو أسلوب تنظيمي اتبعته كل الأحزاب التي اعتمدت المركزية الشديدة أسلوبياً لعملها، كالحزب الشيوعي وغيره.

وقد تألف الهيكل التنظيمي لحركة القوميين العرب من الوحدات التنظيمية التالية، متدرجة من القاعدة إلى القمة :

١- الخلية^٢ :

وهي الوحدة التنظيمية الأولى في التنظيم، ويتراوح عدد أعضائها بين ثلاثة وسبعة أشخاص.

وخلايا الحركة نوعان: منطقية: وهي التي يقيم أعضائها في منطقة واحدة، أو حي واحد. وخلايا عمل: وهي التي تتكون من الأعضاء العاملين في مصنع واحد، أو دائرة واحدة.

٢- الرابطة :

عرّفت الحركة نوعين من الروابط، أولهما: روابط المناطق، وثانيهما: روابط العمل. والنوع الأول مسؤول عن الخلايا الناشطة في القرية، أو في أي جزء من المدينة. بينما الثاني يكون مسؤولاً عن الخلايا الناشطة في المصانع، وبين الطلاب، وذوي المهين.

د.ك.و. (٢٧٢١/٣١١ بلاط). وثيقة رقم ٤٠ (حركة القوميين العرب)، ص ٦٩، وانظر: كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الأردنية في الخمسينات والستينات، ص ٦٧.

٢ حركة القوميين العرب، النظام الداخلي، ص ١؛ وباسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٥٤؛ وأمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٥٠-١٥٣.

وينحصر عمل الروابط في تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة للوحدات الوظيفية أو المحلية الأساسية، ورؤساؤها هم حلقة الوصل بين الوحدات الأساسية، إذ لا يجوز لهذه الوحدات الاتصال ببعضها ويتراوح عدد أعضاء الرابطة بين ثلاثة وخمسة قادة.

٣- الشعبية :

تأتى بعد الرابطة، وتكون مسؤولة عن تنظيم الحركة في المنطقة، وتتألف من ثلاثة إلى سبعة من قادة الروابط، وهؤلاء القادة يعينون من قبل قيادة الإقليم.

٤- قيادة الإقليم :

تتكون هذه القيادة في كل بلد عربي من مسؤولين يعينهم المؤتمر الإقليمي، ومن عدد يتراوح بين ثلاثة وسبعة أعضاء تعينهم اللجنة التنفيذية المركزية العليا.

ومن أهم واجبات قيادات الأقاليم^١ : تطبيق مبادئ الحركة وقوانينها، ومراقبة تنفيذ الخطط والبرامج القومية، والإشراف على تنظيمات الحركة في الأقاليم.

٥- المؤتمر القومي :

ويتم الاتصال بين قيادات الأقاليم من خلال المؤتمر القومي الذي يعد أعلى جهاز في الحركة، حيث يجتمع قادة الأقاليم مرة واحدة في العام للنظر في جدول أعمال غالباً ما يتألف من بنود ثابتة، وهي: إعادة النظر في الموقف السياسي العام، وتحديد أهداف الحركة في كل مرحلة، ورسم خطط العمل للحركة، ودراسة برامج المراتب العليا في الأقاليم، ودراسة التقارير المالية والموافقة عليها، وانتخاب أعضاء محكمة الحركة، واللجنة التنفيذية^٢.

٦- اللجنة التنفيذية المركزية العليا :

تقسم هذه اللجنة إلى ثلاث لجان فرعية، هي:

^١ حركة القوميين العرب، النظام الداخلي، ص ٢٢؛ وانظر أيضاً: حركة القوميين العرب، مفاهيم تنظيمية، ص ٣-٥؛ وباسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٥٥؛ وأمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٠٢.

^٢ حركة القوميين العرب، النظام الداخلي، ص ٢-٣.

أ- المكتب السياسي: وينتخب أعضاؤه من بين أعضاء الحركة البارزين، الذين تم انتخابهم في اللجنة التنفيذية المركزية العليا. ويتولى هذا المكتب الإشراف على الأعمال اليومية للحركة.

ب- اللجنة الفكرية: وتضم في عضويتها أصدقاء الحركة، الذين ترشحهم اللجنة التنفيذية. وغالباً ما كان يترأس هذه اللجنة أحد أعضاء المؤتمر القومي. ومن أهم واجبات اللجنة إغناء الحركة ببرامج فكرية من شأنها المساعدة في تطوير فكر الحركة.

ج- اللجنة المالية: وكان أعضاؤها يختارون من بين أعضاء اللجنة التنفيذية، ويترأسها أحد أعضاء المؤتمر القومي^١

عضوية الحركة :

نص النظام الداخلي على أن عضوية الحركة مفتوحة لكل عربي يؤمن بأهدافها، ثم عاد واشترط لقبول العضوية: الاستعداد لدفع الاشتراكات المالية، والحصول على تزكية عضوين من أعضاء الحركة. غير أن هذين الشرطين لم يكونا الحد الفاصل لقبول العضوية في كل الأقاليم، فقد ركزت الحركة في كل من: لبنان وسوريا ومصر على استقطاب المنقذين دون غيرهم، بينما ركزت في الأردن على استقطاب العمال، والطلاب، ورجال الجيش^٢.

أما كيفية استقطاب الأعضاء فكانت تتم عن طريق تكليف المسؤولين في التنظيمات المحلية .. في المدن والقرى والأحياء، بأن يجري كل منهم مسحاً كاملاً لمنطقته، ومن ثم يقدم تقريراً مفصلاً مزوداً بأسماء من يمكن تقبلهم لعضوية الحركة. وبعد ذلك تقوم القيادة بتزويد أولئك المسؤولين بأسماء من وقع عليهم الاختيار، للعمل على جمع المعلومات عنهم، وعن أرائهم السياسية، عن طريق الاتصال بأسرهم ومعارفهم. وتخضع هذه المعلومات لعملية تقييم شاملة من قبل مسؤول التنظيم، الذي يتعين عليه بعد ذلك رفع تقرير يتضمن خلاصات التقييم. وفي ضوء هذا التقرير يتخذ المسؤولون قرارهم النهائي باستكمال عملية الاستقطاب^٣.

^١ المصدر السابق، ص ٤.

^٢ باسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٦٠.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٥٥-١٥٦.

ومن الجدير بالذكر أن الأعضاء الذين يقع عليهم الاختيار، كانوا يتلقون ثقافتهم وتدريباتهم الحزبية من خلال اجتماعات أسبوعية تعقدتها الحركة، وتناقش خلالها جدول أعمال دقيق، يهدف إلى تزويد العضو بالأفكار والتجارب القومية التي تطور قدرته الثورية^١.

موارد الحركة المالية :

ركزت الحركة جهودها في البداية على كسب التجار، ورجال الدين، وذوي المناصب المهمة والعامّة، وعلى الميثنيين من محامين وأطباء، إيماناً منها بأهمية المال والقرار السياسي في معركة التحرير. وفي هذه المرحلة، لم تكن الحركة قد تطرقت إلى الإشتراكية، لقناعتها بأنها تقود إلى الانقسام الاجتماعي الذي من شأنه تأخير قيام الوحدة^٢.

وقد استفادت الحركة مالياً مما كانت تقدمه الفئات المقترنة التي توجهت إليها منذ البداية، ومما كانت تجمعها من رسوم واشتراكات سنوية وشهرية يدفعها الأعضاء. فقد كان على العضو أن يدفع ٦٪ من دخله الشهري، إذا كان هذا الدخل لا يزيد على مائة دينار. و ٩٪ إذا زاد على ذلك. أما الطلبة، وذوو الدخل المحدود، وأصحاب العائلات الكبيرة فقد استثنوا من دفع الاشتراكات^٣.

اتصالات الحركة :

لجأت الحركة في اتصالها بالجماهير إلى أسلوب المنشورات الحزبية، فكانت - في البداية - توزع منشورات بسيطة، تحتوي على شعارات مثيرة للعواطف القومية. ثم طورت محتوى هذه المنشورات وشكلها، حيث أصبحت تطرح موضوعات عقائدية في كتيبات، تعالج قضايا مهمة مثل: أحداث قناة السويس، والاستعمار الفرنسي للجزائر.

وأصدرت الحركة صحيفة تنطق باسمها عام ١٩٥١، وهي صحيفة الرأي، التي كانت تطبع في عمان، وتوزع مجاناً في جميع أنحاء المملكة. ولكن السلطات الأردنية أغفلتها في أواخر عام ١٩٥٤، مما دفع الحركة إلى طباعتها وإصدارها من دمشق، وظلت كذلك حتى

^١ حركة القوميين العرب، النظام الداخلي، ص ١؛ وانظر: كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٥٠-١٥٣.

^٢ علي أبو نوار، حين ثلاثت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤، عمان، ط ١، ١٩٩، ص ١٦٢؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ١٥٥.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٥٥.

رفعت السلطات الأردنية الحظر على إصدار الصحف في تموز ١٩٥٥، وعندئذ أعيدت الصحيفة إلى عمان^١.

ومن بين الأساليب التي كانت تتبعها الحركة في اتصالها مع الجماهير: الكتابة على الجدران. حيث كانت تكتب عليها شعارات تدعو لإسقاط نظام الحكم في الأردن، ولإقامة حكم جمهوري فيه^٢.

ومن المنشورات الصحفية الأخرى لحركة القوميين العرب، صحيفة (المجلة الإخبارية) التي أصدرها رواد النضال القومي، أو طلائع النضال القومي شهرياً، تحت عنوان: (الشعب أقوى)^٣. وكانت هذه الصحيفة تعالج قضايا سياسية داخلية، ومشروع تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧. وقد خصص فيها عمود بعنوان: (هل تعلم)، تضمن أخباراً وفضائح مثيرة تحدث في العالم العربي. وعموداً آخر بعنوان: (أخبار لا تنشرها الصحف)، تضمن أخباراً عن الأعمال الإرهابية التي كان يقوم بها عناصر التخريب في الأردن. وكانت تهدف - بنشر هذه الأخبار - إلى إقناع الشعب بأن هناك صراعاً مسلحاً على الساحة الأردنية بين الحركة والسلطة.

وأصدرت الحركة منشورات خاصة كانت توجهها للطلبة، ففي أوائل أيار ١٩٥٣ أصدرت منشوراً جاء فيه: « اخواننا الطلبة في النضال، ندعوكم إلى مقاطعة امتحاناتكم النهائية، للإعراب عن معارضتكم لرفض الحكومة مقبول مطالب الطلبة والشعب الأردني في تحقيق الوحدة العربية الكاملة »^٤.

وإضافة إلى المطبوعات السابقة، أصدرت الحركة نوعين من المنشور، كان أولهما موجهاً للأعضاء فقط، وقد تضمن هذا النوع موضوعات عقائدية، تهدف إلى رفع مستواهم الفكري، وإيقانهم على علم بأخر ما وصل إليه فكر الحركة.

وكان هذا النوع يعامل بسرية تامة، إذ يمرر للأعضاء باليد، ويتم تبادلهم بينهم، ثم يتلف بأمر من القيادة، يكون مدوناً في أسفل المنشور.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٥٥.

^٢ المصدر السابق، ص ١٤٩.

^٣ طلائع النضال القومي في الأردن - سنة من كفاح الأردن، ص ٢٦.

^٤ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٥٥.

أما النوع الثاني فهو المناشير الموجهة إلى الجماهير، وكانت توضع خلف أبواب البيوت في ساعات المساء، أو في الصباح الباكر. كما كانت توضع في الأسواق، أو حول المدارس، أو ترسل - إلى الأشخاص المستهدفين - بالبريد^١.

موقف الحركة من نظام الحكم والحكومة :

ساهم الفكر السياسي للحركة - منذ البداية - في توتر العلاقات بينها وبين نظام الحكم في الأردن، ووصولها إلى درجة العداوة المستحكمة. فهي لم تعترف بنظام الحكم القائم، واعتبرته غير شرعي. ووصل بها الأمر إلى منع أعضائها من التقاضي أمام المحاكم الأردنية، أو النجوء للمراكز الأمنية لفض نزاعاتهم الشخصية. وانطلاقاً من هذا الموقف لم تتقدم بطلب للحصول على ترخيص. وقد جعلنا كل ذلك عرضة للمنع والملاحقة، بل وضعنا الأجهزة الأمنية في مقدمة أولوياتنا، وجعلنا تحت المراقبة المستمرة، وخاصة بعد أن تمادت في انتقادها لنظام الحكم، واعلانيا تأييدها لجمال عبدالناصر، واعتبارها إياه بطلاً، وزعيماً أكبر للقومية العربية. وهو موقف دفع الكثيرين للانضمام إليها^٢.

ومثلما هاجمت الحركة نظام الحكم، هاجمت أيضاً الحكومات الأردنية، ودعت إلى إسقاطها، وعلقت على إحراج مواقفها؛ فقد هاجموا هزاع المجالي، وكانوا ينعونونه تارة بـ (ولد أبو حنيك)، وتارة أخرى يسمونه (هزاع نوري السعيد)^٣.

وقد تطورت معارضة الحركة للحكومات الأردنية من مجرد اتهامها بالتأمر مع الاستعمار على القضية العربية ووحدة العرب، إلى العمل على التخلص منها بالكفاح المسلح، مما حول وجبتها من حركة تطالب بجلاء الاستعمار، وتحرير فلسطين، والدعوة للوحدة العربية، إلى منظمة مسلحة، تمارس عملياتها على الساحة الأردنية.

ففي أواخر عام ١٩٥٧ وأوائل عام ١٩٥٨ قامت الحركة - بزعامة وديع حداد - بتفجير عدد من الدوائر الحكومية وبيوت الأرياء في عمان. وقد اعتقل منفذو هذه التفجيرات،

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٤٧-١٤٨.

^٢ المصدر السابق، ص ١٤٠-١٤٢، ص ١٥٤؛ وهاني الدحلة، مذكرات شخصية، ص ٥٦؛ و د.ك.و. ٣١١/٢٣٢٠، وثيقة رقم ٦، ص ١٩؛ والمنشور رقم (٧) الصادر عن منظمة الفدائيين العرب، ١٩٥٦.

^٣ د.ك.و. ٣١١/٢٧٢٢، وثيقة رقم ٢، ص ٤٠.

وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة. وفي أوائل عام ١٩٦٠ تم الإفراج عن وديع حداد، وأبعد إلى دمشق^١.

وخلال هذه الفترة من العمل السري، اعتقلت الأجهزة الأمنية كثيرين من قياديي الحركة، ومنهم جورج حبش. كما قامت تلك الأجهزة بتنظيم حملات متلاحقة للتفتيش عن أدوات الطباعة التي كانت الحركة تستخدمها. ولهذه الغاية داهمت بيوت الأعضاء وأصدقائهم، كما قامت بفحص آلات الطباعة في المؤسسات المختلفة، لمعرفة ما إذا تم استخدامها لصالح الحركة. كما راقبت المناسبات التي كانت تصدر فيها منشوراتها، أملاً في الوصول إلى مطبعة الحركة ومصادرتها^٢.

علاقة الحركة بالأحزاب الأخرى :

أ- العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي :

تعود علاقة القوميين العرب بحزب البعث العربي الاشتراكي إلى بدايات تنظيم الحركة على ساحة الجامعة الأمريكية ببيروت، فقد تعاون الطرفان في خوض انتخابات جمعية العروة الوثقى، ولكن العلاقة بينهما اتسمت بالحنز والتردد وعدم الاستقرار، بل أخذت تتوتر بعد أن شكل القوميون العرب حركة فدائية انضم إليها بعض أعضاء حزب البعث. وساهم في زيادة الخلاف انسحاب الدكتور جورج حبش ورفاقه من جمعية العروة الوثقى، ورفضهم خوض الانتخابات إلى جانب البعثيين.

وقد هاجم البعثيون القوميون العرب وقياداتهم أمثال: الدكتور قسطنطين زريق، والدكتور نبيه فارس، واتهموهم بأنهم يحملون جنسيات أمريكية، ويطرحون أفكارهم القومية بمفاهيم تخدم الولايات المتحدة. كما انتقدوهم بأنهم ليس لديهم نظرية محددة، أو مفهوم وحدوي^٣.

وبعد تأسيس الحركة في عمان، حاول البعثيون ضمها إليهم، وعقدت لهذه الغاية جلسات شارك فيها الدكتور جورج حبش، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة بسبب إشتراط القوميون العرب تخلي البعثيين عن الشعارات الاشتراكية، وأن ينضموا إلى الحزب ككتلة واحدة، وأن يخصص

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٤٢-١٤٣؛ وثائق الدولة السورية، الحافظة رقم ١، الأحزاب السياسية، ج ١٠، ص ٤٦.

^٢ المصدر السابق، ص ١٤٨.

^٣ د. جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٤١-٤٦.

لهم مقاعد في القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث، إذ رفض حزب البعث هذه الشروط، لأن الأخذ بها يخالف قانون الحزب وأنظمته، التي تدعو إلى وحدة الحزب، وانتخاب أعضاء قياداته وفق معايير محددة^١.

وفي عام ١٩٥٦ دخل البعثيون والقوميون العرب في إطار من التعاون ضمن جبهة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها لخوض الانتخابات النيابية، إلى أن العلاقة ساءت بينهما من جديد بعد انقلاب ١٤ تموز في العراق. وعندما وصل البعثيون إلى السلطة في العراق وسوريا، اتخذوا إجراءات صارمة ضد القومييين العرب، بسبب موقفهم المؤيد لجمال عبدالناصر^٢.

ب- العلاقة مع الحزب الشيوعي :

كان القوميون العرب - في بداية حركتهم - ينظرون إلى الشيوعيين بإعجاب، وقد تكون لديهم هذا الشعور في الجامعة الأمريكية ببيروت على النحو الذي أشار الباحث إليه سابقاً. غير أن هذا الإعجاب سرعان ما تلاشى اثر موقف الشيوعيين من قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، ذلك القرار الذي اتخذته عام ١٩٤٧^٣.

وقد حاول الشيوعيون تطوير علاقتهم بالقومييين العرب، ولكن محاولتهم جوبهت بالرفض، ذلك أن القومييين رأوا أن النظرية الماركسية اللينينية والاشتراكية التي يدعو الشيوعيون إليها ستؤدي إلى تقسيم المجتمع العربي الذي يسعى القوميون إلى توحيده. كما أن القومييين أصروا - عند تأسيس حركتهم - على بناء علاقة حميمة مع البورجوازيين، وهو أمر يناقض الفكر الشيوعي ومبادئه^٤.

١ .. جمال الشاعر، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ النظام الداخلي لحزب البعث، م ٤، م ٣٩، (وهو النظام الداخلي الأول الصادر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٠، المحفوظ في وثائق الدولة السورية (الأحزاب السياسية، حزب البعث، الوثيقة رقم ٣٦).

٢ كرمين، الأحزاب السياسية، ص ١٤٤-١٤٥؛ وكريم السيد، فصائل الحركة الوطنية، ص ١١٩؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٦٣.

٣ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن، ص ٦٠٢؛ وعبدالله نفرش، الأحزاب السياسية، ص ٦٧؛ وهاني الدحلة، مذكرات مخطوطة، ص ٥٥-٥٦، وكريم السيد، فصائل الحركة الوطنية، ص ١١٩.

٤ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٤٧؛ وانظر: المقاومة الشعبية، عدد نيسان ١٩٥٦، ص ١.

في عام ١٩٥٢ بدأت أولى محاولات الحزب الشيوعي لتطوير علاقاتهم مع حركة القوميين العرب فكان ان أرسل الحزب الشيوعي عضو الحزب عيسى مدانات ليقوم بالتحاور مع القوميين العرب. ويصف عيسى مدانات هذه المحاولة بقوله: « في أوائل عام ١٩٥٢ طلب الي ان اقوم بمقابلة جورج حبش ورفيقه وديع حداد فذهبت إليهم في عيادتهم الكائنة بشارع طلال وعند دخولي وجدت وديع حداد الذي بادرنى بالسؤال عن اسمي وحين عرفته بشخصي قال لي ماذا تريد؟ فاجبته اريد التباحث في امكانية التعاون معكم في اقامة جبهة. وصادف ان كان نوري السعيد في هذه الفترة يدعو الي ان تُضمّ الاردن إلى العراق. وقبل ان اجلس . طلب إلي الاجابة بنعم او لا هل انت مع وحدة العراق والاردن. فأجبته، نضع هذا على جدول الحوار، فقال لي: على ضوء اجابتك تتوقف الموافقة على الحوار. فأصر على الاجابة اذا ما كنت مع الوحدة أو ضدها. فأجبته بالنفي. فأنتهى المقابلة^١ .»

ولم ييأس الشيوعيون في محاولاتهم، بل أصرروا على بذل المزيد منيا، وذلك لأنهم كانوا يرون في القوميين حليفاً قوياً على الساحة الأردنية.

وفي عام ١٩٥٤ نجح الشيوعيون في استقطابهم إلى الجبهة الوطنية، مستغلين المعارضة العارمة التي شهدتها الأردن ضد مشروع حلف بغداد. ورغبة في تطوير هذه العلاقة، أصدر الحزب الشيوعي الأردني أمراً إلى أعضائه بضرورة العمل على تنمية العلاقات مع القوميين^٢.

وعندما وطد الشيوعيون علاقاتهم مع عبدالكريم قاسم طائب القوميون العرب بطردهم من الجبهة التي تشكلت في نابلس عام ١٩٥٧م، وقد أقدموا على هذه الخطوة كمحاولة لثني الحكومة عن حل الأحزاب السياسية^٣.

ج- العلاقة مع الحزب الوطني الاشتراكي :

لا يوجد ما يشير إلى علاقة ثابتة ومستمرة بين حركة القوميين العرب والحزب الوطني الاشتراكي، ولكن الحركة أفادت من فترة الحكم الوطني التي قادها سليمان النابلسي، حيث عملت

^١ عيسى مدانات، مقابلة شخصية اجريت معه في منزله الكائن في الشيسانى مقابل المكتب الثقافي لدولة الامارات العربية، بتاريخ ١٩٩٦/١/٣، الساعة ١٠.٣٠ - ١٢.١٠.

^٢ هاني الحوراني، مواقف الأحزاب السياسية وبرامجها، ص ٩٢.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٤٤-١٤٥.

علناً دون أن تمت إليها أيدي الأجهزة الأمنية، ونشرت أفكارها ومبادئها بشكل واسع، مما أتاح لها توسيع قاعدتها الجماهيرية^١.

د- العلاقة مع الإخوان المسلمين :

نظرت حركة القوميين العرب - كغيرها من الأحزاب السياسية - إلى الإخوان المسلمين على أنهم جماعة دينية وهيئة رياضية. ولذلك لم يتعرض أي من الطرفين للآخر، رغم تعارض الدعوة التي نادى بها حركة القوميين العرب مع المنهج الفكري لحركة الإخوان^٢.

موقف الحركة من البرلمان :

حاولت الحركة - في انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦ - الوصول إلى البرلمان، إيماناً منها بأن ذلك سيحقق لها بعض المكاسب النضالية، وهو سبب كان كافياً - من وجهة نظرهما - لخوض الانتخابات على الرغم من عدم اعترافها بشرعية نظام الحكم. وقد قدمت أربعة مرشحين هم: جورج حبش، ونزار جردانه (عمان)، ومحمد العمدة (نابلس)، وأحمد الطرابلسية (الربد)^٣.

ولم يطرح القوميون العرب في هذه الانتخابات برامج متكاملة، وإنما اكتفوا بإصدار منشورات حثوا فيها الشعب على انتخاب من يتوسمون فيهم القدرة على مقاومة الاستعمار وأعوانه. ثم أصدر مرشحو الحركة منشورات بأسمائهم طالبوا فيها بما كانت تطالب به الحركة الوطنية الأردنية بتوجهاتها، مثل: إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإجلاء القوات الأجنبية، وتصفية قواعدهما العسكرية البرية والجوية، وضرورة انتهاج سياسة عربية تحررية، والحفاظ على القضية الفلسطينية حية، ومقاومة الصلح والحلول المنفردة مع إسرائيل^٤.

وعلى الرغم من الدعاية والجهود الحثيثة التي بذلتها الحركة في الانتخابات، إلا أنها لم توفق في تحقيق النجاح لأي من مرشحيها، ومع ذلك كانت الانتخابات فرصة ذهبية استغلتها

^١ المصدر السابق، ص ١٤٢.

^٢ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص ٢-٦.

^٣ هاني الحوراني، برامج الأحزاب السياسية في انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦، ص ١٠٥.

^٤ المصدر السابق، ص ١٠٨-١٠٩؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٤٢؛ وانظر: الاستراتيجية السياسية التي دعت إليها الحركة في المنشور الذي أصدرته بمناسبة الانتخابات النيابية في تشرين أول ١٩٥٦.

الحركة في إقامة علاقات حميمة مع الجماهير، وترسيخ جذورها في أوساطهم، وقد مكنتها ذلك من لعب دور قيادي في مرحلة العمل السري، وخاصة بعد انتخاب جورج حبش عضواً في اللجنة التنفيذية، التي تم تشكيلها في مؤتمر نابلس بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٧ م^١.

الحزب السوري القومي :

ترتبط فكرة تأسيس هذا الحزب بأنطون سعاده^٢، الذي عاد إلى موطنه لبنان عام ١٩٢٩ قادماً من البرازيل، حيث عمل إلى جانب والده نحو تسع سنوات في تحرير مجلة فكرية تدعى (المجلة)^٣.

وفي لبنان بدأ سعاده ينشر في الصحف اليومية اللبنانية، ومن خلال المحاضرات التي كان يلقيها على طلبة الجامعة الأمريكية ببيروت حيث كان يعلم اللغة الألمانية، ما كان يؤمن به من أفكار عن القومية والبعث القومي^٤.

وفي عام ١٩٣١ بدأ سعاده يعمل بجدية لتأسيس حزب سياسي، أرادته مختلفاً عن الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في لبنان آنذاك، ليس من حيث العقيدة فحسب، وإنما من حيث طبيعة التنظيم أيضاً. ولتحقيق هذه الغاية أخذ يستقطب الطلبة الذين استهوتهم أفكاره، ممن لم تكن لديهم انتماءات حزبية سابقة. والتفّ حوله ستة طلاب من بينهم أردنيان^٥، فوجد العدد قليلاً وغير مقنع لتأسيس حزب، وخاصة بعد أن شك في إخلاص اثنين من المجموعة، مما يهدد بانكشاف أفكاره قبل أن تتضح، ولذلك دعا الطلاب الستة، وأعلن لهم تخليه عن فكرة تأسيس

١ باسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، ص ٤٢.

٢ ولد أنطون سعاده في قرية الشوير بلبنان في آذار ١٩٠٤ لعائلة تنتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس، وكان أبوه خليل سعاده يعمل طبيباً، ومن المهتمين بتحسين الظروف الاجتماعية للشعب اللبناني أكثر من اهتمامه بممارسة الطب. وقد هاجر إلى مصر ومن ثم إلى البرازيل حيث لحق به ابنه أنطون عام ١٩٢٠. وهناك صاغ أنطون سعاده نظريته القومية السورية. انظر: لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي. تحليل وتقييم، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٣، (ترجمة ومناقشة ونقد جوزيف شويري)، ص ٦٨. ويشار له فيما بعد: لبيب زويا، الحزب القومي.

٣ المصدر السابق، ص ٦٩.

٤ سينله الريماوي، الأحزاب السياسية، ص ٥٤.

٥ لبيب زويا، الحزب القومي، ص ٧١.

الحزب. وبعد أسبوع واحد، وبالتحديد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢، اجتمع سعادته بطلبة آخرين، وأعاد تنظيمهم في حزب سماه (الحزب السوري القومي)^١.

مراحل نمو الحزب :

مر الحزب السوري القومي منذ تأسيسه عام ١٩٣٢ حتى حله عام ١٩٦١ بخمس مراحل، يمكن تمييز كل منها عن الأخرى بطبيعة العمل في كل مرحلة، وبالظروف المختلفة التي واكبت مسيرة الحزب خلالها.

١- المرحلة السرية (١٩٣٢-١٩٣٥) :

مارس الحزب نشاطه خلال هذه المرحلة - التي استمرت ثلاث سنوات - بشكل سري، متخفياً تحت واجهة (الشركة التجارية السورية). وقد وجه نشاطه لبناء قاعدة جماهيرية، ولكن تقدمه في هذا المجال كان في البداية بطيئاً، ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين: حذر الشديد في اختيار عناصر الحزب، واقتصار دعوته على الطلبة. وعندما تجاوز إطار الطلبة إلى أحياء بيروت والجبيل والكورة ودمشق عام ١٩٣٤ توسعت قاعدة الحزب، وارتفع عدد أعضائه من ثلاثين خلال العامين ١٩٣٢ و ١٩٣٣ إلى نحو ألف خلال العامين التاليين ١٩٣٤ و ١٩٣٥.^١

وفي هذه المرحلة وضع سعادته دستور الحزب ومبادئه، وكان ذلك في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٤.^٢

٢- المرحلة العلنية (١٩٣٥-١٩٣٨) :

كشفت السلطات الفرنسية في أوائل تشرين الثاني ١٩٣٥ التنظيم السري القومي الذي عمل سعادته على تشكيله، فاعتقلته هو وغيره من قادة الحزب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٥، واتهمتهم بالتآمر ضد أمن الدولة. وباعتقال سعادته واعترافه خلال المحاكمة التي تمت في لبنان بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥ بدأت المرحلة المهمة من تاريخ الحزب، حيث اعترف

^١ عبدالغني العطري (محرر)، سعادته والحزب القومي ١٩٣٢-١٩٥٠، دمشق، ١٩٥٠، ص ٢٨؛ لبيب

زوياء، الحزب القومي، ص ٧٣.

^٢ المصدر السابق، ص ٧٤.

^٣ المصدر السابق، ص ٧٥-٧٦.

بتأسيسه، وبصياغة العقيدة القومية والمبادئ الأساسية له، قائلاً: «... أسستُ حزباً قومياً في السر، لا لكي يبقى في السر، بل ليظهر للملا معلناً تجدد أمة كان العالم يظنها ميتة»^١.

وقد استغل سعادة وجوده في السجن بوضع كتابه (نشوء الأمم) الذي شرح فيه مبادئ الحزب.

ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الاضطهاد والمطاردة، فما أن أفرج عن سعادته ورفاقه في أيار ١٩٣٦ حتى أعيد اعتقالهم بعد فترة وجيزة بتهمة القيام بأعمال إجرامية ضد بعض الصحفيين اللبنانيين^٢. ولم يلبث سعادته طويلاً في السجن، ولكنه اعتقل مجدداً في آذار ١٩٣٧ مع آخرين من أعضاء الحزب إثر اشتباك مسلح بينهم وبين قوى الأمن اللبنانية. ولم يُخل سبيله إلا بعد أن أكد لرئيس الوزراء اللبناني آنذاك (خير الدين الأحدب)، أن هدم كيان لبنان ليس من أهداف الحزب^٣.

٣- مرحلة الاعتراف الرسمي بالحزب :

بدأت هذه المرحلة بمغادرة أنطون سعادته لبنان في جولة على فروع الحزب، زار خلالها فلسطين وألمانيا وإيطاليا، وانتهى به المطاف في الأرجنتين حيث اضطر للبقاء هناك بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي هذه المرحلة اتهمت الحكومة اللبنانية سعادته بالعمل لصالح ألمانيا النازية. وبسبب هذه التهمة شنت الحكومة حملة اعتقالات شملت عدداً كبيراً من أعضاء الحزب، ووجهت لهم تهمة التآمر مع قوى ألمانية وإيطالية ضد أمن الدولة. وفي عام ١٩٤٠ اعتقلت الحكومة اللبنانية عدداً من قياديي الحزب بتهمة العمل دون ترخيص، وبأنهم يعطلون الروابط الودية بين الشعب وسلطة الانتداب الفرنسي.

وهكذا استمرت ملاحقة الحزب واضطهاد أعضائه خلال هذه المرحلة، إلا أن صمودهم أدى في النهاية إلى اعتراف الحكومة اللبنانية به، والسماح بترخيصه، وكان ذلك في نيسان ١٩٤٤. وقد ساهمت هذه الخطوة في تسارع نمو الحزب، الذي رخص باسم (الحزب القومي)، وظهور قوته على الساحة اللبنانية بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦^٤.

^١ العطري، سعادته والحزب القومي، ص ٢٨-٣٠.

^٢ المصدر السابق، ص ٣٦؛ ولبيب زويا، الحزب القومي، ص ٧٤.

^٣ لبيب زويا، الحزب القومي، ص ٨١.

^٤ المصدر نفسه، ص ٨١.

٤- اعتقال سعادته ونقل مقر الحزب إلى سوريا (١٩٤٧-١٩٥٨) :

عاد سعادته إلى لبنان قادماً من الأرجنتين في آذار ١٩٤٧، وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة استدعته السلطات الأمنية اللبنانية لتوضيح بعض العبارات كانت قد وردت في خطاب ألقاه خلال حفل الاستقبال الذي أقيم تكريماً له. غير أن سعادته رفض تلبية طلبها، واختفى عن أنظار الحكومة ثمانية أشهر قام خلالها بتطهير الحزب من بعض القياديين، متهماً إياهم بالتآمر والانحراف عن عقيدة الحزب القومية، ومنهم: نعمه ثابت، ومأمون إياس، وأسد الأشقر. غير أن المحكمة العسكرية التي تشكلت في آذار ١٩٤٨ ما لبثت أن أعدمت سعادته، وذلك بعد أن تأمرت ضده مع حزب الكتائب اللبناني^١.

وبعد إعدام سعادته توقفت مقاومة الحزب العسكرية، وتم اعتقال كثيرين من أعضائه وتقديمهم للمحاكمة. وقد حكم ستة وثمانون منهم بالسجن لمدة تراوحت بين ثلاث سنوات والسجن المؤبد والإعدام، حيث حكم بالسجن ٢٥ لبنانياً و ٢٨ سورياً وخمسة عشر فلسطينياً. وبالإعدام ٢٨ عضواً أعدم منهم فعلاً ستة فقط، وهم ثلاثة لبنانيين وثلاثة فلسطينيين^٢.

وفي ١٤ آب ١٩٤٩ قام حسني الزعيم بانقلاب في سوريا مما فتح مجالاً جديداً أمام الحزب السوري القومي، حيث قام جورج عبدالمسيح، الذي تم انتخابه عميداً للحزب بعد إعدام أنطون سعادته، بنقل مقر الحزب إلى دمشق، وهناك بدأت مرحلة جديدة استمرت حتى عام ١٩٥٨^٣.

وقد شارك الحزب في انتخابات المجلس النيابي السوري التي أجريت بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩، وحصل فيها على تسعة مقاعد، مما دفعه إلى الجزم بأن الشعب السوري يؤيد مبادئه تأييداً واسعاً، وهو أمر حفزه على الدخول في دوامة الصراع مع الأحزاب الأخرى على الساحة السورية، وينافسها في الانتخابات التالية، غير أنه لم يفز في انتخابات ١٩٥٣ إلا بمقعد واحد فقدته في انتخابات ١٩٥٤، تلك الانتخابات التي فاز فيها حزب البعث العربي الاشتراكي بسبعة عشر مقعداً، والحزب الشيوعي بمقعد واحد احتفظ به زعيمه خالد بكداش^٤.

١ المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣.

٢ المصدر نفسه، ص ٩٠.

٣ المصدر نفسه، ص ٩١.

٤ المصدر نفسه، ص ٩١-٩٢.

بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت مصر وسوريا عام ١٩٥٨، شهدت لبنان أحداثاً طائفية، كان سببها تأييد المسلمين السنة لسياسة جمال عبدالناصر الاتحادية، وتأييد المسيحيين لموقف كميل شمعون المناهض لتلك السياسة. أما الحزب السوري القومي في لبنان فقد ظلّ محايداً، مما أتاح له الفرصة لإعادة تنظيم نفسه، والتخطيط لأسلوب جديد في العمل، يعتمد فيه على قوته الذاتية. وفي عام ١٩٦٠ تم انتخاب الدكتور عبدالله سعادة زعيماً للحزب، وكان من المنتظر أن يؤدي انتخابه إلى إعادة النظر في تركيبة الحزب، بما يعزز مبادئ العمل الديمقراطي داخل صفوفه، ويمنحه القدرة على التجدد. غير أن الزعيم الجديد أعطى الأونوية لإعادة الاعتبار للحزب، وإثبات وجوده. ولهذه الغاية قام بمحاولة انقلاب في لبنان، ولكنها فشلت، ودفع الحزب ثمنها غالياً، حيث أصدر مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٦٢ مرسوماً بحله، وعلى أثر ذلك تمت مصادرة جميع سجلاته^١.

مبادئ الحزب ونظريته السياسية :

بنى الحزب السوري القومي فلسفته على نظرية شاملة، لا تتحصر في نطاق المجتمع الإنساني وحسب، وإنما تتجاوزهُ إلى الكون بأسره. وقد أطلق على نظريته اسم (المدرحيه)، وهي نظرية تحاول الإجابة عن السؤال الفلسفي: أيهما أسبق .. المادة أم الروح؟ وذلك بهدف الوصول إلى إظهار العلاقة بينهما. وكان شأن الحزب السوري القومي في ذلك شأن الحزب الشيوعي، فهما متفقان من حيث الجوهر، ولكنهما يختلفان في الخط العام الذي انتهجه كل منهما؛ فبينما اختار الشيوعيون النظرية المادية الماركسية أو الروحية الرأسمالية كمنطلق عقائدي لهم، اتخذ القوميون النظرية المادية الروحية أساساً لنظريتهم الحزبية^٢، وفي هذا المجال يقول أنطون سعادة: « إن حرب الطبقات بين مادية العمال ومادية الرأسمالية، وإقامة سلطة البروليتاريا، ليست نظاماً صحيحاً لتقدم الإنسانية نحو مقاصدها الكبرى »^٣.

وهكذا فإن مبادئ الحزب السوري القومي لم تكن إنتاج أو اسهامات مجموعة سياسية متجانسة، كما هو الحال لدى معظم الأحزاب، وإنما كانت من بنات أفكار زعيم الحزب ومؤسسه

^١ المصدر السابق، ص ٩٦-١١٠.

^٢ أنطون سعادة، شروح في العقيدة، ص ١٥٩.

^٣ المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٠.

أنطون سعاده، الذي صاغها وضمنها كتابه (نشوء الأمم) أثناء اعتقاله في لبنان. وتقسّم مبادئ الحزب إلى قسمين رئيسيين: يعكس أولهما العقيدة القومية الاجتماعية، ويتضمن المبادئ الأساسية. أما الثاني فيتناول آلية الحزب لرفع مستوى الأمة السورية، ويشتمل على المبادئ الإصلاحية. وهذان القسمان يعالجان قضية واحدة هي قضية الأمة السورية وسيادتها واستقلالها وارتقائها^١.

والأمة كما يراها سعاده، هي في أبسط أشكالها: «جماعة من الناس، تحيا في بيئة جغرافية محددة. وانطلاقاً من هذا التعريف يرى سعاده أن الأمة السورية هيئة اجتماعية واحدة تشكلت من مزيج اثني قوامه الكنعانيون والأكاديون والكنعانيون والأشوريون والآراميون والحثيون»^٢. وانطلاقاً من هذا التعريف رأى أن الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية، ابتداءً من جبال طوروس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري الأبيض المتوسط في الغرب إلى الصحراء في الشرق حتى الالتقاء بدجلة^٣.

والحزب السوري القومي في تحديده للأمة السورية وتبنيها قضيتها، يسعى إلى بعث نهضة سورية قومية اجتماعية، تكفل تحقيق مبادئه، وتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها، وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلالها استقلالاً تاماً يثبت سيادتها، ويمنحها القدرة على إقامة نظام جديد، يؤمن مصالحها، ويرفع من مستوى حياتها. وحتى تصل الأمة السورية إلى هذه الأهداف، ركز سعاده على الحقوق السياسية التي لها علاقة بالأرض السورية ووحداتها بشكل لا يقبل التجزئة، أو الاختلاط بما قد يؤثر على وحدة المصالح السورية، ووحدة إرادة الأمة السورية. وقد عبر سعاده عن ذلك بقوله: «سورية للسوريين، والسوريون أمة تامة»^٤.

وعلى الصعيد الداخلي للأمة السورية، طرح سعاده مجموعة من المبادئ الإصلاحية، رآها كفيّلة برفع مستواها، وأهم هذه المبادئ: فصل الدين عن الدولة^٥، ومنع رجال الدين من

^١ أنطون سعاده، الدليل إلى العقيدة القومية الاجتماعية، ص ٥.

^٢ المصدر نفسه، ص ٧.

^٣ أنطون سعاده، التعاليم السورية القومية الاجتماعية، ط ٤، ١٩٤٧، ص ١٨.

^٤ أنطون سعاده، نشوء الأمم وارتقاؤها، ص ١٩، ص ١٧٢-١٧٣.

^٥ يقول سعاده في مفهوم الدين: «نحن لنا نظرة دينية يجب أن نفهمها.. لا يوجد في الدين قوميات، وإن الدين واللغة لا يكفيان لجمع أمم تتحكم في مصيرها أقوى دول العالم». انظر: أنطون سعاده، المحاضرات، الندوة الثقافية ١٩٤٨، المحاضرة السابعة، ص ١٠٣.

التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين. وذلك تمهيداً لإزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب السائدة في الوطن السوري.

وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي طرح سعادته ضرورة التوجه لإلغاء الإقطاع، وتنظيم الاقتصاد القومي السوري على أساس الإنتاج، وأنصاف العمال، وصيانة مصلحة الأمة والدولة^١. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن سعادته - عندما دعا لإلغاء الإقطاع - لم يهدف إلى إبادة الملكية الشخصية، ومع أنه رأى في رأس المال وسيلة لازمة للإنتاج، ومن الضروري وضعه تحت حماية الدولة لمنع احتكاره، إلا أنه لم يهدف أيضاً إلى أخذه مباشرة من أيدي مالكيه، ونزع حق التصرف به من أيديهم^٢.

الهيكل التنظيمي للحزب :

قام البناء البيكلي للحزب السوري القومي على نظام مركزي هرمي متسلسل شبيه بالنظام العسكري، فعلى رأس هذا النظام زعيم يتمتع بسلطة دكتاتورية مطلقة، يعاونه مجلس عمد (أو عمداء) يعينون من قبل الزعيم لمساعدته في إدارة الحزب، وتنفيذ القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ثم يأتي المنفذون، وهم مسؤولوا المناطق الإدارية^٣.

أما السلطان التشريعية والتنفيذية فكانتا محصورتين بشخص الزعيم، وهو أمر كان يسهل على الحكومة شل حركة الحزب، إذ يكفي لذلك اعتقال زعيمه.

وفي الإطار الصارم كان يتم اختيار الأعضاء، إذ وضعت لعضوية الحزب شروط صعبة^٤، ومن أهمها:

- أن لا يقل عمر المتقدم للعضوية عن ست عشرة سنة ولا يزيد على الأربعين إلا بإذن خاص من الزعيم.

^١ أنطون سعادته، مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته، ص ٥-٤٢.

^٢ أنطون سعادته، المحاضرات، الندوة الثقافية، المحاضرة الثامنة ١٩٤٨، ص ١٢٦، ١٣٦، وانظر: لبيب زويا، الحزب القومي، ص ٣٦.

^٣ أنطون سعادته، نشوء الأمم وارتقاؤها، ص ٨-٩.

^٤ سعادته، التعاليم السورية، ط ١، ١٩٤٧، ص ١٨.

- وأن لا يكون قد أجزم بحق الأمة السورية.
 - وأن يدين بالقومية السورية الاجتماعية، ويعلن التزامه بمبادئ الحزب، وبالنظام الخاص به.
 - وأن يؤدي قسم الإخلاص^١ للمبادئ السورية.
 - وأن يتعهد بعدم إفشاء أسرار الحزب حتى وإن أكره على ذلك.
- وفي حالت صعوبة هذه الشروط، وخاصة شرط العمر، دون الإقبال الجماهيري الواسع على عضوية الحزب، وحرمة من اجتذاب القياديين المؤهلين من ذوي الخبرة الواسعة إلى صفوفه.

تأسيس الحزب في الأردن :

ساهم بعض الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعة الأمريكية ببيروت في بناء وتنظيم الحزب السوري القومي الاجتماعي على الساحة اللبنانية، ومنهم زهاء الدين الحمود، الذي حاول السيطرة على الحزب، وبسط نفوذه عليه، فأقصاه أنطون سعاده، وكان ذلك في فترة مبكرة من حياة الحزب^١.

ومن جهة أخرى كان الأمير عبدالله بن الحسين - في ذلك الوقت - يسعى إلى تنفيذ مشروع سوريا الكبرى الذي تبناه، وكان يتصل - لهذه الغاية - برجال العرب، وخاصة القوميين منهم.. وقد أعجبه طروحات الحزب السوري القومي، فاستقبل زعيمه في أوائل عام ١٩٣٨ محاولاً الاستفادة منه في الترويج للمشروع. غير أن الأمير سرعان ما كون انطباعاً سلبياً

^١ قسم الحزب هو « أنا أقسم بشرفي وحقيقتي ومعتدي على أن أنتهي إلى الحزب السوري القومي بكل إخلاص وعزيمة صادقة، وأن أتخذ مبادئه القومية إيماناً لي ولعائلتي، وشعاراً لبيتي، وأن أحتفظ بأسراره، فلا أبوح بها لا بالقول ولا بالكتابة، ولا بالرسم والحفر، ولا بأية طريقة أخرى أو وسيلة أخرى، ولا تطوعاً ولا تحت الضغط. وأن أحفظ قوانينه، وأخضع ليا، وأن أحترم قراراته وأطبقتها، وأن أنفذ جميع ما يعهد به إلي بكل أمانة ودقة، وأن أسهر على مصلحة زعيمه وسلطته، وأن لا أخون الحزب، ولا أي فرع من فروع، ولا أفراد، ولا واحد منهم، وأن أقدم كل مساعدة أتمكن منها إلى أي عضو ». سعاده، التعاليم السورية، ص ١٨.

^٢ عبدالله نقرش، الأحزاب السياسية في الأردن، رسالة ماجستير، قدمت لقسم العلوم السياسية - الجامعة الأردنية، ١٩٧٢، (مخطوط)، ص ١٥.

عن سعادته، إذ بدرت منه تصرفات لا يليق - بروتوكولياً - القيام بها في حضرته. ومع ذلك استمع إلى رأيه في المشروع، وإلى الأفكار والمبادئ التي يتبناها حزبه، فأدرك أن هذا الفكر يتناقض مع عادات السوريين وتقاليدهم العربية الإسلامية، ولا تتناسب - بالتالي - مع مشروع سوريا الكبرى الذي يخطط لتحقيقه. هذا فضلاً عن أن تبني أفكاره قد يجر مشكلات كثيرة مع البعثيين والشيعيين والاخوان المسلمين، بسبب الخلافات الشديدة بينهم وبين سعادته^١.

وفي بداية الأربعينات أخذت أفكار الحزب تظهر على الساحة الأردنية، وبدأت خلاياه السرية تتشكل في معظم مدن الامارة وقراها، ثم تطور الأمر - في عام ١٩٤٣ - إلى هيكل تنظيمي للحزب على الساحة الأردنية، تألفت قيادته الأولى من: فرح أبو جابر، ونايف قعوار، ومحمد الناصر، وحافظ عبدالهادي، وعبداللطيم النمر، وحمد الفرحان، ونجيب حداد. وانضم إلى هؤلاء جمال الشاعر عام ١٩٤٥^٢.

وكان أول منفذ للحزب في الأردن هو حافظ عبدالهادي، وقد تولى هذه المهمة في الفترة ١٩٤٣ - ١٩٤٤، تلاه جميل قعوار الذي طرده أنطون سعادته لقيامه بحل الحزب، أثناء فترة رئاسته لمنفذية الأردن في الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٥^٣.

ومن الجدير بالذكر أن نشاط الحزب على الساحة الأردنية كان ضعيفاً بشكل عام، وذلك بسبب المركزية الشديدة التي انتهجها سعادته في إدارة الحزب، فمنفذية الأردن كانت ترتبط مباشرة بمركز الحزب في لبنان، وتتأثر بما يحدث هناك؛ فعندما غادر سعادته لبنان إلى الولايات المتحدة، ضعف نشاط الحزب في الأردن، ثم عادت الحيوية إلى هذا النشاط بعد عودته إلى بيروت عام ١٩٤٧^٤.

فروع الحزب في الأردن :

قسم الحزب السوري القومي منطقة الأردن إلى ثلاث منفديات، هي :

١- منفذية اربد.

٢- منفذية عمان والبلقاء.

١ د.ك.و. ٢٦٣٨ / ٣١١ بلاك، وثيقة رقم (٧)، ص ١٥.

٢ عبدالله نقرش، الأحزاب السياسية في الأردن، ص ١٥؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٧.

٣ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٣٥-٣٦؛ عبدالله نقرش، الأحزاب السياسية في الأردن، ص ١٦.

٣ - منفذية جنوب الأردن.

وكانت هذه المنفذيّات تخضع لأوامر مندوب مركزي يقيم في عمان، وقد شغل هذا المنصب على التوالي: رشيد سلامه، مصطفى ارشيد (الذي شغل خلال الثلاثينات منصب منفذ القدس)، ثم زهدي الصباح الذي استمر حتى عام ١٩٦٦^١.

هذا، وكان الأردن قد استقبل عام ١٩٦١ عدداً من أعضاء الحزب المطاردين على أثر المحاولة الفاشلة التي قام بها الحزب للإطاحة بحكم فؤاد شهاب في لبنان. وقد منحهم الأردن الامتيازات والحقوق التي تمنح عادة للاجئين السياسيين، مع أنهم رفضوا اعتبارهم كذلك، لعدم اعترافهم بوجود كيانات قطرية ضمن الوطن السوري. وقد قام هؤلاء بتشكيل قيادة عامة للحزب، من: عمر ابو زلام، ونزار المحاييري، واميل رعد، وعبدالله القيرحي، ويوسف المعلم، ورجا اليازجي، ورامز اليازجي، وزهدي الصباح. وظلت هذه القيادة تدير الحزب من الأردن حتى عام ١٩٦٣.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحزب السوري القومي لم يتقدم بطلب للترخيص على الساحة الأردنية^٢.

علاقة الحزب بالأحزاب الأخرى :

كان أنطون سعاده ينكر اللغة العربية كمقوم أساسي من مقومات الأمة العربية، كما أن الحزب السوري القومي كان يعتبر الإنسان السوري من مستوى أعلى من الإنسان العربي. وانطلاقاً من هذه الايدولوجية ظهر الحزب كحركة معادية للعروبة، وللوحدة العربية، مما أدى إلى نشوب صراعات سياسية بينه وبين الأحزاب القومية الموجودة على الساحة الأردنية، كالقوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي^٣، وكذلك مع الحزب الشيوعي الذي اشتد الخلاف معه لأسباب ايدولوجية، إذ أنكر سعاده قدرة النظرية الماركسية على حل المشكلات الإنسانية، كما أنه أيد التحالف مع الغرب، وهو ماكانت الشيوعية ترفضه رفضاً قاطعاً، بسبب البون الشاسع بين الشيوعية والرأسمالية. وقد جاء تأييد سعاده للتحالف مع الغرب في بيان أصدره في آذار ١٩٥٥، إذ قال فيه: « بيننا وبين الغرب اشتراك على الصعيد الفكري والعقائدي

^١ عبدالله نقرش، الأحزاب السياسية في الأردن، ص ١٦.

^٢ المرجع السابق، وانظر: د.ك.و. / ٢٦٣٨ / ٣١١، وثيقة رقم ٧، ص ١٥.

^٣ لبيب زويا، الحزب القومي، ص ٣٤.

في محاربة الشيوعية، عدونا الأكبر، عدو قيمنا وحقوقنا القومية، عدو نظامنا القومي، ونظرتنا القومية في الحياة، وعدو نفسياتنا المادية - الروحية التي ترى في الأخذ بالنظرة المادية الجزئية تهديماً لمعاني الحياة الحقة»^١.

وقد أدى طرح الحزب السوري القومي لهذه الأفكار المناهضة لما كانت تطالب به حركات التحرر الوطني في تلك الفترة، إلى انعزال الحزب تدريجياً عن الجماهير، مما شل قدرته على توضيح برامجها أو تنفيذ أي منها، الأمر الذي أدى إلى انحرافه، ولجونه إلى الإرهاب الفردي، والاعتيالات، والتخطيط للانقلابات العسكرية^٢.

الحزب العربي الدستوري :

تكونت فكرة هذا الحزب لدى مجموعة من السياسيين الأردنيين الموالين لرئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدي^٣. ومع أن الحزب تم تأسيسه بشكل رسمي في ١٩٥٦/٤/٢^٤، إلا أن نشاط هذه المجموعة في الحياة السياسية في الأردن كان ملحوظاً قبل ذلك. فقد سبق لها أن عقدت اجتماعات تداولت خلالها زيارة تمبلر إلى عمان في كانون الأول ١٩٥٥، بهدف الخروج بموقف موحد إزاء زيارته^٥.

وكان جميع أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب من أعضاء مجلس النواب (١٩٥٤)، ومن الوزراء السابقين مثل: أحمد الطراونة (وزير، ورئيس مجلس نواب سابق)، وأنور نسيبه (نائب القدس)، وعبدالله الكليب الشريده (وزير ونائب سابق)، ورياض المفلح (وزير ونائب سابق)، وسليم البخيت (نائب عمان عن المسيحيين)، ومحمود أبو الغنم (نائب سابق)، وسليم البخيت (نائب سابق)، وعبدالرؤوف الفارس (نائب جنين)، وعبدالعزیز السويطي (نائب الخليل)، وسعود القاضي (نائب بدو الشمال)، ومحمد أخو ارشيد (نائب جرش)، وعبدالفتاح درويش (نائب بيت لحم)، وعيسى عقل (نائب عمان)، وكامل عريقات (نائب القدس وأحد مؤيدي المفتي، ومن قادة كتائب الفتوة الإسلامية في حرب ١٩٤٨م)، وعيسى قعوار (نائب السط عن المسيحيين)، ومحمد

^١ المصدر السابق، ص ٥٠-٥١.

^٢ المصدر نفسه، ص ٣٣.

^٣ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٩٧؛ والأردن ومؤامرة الاستعمار، ص ٧٦.

^٤ د.ك.و. (٣١١/٢٧٢٣) الوثيقة رقم ١٩، الورقة رقم (٣٥).

^٥ جريدة النفاع، تاريخ ١٤/١٢/١٩٥٥.

منور الحديد (نائب عمان)، وتوفيق قطان (نائب بيت لحم)، وسليمان الخليل (نائب إربد). وكانت هذه الهيئة برئاسة الدكتور مصطفى خليفة^١.

وقد أكد النظام الأساسي للحزب على فكرة الوحدة العربية، والعمل على تحقيقها خدمة للمصلحة القومية. كما أكد على ضرورة العمل لتحرير فلسطين والأقطار العربية الأخرى من النفوذ الأجنبي، والتعامل مع التيارات السياسية الدولية بما يخدم مصلحة الأمة.

وعلى المستوى الداخلي أكد الحزب على ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من مبادئ الحزب، وتحقيقاً لغاياته، طرح برنامجاً سياسياً حث فيه الحكومة على إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية (١٩٤٨)، وإجلاء الجيوش الأجنبية البريطانية عن الأراضي الأردنية. كما حثها على النهوض بالعمال والفلاحين، وحماية المزارعين من الاستغلال^٢.

تنظيم الحزب :

لم يرق الحزب بتنظيم نفسه وفق هيكلية محددة، وذلك لأنه لم يكن - في حقيقته - حزباً بالمعنى المعروف، إذ لم يُبن على فكر عقائدي أو مبادئ أيولوجية، وإنما كان عبارة عن تجمع أشخاص، لهم تعلقهم السياسي، وهدفهم الخاص بهم. تركزت أفكارهم حول ضرورة إيصال الأقطار العربية إلى الوحدة الشاملة، التي التي رأوا فيها تحسين لأوضاع المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وظلوا ملتفتين حول شخص توفيق أبو الهدى الذي شكل الحكومة اثنتي عشرة مرة، ولم يعملوا على نشر أفكارهم خارج هذا الإطار، وبالتالي لم تكن لهم قاعدة جماهيرية واسعة، تتيح بناء هيكلية معينة.

١ د.ك.و. (٣١١/٢٧٢٢٣) الوثيقة رقم ١٩، الورقتان (٣٥، ٣٦).

٢ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص ٦٠٢؛ وانظر أيضاً: أميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديثة، مكتبة مطبعة أبو رحمون، ط ١، تشرين أول ١٩٨١؛ وانظر سمير التداوي، إلى أين يتجه الأردن، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص ٣٥. وسيشار له فيما بعد: التداوي، إلى أين يتجه الأردن.

دور الحزب في البرلمان :

تأتي تجربة هذا الحزب في البرلمان من خلال خبرة أعضائه المؤسسين، فقد سبق لهم أن شاركوا في الانتخابات البرلمانية قبل تأسيس الحزب رسمياً. ومن الملفت للنظر أن هذا الحزب لم يتقدم إلى الانتخابات بقائمة رسمية تمثل الحزب، وإنما كان يسمح لأعضائه بخوضها معتمدين على تقليم العشائري^١، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الحزب عمل على تجنب الصراع مع الأحزاب الأخرى، والابتعاد عن المتاعب في ظل تصاعد حركة التحرر الوطني التي كانت تقودها الأحزاب العقائدية.

وقد قام أربعة عشر شخصاً من أعضاء الحزب بترشيح أنفسهم في انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦، نجح منهم أربعة في الضفة الشرقية، وهم سليم البيخيت، وسابا العكشة، ومصطفى خليفة، وعمران المعاينة^٢.

علاقة الحزب بالأحزاب الأخرى :

نظرت الأحزاب الأخرى إلى الحزب العربي الدستوري على أنه ليس إلا مجموعة أشخاص جمعتهم مصلحة مشتركة، وهميم الوحيد هو الوصول إلى الحكم بقيادة توفيق أبو الهدى^٣، وأنهم حزب يميني موالٍ للملك، ولذلك فإنه يعارض توجهات الأحزاب الأخرى، لا سيما الأحزاب اليسارية، كالحزب الشيوعي، وحزب البعث، والقوميين العرب. وفي ضوء هذا الفهم كانت العلاقة بين الحزب والأحزاب الأخرى غير ودية، وتتنمى بالعداء، بل عمم الحزب الشيوعي على أعضائه بضرورة ملاحقة أعضاء الحزب العربي الدستوري، وتشويه سمعتهم^٤.

^١ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ٢٠٠؛ وانظر أيضاً: هاني الحوراني، برامج الأحزاب السياسية في انتخابات ١٩٥٦، ص ٩٦.

^٢ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ٢٠٠؛ وانظر أيضاً: هاني الحوراني، برامج الأحزاب، ص ٩٦؛ وانظر: د.ك.و (٢٧٢٣ / ٣١١ / وثيقة رقم ٧)، ص ٣٤. (تحت عنوان قائمة الماوماو).

^٣ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٩٧.

^٤ عبد الحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٤٢.

الحزب الوطني الاشتراكي

التقى بعض الساسة والوزراء والنواب السابقين وكبار المالكيين، وبعض العناصر ذات المكانة الاجتماعية الذين يتمتعون بنفوذ عشائري، على فكرة اساسية هي: بناء دولة عربية ديمقراطية اشتراكية واحدة، يتساوى فيها كل المواطنين. ولتحقيق هذه الفكرة، انفقوا - في الثاني من تموز عام ١٩٥٤ - على تأسيس حزب أطلقوا عليه اسم: الحزب الوطني الاشتراكي. ومن أبرز هؤلاء المؤسسين: هزاع المجالي، وسليمان النابلسي، وشفيق ارشيدات، وعبد الحليم النمر، وسعيد العزرة، وأنور الخطيب، وكمال منكو، وحكمت المصري، وجريس هلسة، ورشاد الخطيب. والدكتور عبد الرحمن فرعون، وحافظ الحمدالله، ونجيب الأحمد، وصالح المعشر، وعبد الفتاح درويش، وحننا عطاالله، ورشاد طوقان^١.

وقد حدد الحزب المرتكزات الأساسية التي سبني عليها سياسته الخارجية وركز على اهداف تربية اهمها: إنباء الشعور القومي لدى المواطنين الأردنيين، ودفعهم للتعبير عن ولائهم للأمة العربية، واحترام إرادة الشعب العربي، واستعداده للوحدة او الاتحاد مع أي بلد عربي آخر، ومساعدته في تنفيذ تلك الإرادة .

كما طرح الحزب الوسائل التي رأى اتباعها لتحقيق الوحدة العربية، ومن أبرزها: المساهمة في تحرير الوطن العربي ونضال شعبه. والدفاع عن سيادته ضد الاستعمار والنفوذ الاجنبي. وذلك عن طريق تمكين الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أقطاره، ومقاومة كل النزعات والحركات والتكتلات السياسية المناهضة لشعور العرب بقوميتهم، وإيمانهم بيوحدتهم^٢.

ولتحقيق هذه السياسة الخارجية، اوضح الحزب أنه سيتعاون مع جميع الاحزاب والمنظمات والمراجع القومية التي تؤمن بسياسته العربية، بهدف إنشاء جبهة عربية قادرة على تحقيق أهداف الأمة.

^١ هزاع المجالي، مذكراتي ط ١ ايار ١٩٦٠ (د.م)، ص ٢٨-٢٩؛ وانظر: جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ١٨٧؛ سليمان الموسى، اعلام من الأردن، عمان، مطابع دار الشعب، ط ١، آذار، ١٩٦٨، ص ٦٣.

^٢ الحزب الوطني الاشتراكي، السياسة العامة للحزب، عمان، المطبعة الوطنية، ايلول ١٩٥٥، ص ١-٢.

أما سياسة الحزب الداخلية، فتتعلق من مبدئين مهمين نص عليهما دستور المملكة الأردنية الهاشمية، وهما: أن الأمة مصدر السلطات، والثاني نشر الوعي، وتعميم الرعاية الصحية بين المواطنين.

ولتحقيق المبدأ الأول أكد الحزب على ضرورة تفعيل الدستور، وإعطاء الشعب فرصة حقيقية لبناء ذاته وضمان حريته، بما يتفق مع اعلان حقوق الانسان العالمي. واستدراكاً من الحزب لما قد ينجم عن الفهم الخاطيء للحرية المطلقة، فيذ الحرية بالنص على عدم الاضرار بالمصالح الوطنية العامة، وبمصالح الآخرين^١.

وللوصول الى هذا الهدف، دعا الحزب الى اشاعة الوعي القومي والسياسي والاجتماعي بين جميع طبقات الشعب، عن طريق نشر التعليم، والقضاء على العصبية المنافية للروح الوطنية، سواء كانت دينية أم قبلية أم إقليمية، والعمل على تحضير البدو وتوطينهم، وتشجيع قيام التنظيمات الحزبية والنقابية، والأندية الثقافية والرياضية، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة التي من شأنها بث روح التعاون بين أفراد الشعب^٢.

أما المبدأ الدستوري الثاني، فقد دعا الحزب لتحقيقه الى ضرورة تأمين العمل للمواطنين، وتوفير الرعاية الصحية لهم. وقد أظهر منظرو الحزب قدرتهم على الاستفادة من نصوص الدستور خدمة لأهداف حزبهم، حيث استنبطوا من هذا المبدأ الثاني المضمون الفكري الرئيسي للحزب، وهو أن تطبيق النظام الاشتراكي، كنظام اقتصادي - اجتماعي، من شأنه تقديم الحلول للمشكلات التي يواجهها الشعب، وتحرير المواطنين من الاستغلال، ولذلك نادى الحزب، اضافة الى ضرورة كفاءة العمل المناسب لكل مواطن، وبضرورة تأمين التعليم مجاناً، ونشره على اوسع نطاق، وجعله الزامياً في المرحلة الأساسية، وتعميم التعليم المهني، وتسهيل التعليم الجامعي، وتوفير المعالجة والدواء لكل المواطنين.

كما دعا الحزب الى تطبيق النظم الاشتراكية التي تقوم على اساس احترام الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، مع قيام ملكية عامة تشرف الدولة من خلالها على إدارة مرافق البلاد، واستغلال مواردها الطبيعية، لمباشرة الإنتاج، وسد حاجات الشعب الأساسية. كما دعا

^١ الحزب الوطني الاشتراكي، السياسة العامة، ص ٣.

^٢ المصدر السابق، ص ٤.

الى الحد من الملكيات الزراعية الكبيرة، والى توزيع اراضي الدولة على الفلاحين المعدمين، وتشجيعهم على استغلالها^١.

البنية التنظيمية للحزب:

تضمن النظام الداخلي الذي اقرته الهيئة التأسيسية للحزب، في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/٦/١٩٥٥، هيكاية تفصيلية للبنية التنظيمية والادارية للحزب، وطرق الاتصال بين قواعده وقياداته.

فقد نص النظام على تقسيم المملكة الى سبع وحدات ادارية، منها اربع وحدات في الضفة الشرقية، وهي/ عمان، وتضم عمان وقضاء مادبا. والبلقاء، وتضم السلط والأغوار. والشمال ومركزها اربد، وتضم جرش، وعجلون، والكورة، والرمثا. والجنوب، ومركزها انكر، وتضم الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة. أما الوحدات الثلاث الأخرى فكانت في الضفة الغربية، وهي/ نابلس، وتضم بالاضافة الى نابلس: جنين وطولكرم.

ووحدة الخليل. وأخيراً وحدة القدس التي كانت تضم أفضية القدس وبيت لحم وأريحا ورام الله.

وكانت كل وحدة من الوحدات السبع تتألف من مجموعة شعب، بينما تتألف كل شعبة من عدد من الفئات، وكل فئة تتشكل من عشرة أشخاص يرتبطون بمسؤول واحد يُعرف بالأمين. ومن بين أمناء الفئات كان ينتخب مسؤول للشعبة يعرف بالمنفذ ومن بين منقذي الشعب يتم اختيار الأمين العام للوحدة، وكذلك مكتبها التنفيذي^٢.

وكانت طريقة الانتخابات واجراءاتها تتحدد بقرار تصدره الهيئة الادارية المركزية في عمان، في بداية كل دورة انتخابية. وكانت انتخابات الوحدات القيادية (أمناء الفئات، والمنقذين، والامناء العامين للوحدات) تتم عادة خلال تشرين الثاني، كل سنتين^٣.

^١ الحزب الوطني الاشتراكي، السياسة العامة، ص ٥-٩، وانظر أيضا: مجلة الميثاق (صحيفة الحزب الوطني الاشتراكي)، العدد ١٣، تاريخ ٢١ شباط ١٩٥٧، مقال سعيد العزة، ومقالة انور الخطيب (الاشتراكية التي نريد).

^٢ الحزب الوطني الاشتراكي، النظام الداخلي، المطبعة الوطنية، عمان، حزيران، ١٩٥٥، ص.

^٣ المصدر السابق، ص ٢.

ويتولى أمناء الوحدات الادارية مهام تنظيمية متعددة، منها، نشر مبادئ الحزب في الوحدة، وفتح شعب جديدة، ورعاية شؤون الفئات والشعب، وتوجيهها، ومراقبة سير نشاطاتها.

ولما كان الأمين العام للوحدة هو المسؤول الأول عن شؤون وحدته امام الهيئة المركزية للحزب، فقد كلف- بموجب النظام الداخلي- تقديم تقرير مفصل عن وحدته مرة واحدة - على الأقل - كل شهر. أما امناء الفئات ومنفذو الشعب، فكان مرجعهم في كل ما يتطلبه عمل الحزب ونشاطاته اليومية هو أمين الوحدة^١.

وتتألف من منفذي الشعب، واعضاء القيادة على مستوى الوحدات الادارية، تتألف الجمعية العمومية للحزب. وتعد هذه الجمعية اجتماعاً سنوياً في الأسبوع الأول من كانون الأول من كل عام. وقد تعقد اجتماعات استثنائية بقرار من الهيئة المركزية للحزب، أو بدعوة من أمينه العام.

وتقتصر مهام الجمعية العمومية على انتخاب الهيئة المركزية للحزب، وتصديق موازنته السنوية، ومناقشة وإقرار الأنظمة الداخلية وتعديلها، وكذلك تعديل دستور الحزب. ولها أيضاً أن تبحث في جميع الشؤون والنشاطات المتعلقة بالحزب.

ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية قانونياً الا اذا حضره ثلثا اعضائها، وفي حالة عدم توافر هذا النصاب يعقد اجتماع آخر خلال عشرين يوماً من تاريخ موعد الاجتماع الاول، وفي هذه الحالة يكون الاجتماع قانونياً أيا كان عدد الحاضرين. وتتخذ القرارات فيه بالاكثرية^٢.

الهيئة المركزية :

تعتبر الهيئة المركزية السلطة التنفيذية للحزب، وتتألف من سبعة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية في اجتماع تعده لهذه الغاية، في الاسبوع الأول من كانون الثاني كل سنتين. وإذا لم يتوافر النصاب القانوني في هذا الاجتماع، توجه الدعوة لعقد اجتماع ثان بعد عشرين يوماً من الاجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع قانونياً مهما بلغ عدد الحضور.

ويتم انتخاب الهيئة المركزية بالاقتراع السري، وفقاً للخطوات التالية:

^١ المصدر نفسه، ص ٢-٣.

^٢ الحزب الوطني الاشتراكي، النظام الداخلي، ص ٤.

- أ- يتم انتخاب الرئيس ونائبه ثم أمين السر العام بالاقتراع السري، وبالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين. وإذا لم يحصلوا على الأكثرية المطلقة يعاد الانتخاب في الجلسة نفسها، وفي هذه المرة تكفي الأكثرية النسبية. وإذا تساوت الأصوات بين مرشحين اثنين أو أكثر يعاد الانتخاب، وإذا تكررت النتيجة نفسها يحسم الأمر عن طريق القرعة.
- ب- وبعد انتخاب الرئيس ونائبه وأمين السر العام، ينتخب الأعضاء الحاضرون أربعة عشر عضواً، وتكفي لفوزهم الأكثرية النسبية.
- ج- وبعد انتخاب الهيئة المركزية على النحو السابق، ينتخب أعضاؤها من بينهم خازن الحزب، وأمين السر المساعد بالاقتراع السري، وبالأكثرية النسبية.

وظائف الهيئة المركزية:

للهيئة المركزية تآليف هيئة تنفيذية من بين اعضائها للقيام بجميع أعمالها، أو ببعض تلك الاعمال، في اطار الأنظمة والقرارات التي تضعها لهذه الغاية. ولها أيضاً أن تؤلف من بين اعضائها لجاناً عامة توكل اليها مهمة الاشراف على تنفيذ مبادئ الحزب، وتنظيم اعماله المختلفة. ويجوز أن يعين في عضوية هذه اللجان أي عضو من اعضاء الحزب، او من اعضاء القيادات المختلفة.

من اهم وظائف الهيئة المركزية وضع الانظمة والتعليمات اللازمة لتأطير تشكيلاتها، وممارسة صلاحياتها، وذلك في ضوء مبادئ الحزب ودستوره.

هذا، ولا يجوز فصل أي عضو من اعضاء الهيئة المركزية الا بموافقة ثلثي اعضائها. وكذلك لا يجوز فصل أي عضو من اعضاء الفئات او الشعب او قيادة الوحدات الا بموافقة ثلثي اعضاء المجموعة التي ينتمي اليها ذلك العضو. ويجوز الاعتراض على قرار الثلثين لدى الهيئة المركزية التي لها ان تصدق القرار او تلغيه، ويكون قرارها في ذلك قطعياً.

رئيس الحزب :

هو الناطق الرسمي باسم الحزب، والرئيس الطبيعي لجميع هيئاته ولجانه، وهو من يمثل الحزب امام الجهات الاخرى. وينوب عنه نائب في حالة غيابه مؤقتاً. وإذا غاب الاثنان معاً يقوم مقامهما أمين السر العام، ولكن في الأمور الطارئة المستعجلة فقط.

تولى هزاع المجالي رئاسة الحزب لفترة قصيرة حيث تركه بسبب تشكيله الحكومة الاردنية، ثم تولاها سليمان النابلسي، وعلى اثر تكليف الاخير بتشكيل الحكومة في اواخر ١٩٥٦ تولى السيد سعيد العزده رئاسة الحزب.

أمين السر العام :

يشرف أمين السر العام على شؤون الحزب، وينظم تشكيلاته، ويكون بمثابة ضابط الارتباط بين ادارة الحزب وفروعه. ويتولى اضافة الى ذلك تنظيم سجلات الحزب وملفاته، والاشراف على نشراته الداخلية والخارجية.

الخازن :

يتولى الخازن تنظيم جباية الاشتراكات من الاعضاء، وكذلك التبرعات التي تقدم للحزب. كما يتولى تنظيم الصرفيات. وهو المسؤول عن جميع الشؤون المالية للحزب وفروعه^١.

نشاطات الحزب ودوره في الحياة السياسية :

بدأ الحزب نشاطه عام ١٩٥٤ بالدعوة الى اتحاد الاردن مع العراق، كخطوة أولى عن طريق الوحدة العربية الشاملة. قد اختار العراق بسبب كثرة موارد التي من شأنها تحمل العبء الاقتصادي الذي سيترتب على الاتحاد، ولتشابه النظام السياسي، والعلاقات الخارجية لكل من البلدين^١. ولكن المفاهيم الوحوية للحزب بدأت تتغير بعد الانتفاضة الشعبية التي قامت ضد

^١ مزيد من التفاصيل عن رئاسة الحزب، انظر: الحزب الوطني الاشتراكي، النظام الداخلي، ص ٦-٧.
^٢ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٤٣-١٤٥؛ ومنيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن، ص

حلف بغداد، فقد أظهر في أواخر عام ١٩٥٥ تحوله عن طلب الوحدة مع العراق، الى طلبها مع الدول العربية المتحرره من النفوذ الأجنبي، أملاً في تشكيل جبهة عربية قادرة على تحرير باقي البلاد العربية، التي لم تستكمل سيادتها، ولم تقل استقلالها بعد^١.

وعلى الصعيد الداخلي، خاض الحزب الانتخابات النيابية التي اجريت في تشرين الأول، عام ١٩٥٦، بخمسة عشر مرشحاً منهم سبعة في الضفة الشرقية، وهم: سليمان النابلسي وعبد القادر طابش (عمان)، وعبد الحليم النمر وصالح المعشر (السلط)، وشفيق ارشيدات (اربند)، وداوود الزواحنه (مادبا)، ونعيم القسوس (الكرك). وثمانية في الضفة الغربية، وهم: حكمت المصري (نابلس)، وأنور الخطيب (القدس)، وسعيد العزه (الخليل)، ومحمد سالم الذويب (بيت لحم)، ونعيم عبد الهادي ونجيب الأحمد (جنين)، وحافظ الحمدالله (طولكرم)^٢.

وكانت هذه الانتخابات أول انتخابات نيابية عامة تجري على الأساس الحزبي، خاضتها سبع كتل وتنظيمات حزبية، إضافة الى الحزب الوطني الاشتراكي^٣.

وقد اقتصر البيان الانتخابي لمرشحي الحزب على المبادئ والأهداف العامة التي تبناها الحزب، كالدعوة الى قيام دولة عربية واحدة في ظل حكم ديمقراطي مستقل، ومحاربة الأهداف الاستعمارية والنفوذ الأجنبي، وتأييد سياسة الحياد الإيجابي وضرورة ان ينتهج الاردن سياسة عربية متحررة، وبالتالي رفض المساعدات الأجنبية، والاستعاضة عنها بمعونة عربية^٤.

وحصل الحزب في هذه الانتخابات على أحد عشر مقعداً، وبذلك كان أكثر الأحزاب عدداً في مجلس النواب. وقد أدى ذلك الى تكليف رئيس الحزب سليمان النابلسي، تشكيل الحكومة، على الرغم من عدم فوزه في الانتخابات.

وقد شكّل النابلسي حكومة ائتلافية تمثل فيها الحزب الوطني الاشتراكي بخمسة وزراء، هم: عبد الحليم النمر، وأنور الخطيب، وشفيق ارشيدات، ونعيم عبد الهادي، وصالح المعشر.

^١ سليمان الموسى، اعلام من الاردن، ص ٦٣؛ وانظر: هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين الاول ١٩٥٦، مجلة الأردن الجديد، قبرص، ١٩٩٠، العددان ١٧، ١٨، ص ١٠١.

^٢ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٤٥-١٤٦؛ وانظر أيضاً: هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية، ص ١١٠.

^٣ هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية، ص ١١٠.

^٤ المصدر السابق، ص ٩٨.

بينما تمثل حزب البعث العربي الاشتراكي بوزير واحد، هو: عبد الله الريماوي، وتمثلت الجبهة الوطنية بوزير واحد ايضاً، هو: عبد القادر الصالح^١.

وتضمن البرنامج الوزاري الذي طُلبت الحكومة على أساسه ثقة النواب: إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨، وتصفية القواعد الحربية البريطانية، وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية، ومعارضة الدخول في أحلاف عسكرية، والعمل وفق سياسة الحياد الايجابي، والاستعاضة عن المساعدة المالية البريطانية بمساعدة عربية. كما تضمن أيضاً توجّه الحكومة الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، والصين الشعبية، وغيرها من الدول الاشتراكية الشرقية. وعلى الصعيد الداخلي، أعربت عن رغبتها في اطلاق الحريات العامة، والغاء القوانين الرجعية^٢.

وبناء على هذا البرنامج فازت حكومة النابلسي بثقة مجلس النواب، بأغلبية ساحقة، إذ لم يحجب عنها الثقة سوى نائب واحد ينتمي الى حزب التحرير، وهو الشيخ أحمد الداعور (طولكرم).

وتفصيلاً لما ورد في البرنامج، قامت الحكومة بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨، وذلك اعتباراً من ١٣/٣/١٩٥٧. كما أطلقت الحريات العامة، فشهدت البلاد تعددية فكرية وسياسية لم تشهد مثلها من قبل وفي مجال العلاقات العربية، عملت على تمتين الأواصر مع حكومات كل من مصر، وسوريا، والسعودية.

وقد أوغرت هذه النجاحات صدور السياسيين التقليديين الذين لعبوا أدواراً بارزة في توجيه السياسة الأردنية خلال المراحل السابقة، إذ ازدادت مخاوفهم من أن تستمر حكومة النابلسي مدة طويلة، بسبب الرصيد الشعبي الذي حققته، مما سيحول دون عودتهم الى الحكم. ولذلك عملوا على تحجبتها عن طريق اتهامها بأنها أخذت تفتح الابواب أمام الخطر الشيوعي.

ولاحض هذه الاتهامات، أدلى النابلسي في السادس من آذار عام ١٩٥٧ بتصريح جاء فيه: "لا يوجد أي خطر شيوعي في الأردن وسوريا ومصر، كما يدعي أولئك الذين يرددون مثل

^١ الوثائق الأردنية، تاريخ الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٨٤، منشورات وزارة الاعلام، دائرة المطبوعات والنشر، تشرين الأول، ١٩٨٤، ص ٥٩.

^٢ الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة (العدد ١١)، مجلد رقم (١)، تاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢-٣.

هذه الدعاية الخادعة^١. وعلى الرغم من هذا التصريح قررت الحكومة إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وعندئذ أقنع الملك حسين من حوله من رجال الدولة بأن الحكومة تتحداه، وقام في الوقت نفسه بتوجيه رسائل الى ملوك الدول العربية ورؤسائها، يعلمهم فيها بحقيقة الوضع. وعندما احتجت الحكومة على توجيه تلك الرسائل دون علمها، مما يخالف نص المادة ٤٥ من الدستور، طلب منها الملك تقديم استقالته^٢.

تطور الأحداث وحلّ الحزب :

بعد قبول استقالة حكومة سليمان النابلسي، استقر الرأي على تشكيل حكومة من اربعة من رؤساء الوزارات السابقين، هم: حسين فخري الخالدي، وسعيد المفتي، وفوزي الملقى، وسليمان النابلسي، بالاضافة الى وزيرين آخرين هما: سليمان السكر، والدكتور أمين مجج. وقد أطلق على هذه الحكومة: (حكومة الأقطاب)^٣.

وكانت فترة التداول بين الملك من جهة، وبين الأقطاب ورئيس الديوان الملكي من جهة أخرى، لتشكيل حكومة جديدة برئاسة حسين فخري الخالدي، عبارة عن فترة ترقب، ومراجعة حسابات بالنسبة للأحزاب، بل هدنة قصيرة، وضع خلالها اليساريون خطاً جديدة للمواجهة. ويؤيد هذا الرأي محاولة بعض وحدات الجيش التي ساندت، أو تم تنظيمها لصالح التيارات الحزبية اليسارية، التقدم نحو القصور الملكية، للقيام بعملية فُسّر ظاهرها بأنها محاولة لقلب نظام الحكم. فقد أشار بعض الذين شهدوا أحداث تلك الفترة في مذكراتهم، الى انه لم تكن هناك أي مؤامرة من قبل من أطلق عليهم (الضباط الأحرار)، وأن ما حدث لم يتجاوز كونه محاولة قامت بها فئة ضد فئة أخرى تختلف معها في التوجه السياسي، وتتنافسان فيما بينهما على مستوى المصالح الشخصية^٤.

^١ تشير المادة ٤٥ من الدستور الى أن مجلس الوزراء هو الذي يتولى مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

^٢ علي محافظة، العلاقات الاردنية - البريطانية، ص ٢٧٤؛ وانظر أيضاً: منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الاردن، ص ٦٦٧.

^٣ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ٢١٢-٢١٣؛ وعبد الرحمن شقير، رحلة العمر، ص ١٢٩.

^٤ السير تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة فيمي شما، وزارة الثقافة والاعلام، عمان (د.ت)، ص ٣٩؛ وانظر أيضاً: علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص ٣١٣.

وقد تفاعلت الأحداث في الأوساط الشعبية، واختلطت الأوراق من جديد، وتداعت فئات كثيرة لإسقاط حكومة الخالدي، ومحاولة إعادة الحكومة الوطنية. وقد تبنى هذه المحاولة سياسيون من البعثيين والشيوعيين والوطنيين الاشتراكيين، في مؤتمر عقده بنابلس في ١٩٥٧/٤/٢٢.

وقد قرر المؤتمر :

- ١- المحافظة على وحدة الشعب والجيش.
- ٢- شجب جميع المحاولات الرامية الى تفكيك وحدة الجيش، وإضعافه.
- ٣- دعوة الشعب الى اعلان الاضراب العام، والعصيان، والتظاهر طوال يوم الاربعاء ١٩٥٧/٤/٢٤.
- ٤- رفض الانحراف بالأردن عن طريق القومية العربية، ورفض مشروع ايزنهاور، ومحاربة جميع المؤامرات الاستعمارية.
- ٥- الدعوة لتحقيق اتحاد فيدرالي بين سوريا ومصر والاردن، لضمان استمرار الاتجاه التحرري.
- ٦- تطهير أجهزة الدولة من عناصر التآمر والخيانة والفساد.
- ٧- مطالبة السلطات، وجميع هيئات الحكم، باحترام الدستور نصاً وروحاً، واحترام الحريات العامة لجميع المواطنين.
- ٨- تشكيل لجنة تنفيذية للمؤتمر يكون مقرها مدينة نابلس.

وقد تم تشكيل اللجنة التنفيذية من : سعيد الدرة، وجودت المحيسن، وصالح الدين العنبتاوي، وعبد القادر يغمور، وشفيق ارشيدات، ونجيب الأحمد (وطني اشتراكي). وسليمان الحديدي، وفائق العنبتاوي، وبهجت ابو غربية(بعثي). وفائق ورا، وقصري طوقان، وعيسى مدانات(شيوعي). وعبد القادر الصالح، وعبد الرحمن شقير(جبهة وطنية). وكانت مهمة هذه اللجنة متابعة قرارات المؤتمر.

وفي يوم ١٩٥٧/٤/٢٤ اجتاحت المظاهرات مدن المملكة، وخاصة في رام الله ونابلس. وكان وفد يمثل المؤتمر قد قابل رئيس الوزراء في اليوم السابق، وتلقى منه وعداً بعدم استخدام العنف.

وعلى أثر المظاهرات وضعت قوات الشرطة والدرك تحت تصرف رئاسة أركان الجيش، كما اعتبرت قوات الشرطة تابعة للقوات المسلحة. ثم صدرت الأوامر بفرض منع التجول في كل من: عمان، والقدس، ونابلس، ورام الله، وإريد اعتباراً من صباح الخامس والعشرين من نيسان إلى اشعار آخر^١.

وبعد ذلك تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة ابراهيم هاشم، وفور تسلمها مهامها طلب مجلس الوزراء من وزير الداخلية تفعيل قانون الدفاع، وإعلان الاحكام العرفية بالاستناد الى المادتين ١٢٤، و ١٢٥ من الدستور. وفي ١٩٥٧/٤/٢٥ أعلنت الاحكام العرفية في البلاد، وتم تعطيل العمل السياسي، وحل الأحزاب السياسية عملاً بالمادة ١٠ من قانون الاحزاب السياسية^٢. وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بجملة اعتقالات واسعة شملت عسكريين ومدنيين من مختلف فئات الشعب^٣.

^١ عبد الرحمن شقير، رحلة العمر، ص ١٣٠-١٣١؛ وفلسطين، تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٤، ص ١.

^٢ مذكرات مجلس النواب، العدد (٥)، مجلد رقم (٢) تاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٧، ص ٥٩؛ وفلسطين، الخميس ١٩٥٧/٤/٢٥، ص ١؛ وسليمان موسى، أعلام من الاردن، ص ٨٥؛ ويعقوب زيادين، البدايات، ص ٨٠.

^٣ هزاع المجالي، مذكراتي، ص ٢٢١.

الباب الثاني

الفصل الثالث :

الأحزاب الأمامية :

الحزب الشيوعي الأردني ، والجبهة الوطنية

الحزب الشيوعي

تمهيد :

كان القرن التاسع عشر عصر الثورات السياسية، كما كان عصر الثورات الاقتصادية والاجتماعية، فقد شهد اضمحلال الأنظمة الملكية المطلقة، وقيام الأنظمة الدستورية في كثير من البلاد الأوروبية. وتزامنت - خلاله - مساعي الشعوب للظفر بحرياتها السياسية مع إقبال الطوائف والجماعات على تطوير النظم الاقتصادية القديمة. وسيطرت المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة على حياة أعداد كبيرة من أبناء الطبقة العاملة. وازداد التباعد بين الطبقات الاجتماعية. وغدت النزعات الثورية متنفساً لا بد منه أمام الطبقات المسحوقة. وفي هذه الأجواء المشحونة بالتناقضات، ظهرت مذاهب ودعوات جديدة، كان لها فيما بعد تأثير كبير في تغيير الأوضاع والنظم السياسية والاقتصادية القديمة^١.

لقد كانت الدعوة إلى الاشتراكية في مقدمة الدعوات الجديدة التي سادت أوروبا، وكان من أبرز دعائها: روبرت أوين في إنجلترا، وببير ليرو في فرنسا، وكارل ماركس في ألمانيا^٢.

والاشتراكية: حركة إصلاحية، تهدف إلى تحقيق أكبر قسط من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع. وتسترشد في الوصول إلى غاياتها بالتطور التاريخي، والظروف الاقتصادية القائمة. ولذلك عرضت الاشتراكية لبداية المجتمعات وتطورها منذ عصور الرق والهمجية والإقطاع حتى استقرار هذه المجتمعات في ظل النظم الرأسمالية. ثم استعرضت كيفية نشأة الملكية فوق أنقاض الشيوعية^٣.

: وتقوم الفكرة الأساسية للاشتراكية على أساس أن نظام الملكية الفردية، أو الملكية الخاصة، ما هو إلا نتيجة لاعتداء شخصي من قبل الجماعات القوية على الجماعات الضعيفة، تمخضت عنه السيطرة على وسائل الإنتاج. وأن نظام الملكية الفردية يؤدي إلى تضارب حاد

^١ إيلي هاليفي، تاريخ الاشتراكية الأوروبية، ترجمة جمال الأناسي وبديع الكسم، مكتبة أطلس، ص ٢٩؛ وانظر أيضاً: ج.د.ه. كول، رواد الفكر الاشتراكي ١٧٨٩-١٨٥٠، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٦١، ص ١٣-١٤.

^٢ إيلي هاليفي، تاريخ الاشتراكية الأوروبية، ص ٢٨؛ وكول، رواد الفكر الاشتراكي، ص ٢١؛ واليباس فرج، تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٨، ص ٩.

^٣ محمد عبدالله عنان، المذاهب الاجتماعية الحديثة، بيروت، دار الشروق (د.ت)، ص ٥٧.

بين مصالح الأفراد؛ غنيهم وفقيرهم .. بين القوي بثرواته، والضعيف بحرمانه. وأن النضال بين الأفراد يتحول - مع الزمن - إلى نضال بين الفئات أو الطوائف: وأن طبقة الملاك - لكي تحمي نفسها، وتحفظ بثروتها ومصالحها - تلجأ إلى قوتها الاقتصادية لفرض نظم اجتماعية تلائمها، جاعلة من الملكية الخاصة أساساً للسلطة، مما يجعلها تستأثر بالحكم والتشريع، وتفرض إرادتها على المجتمع^١.

وانطلاقاً من هذا المفهوم سعى الاشتراكيون إلى تنظيم العمال سياسياً واقتصادياً في حزب واحد، من أجل انتزاع السلطة، والسيطرة على وسائل الإنتاج، بهدف تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي تتحقق فيه المساواة والعدالة الاقتصادية، دون اعتبار للقومية أو الجنس أو السن^٢.

ويمكن القول - باختصار - أن الغاية الأساسية التي سعت الاشتراكية للوصول إليها هي إقامة الدولة الاشتراكية القادرة على تحويل إدارة الإنتاج إلى إدارة موحدة، تصبح فيها الدولة مالكة لكل الثروات ووسائل الإنتاج والمرافق الاقتصادية الأخرى. وذلك لتمكينها من سد حاجات الأفراد، والإشراف على تربيتهم تربية اشتراكية^٣.

وعلى الرغم من أن جميع المدارس والأحزاب الاشتراكية تلتقي على هذه الغاية، إلا أنها تختلف في وسائل تحقيقها؛ فبعضها يسلك أسلوب التدرج، بينما يعتقد بعضها الآخر أن الوسيلة الوحيدة هي الثورة.

ومن أتباع الطريقة الأولى حزب العمال البريطاني، الذي يرى أنه يمكن إعادة تنظيم المجتمع على الأسس الاشتراكية بالتعاون ما بين القوى العاملة والطبقات الأخرى، من خلال المؤسسة البرلمانية، والكفاح الحزبي الداعي إلى تجريب المبادئ الاشتراكية عن طريق الإدارة والتشريع، ومن ثم تطبيق ما تثبتت صلاحيته^٤.

^١ هاليفي، تاريخ الاشتراكية الأوروبية، ص ٣٤.

^٢ محمد عبدالله عنان، المذاهب الاجتماعية الحديثة، ص ٥١.

^٣ كول، رواد الفكر الاشتراكي، ص ٢١؛ وسيلزنيوف، فيتشوف، ماهي الشيوعية العلمية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ترجمة سليم توما، ص ٩٦-٩٧.

^٤ ماجريت كول، الاشتراكية الفابية، ترجمة عبدالكريم أحمد، مراجعة علي أدهم، المؤسسة المصرية، القاهرة، ص ٧٦-٧٧.

أما الطريقة الثانية فهي نظرية كارل ماركس^١ التي شرحها في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨، وخلصتها أن المثل الاشتراكية - لا تتحقق إلا بثورة الطبقة العاملة على الطبقة البورجوازية وتحطيمها بالعنف الثوري، وانتزاع السلطة منها^٢.

وتتلخص الفكرة الشيوعية في محتوى الفكر الماركسي في ثلاث نظريات أساسية هي: المادية الجدلية، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي. وتعتبر المادية التاريخية أساساً لوحدية التفكير الماركسي الداعي لتغيير الأوضاع القائمة في المجتمعات الإنسانية. حيث يرى أن القوانين العامة لنشاط المجتمعات البشرية وتطورها كنظام متكامل تنعكس على جوهر النشاط البشري، ويعتبر هذا النشاط - من وجهة النظر التاريخية - عملية تطور ذاتي متتابع.

وهكذا يلاحظ أن هناك صلة وثيقة بين الاشتراكية والشيوعية^٣؛ فالشيوعية تقصد ما قصدت إليه الاشتراكية، والاشتراكية الخالصة ترمي في النهاية إلى الشيوع، والاشتراكية الثورية هي الشيوعية نفسها، إذ لا تختلفان إلا في بعض الإجراءات والتفاصيل الشكلية.

نشأة الحزب :

انتظمت الخلايا الماركسية في شرق الأردن عام ١٩٤٩، حيث تم تشكيل عدة خلايا في: اربد، والمفرق، ومادبا، والسلط. وفي العام نفسه عقد قادة تلك الخلايا اجتماعاً قرروا فيه تأليف قيادة مركزية من: نبيه ارشيدات، وعيسى مدانات، والدكتور فريد العكشة. وابراهيم الطوال، وحنا حنتر، والمحامي حنا الهلسة.

^١ كارل ماركس: مفكر وفيلسوف ألماني من أصل يهودي، ولد في مدينة تريير سنة ١٨١٨م، ودرس القانون، ثم درس الاقتصاد السياسي. وقد بدأ حياته العملية صحفياً في جردة (غازتية الراين)، ثم انتقل إلى باريس، واتصل بالاشتراكيين الفرنسيين، ثم نفي من فرنسا إلى بروكسل، حيث ألف جمعية سرية شيوعية مع صديقة فريدريك انجلز الذي غدا أخلص أصدقائه وتلاميذه في بنث الشيوعية. وفي سنة ١٨٤٥م نشر بيانها الشهير (بيان الحزب الشيوعي). انظر: سيرة حياة كارل ماركس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨، ص ٤١٠-٤١٢، ٤١٥-٤٢٢.

^٢ البيان الشيوعي، ص ٤٥-٥٤.

^٣ لمزيد من التفاصيل عن الاشتراكية والشيوعية، انظر:

- Engels, F: Socialism Utopian and Scientific Published in Marx and Engels. selected works, Vol. 11, NewYork. 1985. p.136.
- Engels, F. The origin of The Family, Private Property and the Hand book of Marxism State. Published in Marx & Engles. Selected Works. Vol. 11, NewYork. 1942. p.223.
- Marx, Karl. Critique of the Gotha Program. Published in Marx & Eengels - Vol. 11, NewYork. 1942. pp. 23-40.
- Marx, Karl. The Poverty of Philosophy, International Publishers, NewYork. 1975. p.122.

وقد استطاعت هذه القيادة المركزية - بحكم تخرج بعض أعضائها من الجامعة السورية - أن تبني علاقات جيدة مع الحزب الشيوعي السوري، وذلك عن طريق نبيه ارشيدات الذي كان على علاقة ودية مع خالد بكداش.

وفي عام ١٩٥٠ ارتبطت القيادة المركزية بعلاقة مميزة مع عصابة التحرر الوطني الفلسطيني^١. وبعد إعلان الوحدة الأردنية الفلسطينية تباحثت القيادة المركزية مع فؤاد نصار، الأمين العام للعصابة حول توحيدهما، فطلب نصار أن تقوم القيادة بتزويد عصبته بمجموعة من الأبحاث توضح مختلف جوانب الأوضاع في الأردن، وتبين وجهة نظرها من الناحية السياسية في: المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨، ومشروع روتنبرغ، وفي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل صياغة برنامج سياسي للحزب الشيوعي الأردني الذي سيعمل الشيوعيين الفلسطينيين والأردنيين. وقد قدم عيسى مدانات ورقتين: الأولى عن المعاهدة الأردنية البريطانية، والثانية عن مشروع روتنبرغ. وقدم المحامي حنا النيسة ورقة وضح فيها نمط العلاقات العشائرية والقضاء العشائري في الأردن، كما قدمت أوراق أخرى حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية^٢.

وبعد أن درس فؤاد نصار وقادة العصابة الآخرون هذه الأوراق، اتفق مع القيادة المركزية للخلايا الماركسية في الأردن على توحيد العصابة والخلايا في الحزب الشيوعي الأردني، وقد تم الاعلان عن تأسيس الحزب في أيار عام ١٩٥١م^٣.

وقد جاء في وثيقة الاتحاد بين العصابة والخلايا: « إن عدم وجود حزب للطبقة العاملة في شرق الأردن، يضع على عاتقنا واجب المبادرة إلى تكوين هذا الحزب، ولذلك قررت اللجنة المركزية أن يصبح حزبنا، عصابة التحرير الوطني، حزباً للتطبعة العاملة الفلسطينية والأردنية، وأن يصبح حزباً وطنياً ديمقراطياً، مهمته القضاء على الاستعمار، وسحق حليفته الإقطاعية، وجميع عملائه، وذلك عن طريق النضال الشعبي الثوري ».

^١ تأسست هذه العصابة في حيفا عام ١٩٤٣ إثر انشقاق الحزب الشيوعي الفلسطيني، وانقسامه إلى حزبين: يهودي وعربي.

^٢ عيسى مدانات، مقابلة شخصية أجريت معه في منزله بعمان (الشمياتي، خلف مديرية الدفاع المدني) بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٩٦، الساعة ١٠-١٢ ظهراً، تحدث فيها عن نشأة الحزب. وحول تأثير مؤسسي الحزب في الأردن بالحزب الشيوعي السوري، انظر: يعقوب زيادين، البدايات: سيرة ذاتية، أربعون عاماً في الحركة الوطنية الأردنية، دار ابن خلدون، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص ٢٨-٢٩.

^٣ فؤاد نصار، الرجل والقضية، منشورات صلاح الدين، القدس، تشرين الأول، ١٩٧٧م، ص ١٩؛ وانظر أيضاً: الحزب الشيوعي الأردني، المؤتمر الوطني العلني الأول، عمان، نيسان، ١٩٩٣، ص ٨٢.

كما أكدت الوثيقة على جملة أهداف، أبرزها: الدفاع عن السلم العالمي، ومقاومة مؤامرات الاستعمار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإجلاء القوات الأجنبية عن الأردن، والنضال في سبيل الاستقلال الوطني، وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي يشترك فيه كل المواطنين وأعداء الاستعمار والرجعية. ودعت الوثيقة أيضاً إلى تكريس النضال من أجل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الذي صدر عام ١٩٤٧م بشأن تقسيم فلسطين. والعمل على توزيع الأراضي الإقطاعية على الفلاحين، مع ضرورة إيجاد عمل للعمال، وحمايتهم من البطالة.

وأكدت الوثيقة كذلك على ضرورة بناء جيش لا علاقة للاستعمارية به، وعلى مجانية التعليم في جميع فروعه، وعلى ضرورة إطلاق الحريات العامة. كما حثت على تأسيس مجلس نيابي منتخب يمثل الشعبين الأردني والفلسطيني، وعلى إنجاز دستور ديمقراطي، يؤمن مصالح الشعب في المدن والقرى^١.

وأعلنت الوثيقة أن تحرر الشعبين الأردني والفلسطيني لن يتم إلا بنضالهما المشترك، وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأردن، ويشترك معه في قضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية^١.

وبعد تأسيس الحزب، مارس الشيوعيون نشاطاتهم، وحاولوا كسب عناصر جديدة تساعد على توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية، ففتحو باب العضوية للمتقنين البارزين. وعلى أثر ذلك رأى فريق من الحزب أن انضمام أعداد كبيرة من المتقنين إلى الحزب يخالف الأصول الماركسية التي تعتبر الحزب طليعة الطبقة العاملة، والمدافع عن حقوقها. بينما رأى فريق آخر أن فتح باب العضوية للمتقنين يساعد في تجذير الحزب بين الناس، ويوسع قاعدته الشعبية. وكان على رأس الفريق الأول: رضوان الحلو، وحرب حرب، العضوان البارزان في لجنة الحزب المركزية. وأما الفريق الثاني فيمثله فؤاد نصار، الأمين العام للحزب، وعدد كبير من

^١ المقاومة الشعبية، العدد (٦)، السنة الثالثة، حزيران، ١٩٥١، ص ١-٤؛ ويعقوب زيادين، البدايات، ص ٤٧؛ و ٢٧ عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي الأردني، منشورات التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، ١٩٧٨، ص ١١٥؛ ويعقوب زيادين، حوار حول الحزب الشيوعي الأردني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، مؤسسة شومان، بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٣، ص ١-٢.

^٢ المقاومة الشعبية، العدد (٦)؛ وموفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، ١٩٢٧-١٩٨٧، ببلوغرافيا، ط ١، ١٩٨٨، ص ٢٥.

أعضاء اللجنة المركزية. وقد اشتد الخلاف بين الفريقين مما أدى إلى فصل رضوان الحلوي، وحرب حرب من الحزب سنة ١٩٥٢م^١.

وفي آب ١٩٥٢م اعتقلت الحكومة الأمين العام للحزب (فؤاد نصار)، فحل مكانه في القيادة رشدي شاهين الذي أعلن تخلي الحزب عن سياسة استقطاب المتقنين، والانتقال إلى التعريف بالحزب ومبادئه عن طريق المظاهرات، وإقامة النشاطات الحزبية^٢.

وتنفيذاً لهذه السياسة، نظم الحزب ثلاث مظاهرات متتالية؛ الأولى بعد اعتقال فؤاد نصار في آب ١٩٥٢، والثانية في أيلول ١٩٥٢، والثالثة في تشرين الثاني من العام نفسه. وقد وزعت خلال هذه المظاهرات في نابلس وطولكرم وعمان وإربد والسلط منشورات تدعو إلى إسقاط حكومة أبو الهدى^٣، كما دعت إلى تشكيل حكومة وطنية تعمل على: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق المعتقلات في الجفر والزرقا، وإلغاء القوانين الاستثنائية، مع التشديد على أهمية السماح بتشكيل الجمعيات والهيئات والأحزاب. كما دعت المنشورات إلى رفض المشروعات الاستيطانية، وإحصاء اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك إلى رفض مشروع قيادة الشرق الأوسط، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإلى قبول قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧^٤.

وفي إطار سعيه لتوسيع قاعدته الشعبية، وانطلاقاً من مبادئه القائمة على تنظيم صفوف العمال، بدأ الحزب منذ نهاية عام ١٩٥٢ بتبني قضايا العمال، فطالب الحكومة بتوفير فرص العمل الدائم لهم، والتوقف عن التسريح الكيفي، والفصل التعسفي. كما طرح الحزب مسألة تحديد ساعات العمل، وتوفير الضمانات الصحية والاجتماعية للعمال، وتأمين الحماية لهم من جور أصحاب العمل^٥.

^١ امون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، ص ٦٤-٦٥.

^٢ المقاومة الشعبية، السنة الخامسة، (العدد ١٤)، تشرين الثاني، ١٩٥٢، ص ٨.

^٣ المصدر السابق، ص ٩.

^٤ المقاومة الشعبية، عدد كانون الأول ١٩٥٢ (بخط اليد)؛ وانظر أيضاً، محمود القاضي، شيء من الذاكرة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥، ص ٦٠.

^٥ المقاومة الشعبية، السنة الخامسة، العدد (١)، أوائل كانون الثاني ١٩٥٣، ص ٦؛ وانظرها في الحوراني، الحركة العمالية الأردنية، ١٩٤٨-١٩٨٨، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة، مجلة الأردن الجديد، الكتاب رقم ١، ط ١، قبرص، أيلول ١٩٨٠، ص ١٦.

وفي مطلع عام ١٩٥٣ وجه الحزب نداءً إلى العمال لتنظيم أنفسهم، والتكتل سراً، والمطالبة بتنظيم نقابي. وعندما أقر قانون النقابات العامة في آذار ١٩٥٣ سارع الحزب إلى دعوة العمال للانتظام في النقابات، وإقامة اتحاد عام يجمع بينها^١.

ولضمان استمرارية الحزب ونشاطه، توجه إلى قطاع الطلبة، واعتبرهم الرافد الأساسي لقاعدته، ولذلك أنشأ منظمة تابعة له أطلق عليها اسم (رابطة الشباب الديمقراطي)^٢. كما قامت لجان الحزب العاملة في المناطق بإنشاء خلايا طلابية في القدس وعمان والكرك وطونكرم واربد ورام الله والخليل وسلفيت^٣.

الهيكل التنظيمي للحزب :

التزم الحزب الشيوعي الأردني بالهيكلية التنظيمية التي أقام عليها لينين الحزب الشيوعي السوفياتي، وهي هيكلية تقوم على أساس هرمي مركزي، تتركز السلطة فيه بيد مركز الحزب الذي يجب أن يمتلك كل الوظائف السرية، لجعل الحزب قادراً على الإمساك بكل منظماته. وبالتالي فإن الهرم يتشكل من قمة تتربع عليها التنظيمات القيادية، وقاعدة تحتها التنظيمات الحزبية الأساسية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التنظيمات القيادية:

وتتألف هذه التنظيمات من:

أ- المؤتمر العام : يعتبر المؤتمر العام أعلى هيئة قيادية في الحزب، ويتمتع باختصاصات واسعة في جميع شؤونه السياسية والإدارية والمالية. وهو الهيئة التي تنتخب الأمين العام للحزب، ونائبه، والسكرتير العام. والتي تملك وحدها صلاحية وقف نشاط الحزب، أو دمج مع غيره، أو تعديل منهاج عمله. ومن

^١ هاني الحوراني، المصدر السابق، ص ١٧-٢٠.

^٢ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٧٣.

^٣ إلى أين يتجه الأردن، ص ٥٩؛ وانظر أيضاً: أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٧٣-١٧٥.

صلاحيات المؤتمر العام أيضاً: تحديد سياسة الحزب في مختلف المجالات، وإقرار موازنته، وبيان أوجه إنفاقها^١.

ويتألف المؤتمر العام من ممثلي مختلف فروع الحزب، ومن أعضاء اللجنة المركزية. وفي كثير من الأحيان كان يُضم إليه ممثلو الحزب في المجالس البرلمانية. ويعقد هذا المؤتمر دورة عادية واحدة في العام، ولكن يجوز دعوته للانعقاد في دورات استثنائية كلما دعت الحاجة.

ب- اللجنة المركزية: تأتي في المرتبة الثانية بعد المؤتمر العام، وتُمارس اختصاصات المؤتمر كافةً فيما بين دورات الانعقاد، ماعدا تعديل النظام الداخلي، وإيقاف نشاط الحزب، أو دمج مع غيره من الأحزاب.

ويشترط في عضو اللجنة المركزية أن يكون متفرغاً للعمل الحزبي، وأن يكون من الإعضاء الذين استمرت عضويتهم في الحزب سنوات طويلة، وممن سبق لهم تولي مناصب قيادية فيه^٢.

ج- المكتب السياسي: ينبثق عن اللجنة المركزية، ويمثل - في حقيقته - رئاسة تلك اللجنة. وغالباً ما يتشكل المكتب السياسي من عدد لا يزيد على ثلاثة أعضاء، تنتخبهم اللجنة المركزية على أساس نشاطهم وكفاءتهم القيادية، وخبرتهم في العمل السياسي. وصلاحيات المكتب السياسي هي نفسها صلاحيات للجنة المركزية، إضافة إلى مسؤولية أعضائه عن إدارة النشاطات اليومية للحزب^٣.

ثانياً: التنظيمات الحزبية الأساسية:

تشكل هذه التنظيمات الإطار العام الذي يرتبط فيه الأعضاء بالحزب، ويأتي على رأسها اللجان، وهي من مستويين:

^١ تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٠، ص ٦٠؛ ولينين، خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء، موسكو، دار التقدم (د.ت)، ص ٥٧-٦١؛ وامنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٠.

^٢ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧١.

^٣ المصدر السابق، ص ٧٣.

أ- لجان المناطق : وتقوم في المنطقة مقام اللجنة المركزية للحزب. وتتألف كل لجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء. أما مسؤوليات اللجان فأهمها: الإشراف على صقل وتنقيف الأعضاء الجدد، ثم إنشاء وتنظيم خلايا متخصصة للفلاحين والعمال والطلاب، وإعادة تشكيل الخلايا التي كانت تكتشفها الأجهزة الأمنية^١. وإضافة إلى ذلك كان يتولى كل عضو من أعضاء اللجنة مهمة محددة، فهناك مسؤول الدعاية والإعلام، وهناك مسؤول للفلاحين، وآخر للعمال، ومشرف للطلاب.

وكانت هذه المسؤوليات المنوطة بالأعضاء تتغير من وقت لآخر، إما لترتيب خاص بالحزب، وإما لثبوت ارتكاب العضو بعض الأخطاء، أو بسبب اعتقال العضو المسؤول.

ويبين الجدول التالي^٢ مهمات أعضاء اللجنة المنطقية في القدس، كمثال على هذا التنظيم:

التسلسل	اسم العضو	اللجنة	السنة	المهمة
١-	داود أنطون الترجمان	القدس	١٩٥٥/٥٤م	سكرتير (حافظ أسرار)
٢-	نعيم الأشهب	القدس	١٩٥٥/٥٤م	مسؤول التنظيم
٣-	يعقوب زيادين	القدس	١٩٥٥/٥٤م	أمين الصندوق
٤-	ابراهيم على المغربي	القدس	١٩٥٥/٥٤م	مسؤول الدعاية وتوزيع النشرات
١-	نعيم الأشهب	القدس	١٩٥٧/٥٦م	سكرتير (حافظ أسرار)
٢-	منير العسلي	القدس	١٩٥٧/٥٦م	مسؤول طلبة
٣-	طارق العسلي	القدس	١٩٥٧/٥٦م	مسؤول لجان الفلاحين
٤-	صادق الترجمان	القدس	١٩٥٧/٥٦م	أمين الصندوق

١ المصدر نفسه، ص ٧١.

٢ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٢؛ وانظر: عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، من اعترافات ياسر شريط بعد انفصاله عن الحزب، ص ١١٢-١١٣.

وقد بلغ عدد اللجان المنطقية (المناطق) في المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من عشر لجان، هي: لجنة منطقة عمان والبلقاء، ولجنة منطقة الكرك، ولجنة منطقة اربد، ولجنة منطقة القدس، ولجنة منطقة الخليل، ولجنة منطقة نابلس، ولجنة منطقة رام الله، ولجنة منطقة بيت لحم، ولجنة منطقة أريحا، ولجنة منطقة سلفيت^١.

ب- اللجان المحلية: تتفرع هذه اللجان عن اللجان المنطقية، وتتألف كل منها - في الغالب - من ثلاثة إلى أربعة أعضاء، يشغل كل منهم وظيفة محددة، فهم: أمين الصندوق، والمسؤول المفوض للمبادئ الحزبية، وحافظ الأسرار. ويضاف إلى هؤلاء - أحياناً - ما كان يعرف بمسؤول الجواز، وتتخصص مهمته بتوزيع المنشورات والمطبوعات الحزبية.

ج- الخلايا: وترتبط باللجان المحلية، وقد أقرها الحزب - كصيغة من صيغته التنظيمية - في المؤتمر الشيوعي العالمي الثالث في ١/٢١/١٩٢٤، وذلك نظراً للمزايا العملية التي تترتب عليها؛ فقلة عدد أعضاء الخلية يمكن المسؤول من السيطرة على شؤونها، ويسر له التبليغ عن الاجتماعات والأوامر الحزبية دون أن يلفت نظر الأجهزة الأمنية. كما أن قلة عدد أعضاء الخلية يمكنها من إخفاء نشاطاتها. أما المهمة الأساسية للخلية فهي تنقيف الأعضاء بأيدولوجية الحزب.

وكان المؤتمر قد وجه الخلايا للعمل على أساس منهي، إلا أن ظروف الحزب اقتضت أن تكون إلى جانب الخلايا المهنية خلايا محلية تشكل على أساس مكاني، وذلك للعمل على ضم أعضاء لا يقيمون في مراكز تجمع كبرى كالمحاميين، والأطباء، والمهندسين، والعمال. ولتسهيل عقد الاجتماعات في أوقات الطوارئ^٢.

وحرصاً من الحزب على عدم تمكين الأجهزة الأمنية من اختراق صفوفه، أطلق على أعضائه أسماء مستعارة، وأعطى كلًا منهم رقماً، كما أعطى لكل خلية

١ عبد الحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ١١٢.

٢ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٢؛ وموريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٤٨-٥٠؛ وشمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم السياسية، ط ٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٧٧-٧٨.

رمزاً تعرف به على مستوى قيادة المنطقة، والقيادة المركزية. ويوضح النموذج التالي^١ هذه الترتيبات:

التسلسل	اسم الصريح للعضو	الاسم المستعار	الرقم الحزبي	رمز الخلية
١-	كريم خلف دباح	فريد	١٨٧٥	ج
٢-	محمد زيدان الدرهمي	محسن	١٨٧٦	
٣-	خالد علي سلامه	ناجي	١٨٧٧	
٤-	ياسر شريتح	باسم	١٨٧٨	

عضوية الحزب :

يشترط الحزب الشيوعي توافر صفات معينة في الأشخاص الذين يضمهم إلى عضويته، منياً: الالتزام المسلكي والخلقي الصارم، والاستعداد لتكريس الكثير من الوقت والجهد لمصلحة الحزب، إذ إن العضو - في نظر الحزب - حامل رسالة عليه نشرها للجماهير. ولذلك فإن اللجنة المتخصصة بقبول العضوية، تقوم قبل منح العضوية بالتحقق الكامل من شخصية الفرد، وفحص استعداده للتضحية في سبيل الحزب، وذلك باتباع خطوات متتالية، تبدأ بقيام عضو اللجنة - دون أن يعرف بنفسه - بعرض الأفكار الحزبية على الشخص، وإذا اطمأن إلى تقبله للأفكار يعرض اسمه على اللجنة المحلية ليحوز على ترقية من عضوين على الأقل، بعد أن يقدم عنه تقريراً يوضح فيه مؤهلاته، ومدى الإسهامات المتوقعة منه للحزب^١.

وبعد قبول عضوية الشخص يتم اختبار جديته، حيث يطلب إليه إعلان ولأنه للحزب، ودفع الاشتراكات الشهرية، وإظهار استعداده لتوزيع المنشورات والمطبوعات الحزبية، وذلك بهدف اكتشاف مدى تقبله للمخاطرة، والعمل السري.

وبعد التثبت من جدية العضو المستهدف، تبدأ مرحلة صقله، حيث يلحق أفكار الحزب وعقائده تحت إشراف العضو الذي استقطبه. وعند اجتيازه ذلك، يوقع وثيقة انتساب خطية، وفق النموذج التالي:

^١ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ١١٣.

^٢ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ٤٣؛ وانظر: أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧.

وثيقة انتساب
للحزب الشيوعي الأردني

رئيس اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في رام الله رقم الخلية أ ب (ج)

في منطقة بواسطة رئيس الخلية أ ب (ج) .

إنني أنا الموقع أدناه، أوافق على الانتساب للحزب الشيوعي، بعد أن أمنت، واعتقدت بمبادئه وأفكاره. وإني إذ أتحمل كل مسؤولية في سبيل ذلك، سأقوم بواجبي خير قيام.

التوقيع : ياسر شريتح

الاسم الصريح: ياسر شريتح

الاسم المستعار: باسم

الرقم الحزبي: ١٨٧٨

المدينة : رام الله

مسؤول لجنة المنطقة

ثم يؤدي العضو الجديد قسم الولاء التالي:

« أقسم بشرفي أن أحافظ على سمعة المبادئ الماركسية اللينينية، أقسم بالمبدأ الماركسي اللينيني أن أحافظ على سمعة الحزب الشيوعي الأردني، وأن أمتثل لأوامر قادتي، وأرفع شعارات الحزب، وأعمل في سبيلها»^١.

وكان على العضو المستقطب أن يظل تحت إمرة الشخص الذي استقطبه خوفاً من عمليات الاختراق من قبل الأجهزة الأمنية، والتي كانت توقع الحزب في مشكلات كبيرة، منها على سبيل المثال - استقطاب السيد داود ذيب أبو شمس من قبل عضو الحزب رشدي الهباب، أحد القيادات المرموقة، فقد ضُبطت هذه الحالة مما أدى إلى انكشاف عدد من قيادات الحزب، ومن ثم اعتقالهم، ومنهم الأمين العام (فؤاد نصار)، ورشدي الهباب نفسه^١.

^١ عبدالحفيظ محمد، من اعترافات ياسر شريتح بعد انفصاله عن الحزب.

^٢ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٤٨؛ وانظر أيضاً: أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٩.

حقوق العضو :

يعتني الحزب الشيوعي بأعضائه، إذ يتخذ العديد من الإجراءات الوقائية لحمايتهم أفراداً وتنظيمات. ويتوخى الحيطة والحذر عند استقطاب الأعضاء الجدد، ثم يتابعهم. وإذا لاحظ أن بعض أعضائه يخضع لمراقبة الأجهزة الأمنية، يطلب منه تغيير عمله، أو منطقة سكنه.

ويهتم الحزب بأعضائه اهتماماً كبيراً، ويرعى أسر المعتقلين والمتوفين منهم، حيث كان يوفر لها الأموال عن طريق اللجنة التي كان العضو منتمياً إليها، وإلا فعن طريق اللجنة المركزية. وتستمر هذه الرعاية حتى يكبر أحد أفراد الأسرة، ويصبح قادراً على إعالتها^١.

ومن الأمثلة على ما يقدمه الحزب لأعضائه، قيام اللجنة المركزية عام ١٩٥٧ بإرسال (١٠٠) مائة دينار إلى رئيس لجنة منطقة نابلس، الذي اشرف على توزيعها على عائلات المعتقلين، وعلى المعتقلين أنفسهم داخل المعتقلات^٢. وقيام أعضاء الحزب المعتقلين في معتقل الجفر بتشكيل لجنة قيادية للإشراف على المساعدات المالية الدورية التي كانت تصل إليهم من الحزب. وقد قررت تلك اللجنة اقتطاع ١٠٪ من تلك المساعدات، واستغلت هذه النسبة في إنشاء مصنع صغير لخياطة الملابس، مما ساهم في توفير بعض الأموال للحزب وللمعتقلين^٣.

وكان الحزب يوفر لأعضائه المطاردين من الأجهزة الأمنية ما يلي :

- النفقات.
 - مجموعتين من الملابس مختلفتين، مما يتيح له التخفي أثناء مطاردته.
 - الأوراق الثبوتية اللازمة كالهويات، والجوازات المزورة، لمساعدته على الهرب^٤.
- وللمحافظة على سرية عمل الحزب وتنظيماته لجأ إلى التشديد على أعضائه بضرورة التعامل مع ما يصدر إليهم من الحزب بسرية تامة. وإحكام ذلك فرض التكتيك التالي:

١ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٤.

٢ المصدر السابق، ص ٧٤.

٣ شاهر أبو شحوت، مذكرات شخصية مخطوطة (سلمها الباحث لمركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية)، ج ٢، ص ٢٦؛ وأمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٤-٧٥.

٤ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٨٩، ٩٣، ١٤٠، ١٤٩؛ وأمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٨.

- ١- فرض التعاون بين أعضاء الخلايا وعلى مستوى التنظيم ككل، على أن يتم التعامل بين الخلايا واللجان المحلية والمنطقية بالأسماء الحركية (المستعارة) وبالأرقام، وكانت الأسماء الحركية تتغير بين فترة وأخرى بقرار من القيادة العليا. ولم تكن الأسماء الصريحة تكتب إلا في حالات محددة، منها: تقديم التقارير السرية للقيادة العليا.
 - ٢- تدريب العضو على كيفية التصرف في مواجهة المواقف، ومن ذلك ضرورة إتلاف الوثائق التي تكون بحوزته عند تعرضه للاعتقال.
 - ٣- عدم اختلاط أعضاء الخلية بغيرهم من أعضاء الخلايا الأخرى.
 - ٤- امتناع العضو - في حال اعتقاله - عن الاعتراف، حتى لو قدمت الأجهزة الأمنية دليلاً قاطعاً على إدانته.
 - ٥- الاستسلام للأجهزة الأمنية أثناء الاعتقال، وعدم الدفاع عن مبادئ الحزب، وتوخي الحذر في المعتقل خشية أن تكون تلك الأجهزة قد دست من يتجسس على المعتقلين. وقد تم حصر هذه التكتيكات بمرحلة التحقيق، وأما في مرحلة المحاكمة فقد طلب من العضو الاعتراف بالتبعية الموجهة إليه، واستغلال الدعم القانوني للدفاع عن نفسه، كوسيلة لنشر مبادئ الحزب ومفاهيمه^١.
- ولمواجهة الإجراءات الأمنية المشددة، كان الحزب يلجأ إلى أساليب وقائية لحماية أعضائه، فقد كان يطلب من العضو:
- عدم التكلم مع الآخرين، والإقلال من الشرثرة.
 - الحذر من المدسوسين.
 - أن لا يبقى في حوزته ما يدينه.
 - التحري الدقيق عن أصحاب البيوت والمجاورين قبل استئجارها، وأن يتم الاستئجار من قبل رفيق يكون أقل تردداً أو لم يتردد نهائياً على المأجور^٢.

^١ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٥.

^٢ المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٨.

العقوبات :

أقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٥٢ ثلاث عقوبات متدرجة في الشدة، لتتلاءم مع حجم المخالفة التي يمكن أن يرتكبها العضو، وهي:

١- الإخراج : وهي فصل العضو عن الحزب لمدة سنة، وتوقع على من يرتكب خطأ بسيطاً في حق الحزب، ويمكن إعادته إلى عضويته إذا أثبت - خلال السنة التي فصل فيها - مثابرتة على خدمة الحزب، وإخلاصه له.

٢- الفصل : وتعني هذه العقوبة فصل العضو لمدة عشر سنوات، وتوقع على من يخل بتعليمات الحزب، أو يرتكب خيانة بسيطة، أو ينتهك حرمة الحزب، ولا يعاد إلا إذا أثبت - خلال فترة فصله - الاستمرار بالعمل من أجل الحزب، والإخلاص له، والتضحية في سبيله. ويمكن إعادة العضوية قبل انقضاء هذه المدة، إذا استمر المفصول في خدمة المبادئ الشيوعية.

٣- الطرد : أي الطرد نهائياً من الحزب، وتوقع هذه العقوبة على من يخون الحزب، أو ينتسب إلى حزب آخر^١.

وقد أوقعت عقوبة الطرد على أكثر من عضو، ولأكثر من سبب، ومن هؤلاء: رضوان الحلو الذي طرد بسبب توجيهه تهمة التآمر والخيانة للأمين العام (فؤاد نصار) عام ١٩٥٢. وحرب حرب الذي طرد عام ١٩٥٣ بسبب تورطه في نزاعات شخصية والتحريض عليها^٢. وسميح الغضبان الذي طرد عام ١٩٥١ لثبوت تعامله مع السلطات الأمنية^٣. وأمين محمد علي، من منظمة رام الله، الذي طرد لسلكه الشائن ومغامراته وتفسخه الأخلاقي^٤.

^١ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٥٦.

^٢ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٥٥.

^٣ المقاومة الشعبية، السنة (٣)، العدد (١١)، أوائل تشرين أول، ١٩٥١، ص ٣.

^٤ المقاومة الشعبية، السنة الخامسة، العدد (٣)، أوائل شباط ١٩٥٣، ص ٩.

وعلى الرغم من كل الاحتياطات الأمنية التي اتخذها الحزب، تمكنت أجهزة الأمن من اختراق صفوفه، والحصول على قوائم دقيقة بأسماء قياديه وأعضائه وعناوينهم، والأماكن التي يترددون عليها. وقد احتفظت بهذه القوائم إلى أن تقرر السلطة السياسية مدهامة الحزب^١.

التركيبة الاجتماعية لأعضاء الحزب :

تم تصنيف أعضاء الحزب إلى ثلاث درجات هي: (أ، ب، جـ) وذلك حسب موقع العضو القيادي، وانتمائه، ودرجة إخلاصه. وقد بلغ عدد الأعضاء في الخمسينات من هذا القرن نحو ٢٢٨٢ عضواً، منهم ٧٥% من سكان المدن، و ٢٥% من سكان القرى.

وكانت نسبة سكان المدن من المصنفين في الدرجة (أ) ٧٨% والنسبة الباقية، وهي ٢٢% من سكان القرى. أما الدرجة (ب) فقد بلغ عدد الأعضاء المصنفين فيها ١٦٧٠ عضواً منهم ٦٠% من سكان المدن، ومن بينهم الطلبة. وكان البقية، والذين يشكلون ٤٠% من سكان القرى.

أما توزيع الأعضاء حسب القطاعات المهنية^٢ فكان على النحو التالي:

٦٠% معلمون

٥% ملاكون

٢,٥% تجار

٢٢% عمال

١٠% فلاحون

٠,٥% عسكريون (أمن)

ويلاحظ من هذه النسب أن المعلمين يشكلون أكثر من نصف الأعضاء الآخرين بجميع قطاعاتهم، ويرجع السبب في ذلك أن الحزب أعطى أولوية خاصة لاستقطابهم في محاولة لاختراق صفوف الطلاب، لأنهم يشكلون رافداً مهماً للحزب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٦٨. (وقد أكد عيسى مدانات في المقابلة التي أجريت معه يوم ٣

كانون الثاني ١٩٩٦، دقة هذه النسب).

^٢ المصدر السابق، ص ٩٠.

كان الطلاب اقدر من غيرهم على توزيع المنشورات، وتحريك المظاهرات. كما أن من السهل على المعلمين نشر أفكار الحزب ومبادئه في الأوساط القروية^١.

التنظيمات الطلابية :

اعتد الحزب في معظم نشاطاته وفعالياته اليومية على الطلبة، فقد شكلوا العمود الفقري لمظاهراته وتوزيع منشوراته، كما شكلوا واجهة تحنفي وراءها العناصر الرئيسية للحزب.

ولكى يضمن الحزب الوصول إلى أهدافه، وجه اهتمامه الأول لتنظيم معلمي المدارس، لأن من السهل عليهم اختراق صفوف الطلبة عن طريق تعاملهم اليومي معهم في الصف، وسيولة اتصالاتهم بهم خارج الدوام الرسمي^٢.

وقد تبنى الحزب الشيوعي الدفاع عن الطلبة، وعمل على توحيدهم في تنظيم خاص يدافع عن قضاياهم وحقوقهم في سائر مراحل التعليم، بدءاً من: مجانية التعليم، وفتح المدارس الجديدة في الأحياء ليسهل وصول الطلبة إليها، ومجانية الكتب التعليمية، وتزويد الطلبة بالوسائل التعليمية المجانية أيضاً. وانتهاء بحق الطلبة في تنظيم أنفسهم في اتحاد أو رابطة شبابية تقوم على رعاية أهدافهم.

وقد نجح الحزب في تنظيم روابط طلابية في بعض مناطق المملكة، تشكلت من عناصر طلابية بارزة في صفوفه، وممن كانت لهم ذكريات مجيدة في مسيرته^٣. ومن هذه الروابط: رابطة الطلبة الشيوعيين في القدس، التي أعطيت لها صلاحية الإشراف على تنظيم الطلاب والطالبات وتنقيفهم، وتمثيلهم أمام لجان الحزب، والمطالبة بحقوقهم الطلابية. وقد كانت الصيغة التنظيمية للرابطة على النحو التالي:

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٨٦.

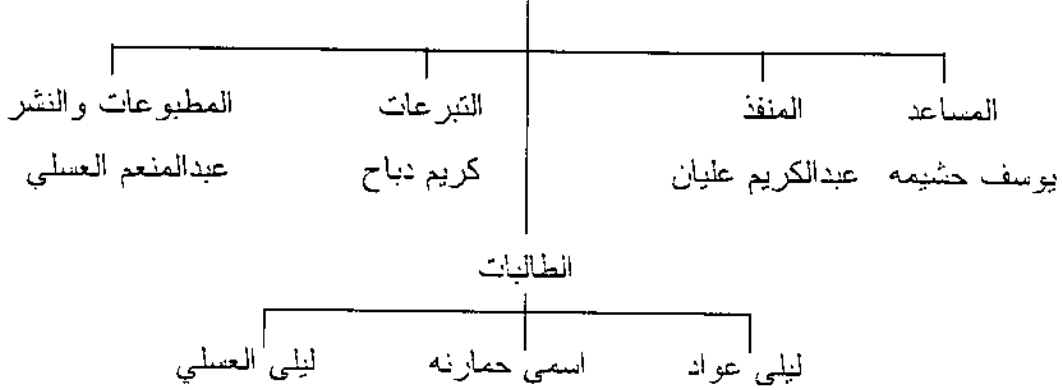
^٢ المقاومة الشعبية، السنة الرابعة، العدد (١٨) ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢، ص ٤.

^٣ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٧٥، ١٠٠، ١٣٢.

رئيس المنطقة للتنظيم الطلابي

ومنظم خلاياها

ياسر شريتح



وشاركت هذه الرابطة في مؤتمر الطلبة لعام ١٩٥٦، وفازت بثلاث الأصوات، كما حصلت على وسام رمزي من الرابطة العالمية للطلاب في براغ، كرابطة مثالثة.

ويقتضى التنظيم الهيكلي السابق أن ترسل كل منطقة مندوباً عنها ليمثلها في الرابطة. وقد مثل مناطق الضفة الغربية فيما^١:

محمد الحاج	الخليل
منصور الشمالي	أريحا
نخلة شهوان	بيت لحم
خالد سلامه	رام الله
عيسى أبو غوش	القدس

وقد أدى تنظيم الطلبة إلى وقوع أضرار كبيرة في صفوفهم، فقد كانت مظاهراتهم تؤدي إلى إغلاق المدارس، كما كان بعض الطلبة المنظمين يتعرضون للسجن والملاحقة. ومن أهم المظاهرات التي يمكن الإشارة إليها:

المظاهرات الطلابية التي خرجت صباح يوم ٢١/١٠/١٩٥١ في كل من: عمان وإربد ونابلس والسلط وقلقيلية، تأييداً لمصر في إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية لسنة ١٩٣٦، واحتجاجاً على استمرار ارتباط الأردن ببريطانيا. وقد رفع المتظاهرون شعارات منها:

^١ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٥٨، ٦٦، ٦٧.

- يسقط الاستعمار الأنجلو أمريكي.
 - تسقط معاهدات الذل والعبودية في مصر والأردن والعراق.
 - عاش نضال الشعوب من أجل السلام والحرية.
 - عاش النضال الشعبي في سبيل السلم والاستقلال والديمقراطية.
 - لتسقط المعاهدة الأردنية - البريطانية. ليسقط الجلاد كلوب.
- وفي اربد رفع المتظاهرون من الطلبة لافتة كتب عليها: « تحية للاتحاد السوفيتي وقائده العظيم ستالين »^١.

هذا وقد أصبح الطلبة تحت رحمة معلمي المدرسة، ومديري مدارسهم، فقد أقدم مدير الكلية العلمية الإسلامية على طرد الطالبين وليد العطيوي، ونايف القسوس باعتبارهما من نشيطي الحركة الطلابية المحرضين على أعمال الشغب. كما أقدم مدير مدرسة كلية الحسين بتهديد الطلبة بالطرد من المدرسة، وتسليمهم لرجال الشرطة. وقام مدير المدرسة الفاضلية (طولكرم) بتشكيل لجنة طلابية من الطلبة: سليمان ناصيف، وفريد بركة، ومحمد العارف لتزويد الإدارة المدرسية بأسماء الطلبة الذين يحرضون زملاءهم على الشغب، وعلى أثر ذلك قام بتسليم بعض الطلبة لمدير شرطة المنطقة، لاعتراف طلبة آخرين عليهم بأنهم شيوعيون، مما أدى إلى قيام الشرطة بمداومة منازلهم، وتفتيشها، ثم سجنهم لمدد مختلفة. وفي هذا الإطار أيضاً هدد مدير مدرسة الخليل بتسليم الطلبة للشرطة^٢. واعتقلت الأجهزة الأمنية عدداً من الطلبة في عمان والقدس عام ١٩٥٢م، مثل: نايف القسوس، وصادق الترحمان، وطارق العسلي، ورأفت الأشهب، ووجهت إليهم تهمة الانتساب للشيوعية^٣. وفي حزيران عام ١٩٥٢ حكم على الطائب وديع الشاعر، أحد طلبة الصف الرابع الثانوي في مدرسة اربد الثانوية، بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، بسبب حيازته منشورات شيوعية^٤.

^١ المقاومة الشعبية، السنة الثالثة، (العدد ١٢)، تاريخ أواسط تشرين الثاني ١٩٥١، ص ٤١؛ وانظر أيضاً:

د. ابراهيم العزاوي، حق حل البرلمان في الأردن، دراسة مقارنة مخطوط، ص ٥٥، ص ٥٦.

^٢ المقاومة الشعبية، (العدد ١٨)، ص ٤.

^٣ المصدر السابق (عدد صادر في أوائل كانون الأول ١٩٥٢، ص ١).

^٤ المصدر نفسه، (العدد ١٣)، السنة الرابعة، تموز ١٩٥٢، ص ١.

وهذه الأمثلة، وغيرها كثير، إنما تدل على تمكن الحزب الشيوعي من اختراق صفوف الطلبة بشكل ملحوظ، واستقطاب أعداد كبيرة منهم.

موارد الحزب المالية :

تعددت مصادر تمويل الحزب الشيوعي وتنوعت، فقد حصل على مساعدات من موسكو، وتلقى هبات من أنصاره ومؤيديه، وذلك إضافة إلى موارده الذاتية.

فقد كان الحزب الشيوعي الأم في موسكو يقدم مساعدات مالية لفروع الحزب في مختلف الأقطار، ومنها الأقطار العربية، وذلك عن طريق الحزب الشيوعي السوري الذي كان يوزع الحصص على الأحزاب الشيوعية العربية كافة. ولم تكن حصص هذه الأحزاب متساوية، وإنما كانت تتفاوت حسب كفاءة الحزب، ونشاطه في قطره، وتجاوبه مع الجماهير. وقت كانت الحصة المخصصة للأحزاب الشيوعية في الأردن والعراق عام ١٩٥٤م مليون روبل سوفياتي، وفي عام ١٩٥٥م قدم خالد بكداش، سكرتير الحزب الشيوعي السوري، ألفي جنيه استرليني كمساعدة للحزب الشيوعي الأردني، بسبب ظروفه القاهرة آنذاك.

وكانت موسكو ترصد أيضاً مبالغ للمؤتمرات والمهرجانات العالمية التي تعقد فيها، وفي" فرصياً، وبخارست، وبكين. كما كانت ترسل سفناً وطائرات لإحضار الشبيبة الشيوعيين، لكي يساهموا في تلك المؤتمرات والمهرجانات .

أما مصادر التمويل الأخرى فتتمثل في :

- ١- الاشتراكات الشهرية، وقد تراوحت قيمة الاشتراك الشهري خلال الخمسينات بين ١٥٠ و ٢٠٠ فلس وكانت هذه الاشتراكات تدفع للمسؤول المالي في الخلية، الذي يسلمها بدوره للمسؤول المالي في اللجنة المحلية، فلجنة المنطقة، فاللجنة اللوائية. ويقوم المسؤول المالي في اللجنة اللوائية بإعداد كشف يبين المبالغ المصروفة على شؤون الحزب المختلفة في المنطقة، والمبالغ المتبقية، ويرسله إلى اللجنة المركزية.
- ٢- تبرعات الأعضاء للإنفاق على عائلات المعتقلين والمتوفين والأسر الفقيرة.

١ عبد الحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص٥٣؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص٧٩-٨٠؛ ووثائق الدولة السورية، ووثائق الأحزاب السياسية، الحزب الشيوعي، الوثيقة رقم (ح/٣٠/١١٧٩). عنوان الوثيقة (التعاون مع الجيش العربي الاردني والشيوعية).

- ٣- تبرعات أنصار الحزب ومؤيديه، وكانت هذه التبرعات تشكل مصدراً مهماً من مصادر تمويل الحزب.
- ٤- عائدات منشورات الحزب ومطبوعاته، حيث كان اشتراك الأعضاء إجبارياً في صحيفة الحزب^١.

اتصالات الحزب :

اتبع الحزب الشيوعي طريقتين للاتصال بين تنظيماته المختلفة، وهما: التقارير والرسائل. وقد كانت التقارير طريقة القاعدة للاتصال بالقمة، بينما كانت الرسائل - في الغالب - هي طريقة اتصال القمة بالقاعدة.

والتقارير أنواع، هي :

- أ- تقارير الخلايا: وتقدم من الخلية إلى اللجنة المحلية، فاللجنة المنطقية. وتتضمن عادةً معلومات عن ردود فعل سكان الموقع الذي تتمركز الخلية فيه، بعد كل حدث سياسي هام، ومعلومات أخرى عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الخلية.
- ب- تقارير اللجان المحلية: وتقدم فيها معلومات عن الحوادث السياسية غير العادية التي تقع في منطقة اللجنة الجغرافية. والهدف من هذه التقارير هو الحصول على معلومات تفيد في تقييم الأوضاع السائدة. وكانت هذه التقارير ترفع أيضاً للجنة المركزية، للإفادة منها في النشرات الصحفية للحزب.
- ج- التقارير اللوائية (المنطقية): وتتضمن هذه التقارير عرضاً لنشاطات الخلايا التابعة للمنطقة، وبعض التفاصيل الإدارية، ومبررات ما ينجم عن اجتماعات اللجنة من قرارات.
- د- التقارير الشهرية: وكانت هذه التقارير تطلب من مستويات التنظيم كافة.
- هـ- التقارير غير المنتظمة: وهي تقارير تطلب عند وقوع أي أزمة سياسية، أو حدوث مشكلة في منطقة للحزب وجود فيها^٢.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٧٩-٨٠.

^٢ المصدر نفسه، ص ٨٠.

أما الرسائل فنوعان، هما:

- ١- الرسائل الداخلية: ويتم فيها تحليل الوضع السياسي العام، وموقف الحزب السياسي إزاء ذلك الوضع.
- ٢- رسائل القيادة: وهي الرسائل الحزبية الواردة من اللجنة المركزية للحزب، رداً على التقارير المرفوعة إليها من تنظيماته كافة. وتتضمن هذه الرسائل أيضاً توجيهات القيادة بشأن النشاطات المستقبلية، وقد تتضمن أيضاً تعنيقات عقائدية على بعض القضايا الواردة في التقارير^١.

صحافة الحزب :

أمن الحزب الشيوعي بسمو الرسالة الصحفية وأهميتها كأسلوب اتصال جماهيري. كما أمن بأن المطبوعات والمنشورات الحزبية تشكل محكاً رئيسياً للحزب على المستوى القاعدي التنظيمي، ولذلك اهتم بمطبوعاته ونشراته اهتماماً ملحوظاً، وحرص على إصدارها حرصاً شديداً، وقد أدى هذا الحرص إلى أن يدخل هو نفسه في سباق مع الأجهزة الأمنية، وخاصة أنها أدركت خطورة منشوراته، فسعت إلى مسحها، أو السيطرة عليها عن طريق المصادرة أو إعاقة أساليب التوزيع، أو تشديد العقوبة على من تضبط معه. فقد رفعت هذه العقوبة من السجن لمدة كانت تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات، إلى مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة^٢.

ولم يستكن الحزب لهذا التشديد، بل حفزه لمزيد من التحدي، إذ صعدت عملياته الصحفية، وأصدر عدداً كبيراً من المطبوعات والمنشورات، أهمها:

- صحيفة (المقاومة الشعبية) :

أصدرت هذه الصحيفة عصابة التحرر الوطني منذ منتصف عام ١٩٤٨م، واستمر صدورها بعد اندماج العصابة مع الخلايا الشيوعية الأردنية. وهي صحيفة دورية كانت تصدر شهرياً، إلا أنها كانت أحياناً تتعرض للمضايقة، فيختل انتظام صدورها.

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٨١.

^٢ المقاومة الشعبية، العدد (١)، السنة الخامسة، أوائل ك ٢، ١٩٥٣، ص ٨.

لقد صدرت صحيفة (المقاومة الشعبية) بعد الاندماج الذي تم في آذار ١٩٥١، باسم الحزب الشيوعي الأردني، وحملت شعار (المنجل والشاكوش). وبعد أن كانت توزع على الأعضاء وأصدقائهم بخمسة ملايين فقط، ارتفع ثمنها بعد عام ١٩٤٨ إلى عشرة ملايين، ثم أصبح بعد عام ١٩٥١ خمسة عشر مليوناً^١.

ولم تثبت هذه الصحيفة من حيث عدد صفحاتها وعدد الأعمدة في كل صفحة على نسق واحد؛ فقد تكونت في بداية صدورها من صفحتين، في كل صفحة عمودان، ثم ازداد عدد الأعمدة منذ عام ١٩٥١ إلى خمسة^٢.

وبعد أن صادرت الأجهزة الأمنية مطبعة الحزب عام ١٩٥١، ظهرت الصحيفة منسوخة بخط اليد، ثم طبعت على الآلة الكاتبة، وكانت تتراوح بين أربع إلى عشر صفحات^٣.

وفي أيلول ١٩٥٣ حاول الشيوعيون إصدار صحيفة مرخصة من الحكومة، إذ تقدم عضوان من أعضائه هما: عيسى مدانات وحسن سعود النابلسي بطلب إلى الحكومة لإصدار جريدة باسم (الفجر الجديد)، إلا أنها رفضت بحجة أن المتقدمين شيوعيان ولا يتمتعان بحسن السيرة والسمعة. وعندئذ رفع مدانات والنابلسي دعوى على الحكومة، وذلك بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٣، لفسخ قرار وزير الداخلية (بهجت التلهوني). وكانت حجبتهم في الدعوى أن سوء السيرة والسمعة يقومان على المسلك الخلفي لا على النشاط السياسي. وقد ترفع في هذه القضية - كموكلين عن النابلسي ومدانات - المحاميان يحيى حموده وإبراهيم بكر، فيما تشكلت المحكمة من: علي مسمار رئيس المحكمة، وعضوية: موسى الساكت وعزيز الداوودي وإلياس الخوري ووليد صلاح. وفي ١٤ كانون الأول ١٩٥٣ فصلت المحكمة في هذه القضية، حيث اتخذت القرار التالي: « بما أننا لم نجد فيما أوردته النيابة العامة من أدلة تثبت بأن المستدعين يعتنقان الشيوعية، أو أنهما قاما بالدعاية لها، وأن كل ما قدم لا يخرج عن كونه شبهات لا يُبنى عليها حكم، فإن المحكمة تقرر إلغاء قرار عدم الترخيص »^٤.

^١ انظر الشكل والسعر المثبت على النسخة في (وثائق الحزب الشيوعي الأردني)، الملحق رقم (١).

^٢ المقاومة الشعبية، السنة الرابعة، (العدد ٣٠)، أوائل شباط ١٩٥٢، (الملحق رقم ١).

^٣ المصدر السابق (العدد ١٩)، أوائل كانون الأول ١٩٥٢، انظر الملحق.

^٤ انظر نص بلاغ وزير الداخلية المقدم لحسن النابلسي وعيسى مدانات في الجريدة الرسمية، العدد ١١٦٢ تاريخ ١٠/٨/١٩٥٣. وأما قرار المحكمة الصادر في ١٤/١٢/١٩٥٣ فقد اطلعت عليه بين الأوراق المحفوظة لدى عيسى مدانات.

وبعد هذا القرار أصدر الشيوعيون العدد الأول من (الفجر الجديد)، كما صدر العدد الثاني، ولكن الحكومة صادرتة.

وفي عام ١٩٥٤ اشترى الحزب مطبعة جديدة، وأصدر الجريدة في صفحتين، تتألف كل منهما من خمسة أعمدة، ثم زيدت إلى أربع صفحات عام ١٩٥٦.^١

وكانت موضوعات (المقاومة الشعبية) متنوعة؛ فإضافة إلى الافتتاحية التي احتلت ما تراوحت نسبته بين ١٥-٤٠ من حجم الصحيفة، خصص ٥٠٪ من مساحتها لأراء الحزب في القضايا السياسية العامة، واحتلت الباقي ترجمات نيم الحزب؛ من الصحف السوفياتية، ومن خطابات القادة الشيوعيين.^٢

- صحيفة (الجماهير) :

أصدرت الحزب هذه الصحيفة في كانون الثاني ١٩٥٧م، إلا أنها توقفت بعد شهرين، حيث أغلقتها الحكومة.^٣

- نشرات اللجان :

فرض التكتيك الحزبي - خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ - على اللجان إصدار نشرات خاصة بيا. وقد تناولت هذه النشرات بعض المسائل الداخلية للمدينة أو القرية التي توجد فيها اللجنة، والأمور المتعلقة بالأمن العام، ووجبة نظر اللجنة في السياسة العامة.

ومن أهم هذه النشرات^٤.

- كفاح الشعب : صدرت عن لجنة عمان في حزيران ١٩٥٥م.
- النضال : صدرت عن لجنة القدس في حزيران ١٩٥٥م.
- الوثبة : صدرت عن لجنة اربد وعجلون في حزيران ١٩٥٥م.
- صوت جبل النار: صدرت عن لجنة نابلس في أيار ١٩٥٦م.

^١ لمزيد من التفاصيل انظر: وثائق الحزب الشيوعي الأردني، الملف رقم (١) والملف رقم(٢).

^٢ ي، بن، الأحزاب السياسية، ص ٨٤-٨٥.

^٣ لمصدر السابق، ص ٦٣.

^٤ عن تحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ١٤٤؛ وكوهين، الأحزاب السياسية، ص ٨٣.

هذا، وقد ارتبط إصدار منشورات الحزب الشيوعي الأردني وتوزيعها خلال الخمسينات، بالأحداث السياسية العالمية والإقليمية والمحلية، حيث كان الحزب يبين - من خلالها - رأيه بالحدث السياسي. وكان الحزب يستغل المناسبات العامة كالأول من أيار (عيد العمال)، وذكرى اعلان الثورة البلشفية في روسيا، وأحياناً عيد رأس السنة الميلادية لتوزيع منشوراته.

وكان الحزب يلجأ إلى مراوغة الأجهزة الأمنية لتوزيع المنشورات الحزبية، فقد كانت تلك الأجهزة تتربص بالمنشورات في المناسبات التي أصبح معروفاً أن الحزب يوزع منشوراته خلالها، ولكن الحزب كان يوزعها قبل الموعد أو بعده^١.

واستخدم الحزب أساليب وطرقاً مختلفة لتوزيع المنشورات، فهو أحياناً يقصر توزيعها على الأعضاء، وأحياناً أخرى يستخدم الأطفال لهذه الغاية مقابل أجر زهيد. ويشجعهم على ذلك أمران: جهل الأطفال بمضمون ما يوزعون، وكونهم أصغر من أن يلاحقهم القانون. ومن هذه الأساليب أيضاً: وضع المنشورات في الشوارع الرئيسية في المدن والقرى، أو تركها على مداخل المؤسسات الخاصة والحكومية وخاصة المدارس، أو إرسالها بالبريد إلى كبار المثقفين، والموظفين، والقيادات السياسية المعروفة، وكبار ضباط الجيش^٢.

دور الحزب في البرلمان :

اتخذ الحزب - في البداية - موقفاً سلبياً من الانتخابات النيابية، مثلما اتخذ الموقف نفسه من الوحدة الأردنية الفلسطينية عام ١٩٥٠م، معتبراً تلك الوحدة (ضماً إلحاقياً). وانسجماً مع هذا الموقف دعا إلى مقاطعة الانتخابات، وقام بالتشويش عليها، إذ دعت عصبة التحرر المواطنين للقيام بمظاهرات خرجت يوم ١١/٣/١٩٥٠ في مدينة نابلس، ولكنها لم تلق التأييد، مما ساعد الأجهزة الأمنية على محاصرة المتظاهرين، والقبض على كثيرين منهم، وخاصة بعد أن ثبت توجيههم رسائل تهديد للمرشحين بالقتل، إذا لم يسحبوا ترشيحهم^٣.

ولكن الحزب لم يلبث أن عدل عن موقفه، فقد أصدرت لجنته المركزية، بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٥١، بياناً اعترفت فيه بخطأ ذلك الموقف من الوحدة، ومن الانتخابات النيابية.

^١ عيسى مدانات - مقابلة شخصية أجريت معه في منزله في ٣ كانون الثاني ١٩٩٦م.

^٢ المصدر السابق، نفس المقابلة؛ وانظر أيضاً، امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٨٤.

^٣ المقاومة الشعبية، العدد (١٤)، ١٤ كانون الأول ١٩٤٩، ص ٢؛ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٥٢.

ثم دعا الحزب جماهير المثقفين، والكادحين، والفلاحين، والوطنيين، والديمقراطيين الى جعل معركة الانتخابات النيابية القادمة معركة للشعب العربي الفلسطيني، وكل الأردنيين ضد ربط البلاد بمحور تل أبيب وأنقرة العسكري، ومن أجل إلغاء المعاهدة العسكرية الأردنية - البريطانية، وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد، وفي سبيل السلم العالمي، والاستقلال الوطني، والديمقراطية^١.

وهكذا، أخذ الحزب يناهز بانتخابات برلمانية حرة نزيهة، يمثل فيها الشعب العربي الفلسطيني باعتباره جزءاً من الأردن، وأن يكون من مهام المجلس المنتخب وضع دستور ديمقراطي جديد للبلاد^٢.

وخاض الحزب الانتخابات النيابية لعام ١٩٥١ مرشحاً السادة: عبدالرحيم بدر، وأحمد عريقات، وعيسى شاکر، ورشدي شاهين عن الضفة الغربية. وقد خاض هؤلاء المرشحون معركة شرسة مع الأجهزة الأمنية الأردنية أثناء الانتخابات، وذلك اثر إصدار حكومة توفيق أبو الهندي أمراً باعتقالهم، ومحاولة عرقلة ترشح أي من أعضاء الحزب للانتخابات. وقد تم اعتقال كل من عبدالرحيم بدر، وأحمد عريقات، وعيسى شاکر، وزجوا في معتقل الأزرق. كما تم اعتقال رشدي شاهين، ورفض إطلاق سراحه، على الرغم من أنه رشح نفسه عبر الكتلة التي أطلق عليها في نابلس (الكتلة الشعبية)، وحصل على ٥٥٠٠ صوت^٣.

وفي انتخابات عام ١٩٥٤ خاض الحزب تجربته البرلمانية الثانية، ولكن ضمن الجبهة الوطنية، حيث تم تشكيل كتلة على النحو التالي^٤:

١-	الدكتور عبدالرحمن شقير	عمان	مستقل
٢-	المحامي محمود المطلق	اربد	مستقل

^١ المقاومة الشعبية، السنة الثالثة، (العدد ٧)، تاريخ ١ تموز ١٩٥١، ص ١؛ ومنير شفيق، مناقشة مع الحزب الشيوعي الأردني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٣، ١٩٧٢، ص ٦٣؛ وسائد درويش، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن، ط ١، عمان، ١٩٩٠، ص ٤٩-٥٠؛ ويعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٥.

^٢ المقاومة الشعبية، العدد (٦)، حزيران ١٩٥١، السنة الثالثة، ص ٤٥١؛ وانظر ايضاً، محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١٠٠.

^٣ المصدر السابق، (عدد مزدوج لشهري آب، ايلول ١٩٥١، ص ٤١؛ فلسطين، السنة الخامسة والثلاثون، العدد (٧٩٠٧)، ٢١ تموز ١٩٥١، ص ٢.

^٤ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٦٥؛ Harris. OP cit. PP. 77-78.

٣-	عبدالرحيم بنر	القدس	شيوعي
٤-	المحامي ابراهيم بكر	رام الله	مستقل
٥-	عبدالقادر الصالح	نابلس	مستقل
٦-	عبدالمجيد أبو حجله	نابلس	شيوعي
٧-	صالح عاشور	نابلس	شيوعي
٨-	حسني شاهين	نابلس	شيوعي
٩-	صالح حدادين	الكرك	شيوعي
١٠-	الدكتور يعقوب زيادين	القدس	شيوعي
١١-	محمود القاضي	القدس	شيوعي

وهناك مرشح آخر هو يحيى حموده ترشح عن دائرة رام الله ولكنه عاد وسحب ترشيحه.

وفي محاولة لضمان النجاح، قام مرشحو الحزب بجولات ميدانية للاتصال بالناخبين، وبدلوا جهوداً كبيرة في هذا المجال، ومع ذلك لم يحالفهم أي نجاح. وقد عبر الدكتور يعقوب زيادين عن هذه النتيجة بكلمة وصف فيها أيضاً معاناة الحزب ومرشحيه، حيث قال:

« شكنا فريقاً صغيراً يساعدنا في الحملة الانتخابية، من عدد صغير من طلاب الثانوية وبعض الحرفيين، وكان عددها لا يتجاوز الستة أشخاص. وضعنا برنامجاً انتخابياً على رأسه المطالبة بإلغاء المعاهدة البريطانية، وإطلاق الحريات العامة، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ورفض الأحلاف العسكرية، إلى جانب القضايا الأساسية الأخرى. كنا نخوض المعركة بحرية، نتجول ونخطب بدون معارضة أحد ... كانت سيارتنا تتعطل بقصد .. أو بدون قصد أمام معسكرات الجيش الأردني في قلنديا والطور، فنوجه مكبرات الصوت الى المعسكر، ونبدأ الخطابة مطانين بإسقاط كلوب، والمعاهدة، والدعوة لطرده الضباط البريطانيين، ولتعريب الجيش، وإسقاط حكومة أبي الهدي ... انتهت الانتخابات، ولم تقايننا النتيجة. كان الفشل من نصيبي .. فقد زوّرت الانتخابات بشكل فاضح »^١.

وهكذا علق الحزب فشله على شجب التزوير المزعوم، أما الحقيقة فهي أن التأيد الجماهيري لمرشحي الحزب كان ضعيفاً، وهذا ما يستشف من كلمة زيادين نفسه. يضاف إلى ذلك أن خوض كتلة من عشرة مرشحين للانتخابات، من الصعب أن يسفر عن نجاح هذا العدد

^١ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٦٣. او انظر أيضاً: محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١١٢-١٥٣.

الكبير من مرشحي الحزب، في جو لم يظهر فيه تعاطف كبير معيّم، وخاصة أنهم روجوا - حتى قبل الانتخابات - بأن الحكومة تنوي تزويرها. وقد تم هذا التزوير بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث تداعى الطرفان إلى اجتماع بينهما عقده في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٤، وأصدرا على أثره بياناً جاء فيه:

« تبين لمرشحي حزب البعث العربي الاشتراكي، ومرشحي جبهة الاتحاد الوطني بأن هناك نية للتلاعب، وتزوير الانتخابات عند بدء عملية الفرز، التي ستبدأ مساء يوم الانتخابات، يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٤. ولما كان المرشحون المذكورون هم من طليعة الفائزين، لذلك تقرر جبهة الاتحاد الوطني، وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، أنه إذا ثبت صدق ظننا، وفشل المرشحون الأحرار، يُعلن الإضراب العام، وتقام المظاهرات السلمية استنكاراً للانتخابات في صباح يوم ٢٢ تشرين الثاني. فليعلم كل عناصر ومؤيدي المرشحين الذي يمثلون جبهة الاتحاد والبعث بأن يكونوا على استعداد تام يوم ١٩٥٤/١١/٢٢ بانتظار التعليمات التي ستصدر لهم في اليوم المذكور، ليقوموا بواجبهم »^١.

وقد وقع هذا البيان عن جبهة الاتحاد الوطني: عبدالرحمن شقير، وعن حزب البعث العربي الاشتراكي: عبدالله الريماوي.

وعند فرز النتائج، لم ينجح من مرشحي الجبهة سوى عبدالقادر الصالح في نابلس، وهو من أعضاء الجبهة المستقلين.

ويذكر هنا أن سعيد المفتي وسليمان النابلسي انسحبا قبل بدء عمليات الفرز احتجاجاً على شجار وقع بين أنصار سعيد المفتي وآخرين على طريق مادبا. وقد استغل الشيوعيون هذا الشجار للطعن في نزاهة الانتخابات، حيث وجهوا تعليمات سرية للأعضاء، وأمرهم بالنقيد بتعليمات الحزب التي ستصدر للجان المحلية، وأن يعتبروا أنفسهم في حالة ثورية عاصفة.

ولتحقيق الأهداف المتفق عليها بين البعث والشيوعي، عقد الحزبان اجتماعاً آخر صباح ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٤ في رام الله. ومثل الحزب الشيوعي في هذا الاجتماع: طلعت حرب، وفؤاد قسيس، وأميين الفاضل، وأحمد معروف. بينما مثل حزب البعث: عوده بطرس عوده، ومزري خوري، وأحمد الصالح، ويوسف البقري. وقد قرر المجتمعون إعلان الإضراب العام، ثم الخروج بمظاهرة يقودها طلبة الكلية الوطنية في رام الله، التي كان يسيطر عليها

الشيوعيون. حيث تم الاتفاق على أن يخرج الطلبة باتجاه مدرسة ذكور رام الله الثانوية، وهناك يبدأ دخول العناصر الحزبية، وبقية المواطنين المرابطين على أرصفة الطرق^١.

وعلى أثر هذه المظاهرة تم اعتقال: يعقوب زيادين، وطارق العسلي من الشيوعيين، وبهجت ابو غربية، وعبدالله نعواس من البعثيين^٢.

وفي أواسط آذار ١٩٥٦ عقدت الأحزاب السياسية، ومن بينها الحزب الشيوعي، اجتماعاً تحضيرياً لانتخابات ذلك العام، برئاسة سليمان النابلسي. وتبنت الأحزاب برنامجاً يتضمن قيام حكومة تمثيلية، منبثقة عن برلمان منتخب انتخاباً حراً تتمكن من خلاله تحقيق الإصلاح السياسي في البلاد، ووضع حد للتدخلات غير الدستورية التي يمارسها بعض مؤيدي نظام الحكم، وكذلك تصرفات بعض الضباط الشباب. ودعا المجتمعون إلى المباشرة بإجراء انتخابات نيابية لتأمين هذه الإصلاحات، في غضون ثلاثة أشهر^٣.

وفي أيار ١٩٥٦ أضرب الموظفون عن العمل، للضغط من أجل إقالة حكومة سمير الرفاعي، ودفع نظام الحكم لانتهاج سياسة تحررية تتمشى مع الأجزاء العربية آنذاك. وبعد سلسلة من التحركات، أقال الملك حكومة الرفاعي، وكلف سعيد المفتي بتأليف حكومة جديدة لم تثبت في الحكم سوى شهر تقريباً، فقد حلت مجلس النواب، وقدمت استقالته في أواخر حزيران ١٩٥٦. وعلى أثر ذلك شكل ابراهيم هاشم حكومة جديدة أوكلت إليها مهمة الإشراف على الانتخابات النيابية. وقد تعهد هاشم بضمان حرية الانتخاب والترشيح لجميع الأردنيين، بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية. وتم تحديد يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٥٦ موعداً لإجراء الانتخابات^٤.

وقد خاض الحزب الشيوعي هذه الانتخابات ضمن كتلة الجبهة الوطنية التي تألفت من عشرة مرشحين، منهم الدكتور عبدالرحمن شقير (عمان)، وشكري شاهين (نابلس)، وفايق وراذ

١ انظر: فلسطين، تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٤، ص ١، ٤؛ وعبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٦٦، ٦٧؛ وكمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ١٧٧.

٢ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٦٣-٦٤.

٣ هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات ت ١٩٥٦؛ والأردن الجديد (العند ١٨/١٧)، السنة السابعة، ١٩٩٠، عمان، ص ٩١؛ وفلسطين، تاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤، ص ١.

٤ هاني الحوراني، موقف الأحزاب الوطنية، ص ٩٢-٩٣؛ وانظر أيضاً، محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١١٦.

(رام الله)، والدكتور يعقوب زيادين (القدس)، والمحامي جودت شهوان (بيت لحم)، وفخري مرقه^١ وعبدالخالق يغمور وسعيد العزة (الخليل)^٢.

وقد فاز من هذه الكتلة ثلاثة فقط منهم اثنان شيوعيان، وهما: الدكتور يعقوب زيادين (القدس)، وفايق وراذ (رام الله). أما الثالث فكان مستقلاً، وهو عبدالقادر الصالح (نابلس).

وهذه النتيجة المتواضعة لم تكن منسجمة مع ما بذله الحزب الشيوعي من جهود كبيرة في هذه الإنتخابات؛ فقد قام بمسيرات تأييد لفايق وراذ، حشد لها نحو ٧٠٠ شخص حضروا من أريحا ونابلس والخليل وغيرها. كما عقدوا اجتماعاً جماهيرياً واسعاً في رام الله ألقى فيه طارق العسلي خطاباً أيد فيه وراذ أيضاً^٣.

وفي أيار ١٩٥٧ رفعت الحصانة عن نواب الحزب، وحكم على زيادين بالسجن لمدة تسع عشرة سنة، وعلى فايق وراذ خمس عشرة سنة بتهمة انتسابهما للشيوعية، والترويج لهما^٤.

علاقة الحزب بنظام الحكم والحكومة :

من المعروف أن الشيوعيين يؤيدون الحركات الثورية ضد النظم الاجتماعية والسياسية، وأنهم - في الوقت نفسه - يترفعون عن إخفاء آرائهم وأهدافهم، بل يعلنون صراحة أن العنف الثوري هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ ما يصبون إليه، إذ بهذه الوسيلة يتم ذلك النظم الاجتماعية القائمة^٥.

وبسبب هذه المبادئ المتطرفة نشأت بين الحزب والحكومة علاقات غير ودية، وكان من أبرز مظاهرها استتفار الأجهزة الأمنية ضد الشيوعيين. ومع ذلك لم يخف الحزب مواقفه تجاه بعض القضايا الحساسة، حيث وقف ضد الاتحاد الأردني الفلسطيني واصفاً إياه بأنه « ضم إلحاقى لحكم رجعي انتيازي ». ووجه للأمير عبدالله بن الحسين اتهامات كثيرة، ودعا إلى

^١ سحب فخري مرقه ترشيحه لضمان نجاح عبدالخالق يغمور وسعيد العزة اللذين نجحا بالفعل. انظر: محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١١٩.

^٢ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٧٤-٧٥؛ وهاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية، ص ١٠٢.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٦١؛ وانظر أيضاً محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١١٩.

^٤ الجريدة الرسمية، ملف مذكرات مجلس النواب، العدد (٥)، المجلد رقم (٢)، تاريخ ٢٧ ت ١، ١٩٥٧، ص ٥٩.

^٥ ماركس انجلز، البيان الشيوعي، ص ٥٤.

مقاطعة أول انتخابات جرت في عهد الوحدة^١. هذا إضافة إلى مهاجمة دستور البلاد لعدم اشتماله على نص يبين حدودها^٢.

وفي السنوات اللاحقة، وخاصة بعد سنة ١٩٥٧، أخذ الحزب يدعو إلى الإطاحة بنظام الحكم، لأنه المسؤول الأول عن كل أمراض الأردن. ونادى بأن تستبدل بهذا النظام قيادة شعبية^٣.

وإزاء هذه المواقف أخضعت الحكومة الحزب الشيوعي لأحكام قانون خاص بمكافحة الشيوعية، وهو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨ الذي أصدرته في ٢ أيار ١٩٤٨. ووفقاً لهذا القانون يعاقب - من قبل محكمة الجنايات - بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات كل من ينشر أو يسبب نشر أي رسالة أو نشرة خطية أو مطبوعة تحض على اعتناق الشيوعية أو غيرها من المبادئ الهدامة. أو يقوم بالدعاية لها بإلقاء خطب في الاجتماعات العامة. وتوقع هذه العقوبة على الشخص في المملكة الأردنية الهاشمية بصرف النظر عن تابعيته. وإذا ارتكب الأردني أياً من هذه الأفعال وهو خارج البلاد ثم عاد، فإنه يعاقب العقوبة المذكورة نفسها^٤.

وفي عام ١٩٥٣ أصدرت الحكومة الأردنية قانوناً جديداً معدلاً لقانون مكافحة الشيوعية، وتم تعريف الشيوعية فيه بأنها الدعوة إلى استبدال النظام القائم بحكم دستور المملكة الأردنية الهاشمية بالنظم القائمة في الدول الشيوعية التي تستهدف قيام الدكتاتورية التطبيقية. وشملت - بموجب هذا القانون - أنصار دعوة حركة السلام العالمي. وفرضت عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة على كل من انتسب لهيئة شيوعية وروج لها، أو أشغل وظيفة أو منصباً واعتمد ليكون مندوباً لها. كما فرضت هذه العقوبة على كل من وجد بحوزته مستند شيوعي أو من ساعد على نشره.

^١ المقاومة الشعبية، السنة الأولى، العدد (١٣) تاريخ أواسطت الاول ١٩٤٩، ص ١؛ والعدد (٤) نيسان

١٩٤٩، ص ٢،١؛ والعدد (٥) أيار ١٩٤٩، ص ٢،١؛ والعدد (٦) حزيران ١٩٤٩، ص ٢،١؛ والعدد

(٧) آب ١٩٤٩؛ والعددان (٨،٧) آب وأيلول ١٩٥١، ص ٢.

^٢ المصدر السابق، العدد (١٠) ت ١، ١٩٥١، ص ٥.

^٣ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ١٠٢، ١٠٤؛ أمين مهنا، التحديث والاستقرار، ص ١٠٥.

^٤ الجريدة الرسمية، العدد ٩٤٥، تاريخ ١٦/٥/١٩٤٨، ص ١٨١.

ونصت المادة (٤) من هذا القانون على أن يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات، كل من دفع تبرعاً أو اشتراكاً أو إعانة لهيئة شيوعية وهو يعلم أنها شيوعية. أو طبع أو عرض للبيع كراساً أو نشرة لها بقصد الترويج للشيوعية^١.

وبعد أن خضعت الضفة الغربية لأحكام القوانين الأردنية، أخذت الحكومة الشيوعيين هناك بالشدّة؛ فعندما حاول الحزب القيام بمظاهرات في نابلس ضد الوحدة، في أواخر آذار ١٩٥٠، قامت الأجيذة الأمنية بتنظيم حملات اعتقال ضد عناصر الحزب. وقد اعتقلت بالفعل جميع المشاركين في المظاهرة، وعددهم خمسون شخصاً، وأرسلتهم مخفوريين من نابلس إلى عمان سيراً على الأقدام، تدفعهم الخيول^٢.

وخلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥١ ازداد نشاط الحزب، وحرص المواطنين على الثورة، بحجة ربط البلاد بأحلاف عسكرية. وفي الأول من أيار عام ١٩٥٠ وزع المنشورات بشكل علني، وأقام احتفالاً في مقر رابطة العمال في مدينة نابلس. ثم تظاهر أمام مكتب متصرفياً مطالباً بتوفير الخبز والعمل، وتوجيه الحكومة للسير نحو السلام العالمي. وعندئذ قامت الحكومة باعتقال قيادات الحزب، وأغلقت الرابطة معتبرة إياها غير قانونية^٣.

وفي ٢٩ كانون الأول ١٩٥١ قامت الحكومة باعتقال السكرتير العام للحزب، فؤاد نصار، وأربعة آخرين من أعضائه ضبطت بحوزتهم كميات كبيرة من المواد الدعائية، ثم صادرت مطبعة الحزب على أثر ذلك. وقد حكمت فؤاد نصار بالسجن عشر سنوات رغم ترافع ٢٨ محامياً للدفاع عنه^٤.

وفي الأعوام التالية خضع الحزب لمراقبة شديدة، وتم اعتقال عدد من قياداته، وعلى رأسهم الدكتور يعقوب زيادين، الذي اتهمته الحكومة بالاشتراك في مظاهرات معادية للدولة في كل من: عمان، واربذ، والسلط، والكرك^٥. كما واجه الحزب حملات اعتقال واسعة في أعقاب المظاهرات ضد حلف بغداد^٦.

١ الجريدة الرسمية، العدد ٩٤٥، تاريخ ١٦/٥/١٩٤٨، ص ١٨١.

٢ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٥٣.

٣ المصدر السابق، ص ٥٤، ٥٥.

٤ المصدر نفسه، ص ٥٥.

٥ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٥٦؛ وانظر، محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١١٢-١١٣.

٦ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٦٧، ٦٩؛ واميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديثة، ج ٢، ط ١،

ص ٢٧٠؛ جوبسر، السياسة والتغير، ص ١٣٧-١٣٨.

وفي ١٣/٧/١٩٥٥ حاولت الحكومة عرقلة حضور الشباب الشيوعيين مؤتمر الشبيبة العالمي الذي تقرر عقده في فرسوفيا في الفترة بين ٣١ تموز و ٤ آب ١٩٥٥، فقد طلبت من الحكومة السورية التعاون معها في منع الشيوعيين من السفر على السفينة التي كانت ستحضر لحملهم من الشواطئ السورية أو اللبنانية^١.

وفي شباط ١٩٥٧ منعت الحكومة تداول كل ما تنشره وكالة تاس السوفيتية. كما أخذت تراقب الرسائل والطرود البريدية القادمة من سوريا ولبنان.

وفي أيار ١٩٥٧ هاجمت الحكومة مقار الحزب، واعتقلت بعض عناصره، فاضطر الآخرون إما إلى مغادرة البلاد، أو التخلي عن الحزب. وقد ساعد على نجاح هذه الحملة تلك الفتوى التي أصدرها الشيخ عبدالله غوشه بتأييد إجراءات الحكومة ضد الشيوعيين، لأن مبادئهم مناهضة للإسلام.

وفي عام ١٩٥٨، قامت الحكومة بتنظيم حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحزب لمعارضته الاتحاد العربي بين الأردن والعراق^٢.

علاقة الحزب بالجبهة الوطنية وموقفه من الأحزاب الأخرى:

لم يمض وقت طويل على تأسيس الحزب الشيوعي الأردني، حتى رسم الاتحاد السوفييتي الملامح السياسية للأحزاب الشيوعية في دول العالم الثالث، وطبيعة علاقاتها مع الأحزاب والحركات الثورية اليسارية الأخرى.

وفي شباط ١٩٥٢ أصدر نيكيتا خروتشوف قراراً يقضي بضرورة التعاون بين الشيوعيين في الأقطار المتأخرة التي يسود فيها الاستعمار، مع الفئات التقدمية في تلك الأقطار، لتحقيق أي هدف مشترك^٣.

وتنفيذاً لهذا القرار أخذ الحزب الشيوعي يتقرب من الفئات والأشخاص الذين ينظمون في منظمات تقدمية، وكذلك من الشخصيات الحرة المستقلة، لتأليف جبهة وطنية. وقد حاولوا أن يدخلوا البعثيين في هذه الجبهة مرات عديدة، حيث عرضوا عليهم التعاون مع الحزب خلال

^١ وثائق الدولة السورية، ملف الأحزاب السياسية، رقم ١/ح/٣٠/ الوثيقة رقم ١٧٩. انظر الملحق.

^٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٦٧-٦٩؛ وانظر: الأردن ومؤامرة الاستعمار، ص ٧٣.

^٣ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٥٠-٥١.

الاستعدادات لانتخابات ١٩٥٤، و ١٩٥٦، و ١٩٥٧، و ١٩٥٨ النيابية، ولكنهم فشلوا في ذلك^١.

وعندما أخذ النضال في الأردن يتصاعد بذل الحزب الشيوعي جهوداً كبيرة لتشكيل جبهة وطنية أردنية من شخصيات وطنية مرموقة، من أبرزهم: عبدالرحمن شقير وحسن سعود النابلسي (عمان)، والدكتور نبيه ارشيدات والمحامي محمود المطلق وسليمان باشا السوداني (اربد)، وقديري طوقان وعبدالقادر الصالح والدكتور عبدالمجيد أبو حجلة (نابلس)، وفضل الظاهر (جنين)، ويعقوب زيادين وعبدالرحيم بدر (القدس)، والمحامي يحيى حموده والمحامي ابراهيم بكر (رام الله)، والمحامي جودت شهوان (بيت جالا)، وفخري مرقة ومحمود القاضي (الخليل)، والدكتور صالح حدادين (الكرك)، وجريس باشا الحمارنة (مادبا)^٢.

وهكذا تأسست الجبهة بجهود الشيوعيين عام ١٩٥٤م، وطرح برنامجاً سياسياً^٣ سعت لتطبيقه على أرض الواقع، وقد تضمن ما يلي:

- الغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.
- معارضة أي توجه للدخول في الأحلاف العسكرية، وخاصة حلف بغداد.
- إقامة حكومة وطنية في الأردن تعمل على:
 - تعريب الجيش.
- انتهاج سياسة وطنية بعيدة عن المشاريع الاستعمارية والأحلاف العسكرية. وتهتم بقضايا اللاجئين الفلسطينيين، وتوطينهم خارج ديارهم.

^١ يقول محمود القاضي أن البعثيين ذكروا للشيوعيين ان سبب عدم تعاونهم في انتخابات ١٩٥٦ هو أن الحزب كان موعوداً من قبل شخصيات متنفذة في الجيش العربي الأردني بأن تضمن للحزب خمسة عشر مقعداً في مجلس النواب على أن لا يتعاونوا مع أي مجموعة أخرى وخاصة الشيوعيين. انظر: محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١٢٨.

^٢ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٦١.

^٣ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ٩٨؛ ولمزيد من التفاصيل، انظر: عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، ص ٩٧؛ والأردن ومؤامرة الاستعمار، ص ٧٤؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٦٩، ١٦٢. عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٥٠-٥١؛ وانظر: محمود القاضي، شيء من الذاكرة،

- إتاحة الحرية والديمقراطية.
- إلغاء جميع القوانين التي تحد من النشاط السياسي المشروع.
- انتهاج سياسة اقتصادية لخدمة مختلف طبقات الشعب، ولا سيما العمال والفلاحين.

وكانت اجتماعات الجبهة تعقد إما في منزل الدكتور عبدالرحمن شقير أو في منزل حسن سعود النابلسي في عمان، أو في منزل عبدالقادر الصالح في نابلس، أو في مكتب يحيى حموده في رام الله. وكان يحضرها ممثلاً للحزب إما عيسى مدانات أو فايق وراذ، وأحياناً الدكتور نبيه ارشيدات. أما البيانات التي تصدر عن الجبهة فكان يعدها المحامي ابراهيم بكر^١.

وعندما أعلنت الحكومة الأردنية في بداية عام ١٩٥٤ عن نيتها السماح بتأسيس أحزاب سياسية، تقدمت الجبهة الوطنية بطلب إلى وزارة الداخلية من أجل ترخيصها كحزب سياسي، وذلك في ١٩٥٤/٥/٩. وقد وقع على الطلب كل من قدري طوقان، والمحامي يحيى حموده، وعبدالقادر الصالح. والدكتور عبدالرحمن شقير، والمحامي ابراهيم بكر، والدكتور عبدالجيد ابو حجلة، والدكتور نبيه ارشيدات، وفايق وراذ، وفخري مرقه، ومحمود القاضي، ونمر حسن سمور العزده، وجودت شهوان، وجريس الحمارنه، وفضل الطاهر، ومحمود المطلق، والدكتور صالح حدادين^٢.

وأصدرت الجبهة جريدة أسبوعية تحت اسم (الجبهة)، ولكن لم يصدر منها سوى ثمانية أعداد. كما أصدرت مجلة شهرية باسم (الوطن)، ورأس تحريرها المحامي ابراهيم بكر، ولكنها توقفت بعد أن صدر منها عددان فقط إذ أوقفتها الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة لم توافق على تأسيس حزب الجبهة الوطنية، بحجة أن النظام الداخلي الذي قدمه المؤسسون لا يتفق مع قانون الأحزاب السياسية. ومع ذلك استمرت الجبهة في نضالها السياسي^٣.

^١ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ٩٩.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٠٠.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وقد اعتبر الشيوعيون الجبهة الوطنية واجهة سياسية لحزبهم، فقد جاء في منشور وزعوه على أعضاء الحزب: « على الشيوعيين في الأردن أن يعتبروا جبهة الاتحاد الوطني هي الهيئة السياسية العلنية للحزب، برفع شعاراتها، والعمل بقراراتها »^١.

وتشكلت الهيئة الإدارية للجبهة^٢ من سبعة أشخاص، وهم:

- ١- الدكتور عبدالرحمن شقير - أميناً عاماً.
- ٢- الدكتور نبيه ارشيدات - سكرتيراً (شيوعي)
- ٣- عبدالقادر الصالح (مستقل)
- ٤- يحيى حموده (مستقل)
- ٥- عيسى مذانات (شيوعي)
- ٦- رشدي شاهين (شيوعي)
- ٧- قدرى طوقان (مستقل)

وخاضت الجبهة الانتخابات النيابية لسنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٦. وقد تضمن برنامجها الانتخابي عام ١٩٥٤ ما يلي^٣:

- ١- إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية.
- ٢- تحرير الجيش من القيادة البريطانية.
- ٣- توفير العيادات الصحية في الريف، وأيصال الماء والكهرباء إلى جميع أنحاء المملكة.
- ٤- إلغاء القوانين الاستثنائية.
- ٥- تحقيق الإصلاح الزراعي، وحماية الاقتصاد الأردني، وتخفيض الضرائب.
- ٦- تحرير فلسطين، وتأييد نضال الجزائر.
- ٧- رفع شعار الوحدة على أسس ديمقراطية.

^١ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٥١.

^٢ المرجع السابق، ص ٥١.

^٣ عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، ص ١٠٢؛ وتاريخ الأقطار العربية، ج ١، ص ٢٦٠؛ والأردن ومؤامرة الاستعمار، ص ٧٤.

- ٨- فسخ المعاهدة المعقودة مع الولايات المتحدة بشأن المساعدات: (النقطة الرابعة).
 - وفي الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٦ تبنت الجبهة برنامجاً تضمن عشرين بنداً^١، أهمها:
 - ١- إقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية.
 - ٢- إطلاق الحريات العامة.
 - ٣- إلغاء القوانين الاستثنائية.
 - ٤- إرساء دعائم الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليم، والثقافة، والصحة، والدفاع.
 - ٥- اتباع سياسة عربية متحررة، والتعاون مع الشعوب العربية.
 - ٦- النضال المشترك في سبيل استكمال سيادة العرب، ووحدة القومية.
 - ٧- إعلان الحكومة نيتها لقبول المعونة العربية كبديل للمعونة البريطانية.
 - ٨- إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية، وجميع الاتفاقيات الاستعمارية، والأحلاف العسكرية.
 - ٩- اعتبار دولة اسرائيل دولة غير شرعية.
 - ١٠- العمل على إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وعلى استرداد الحقوق العربية كاملة.
- هذا عن علاقة الحزب الشيوعي الأردني مع جبهة الاتحاد الوطني، أما موقفه من الأحزاب الأخرى فيمكن تلخيصه بما يلي:
- أ- **حزب البعث العربي الاشتراكي :**

حاول الحزب الشيوعي التعاون مع حزب البعث، غير أن اختلافهما في الايدولوجية حال دون ذلك. إذ رفض حزب البعث هذا التعاون، مثلما رفض - مرات عديدة - الانضمام لجبهة الاتحاد الوطني بناء على دعوة الحزب الشيوعي، ومع ذلك خرج الحزبان في مظاهرات مشتركة عقب الانتخابات العامة، عام ١٩٥٤.

^١ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١١٩-١٢٠. وانظر أيضاً: هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية، ص ١٠٣.

في انتخابات تشرين اول ١٩٥٦ اختلف البعثيون والشيوعيون اثناء الانتخابات ويقول محمود القاضي: ان بسبب ترشيح الحزب الشيوعي ليعقوب زيادين عن دائرة القدس ورفض الحزب الشيوعي العودة عن هذا القرار كان وراء قيام البعثيون ببث دعايات عن فايق وراذ وانه يختبئ في اسرائيل، ولكن على الرغم من التنافر بين الحزبين: الشيوعي والبعث كان الحزب الشيوعي يعتبره أقرب الأحزاب إليه، وأكثرها تجاوباً معه. ولذلك أصدر عام ١٩٥٦ تعليمات إلى أعضائه^١ أمرهم فيها بعدم التعرض للبعثيين أو استفزازهم، أو الخلاف معهم أياً كان الأمر.

ب- الحزب الوطني الاشتراكي :

يرى الحزب الشيوعي أن هناك أهدافاً مشتركة مع هذا الحزب، ولذلك أمر أعضائه بالمحافظة على الصداقة السليبية معه، على الرغم من قيامه على أكتاف الرأسماليين والبورجوازيين.

ج- العلاقة مع حزب التحرير الإسلامي :

حاول الحزب الشيوعي في الانتخابات التي جرت في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٤ فتح حوار مع حزب التحرير الإسلامي، والاتفاق معه على خوض المعركة الانتخابية في دائرة الخليل التي كان لها أربعة مقاعد، رشح التحريريون لها ثلاثة من كوادرهم. وكانت فكرة الحزب الشيوعي إقناع التحريريين بالاكتماء بترشيح واحد منهم لضمان نجاح مرشح حزبي سواء من التحريريين أو من الشيوعيين. وقد أجرى الحوار من الجانب الشيوعي: فخري مرقه، وخضر نمر الحمود، ووديع الناظر، ومحمود القاضي الذين ذهبوا إلى مقر التحريريين في عين ساره. وأما التحريريون فممثلهم عبد القدير زلوم الذي أجابهم عندما استمع لوجهة نظرهم قائلاً: « إن مجيئكم لنا هو اعتراف منكم بأننا وطنيون، وهذا يوجب عليكم شرعاً أن تؤيدونا، وتصوتوا لمرشحينا. ثم إننا نضع في برنامجنا تحطيمكم، فإن تعاوننا معكم نكون أكسبناكم قوة، مما يكلفنا تحطيمكم غالباً فيما بعد. وأخيراً نأسف لعدم التعاون معكم »^٢.

^١ المقاومة الشعبية، أوائل نيسان ١٩٥٦، ص ٢؛ وانظر: عبد الحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٤٧.

^٢ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ١٠٢-١٠٣.

وبعد هذا الموقف لم يجر أي اتصال بين الجانبين، ولكن - وعلى الرغم من التعارض التام بين الحزبين - دعا الحزب الشيوعي أعضائه إلى عدم الجدل مع التحريريين أو التحرش بهم مهما كلف الأمر^١.

د - الحزب القومي السوري الاجتماعي :

يرى الشيوعيون ان هذا الحزب من ألد أعداء الحزب الشيوعي، وأنه يناصر الاستعمار، ولذلك يسعون الى عرقلة نشاط هذا الحزب.

هـ - جماعة الاخوان المسلمين :

اعتبرها الحزب الشيوعي هيئة رياضية ودينية، تؤيد البيت الهاشمي، وليس لها أي نشاط سياسي ملحوظ بين الأوساط الشعبية. ولذلك رأى الحزب أن يتجنب أعضاؤه أفراد هذه الجماعة، وأن لا يناقشهم أو يبحثوا معهم في الشؤون السياسية العامة.

ز - القوميون العرب :

رأى الحزب الشيوعي أنهم عبارة عن رابطة فكرية قريبة من البعث، تتعاون مع الهيئات الوطنية. ولذلك على الشيوعيين تنمية الصداقة معهم.

ح - حزب الأمة الأردني :

يرى الشيوعيون أن هذا الحزب الذي يرأسه سمير الرفاعي، من أخطر الأحزاب الأردنية، وأكثرها عداوة للشيوعية. ولذلك قرروا تشويه سمعة أعضائه السياسية بلا رحمة.

وهكذا حدد الحزب الشيوعي موقفه من جميع الأحزاب القائمة على الساحة الأردنية خلال فترة الدراسة، وصادر عام ١٩٥٦ تعليمات حدد فيها كيفية التعامل مع هذه الأحزاب، بعد أن بين رأيه في كل منها على النحو الذي ذكرناه قبل قليل، بشكل مختصر.

ويقتضي المقام هنا التوسع في الحديث عن علاقة الحزب الشيوعي ببعض الأحزاب الأخرى، لإعطاء صورة أكثر وضوحاً. فعلاقة الحزب بجماعة الإخوان المسلمين اتسمت

^١ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٧٦.

بالعداء المستمر، وقد وقعت بين الطرفين صدامات مسلحة، اتسع نطاقها بعد أن أطلقت حكومة سليمان النابلسي سراح فؤاد نصار، الأمين العام للحزب الشيوعي^١.

كما اتسمت العلاقة بين الشيوعيين والقوميين السوريين بالعداء الشديد، حتى أن أعضاء الحزب الشيوعي في البرلمان، مثل: فايق وراذ، ويعقوب زيادين، طالبوا بعدم التعامل معهم كحزب سياسي، كما طالبوا الدولة بمراقبتهم باعتبارهم عصابة ضالعة مع الاستعمار^٢.

هذا، وقد أصدر الحزب الشيوعي عام ١٩٥٧ تعليمات جديدة، أكد فيها مواقفه السابقة من الأحزاب، وضمنها أوامره لأعضائه محددًا كيفية التعامل مع كل منها.

^١ سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص ١١٤؛ وعبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، ص ٧٦.

^٢ الجريدة الرسمية، ملحق مذكرات مجلس النواب، العدد (١٤)، المجلد رقم (١)، تاريخ ٣ شباط ١٩٥٧.

الباب الثالث

الأحزاب السياسية الأردنية في ظل الحظر

والعمل السري

١٩٥٧ - ١٩٧٠

الفصل الأول: محاولات النهوض، وازدواجية

العمل الفلسطيني الأردني

١٩٥٧ - ١٩٦٧

الأحزاب السياسية الأردنية

في ظل الحظر والعمل السري

١٩٥٧م - ١٩٧٠م

تزامنت الأحداث السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً خلال فترة الخمسينات، وقد أشرنا سابقاً إلى ما أسفرت عنه حرب ١٩٤٨، وما أدت إليه وحدة ضفتي الأردن من تطورات، وما فتحه دستور ١٩٥٢ من أبواب أتاحت للأحزاب السياسية الخروج إلى النور، ومزاولة نشاطاتها بحرية.

وهذه الأحداث المحلية واكبها مدّ قومي شكلته الحركة السياسية العربية بتأثير الخطاب الحماسي للزعامة الناصرية، ذلك الخطاب الذي سيطر على الشارع العربي، وأخذ يوجهه نحو تحقيق طموحات كبيرة طالما داعبت أحلامه^١.

وتداخل ما كان يجري محلياً وعربياً مع ما كانت تخطط له الدول الاستعمارية من ربط للمنطقة بأحلاف وبرامج تخدم أهدافها ومصالحها، ومن ذلك برنامج ترومان (النقطة الرابعة)، وحلف بغداد، ومبدأ ايزنهاور^٢. وقد ذكرنا أن التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على ملء الفراغ الذي أحدثته تراجع بريطانيا وفرنسا عن المنطقة، وخروجها نهائياً منها في أعقاب العدوان الثلاثي الذي شنّته على مصر بالتعاون مع إسرائيل، قد أدى إلى نجاح بعض المشاريع الغربية في المنطقة، ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى انقسام العالم العربي بين مؤيد لمنظومة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي ومنحاز إليها، وبين مؤيد للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

^١ عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، ص ٨٣-٨٤.

^٢ المرجع السابق، ص ٨٣.

لقد تفاعلت هذه الأوضاع السياسية تفاعلاً شديداً فيما بينها، وامتزجت معاً لتشكل صورة المستقبل السياسي للعمل الحزبي الأردني.

نقد انحاز الأردن والعراق والسعودية ولبنان إلى المعسكر الغربي، فيما انحازت مصر وسوريا إلى المعسكر الشرقي^١، ونتيجة لذلك اتسمت العلاقات بين هذه الدول العربية بكثير من الشك والريبة، وحاول بعضها أن يتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها الآخر، وخاصة بعد أن طرحت مصر نفسها زعيمة لحركة التحرر العربي، وأعلنت عن استعدادها لدعم الحركات الوطنية بحجة تنسيق الجهود وتوحيدها لمقاومة الاستعمار الذي أخذ يحاول الدخول إلى المنطقة بأشكال جديدة، من شأنها عرقلة الجهود العربية لتحرير فلسطين، وتهديد السيادة الوطنية للدول العربية^٢.

وليس من شك في أن العمل السياسي الحزبي في المملكة الأردنية الهاشمية قد تأثر بكل هذه الأوضاع، فكان يخبر تارةً ويشتعل أخرى، وكان يضطر إلى ممارسة نشاطاته في الخفاء، ويحاول في الوقت نفسه تخفيف القيود المفروضة عليه. وإذا ما خففت قليلاً انطلق فتجاوز الحدود المرسومة، وعندئذ يعاد إليه ثقل القيود. وهذا المد والجزر، ظل يلزم العمل الحزبي الأردني طوال عقد ونصف تقريباً، حيث امتد ذلك عبر الخمسينات والنصف الأول من الستينات، وفي عام ١٩٦٧ انخرط هذا العمل ضمن النشاطات التي كانت تمارسها فصائل المقاومة، أو فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطيني. وقد شككت ممارسة تلك الأحزاب، وممارسة تلك الفصائل تياراً جارفاً ظلت الأحداث ترفده وتقويه حتى عام ١٩٧٠.

لقد واجهت الأحزاب السياسية الأردنية صعوبات كبيرة خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢ مثلت كبوات حادة، واتيحت لها فرصة النهوض منها خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٦، إلا أنها عادت فكتبت مجدداً، وسيعرض الباحث فيما يلي ما كان من نشاط حزبي خلال هذه الفترات، مركزاً على ازدواجية العمل السياسي الأردني الفلسطيني، موضحاً ما قامت به الأحزاب الأردنية من ممارسات.

^١ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٧١.

^٢ المصدر، السابق، ص ٢٧١-٢٧٢.

المواجهة بين نظام الحكم والأحزاب ٥٧-١٩٦٢،

أسبابها ونتائجها وآثارها:

أ- أسباب المواجهة :

اندفعت بعض الأحزاب السياسية الأردنية إلى تأييد ما كانت تطرحه مصر من شعارات قومية، وما كانت تروجه - عبر إعلامها - من أفكار داعية للتحرر والنهوض. وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الشعارات والأفكار تستقطب الجماهير العربية بشكل عام، والجميهور الأردني بشكل خاص، كان النظام السياسي الأردني يواجه تحديات كبيرة، فقد أنهى علاقته السياسية مع بريطانيا، وانقطع بذلك ما كانت تقدمه له من دعم مالي وعسكري يؤمن بقاءه واستمراره. وتزامن هذا التحدي مع تحدٍّ آخر تمثل في المذ الشيوعي الذي بدأ نفوذه يتعاظم ويقوى. ولم يكن أمام النظام إزاء ذلك إلا أن يبحث عن قوة جديدة تسنده، وتؤمن له متطلبات البقاء^١.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت قد استكملت خططها لملء الفراغ السياسي في المنطقة، ومن هذه الخطط إعلانها في كانون الثاني من عام ١٩٥٧م عن برنامج مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول التي تخشى الشيوعية وخطر نفوذها، فوجد الملك حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية في ذلك ضالته المنشودة، وفرصته الذهبية للخلاص مما كان يهدد البقاء والاستمرار. ولذلك سارع إلى الإعلان - بعد لقاء عقده مع السفير الأمريكي بعمان - عن رغبته في إقامة تعاون تنموي وعسكري مع الولايات المتحدة^٢.

وكانت خطوة الملك حسين هذه سبباً رئيسياً من أسباب مواجهته للتيار القومي بشكل عام، والأحزاب السياسية الأردنية بشكل خاص. وقد زاد الأمر صعوبة أن بعض أفراد حكومته وقفوا في صف المعارضة، وأخذوا يوجهونها. فلم يكد يمضي يوم واحد على إعلانه قبول مبدأ ايزنهاور حتى أعلن وزير خارجيته عبدالله الريماوي (بعثي) في مؤتمر صحفي رفض الحكومة نظرية الفراغ، ورفض كل سياسة تبني عليها. فقد قال في ذلك المؤتمر: «... نحن نرفض

^١ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٧٢.

^٢ الدفاع، العدد (٦٣٥٤)، تاريخ ٧ جمادى الثاني ١٣٧٦هـ/ ٨ كانون الثاني ١٩٥٧م، ص ١-٢. وانظر أيضاً: المحافظة، العلاقات الأ. دنة ال. بطانة، ص ٢٧٣.

رفضاً قاطعاً نظرية الفراغ وكل سياسة تبنى عليها. وما أعنيه بنظرية الفراغ القول بأن زوال النفوذ الانكليزي والفرنسي من الوطن العربي قد ترك فراغاً في المنطقة لا بد من أن تملأه دولة كبرى أخرى لتمنع غيرها من الدول أن تملأه. ونحن نعمل جاهدين لاستكمال تحرير الوطن العربي من كل نفوذ استعماري ... وان سياسة الحياد الإيجابي هي السياسة التي ننتبناها»^١.

كما أكد الريماوي في ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢ كانون الثاني ١٩٥٧م ان الدفاع عن الوطن العربي ضد أي أخطار مختلطة إنما يعتمد أساساً على قدرات الأمة العربية دون مساعدة احد. بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أعلن - بتحدٍ - أن حكومته متمسكة بسياسة الحياد الإيجابي، وأنها ترفض أي معونة اقتصادية يسعى مقدموها إلى تحقيق أهداف سياسة تؤثر على استقلال البلاد، وتتفحص من السيادة القومية^٢.

ودعم الريماوي في توجيهه زعماء الحركة الوطنية الأردنية، فقد أبرقوا للملك حسين محذرين من مغبة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاستمرار فيه. ولم يكن متوقعاً من الملك الرضوخ لهذه الضغوط أمام حاجته الماسة للمساعدة المالية. ولذلك رد على تصريحات وزير خارجيته وعلى برقية المعارضين المحذرين بإعلان موافقته رسمياً وذلك بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧م، معللاً هذه الموافقة بأنها من باب دفع الضرر الأشد بالضرر الأخف. ويكمن الضرر الأشد - كما قال - في الايدولوجيات المادية^٣، أي الأحزاب السياسية وخاصة حزب البعث، والحزب الشيوعي.

وما لبث الملك حسين أن أتبع خطوته تلك بخطوة أوسع نحو الغرب، فقد أصدر أوامره إلى رئيس وزرائه سليمان النابلسي (وطني اشتراكي) بوقف النشاط الشيوعي، غير أن حكومة النابلسي ترددت في تنفيذ الأمر. وعندئذ أعطيت الإشارة للأجهزة الأمنية للقيام بهذه المهمة، فقامت بحملة على الشيوعيين في ٦ شباط ١٩٥٧م وصادرت كتبهم و منشوراتهم، وفرضت رقابة صارمة على الأفلام السينمائية الصادرة من الاتحاد السوفييتي التي كانوا يعرضونها، وقد أثارت هذه الاجراءات حفيظة النابلسي فأعلن أنها تشكل تجاوزاً غير مبرر للحكومة وصلاحياتها. كما أعلن أن الشيوعية ليست خطراً على أي من الأردن أو سوريا أو مصر^٤.

^١ الدفاع، العدد (٦٣٥٠) تاريخ ٢ جمادى الثاني ١٣٧٦هـ / ٣ كانون الثاني ١٩٥٧م، السنة الثالثة

والعشرون، ص ١.

^٢ المصدر السابق، ص ١.

^٣ المصدر نفسه، العدد (٦٣٥٧) تاريخ ١٠ جمادى الثاني ١٣٧٦هـ، ١١ كانون الثاني ١٩٥٧م، ص ١.

^٤ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٧٣.

وعلى الرغم من أن تصريحات رئيس الوزراء كانت تعبر عن التحدي السافر للملك، إلا أننا عند التدقيق في البيان الوزاري لحكومة النابلسي الذي نالت على أساسه ثقة مجلس النواب نجد أن تلك الحكومة قد أعلنت نيتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وقد جعل ذلك الملك والحكومة على طرفي نقيض. وقد ازدادت شقة الخلاف بينهما اتساعاً عندما أعلن النابلسي فعلاً إقامة تلك العلاقات، بل انقطع الخيط الذي يربط الطرفين بطلب الملك من رئيس الحكومة تقديم استقالته^١.

ولم تقف الأحزاب السياسية من هذه الأحداث موقف المتفرج، فقد عبر بعضها عن عدم رضاه عن موقف الملك حسين، ورأت في إقالة حكومة النابلسي عملاً لا مبرر له، وخاصة أنها نالت ثقة مجلس النواب، وأن بيانها لنيل الثقة قد أشار إلى توجيهها نحو إقامة علاقة دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. وكان التعبير عن عدم الرضا سريعاً وعنيفاً، فقد عملت على عقد مؤتمر وطني في نابلس يوم ١٢ نيسان ١٩٥٧م، بهدف الضغط على الملك من أجل الإبقاء على حكومة النابلسي.

لقد حضر المؤتمر الوطني في نابلس وأيد مقرراته ثلاثة وعشرون نائباً، إلى جانب قادة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وتوترت الأمور كثيراً، إلا أن ذلك كله لم يؤد إلى النتيجة التي توخاها المؤتمر. فقد تم تشكيل حكومة بديلة برئاسة حسين فخري الخالدي، غير أنها لم تحظ بثقة مجلس النواب، فاستبدلت بها حكومة أخرى شكلها ابراهيم هاشم ليلة ٢٤ نيسان ١٩٥٧م، وأعلنت هذه الحكومة الجديدة الأحكام العرفية، وتهيأت للسيطرة على الوضع السياسي في المملكة، وبدأت بذلك انتكاسة الديمقراطية، بل تقهقرها السريع. وأخذت المواجهة تحصد نتائج وخيمة^٢.

ب- نتائج المواجهة :

قامت حكومة ابراهيم هاشم بحل الأحزاب السياسية، ولاحقت قياداتها وكوادرها وزجت بهم في السجون. كما قامت بحل لجنة التوجيه الوطني^٣. وفي ١٩٥٧/٤/٢٥ وجه الملك حسين خطاباً إلى الشعب قلل فيه من شأن الأحزاب السياسية، وطعن في شرعية عملها، واتهمها

^١ فلسطين، عدد ١٩٥٧/٤/٤، ص ١١؛ وانظر العدد الصادر بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٧، ص ١.

^٢ فلسطين عدد ١٩٥٧/٤/١٣، ص ١-٤.

^٣ الجريدة الرسمية، العدد (١٣٢٧) تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧، ص ٤١١-٤١٣. وانظر أيضاً، فلسطين عدد ٥ نيسان ١٩٥٧، ص ١.

بالخروج عن الخط، وبأنها تتعامل مع قوى من خارج الوطن، واصفاً الحزبيين بأنهم: « فئة لا تخشى الله ولا الضمير، رضيت أن تبيع نفسها رخيصة لغيرها، مطوحة بالبلاد إلى خطر دائم ينتابها من الداخل أو يتولاها من الخارج »^١.

وخلال اختتام الدورة الثانية لمجلس الأمة الأردني الخامس، وذلك يوم ١ تشرين الأول ١٩٥٧، أكد الملك مواقفه من الأحزاب السياسية، ثم تعرض لوزارة النابلسي معللاً أسباب إقصائها بقوله: « لقد كان إقصاء الوزارة السابقة عن الحكم خطوة دستورية تستوجبها سلامة البلاد وأمنها، خاصة بعد أن ارتكبوا في البرهة الأخيرة التي ولوا فيها الحكم من الهنات ما لا يصح السكوت عنه، فأبعدوا المخلصين والأكفاء، وقربوا الحزبيين وملأوا مراكز الدولة الهامة بأشْياعيم. واستغل الشيوعيون الموقف، وأخذوا ينشرون مبادئهم الهدامة في المدارس ودور العلم، وكلكم تعلمون أن الحزب الشيوعي في الأردن هو حزب غير شرعي، تقاومه القوانين العادية، ليس لأن الشيوعية الدولية ضد عقائدنا وديننا ... بل لأن الشيوعيين في الأردن كانوا وما يزالون إخواناً وأعداءً للشيوعيين اليهود في إسرائيل ... »^٢.

وهكذا ركز الملك حسين في مهاجمته للشيوعية على تعارضها مع الإسلام الذي تدين به الغالبية العظمى من الشعب، كما ركز بشكل ملفت للنظر على علاقة الشيوعيين في الأردن بالشيوعيين اليهود في إسرائيل العدو اللدود للشعب والوطن والدين الإسلامي، مستهدفاً إثارة مآلديه من عواطف جياشة إزاء ذلك، مما يساعد على تمرير القرار بحل الأحزاب الذي اتخذ في اليوم نفسه، أي ٢٥/٤/١٩٥٧م.

ووجدت الحكومة في انتهاء الدورة الاستثنائية لمجلس النواب بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥٧، فرصة مواتية لتصفية حساباتها مع عدد من أعضائه، إذ قامت باعتقال كثيرين منهم^٣. ففي ٢٧ نيسان ١٩٥٧م اعتقلت عبد الخالق يغمور (نائب الخليل)، ووجهت له ثلاث تهمة: التجمهر غير المشروع، والتعرض للمقامات العليا، والانتساب للشيوعية والترويج لها. وقدمته للمحاكمة أمام المحكمة العرفية. وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٧م اعتقلت نائب رام الله فائق وراد (شيوعي)، ووجهت إليه تهمة الانتساب والترويج للشيوعية، والتجمهر غير المشروع، وقدمته أيضاً للمحاكمة العرفية التي حكمت عليه بالسجن خمس عشرة سنة. كما حكمت تلك المحكمة غيابياً على كل

^١ المجموعة الكاملة لخطب العرش ١٩٥٢-١٩٨٥، منشورات وزارة الاعلام، ١٩٨٥، ج١، ص ١٢٧.

١٥١.

^٢ ملحق مذكرات مجلس الأمة العدد (١) تاريخ ١ تشرين أول ١٩٥٧، جلد رقم (٢) ص ٦.

^٣ الجريدة الرسمية، ملحق مذكرات مجلس الأمة، العدد ٥، تاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٧، ص ٥٨.

من النائبين يعقوب زيادين (شيوعي)، وعبدالله الريماوي (بعثي) بالسجن لمدد تراوحت بين خمس عشرة وتسع عشرة سنة، وكانا قد فرّآ إلى خارج البلاد^١.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات، استصدرت الحكومة قراراً بإسقاط عضوية مجلس النواب عن كل من: عبدالقادر طاش (عمان)، وعبدالحليم النمر وصالح المعشر (السلط)، وحكمت المصري ووليد الشكعة ونعيم عبدالهادي (نابلس). وفي ١٣ أيار ١٩٥٧م استصدرت قراراً آخر بإسقاط عضوية: شفيق ارشيدات (اربد)، ويعقوب زيادين (القدس)، ويوسف البندك (بيت لحم)، وسعيد العزة وعبدالخالق يغمور (الخليل)، وعبدالله الريماوي وكمال ناصر وفائق وراذ (رام الله). وفي آب ١٩٥٧م قامت باعتقال نائب الخليل: حمد محمود حجة. وفي أيلول من ذلك العام اعتقلت كلاً من نائب الطفيلة: جودت المحيسن، ونائب جنين: نجيب مصطفى الأحمد، إلا أنها اضطرت لإطلاق سراحهما بضغط عشائري. وفي ١٣ أيار ١٩٥٨ أسقطت عضوية نائب قنقلية أحمد الداعور (حزب التحرير الإسلامي)^٢.

ولم تقتصر نتائج المواجهة بين النظام والأحزاب خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢ على ما تقدم، فقد أنشأت حكومة هزاع المجالي الذي تولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية في أيار ١٩٥٩، أنشأت محكمة للنظر في القضايا السياسية الخاصة بأمن الدولة. ثم أجري تعديل على الدستور الأردني في كانون الثاني ١٩٦٠ منح الملك بموجبه صلاحية تمديد مجلس الأمة. وكان الهدف من هذا التعديل تجاوز إجراء انتخابات نيابية في البلاد، بحجة ما يجري خلال الانتخابات من تهديد للأمن.

ج- آثار المواجهة :

شكلت المواجهة بين نظام الحكم والأحزاب السياسية خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٢م بداية مرحلة جديدة وطويلة تميزت بانتهاج سياسة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، وبال دوران في فلك الغرب. وعلى المستوى الجماهيري المحلي تم حرمان الشعب من حرياته السياسية والديموقراطية. كما تم تهميش دور المؤسسات الدستورية، وفي مقدمتها المؤسسة البرلمانية، حيث أصبح مجلس النواب أداة طيعة بيد السلطة التنفيذية.

^١ المصدر السابق، العدد ١٣، تاريخ ١٩٥٧/١/٢٨، ص ٥٠٥-٥١٣.

^٢ الجريدة الرسمية، ملحق مذكرات مجلس الأمة، رقم ٢، العدد ٦٢١، تاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨، ص ٢٣٧. وانظر أيضاً: ابراهيم بكر، الأحكام العرفية وقوانين الدفاع، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، عدد آب ١٩٨١، ص ٥٢؛ ومحمود القاضي، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٦.

لقد شكلت هذه المواجهة حداً فاصلاً بين مرحلتين في الحياة السياسية والدستورية للبلاد، مرحلة سابقة شهدها النصف الأول من عقد الخمسينات، تميزت بنهوض وطني جماهيري عارم نجح في إفشال مشروع حلف بغداد، وجر الأردن للدخول فيه، وبتحرير الجيش من الوصاية والإشراف البريطاني، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وتحرير البلاد من القمع، واستعادة الجماهير لقدر كبير من الحرية الديمقراطية، وانتعاش الحياة السياسية بشكل عام مكن أغلبية وطنية من الوصول إلى مجلس النواب.

ومرحلة جديدة شهدها النصف الثاني من ذلك العقد، عقد الخمسينات وأوائل الستينات تميز بالنكوص عن كل ما تحقق في المرحلة السابقة، حيث تم حل الأحزاب عام ١٩٥٧، وأعيدت السلطة إلى مؤيدي مشروع ايزنهاور، وجرد الشعب من حقوقه الديمقراطية، ومن حرياته السياسية^١.

لقد هدفت الحكومة باتخاذها ما أشرنا إليه من إجراءات متعاقبة إلى السيطرة على الأوضاع، وتأمين الاستقرار، ولكنها لم تتجح في ذلك، فقد ظلت البلاد مضطربة، وبقيت الحكومات المتتالية مزعزعة إما بسبب الأزمات الداخلية، أو بسبب العزلة التي ضربتها الدول العربية طوقاً محكماً حول الأردن، الذي لم يعد له منفذ بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق. فقد انتصر البعث هناك، ولم يكن أمام النظام الأردني - أمام التهديد الجديد، والعزلة السابقة - سوى طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد سارعنا إلى نجده، إذ دفعنا بجيوشهما إلى الشرق الأوسط، فنزلت القوات الأمريكية في لبنان، بينما هبطت قوات من المظليين البريطانيين في الأردن من طائرات بريطانية وصلت إليه عبر أجواء فلسطين المحتلة^٢! ومن الجدير بالذكر أن العزلة التي فرضت على الأردن اضطرته للترود بالوقود بوساطة الطائرات الأمريكية^٣.

ويصف محمود المعاينة أحداث هذه الفترة بقوله: « لقد حصل فعلاً أن قامت بعض

القطعات العسكرية بالتحرك ضد القصر قادتها عناصر صغيرة الرتب. وهناك شكوك بأن

^١ عاطف صويص، شل الحياة النيابية ومصادرة السلطات الدستورية ١٩٥٧-١٩٧٤، الأردن الجديد، العدد (٢)، كانون الأول ١٩٨٤، ص ٩٤. ويشار له فيما بعد: عاطف صويص، الحياة النيابية؛ عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني، ص ١٠٠.

^٢ الجريدة الرسمية، ملحق مذكرات مجلس الأمة، العدد (٢١)، تاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨، ص ٢٣٧؛ وعباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني، ص ١٠٠.

^٣ الملك حسين، قصة حياتي، ص ٦٧.

الشريف ناصر كان وراء هذا التحرك. وعندما وصلوا إلى القصر ادعوا بأن نذير رشيد هو الذي أبلغهم شخصياً الرغبة في تغيير النظام. ولكن الحقيقة التي تبينت فيما بعد هو أن السفير الأمريكي بعمان (مالوري)، والملحق العسكري الأمريكي (كريم سويني) هما اللذان كانا وراء ذلك، وقد أنفقا على هذا التحرك نحو خمسة عشر مليون دولار. وقد كان الهدف من ذلك هو تحريك مؤامرة ضد الأحزاب المؤيدة لعبد الناصر». وأضاف المعاينة: «أما نحن البعثيين فلم يكن في مخططنا في تلك الفترة تغيير النظام، كما أن ذلك لم يكن من خطط عبد الناصر أو سوريا... لقد حضر رفاقنا في الحزب من سوريا: مصطفى مجدوب وعبدالفتاح الزلط، وأبلغونا عدم رغبة الحزب في تغيير النظام، ليس خوفاً من شيء، ولكن خشية على ضياع فلسطين»^١.

وفي أوائل عام ١٩٥٨ ظهرت منشورات داخل الجيش الأردني تحمل توقيع (الجنود الأحرار في الجيش العربي الأردني)، وكانت هذه المنشورات موزعة على نطاق واسع بين الوحدات العسكرية ومعسكرات التدريب.

وقد تضمنت حث الجنود «على الالتحام مع الشعب لإنقاذ البلد من الحكم الظالم، والوقوف في وجه محاولات جعل الجيش مجموعة من الحراس للخونة والمأجورين، وأداة لضرب الشعب، وقمع الشعور الوطني».

وفي أوائل العام المذكور أعلنت السلطات الأردنية أنها أحبطت محاولة انقلابية يتزعمها المقدم الركن المتقاعد محمود الروسان، كانت ستنفذ في اليوم نفسه الذي نفذت فيه ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. ومن الضباط المحالين على التقاعد الذين تم إلقاء القبض عليهم أثناء حملة التطهير التي قادها الشريف ناصر بن جميل: عبدالرحمن محادين، وإبراهيم الحديدي، وعبدالله الصعوب، وعبدالرحمن العرموطي، وهائل خصاونة، ومحمود التل، ووليد التل، وأحمد الحاج الخصاونة، ومحمد الخصاونة، وأحمد السمرين خريس، وراضي الهنداوي، وخالد الطراونة. كما اتهم اثنان من المدنيين بالاشتراك في المحاولة، وهما: الدكتور أحمد الطوالبة، وزكريا الطاهر. ورافقت هذه الحملة حركة تنقلات واسعة شملت قادة الألوية والوحدات

^١ محمود المعاينة، مقابلة شخصية أجريت معه في مقر حزب البعث التقدمي بجبل النزهة، الساعة الواحدة والربع ظهراً من يوم ١/٢/١٩٩٦، بحضور عضو قيادة الحزب شريف حلاوة.

العسكرية الأخرى. واعتقل عدد من أصدقاء الملك لمجرد الشك في تعاطفهم مع الحركة الوطنية^١.

وفي آذار ١٩٥٩ وضعت السلطات يدها على محاولة انقلابية جديدة أثناء عودة الملك من رحلة إلى الولايات المتحدة. وبسبب هذه المحاولة ألقى القبض على رئيس الأركان صادق الشرع، وعلى عدد كبير من الضباط والمدنيين، وقد ظلوا في المعتقلات حتى ٢٢ أيار ١٩٦١ حيث أفرج عنهم^٢.

ومن آثار هذه المواجهة أيضاً اغتيال رئيس الوزراء: هزاع المجالي بمنفجرة زرعت في مكتبه في ١٩٦٠/٨/٢٨^٣.

محاولات النهوض ١٩٦٢م - ١٩٦٧م :

كانت آثار المواجهة التي أشرنا إليها قاسية مُربكة، جعلت الأردن يعيش فترة من التوتر وعدم الاستقرار، شعر خلالها بالحاجة إلى البدوء اللازم لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية. وقد أدرك النظام الأردني أن تحقيق ذلك يكمن في التخفيف من الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة ضد الحركة الوطنية والأحزاب السياسية. واغتمت الملك حسين فرصة ميلاد ابنه الأمير عبدالله ليعلن في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٢م عن نيته العفو عن المعتقلين السياسيين، وقد تقدم بالفعل بمشروع قانون عفو عام إلى مجلس الأمة، صادق عليه المجلس في مطلع شباط من ذلك العام. وعلى أثر ذلك أعلن رئيس الحكومة: وصفي التل^٤ رغبة حكومته في عودة المعتقلين السياسيين ليساهموا في بناء الوطن ومؤسساته واجراء انتخابات نيابية جديدة. غير أن المعارضة لم تنق بهذه الرغبة، وإنما اعتبرتها مجرد تكتيك سياسي هدفت الحكومة من ورائه إلى تحقيق مكتسبات سياسية. ولذلك دعت حركة القوميين العرب الشعب إلى مقاطعة الانتخابات النيابية التي كانت الحكومة بصدد إجرائها، مصممة على

^١ ألقى القبض على راضي عبدالله مع انه من أصدقاء الملك المقربين، وذلك بسبب علاقة شقيقه أحمد الحاج بالمحاولة الانقلابية.

^٢ أنظر: المنار، العدد ٢٨٥، تاريخ ١٤ أيار ١٩٦١، ص ١١، والعدد ٢٩٣، تاريخ ٢٢ أيار ١٩٦١، ص ٤.

^٣ جريدة المنار: العدد ١٦٣، تاريخ ٢ رجب ١٣٨٠هـ الموافق ٢٠ كانون الأول ١٩٦٠، ص ١-٤.
^٤ شكل وصفي التل الحكومة في ١٩٦٢/١/٢٨ وذلك للمرة الأولى، أما الفترة التي اعتقت اغتيال هزاع المجالي فقد تولى الوزارة فيها بهجت التلهوني مرتين: الأولى في ١٩٦٠/٨/٢٩ والثانية في ١٩٦١/٦/٢٨. انظر: محمد ومنذر الدجاني، المدخل، ص ٢٠٤.

حرمان حكومة التل من تحقيق أي مكاسب قد تفيد النظام في تحسين علاقاته السياسية مع الدول العربية الأخرى^١. ويبدو أن حكومة التل لم تكن جادة في هذا التوجه، فعلى الرغم من محاولتها نفي ادعاءات المعارضة وتشكيكها المسبق في نزاهة الانتخابات، ومن تعهدها بعدم التدخل للتأثير على الناخبين والمرشحين، ووعدها بأن تكون الانتخابات حاداً فاصلاً بين عهدين، وأنها ستكون خطوة أولى نحو بناء حركة معارضة بناءة. على الرغم من كل ذلك ردّ وصفي التل نفسه على النواب الذين انتقدوا موقف الحكومة من حرب اليمن بقوله «إننا ثابتون على سياستنا، فمن شاء أن يوافقنا فمرحباً به، ومن شاء أن يعارضنا فليلط البحر»^٢.

وفي مستهل عام ١٩٦٣ أيضاً توافرت للحركة الوطنية فرصة جديدة للعودة الى ممارسة نشاطها، وانتعشت آمال الأحزاب من جديد عندما استلم البعثيون السلطة في العراق في شباط وفي سوريا في ٨ آذار من العام نفسه. فعندما بدأت المفاوضات الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق من أجل الوحدة في نيسان ١٩٦٣، نشطت الأحزاب السياسية داخل المملكة، وقامت بتحريض الشعب على التظاهر تأييداً للاتحاد مع الدول العربية. وقد اتخذت هذه المظاهرات طابع العنف، فخشيت بعض الدول الغربية أن تصل العناصر القومية للحكم نتيجة ذلك، وتأهبت القوات البريطانية في الشرق الأوسط للتدخل إذا ما تطورت الأمور إلى ما يوجب تدخلها^٣.

وفي ضوء هذه التطورات أخذت العناصر الوجودية تغيير تنظيم قواها، وبدأت العمل بشكل سري، فظهرت منشورات تدعو الجيش والشعب للتحرر، والحقاق «بالركب العربي المتحرر»، وقد صدر أحد هذه المنشورات باسم الوجوديين الاشتراكيين^٤.

وجاءت المحاولة الحقيقية الأولى لنهوض الأحزاب من جانب الحكومة، ففي ٢٠ آب ١٩٦٣ رفعت الإقامة الجبرية عن رئيس الحكومة الوطنية سليمان النابلسي، كما بادرت إلى الإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي^٥. وأتبع ذلك بالإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع كثير من بلدان المعسكر الاشتراكي. واستمر هذا الانفتاح السياسي والسير في الاتجاه الذي سلكته الحركة الوطنية وطالبت به. ففي عام ١٩٦٤ شهدت

^١ محاضر مجلس النواب الاردني، العدد (١٥) مجلد رقم ٦، تاريخ ٦ شباط ١٩٦٢، ص ١٢٢٠-١٢٣٧، وانظر أيضاً شرسر، الخط الأخضر، ص ٤٤.

^٢ وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، دار اللواء، ط١، عمان، ١٩٨٠، ص ٩٨.

^٣ محمود المعايطه، مقابلة شخصية، بتاريخ ١٩٩٦/٢/١.

^٤ يعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٢-١٥٣؛ وانظر أيضاً: فواد نصار، الرجل والقضية، ص ٥٨.

^٥ تاريخ الاقطار العربية، ج١، ص ٢٧٧.

الساحة الدولية نشاطاً سياسياً واسعاً قامت به الحكومة الأردنية على أكثر من صعيد، فقد طالبت الأمم المتحدة بانتهاج سياسة عدم الانحياز، وتوطيد التضامن الأفروآسيوي، ومعارضة الدسائس التي كانت تقوم بها بعض دول هيئة الأمم. وفي نيسان ١٩٦٥ سمحت بخروج مظاهرات حاشدة شجياً للعدوان الأمريكي على جمهورية الدومنيك وفيتنام.

وفي تشرين الثاني من عام ١٩٦٥ سُمح لأعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال بمقابلة الملك حسين، وعرض مطالب العمال عليه، ومن أهمها: تعديل قانون العمل والعمال الصادر عام ١٩٦١. وقد استجاب الملك، ولبى مطالب العمال في كانون الثاني ١٩٦٥.

لقد ساهمت هذه الخطوات - بشكل عام - في تهيئة الجو الملائم للحركة الوطنية، وحققت بعض ما تطمح إليه. وقد دعمها النظام وحكومته بخطوات أخرى واسعة، ففي آذار ١٩٦٥ أصدر الملك مرسوماً بتصفية الأضابير لدى جهاز الأمن. وأدى ذلك إلى إتلاف ثمانية عشر ألف ملف من ملفات المواطنين. وإضافة إلى ذلك أعلنت الحكومة برنامجاً تنموياً عرف بالخطة السباعية (١٩٦٤-١٩٧٠) بهدف زيادة الانتاج الزراعي، وحل مشكلة الري، وتنمية الصناعة، وتطوير السياحة^١.

لقد قابلت بعض الأحزاب السياسية هذه الإجراءات بالارتياح، وسعت إلى تطويرها، وخاصة الحزب الشيوعي الذي عبرت لجنته المركزية في تشرين الأول ١٩٦٤ عن إيجابية التوجه الرسمي الأردني، ورأى ضرورة تحسين مواقفه مع الحكومة^٢.

وتوجت هذه المرحلة التي تهيأت الظروف فيها بما يتيح نهوض الأحزاب من كبواتها السابقة في نيسان ١٩٦٥؛ فقد أعلن الملك حسين رغبته في تبييض السجون، ومنح نزلاتها فرصة جديدة، وإتاحة المجال أمام المعتقلين واللاجئين السياسيين للعودة من أجل المساهمة في بناء الوطن. وتنفيذاً لهذه الرغبة صدر قانون عفو عام، أفرج بموجبه عن ألف وستمئة نزيل، وأعيدت الحقوق المدنية لمائتين وأربعين لاجئاً سياسياً من بينهم الأمين العام للحزب الشيوعي

^١ عيسى مدانات، مقابلة شخصية أجريت معه في منزله في ٣ كانون الثاني ١٩٩٦.

^٢ المصدر السابق نفسه.

الأردني فؤاد نصار^١. واعضاء وكوادر اخرى من حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وعدداً من الضباط العسكريين الذين وجهت لهم تهمة التآمر على النظام^٢.

تجدد المواجهة :

لم تطل فترة الانفراج السياسي الذي شهده الأردن، تلك الفترة التي امتدت حتى أوائل عام ١٩٦٦، وكادت الأحزاب خلالها - وقد شعرت بارتياح كبير - أن تتخلى عن نضالها السري. ففي ٢٣ شباط ١٩٦٦م انقلبت القيادة القطرية لحزب البعث في سوريا على القيادة القومية للحزب، وخشيت الحكومة الأردنية أن تتأثر الساحة السياسية في الأردن بالتطورات التي رافقت تلك الحركة، وأن ينعكس الصراع الدائر هناك عليها، ولذلك سارعت إلى اتخاذ الإجراءات التي رأت أنها كفيلة بالحيلولة دون ذلك. فقد أعلنت الحكومة مجدداً انعطافها نحو اليمين، وتشدت مع الأحزاب السياسية وخاصة حزب البعث، حيث قامت بحملة اعتقالات في صفوفه. ووضعت الأحزاب اليسارية الأخرى تحت الرقابة الشديدة، وفرضت على قادتها وبعض كوادرها الإقامة الجبرية^٣. ثم أخذت المتظاهرين الذين خرجوا للتعبير عن مشاعرهم تجاه التخادل العربي إزاء الغارة الإسرائيلية على قرية السموع (قرب الخليل) بالشدّة^٤.

وأمام هذه المواقف الحكومية المتلاحقة شعرت الأحزاب السياسية بالإحباط، وخالجهما الشك في دعوات الحكومة المتكررة لعودة النشاط السياسي، وأخذت تعيد حساباتها، وتفكر في ترتيب أوضاع اللاجئين السياسيين الذين تم العفو عنهم عام ١٩٦٥. وفي الوقت نفسه لم تكن الأمور قد اتضحت فيما يتعلق بحركة البعث في سوريا، فأثر البعثيون الأردنيون انتظار ما ستسفر عن الأحداث، حيث دار صراع بين سوريا والعراق، من جهة، وانقسم البعثيون بين مؤيد للحركة ومعارض لها من جهة أخرى^٥.

^١ الجريدة الرسمية، ملحق مذكرات مجلس النواب، العدد ١٨، تاريخ ١٩٦٥/٤/٤، ص ٦٩٩-٧٠٠،

وانظر أيضاً: عاطف صويص، الحياة النيابية، ص ٩٩؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٢١؛

وانظر يعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٣.

^٢ محمود المعايطه، مقابلة شخصية، تاريخ ١٩٩٦/٢/١.

^٣ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٢٢؛ ومنيف الرزاز، التجربة المرة، ج ١، ص ٩٦، وشرسر،

الخط الأخضر، ص ٣.

^٤ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٣؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ١٠٣، وسرر،

الخط الأخضر، ص ٩٧-٩٩.

^٥ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٢١.

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر، وجدت القوى الوطنية نفسها مضطرة للتحرك السريع، إلا أن الأجهزة الأمنية كانت لها بالمرصاد. فقد اعتقلت الكثيرين وزجت بهم في السجون دون تحقيق أو محاكمة، وأحالت بعضهم إلى المحكمة العسكرية فحكمتهم بين خمس وعشر سنوات دون أن تمنحهم حق الدفاع عن أنفسهم^١.

ولم يقف الشعب متفرجاً إزاء هذه الأوضاع، فقد استشاط غضباً، وتظاهر تعبيراً عن استيائه. وخرج المتظاهرون، وخاصة في المدن الكبيرة، مثل نابلس والقدس، وهم يرفعون لافتات الاحتجاج المطالبة بالحريات الديمقراطية، والإفراج عن السجناء السياسيين، وسقوط «الامبريالية الأمريكية». وإلى جانب ذلك أرسلت نقابة المحامين وغيرها من التنظيمات الاجتماعية رسائل احتجاج إلى الحكومة. كما وجه أعضاء الحزب الشيوعي الذين لجأوا إلى لبنان نداءً إلى جميع « القوى التقدمية والثورية العربية » لمساندتهم، ودعتهم لتوحيد النضال ضد « المؤامرات الامبريالية والإرهاب الذي كان يمارس على أعضاء الأحزاب السياسية »^٢.

وعلى صعيد المواجهة أيضاً أبرق مجلس نقابة المحامين إلى الحكومة مطالباً بتعديل قانون الانتخابات النيابية، ومنح المرأة حق الانتخاب وإلغاء تقسيم الناخبين وفقاً للاعتبارات الدينية والعرقية، وتخفيض سن الانتخاب من إحدى وعشرين إلى ثماني عشرة سنة^٣.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المواجهات بين الحكومة والحركة السياسية أخذت أبعاداً واسعة، فقد تعرضت الحكومة جراء حملتها على الأحزاب مع مطلع عام ١٩٦٦ إلى انتقادات عالمية، من أبرزها تلك الانتقادات التي وجهها: مجلس السلام العالمي، واتحاد الطلاب العالمي، واتحاد الشبيبة الديمقراطية العالمي، والاتحاد العام للنقابات العالمي، ورابطة الحقوقيين الديمقراطية العالمية، واللجنة السوفيتية لتضامن بلدان آسيا وأفريقيا. وقد جاء في بيان هذه اللجنة الأخيرة من هذه الانتقادات على سبيل المثال: « أن الرأي العام السوفيتي يتابع ببالغ القلق والاهتمام حملة الاعتقالات والملاحقات التي شنت في الأونة الأخيرة في الأردن ضد القوى الديمقراطية والتقدمية .. إن اللجنة السوفيتية لتضامن بلدان آسيا وأفريقيا تؤيد - باسم الملايين وقف القمع ضد الوطنيين الأردنيين، وإخلاء سبيل السجناء السياسيين »^٤.

١ محمود المعاينة، مقابلة شخصية، تاريخ ١/٢/١٩٩٦.

٢ عيسى مدانات، مقابلة شخصية أجريت معه في ٣/١/١٩٩٦م.

٣ تاريخ الأقطار العربية، ج١، ص ٢٧٩.

٤ المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

وما كادت هذه الانتقادات تصل إلى مسامع الحكومة الأردنية حتى وقعت نكسة حزيران ١٩٦٧م، وكانت هذه النكسة بمثابة صدمة أعادت لها وعيها، وخاصة بعد أن وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه. فالبنى الديمغرافية في الضفة الشرقية شهدت تحولات جذرية بسبب نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وكانت بينهم أعداد لا بأس بها من المعارضين السياسيين، ويحتاج التعامل معهم إلى إرساء قواعد جديدة ثابتة. ومن جهة أخرى شعر قادة الحركة الوطنية أنه لا بد لهم من التحرك للخروج من جو الهزيمة، وإشعار الشعب بقدرة الأمة على التجدد والنهوض. إذ دعا سليمان النابلسي قادة الحركة الوطنية والنقابية، وقادة العمل الفدائي الفلسطيني للاجتماع، من أجل التباحث في الوسيلة التي تمكن الأمة من تجاوز محنتها. وأبدى الملك حسين رغبته في حضور الاجتماع، وقد حضره فعلاً، وشجع ذلك الحركة الوطنية على العمل العلني، إذ إن حضور الملك اجتماعهم أشعرهم بشرعية عملهم. وساد انطباع اثر هذا الاجتماع بأن القوى المختلفة قد أخذت توحد جهودها لمواجهة الواقع وإجتيازه في إطار من الوحدة الوطنية، غير أن بقاء بعض الأطراف خارج هذا الاجتماع الذي أطلق عليه اسم (التجمع الوطني) لم يمنح المجتمعين الفرصة الكافية للنجاح^١.

لقد تأسس التجمع الوطني في أواخر شباط عام ١٩٦٨ وضم العديد من التنظيمات الحزبية والشخصيات الوطنية. فمن التنظيمات الحزبية ضم: الحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه السوري والعراقي، وجماعة الإخوان المسلمين. ومن الشخصيات الحزبية الأردنية ضم سليمان النابلسي الذي انتخب رئيساً للتجمع، والمحامي إبراهيم باكر، وكمال ناصر، وسليمان الحديدي، وجعفر الشامي، وجمال الشاعر^٢.

وقد وزع التجمع بياناً في ١١/٢/١٩٦٨ دعا فيه المواطنين في عمان للخروج بمسيرة احتجاجية في ذكرى وعد بلفور، وحدد خط سير المسيرة على أن تنتهي في ساحة أمانة العاصمة (وسط عمان). غير أن الجماهير، وقد تأثرت بالكلمة الحماسية التي ألقاها سليمان النابلسي، اندفعت باتجاه السفارة الأمريكية بجبل عمان، ورشقته بالحجارة، ثم اقتحمت مبناها، وأنزلت العلم الأمريكي، مما أدى إلى الاصطدام مع الشرطة، وإصابة عدد من المشاركين في هذه المسيرة بجروح وحرق مكتبة المركز الأمريكي^٣.

^١ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٢١.

^٢ انظر: جريدة الدستور الأردنية، العدد ٣١٣، تاريخ ٢٢/٢/١٩٦٨م؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢١٥.

^٣ جريدة الدستور الأردنية، العدد ٥٦٦، تاريخ ١٣/١٢/١٩٦٨م.

وما كادت هذه الانتقادات تصل إلى مسامع الحكومة الأردنية حتى وقعت نكسة حزيران ١٩٦٧م، وكانت هذه النكسة بمثابة صدمة أعادت لها وعيها، وخاصة بعد أن وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه. فالبنى الديمغرافية في الضفة الشرقية شهدت تحولات جذرية بسبب نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وكانت بينهم أعداد لا بأس بها من المعارضين السياسيين، ويحتاج التعامل معهم إلى إرساء قواعد جديدة ثابتة. ومن جهة أخرى شعر قادة الحركة الوطنية أنه لا بد لهم من التحرك للخروج من جو الهزيمة، وإشعار الشعب بقدرة الأمة على التجدد والنهوض. إذ دعا سليمان النابلسي قادة الحركة الوطنية والنقابية، وقادة العمل الفدائي الفلسطيني للاجتماع، من أجل التباحث في الوسيلة التي تمكن الأمة من تجاوز محنتها. وأبدى الملك حسين رغبته في حضور الاجتماع، وقد حضره فعلاً، وشجع ذلك الحركة الوطنية على العمل العلني، إذ إن حضور الملك اجتماعهم أشعرهم بشرعية عملهم. وساد انطباع اثر هذا الاجتماع بأن القوى المختلفة قد أخذت توحد جهودها لمواجهة الواقع وإجتيازه في إطار من الوحدة الوطنية، غير أن بقاء بعض الأطراف خارج هذا الاجتماع الذي أطلق عليه اسم (التجمع الوطني) لم يمنح المجتمعين الفرصة الكافية للنجاح^١.

لقد تأسس التجمع الوطني في أواخر شباط عام ١٩٦٨ وضم العديد من التنظيمات الحزبية والشخصيات الوطنية. فمن التنظيمات الحزبية ضم: الحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه السوري والعراقي، وجماعة الإخوان المسلمين. ومن الشخصيات الأردنية ضم سليمان النابلسي الذي انتخب رئيساً للتجمع، والمحامي ابراهيم باكر، وكمال ناصر، وسليمان الحديدي، وجعفر الشامي، وجمال الشاعر^٢.

وقد وزع التجمع بياناً في ١١/٢/١٩٦٨ دعا فيه المواطنين في عمان للخروج بمسيرة احتجاجية في ذكرى وعد بلفور، وحدد خط سير المسيرة على أن تنتهي في ساحة أمانة العاصمة (وسط عمان). غير أن الجماهير، وقد تأثرت بالكلمة الحماسية التي ألقاها سليمان النابلسي، اندفعت باتجاه السفارة الأمريكية بجبل عمان، ورشقها بالحجارة، ثم اقتحمت مبناها، وأنزلت العلم الأمريكي، مما أدى إلى الاصطدام مع الشرطة، وإصابة عدد من المشاركين في هذه المسيرة بجروح^٣.

^١ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٢١.

^٢ انظر: جريدة الدستور الأردنية، العدد ٣١٣، تاريخ ٢٢/٢/١٩٦٨م؛ وجمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢١٥.

^٣ جريدة الدستور الأردنية، العدد ٥٦٦، تاريخ ١٣/١٢/١٩٦٨م.

وعلى أثر هذه المسيرة والأحداث التي رافقتها أصدر وزير الداخلية بياناً رسمياً جاء فيه: « تنويراً للرأي العام تبسط وزارة الداخلية أمام الشعب، وتعلن أن مجموعة من الأشخاص الحاقدين المأجورين بزعامة شخص يدعى (طاهر دبلان) اندست بين صفوف المناضلين، وتستررت باسم التضحية والفداء، واتخذت لنفسها اسم (كتائب النصر)، وراحت تدعي كذباً أنها واحدة من .. المنظمات الأمنية .. »^١.

وفي خطوة مماثلة لتشكيل التجمع الوطني الذي استمر حتى عام ١٩٧١، ألف بعض المثقفين حلقة فكرية أطلقوا عليها اسم (ندوة الفكر الحر)، وقد تشكلت من تيارات مختلفة ضمت الشيوعيين والأخوان المسلمين وغيرهم. وأخذت هذه الندوة تبحث « أسباب الهزيمة المتكررة أمام إسرائيل والصينونية العالمية، والقوى الدولية المعادية .. وكان بين الأعضاء المشاركين: يعقوب زيادين، ومحمد نوري شفيق، والشريف فواز شرف، ومحمد صقر »^٢.

وعلى الرغم من نجاح هذه الندوة في خلق جو من الحوار الديمقراطي، إلا أنها لم تصمد لأكثر من ثلاثة شهور، حيث فضل بعض القائمين عليها التوجه للعمل المسلح إلى جانب المنظمات الفدائية^٣.

ازدواجية العمل السياسي الأردني الفلسطيني :

تقدمت الجمهورية العربية المتحدة في آذار ١٩٥٩م بمبادرة إلى جامعة الدول العربية لبحث بعض الجوانب الفلسطينية، مثل: ابراز الكيان الفلسطيني، وإنشاء جيش فلسطيني. وقد

كتائب النصر: مجموعة فدائية انشقت عن جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية التي كانت قد تأسست في دمشق عام ١٩٦٣ بسبب احتدام الصراع داخل الجبهة بين طاهر دبلان ومحمود ابو كبوت. وبعد معركة الكرامة (٢٧ آذار ١٩٦٨) دخل طاهر دبلان إلى الأردن، وأقام قاعدة في الشونة الجنوبية لتدريب مؤيديه، ثم مالبت أن نقل نشاطاته إلى جبل النظيف بعمان، وذلك في أيلول ١٩٦٨، حيث اتفق مع قائد الجناح السياسي لحركته (يوسف الحكيم)، اللبناني الجنسية، على تسمية مجموعته باسم (كتائب النصر). وتم بعد ذلك تشكيل قيادات فرعية للحركة في كل من الزرقاء، ومادبا، ومخيم البقعة، بالإضافة إلى معسكر للتدريب في منطقة (ياجوز) قرب الجببية بعمان. ونتيجة للصراعات الداخلية، وعدم قدرة قيادتها على ضبط عناصرها، تحولت إلى عصابات تقترب الجرائم، وتتعدى على الأموال والأعراض. انظر: جميل مصطفى، الأردن ومنظمة التحرير ١٩٦٤-١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩١، ص ٩١.

جمال الشاعر، سياسي يتذكر، ص ٢٢٢.

المصدر السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

أوصى مجلس الجامعة بدراسة موضوع « إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني لإسماع صوته في المجالين العربي والدولي بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني ». غير أن الأردن عرض هذه التوصية، وذلك خلال الدورة التي عقدها مجلس الجامعة في أيلول ١٩٥٩^١.

وعاد مجلس الجامعة لبحث موضوع الكيان الفلسطيني في الجلسة التي عقدها في شتورا بلبنان في آب ١٩٦٠، وذلك بطلب من الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن الدول العربية لم تتفق على اتخاذ أي قرار في هذا الشأن^٢. وكانت وجهة نظر الأردن - كما عبر عنها عبد الله الزريقات، سفير الأردن في لبنان ورئيس الوفد الأردني « أن اقتراحات كهذه ستؤدي إلى القضاء على الوجود الأردني »^٣.

وشعر الأردن أن مسألة الكيان الفلسطيني، التي أخذت تطرح، وأصبح لها حضور واضح على الساحة العربية، سيكون لها تأثيرات بالغة، ولذلك بادر إلى معالجة هذه المسألة، حيث أعلن رئيس الحكومة، وصفي التل، في مطلع شباط ١٩٦٢ أن حكومته تعد كتاباً أبيض^٤ بهذا الخصوص.

وفي النصف الثاني من نيسان ١٩٦٢ دعت حكومة وصفي التل مجموعة من الشخصيات الفلسطينية من خارج الأردن لبحث موضوع تنظيم الشعب الفلسطيني، وكان على رأس هذه الشخصيات أحمد الشقيري. وحضر إلى عمان أيضاً ممثلون عن الهيئة العربية العليا، هم: أمين الغوري، وعيسى نخله، ومنيف الحسيني، وعزت طنوس، الممثل الدائم للاجئين في الأمم المتحدة. وقد أجرى هذا الوفد مباحثات حول الموضوع مع الملك حسين، ووصفي التل، وحازم نسيبه وزير الخارجية استمرت حتى نهاية نيسان، إلا أنها لم تسفر عن اتفاق على المبادئ التي طرحها الأردن. وتتلخص هذه المبادئ في النقاط الرئيسية الثلاث التالية^٥:

١- أن تكون تعبئة وتنظيم الشعب الفلسطيني من خلال الأردن باعتباره يشكل مع فلسطين كياناً واحداً.

^١ عصام سخيني، الكيان الفلسطيني، ص ٤٨-٤٩؛ وعيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، ص ٧٩.

^٢ أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ط ١، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص ١٠-١٩.

^٣ أشرسر، الخط الأخضر، ص ٣٢؛ وانظر أيضاً عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، ص ٩٣-٩٤.

^٤ صدر في تموز ١٩٦٢.

^٥ أشرسر، الخط الأخضر، ص ٤٧-٥٠.

٢- رفض الطرح الفلسطيني القائم على أساس تنظيم الفلسطينيين في إطار سياسي لا يكون خاضعاً لسيطرة الحكومة الأردنية، بسبب ردة الفعل الاسرائيلي المتوقعة على هذه المقترحات.

٣- ضرورة التعامل مع الأردن على أساس أنه هو البلد الرئيسي كميدان لأي عمل فعال ضد اسرائيل.

وهذه المبادئ الأردنية التي رفضها الوفد الفلسطيني رفضتها الدول العربية أيضاً، وفي الوقت نفسه ظلت المطالب العربية لإحياء الكيان الفلسطيني تتصاعد، بينما ظلت حكومة وصفي التل تحاول إضعاف هذا التصاعد عن طريق تقديم المبادرات المتتالية^١.

وفي ٢٣ كانون الأول ١٩٦٣ دعا جمال عبدالناصر الملوك والرؤساء العرب إلى عقد صاع على مستوى القمة^٢ للنظر في انفراد اسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ذلك. وقد استجاب الملوك والرؤساء لهذه الدعوة، وعقد المؤتمر في القاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤م. وقد ناقش المؤتمر - بحضور أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية - مسألة تنقية الأجواء العربية، وحل الخلافات القائمة بين الزعماء العرب، وتحويل مجرى نهر الأردن، والقضية الفلسطينية، وخاصة الجانب المتعلق بالكيان الفلسطيني^٣. وقد توصل الملوك والرؤساء إلى قرار بإنشاء هذا الكيان على الرغم من رفض الأردن لمحاولات تضمين البيان الختامي للقمة أي إشارة إليه.

وقد حاول الشقيري طمأنه الأردن عندما أكد في خطاب ألقاه أمام الملوك والرؤساء «... أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية. وإنما هو تنظيم شعبي يتعاون مع جميع الدول العربية». ومما يذكر في هذا المجال أن الملك سعود، ملك المملكة العربية السعودية، طلب تشكيل حكومة للفلسطينيين، غير أن سوريا عارضت ذلك لأن الكيان من دون أرض - كما ترى - أمر غير ممكن ولا فائدة

^١ المرجع السابق، ص ٥١.

^٢ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، ص ٣-٤٤.

^٣ أحمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية، في المرحلة التأسيسية، ص ٦٩.

منه، ولذلك طلبت أن تعطى الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين لإقامة كياناتهم عليها. وقد أثار الطرح السعودي والسوري حفيظة الأردن^١.

أما طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه فلم تتفق الدول العربية عليهما، وإنما وردت بعض الإشارات التي توحي بما يمكن أن يكون عليه هذا الكيان، من ذلك دعوة تونس والجزائر إلى ضرورة إنشاء جبهة تحرير وطنية. وهكذا فقد انتهى مؤتمر القمة دون ذكر لكيان فلسطيني محدد، واكتفى بدعوة الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه للمشاركة في تحرير وطنه^٢، وكلف أحمد الشقيري إجراء الاتصالات اللازمة لتنظيم الشعب الفلسطيني على قواعد سليمة، وتقديم تقرير بذلك إلى مؤتمر القمة العربي التالي المزمع عقده في أيلول ١٩٦٤م. غير أن الشقيري لم يلتزم بالنهج الذي حدده الملوك والرؤساء خشية أن يكون أي اقتراح يقدمه لإنشاء كيان فلسطيني عرضة لاختلافهم، ورأى أن يضعهم أمام الأمر الواقع، فدعا إلى عقد مجلس وطني في القدس للنظر في مشروع للميثاق والنظام الأساسي للكيان الفلسطيني، ومن ثم الإعلان عن قيام هذا الكيان، وهو منظمة التحرير الفلسطينية. على أن تنتخب هذه المنظمة لجنة تنفيذية تمثلها في مؤتمر القمة العربي^٣.

وقد وصل الشقيري إلى عمان في ٢٠ شباط ١٩٦٤، واجتمع مع الملك حسين بحضور رئيس الوزراء الشريف حسين بن ناصر، ورئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني، ووزير الخارجية أنطون عطالله، وأكد في هذا الاجتماع ما ذكره سابقاً من أن «.. الكيان الفلسطيني (المنظمة) ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يعني سلخ الضفة الغربية عن الشرقية». وأمام هذه التطمينات رحب الأردن بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. كما رحب بإنشائها العراق ولبنان والكويت والبحرين. أما السعودية فرفضت المشروع ورفضت أيضاً استقبال الشقيري، بينما اشترطت سوريا للاعتراف بالمنظمة أن تكون ممثلة للشعب الفلسطيني عن طريق الانتخاب^٤.

وأما التنظيمات والأحزاب السياسية فكانت لها مواقف من الكيان الفلسطيني الذي اقترحه الشقيري، فالهينة العربية العليا اتهمت الشقيري بالخيانة، وأصررت على ضرورة إجراء انتخابات

^١ أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص ٤٦-٤٧؛ ومحمود رياض، الأمن القومي العربي، ص ٢٨٦-٢٨٧.

^٢ أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص ٤٦-٤٧؛ ومحمود رياض، الأمن القومي العربي، ص ٢٨٧.

^٣ أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص ٦١.

^٤ المصدر نفسه، ص ٦٣-٧٩.

عامة. وقد بعث رئيس الهيئة الحاج أمين الحسيني رسالة إلى الملك حسين، ذكر فيها « .. أن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الأردن »^١.

وأصدرت حركة القوميين العرب في ١٥ آذار ١٩٦٤ بالاشتراك مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية (طريق العودة)، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان أكدت فيه ضرورة أن يكون الكيان الفلسطيني المقترح منبثقاً عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وأن يكون هذا الكيان هو صاحب الحق الشرعي في تمثيل الفلسطينيين والناطق باسمهم، وأن يتم تجنيد الفلسطينيين في وحدات عسكرية نظامية في الأقطار العربية، وأن يمثل هذا الكيان في القيادة العربية الموحدة. كما اشترطت هذه التنظيمات أن يكون المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا مع الأخذ بالاعتبار ضرورة انتخاب لجنة تنفيذية تتبثق عن المجلس، وذلك لمدة سنتين^٢.

وطالب حزب البعث (تنظيم فلسطين) بإجراء انتخابات عامة، وإرساء الكيان الفلسطيني على أسس ثورية. كما أصر هذا الحزب - متأثراً بوجهة النظر السورية - على أن ينطلق الكيان من أرض يمارس عليها سيادته^٣.

أما حزب التحرير الإسلامي فقد رفض الكيان الفلسطيني رفضاً قاطعاً، بل اعتبره كفراً وإلحاداً، وأنه إعاقة أمام قيام الدولة الإسلامية^٤.

ومن الجدير بالذكر أن الشقيري لم يأبه بردود الفعل العربية وخاصة الفلسطينية تجاه اقتراحه، وألف لجاناً تحضيرية أوكل إليها مهمة وضع قائمة بمن سيشاركون في المؤتمر الوطني الفلسطيني، وكانت النتيجة أن شاركت (فتح) وبعض أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي، وممثلون عن القوى الفلسطينية الناصرية، وأبرزها في ذلك الوقت حركة القوميين العرب. كما شارك في المؤتمر جميع الفلسطينيين الاعضاء في مجلس الأمة الأردني، والوزراء السابقين والعاملين منهم، وذلك بناء على طلب الأردن^٥.

المصدر السابق، ص ٨٢؛ وانظر: عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، ص ١٠٦-١٠٧.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٩٦.

أحمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية - المرحلة التأسيسية، ص ٧٣.

أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص ٧٦-٧٧.

فصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٢٨؛ وماهر الشريف، الشيوعيون الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٤، مجلة الكاتب، العدد ٨٥، أيار ١٩٨٧، ص ٨؛ ومهيدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، ص ٢٢٨-٢٢٩.

وبعد استكمال التحضيرات لعقد المؤتمر توجه الشقيري إلى عمان لاستئذان الملك حسين في إلقاء خطبة افتتاحية، وذلك بناء على نصيحة جمال عبدالناصر. إلا أن الشقيري فوجيء بعدم رغبة الملك في عقد المؤتمر على الرغم من أن الأردن وافق سابقاً على اقتراحاته بشأن الكيان الفلسطيني. ويرى الشقيري « أن أسباب التحول في مواقف الملك تعود إلى التحذيرات التي تلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية التي حذرت من أن انشاء الكيان الفلسطيني سيوقف الجهود المبذولة لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي .. وأن الموافقة على إنشاء الكيان الفلسطيني سيقتضي على الكيان الأردني، وعلى وحدة الضفتين »^١.

ولإزالة مخاوف الملك حسين وافق الشقيري أثناء محادثات عقدها مع الملك في العقبة على شروط الأردن لعقد المؤتمر، وأهم هذه الشروط: ضرورة الالتزام بعدم إنشاء كتائب فلسطينية مسلحة في الأردن، وعدم تضمين الميثاق المقترح لمنظمة التحرير الفلسطينية نصاً صريحاً يدعو إلى فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية^٢.

وبقبول الشقيري لهذه الشروط وافق الملك حسين على عقد المؤتمر في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في القدس، وقد حظي ذلك المؤتمر برعاية الملك، وأشرفت على تنظيمه جامعة الدول العربية، وشاركت فيه الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية باستثناء السعودية التي رأت أن الشقيري تجاوز الصلاحيات التي حولها له مؤتمر القمة العربي الأول. وسوريا التي رفضت قيام الكيان الفلسطيني على أساس التعيين، حيث رأت ضرورة إجراء انتخابات عامة لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني^٣.

وقد تمخض المؤتمر عن إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد الميثاق الوطني والنظام الأساسي للمنظمة، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني. كما تقرر في المؤتمر أن يعتبر أعضاؤه أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني الأول. وتم أيضاً انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، وعبدالمجيد شومان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي وعضواً في اللجنة التنفيذية^٤.

^١ الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص ٩٣.

^٢ فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٣٠.

^٣ الشقيري، من القمة إلى الهزيمة؛ وعصام سخيني، الكيان الفلسطيني، ص ٥٤.

^٤ مهدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، ص ٥٨-٥٩.

ورحب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في ١١ أيلول بقيام منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ترحيب الأردن بقيامها إلا أنه ما لبث أن تحفظ على قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، إذ أدرك أن مغزى ذلك هو إيجاد كيان فلسطيني يصعب جمعه مع الكيان الأردني في صيغة واحدة. ولذلك علق الأردن موافقته على المنظمة إلا إذا تعيدت بعدم ممارسة أي سيادة على الضفة الغربية^١.

^١ محمود رياض، الأمن القومي العربي، ص ٢٩٦.

محاولات الأردن

للتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية

لقد حاول الأردن أن يقف إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ويأخذ بيدها منذ بدايات إقامتها، فقد طلب الملك حسين في كتاب التكليف بتشكيل الحكومة الذي وجهه إلى وصفي التل بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٥، طلب دعم القضية الفلسطينية، ودعم المنظمة. وبناء على ذلك أعلن وصفي التل استعداد حكومته لدراسة جميع الاقتراحات التي ستقدمها المنظمة من أجل إرساء قواعد التعاون معها. وقد قدم أحمد الشقيري الذي زار الأردن عقب تشكيل الحكومة وإعلانها هذا الاستعداد، عدة مطالب منها: المبادرة لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتسليح القرى الأمامية وتحصينها، وفرض التجنيد الإجمالي، وإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين في الأردن، وإنشاء فرق للدفاع المدني، وتطبيق نظام للجباية الشعبية من أجل تمويل الكفاح المسلح الفلسطيني، ومنح جيش التحرير من التسهيلات والحصانة ما يمكنه من القيام بمهامه بكل سهولة^١.

وقد رفضت الحكومة الأردنية بعض هذه المطالب لأن تلبيتها تعني الانتقاص من سيادة الدولة على الشعب والأرض. وعلى الرغم من هذا الرفض ظل الحوار مفتوحاً بين الجانبين حتى ١٣ أيلول ١٩٦٥ عندما تفجرت الأزمة بينهما في مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء. وتفاقت الأزمة. واشتد الخلاف، ولم تفلح الجهود التي بذلها جمال عبدالناصر لتطويقه^٢.

وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٥ حاول الأردن مرة أخرى إرساء قواعد التعاون مع المنظمة، والاتفاق معها على أوجه العمل المشترك، بهدف تعبئة كل جهد عربي وفلسطيني من أجل قضية التحرير. وعلى أثر ذلك توقفت الحملات الإعلامية بين الجانبين، وزار الشقيري الأردن في ٢٥ كانون الأول ١٩٦٥ حيث قابل الملك حسين ووصفي التل، وبحث معهما مطالب

^١ لمعرفة تفاصيل المطالب الفلسطينية، أنظر: جريدة فلسطين، العدد الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥.

^٢ هشام الدجاني، القضية الفلسطينية في القمم العربية، ص ٢٤٥.

المنظمة، غير أن الطرفين لم يتوصلا إلى أي اتفاق. وكانت النتيجة أن تم إيقاف نشاطات المنظمة في الأردن، وتجددت الحملات الإعلامية^١.

وبدأت محاولة جديدة للاتفاق بين الطرفين في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦ بوساطة من الجامعة العربية، حيث اجتمع وفدان أردني وفلسطيني في القاهرة واتفقا على: وقف الحملات الإعلامية، وإرجاء عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة، وأن يعود الوفدان للاجتماع في مقر الجامعة العربية في القاهرة يوم ٢١ شباط ١٩٦٦ لاستئناف المحادثات بينهما. وفي الموعد المحدد التقى الوفدان: الأردني المؤلف من عبدالوهاب المجالي، ومحافظ القدس أنور الخطيب، وعبدالمعنى الرفاعي ممثل الأردن في الجامعة العربية، وعامر خمّاش رئيس أركان القوات المسلحة الأردنية. والفلسطيني المؤلف من: جمال الصوراتي، وإبراهيم أبو ستة، وسعيد العزة، ووجيه المدني. وقد أكد الوفد الفلسطيني - كبادرة حسن نية - أن المنظمة لا تعتزم ممارسة أي سلطة إقليمية في الأردن، وأنها لن تتدخل في الشؤون الداخلية لنبلاد، ولن تدعو إلى فصل الضفتين، وأن مطالب المنظمة لن تخرج عن كونها دعماً للجيش الأردني الذي تعتبره جيشاً فلسطينياً. ولكن الوفد الفلسطيني عاد وكرر المطالب السابقة لتكون أساساً للحوار. وقد أسفر هذا الحوار عن الاتفاق على ما يلي^٢:

١- أن تواصل الحكومة الأردنية دراسة موضوع التجنيد الإجباري، وأن تؤلف لجنة من قيادة الجيش العربي الأردني وقيادة جيش التحرير الفلسطيني لدراسة وضع مشروع لهذه الغاية.

٢- أن تنشئ المنظمة معسكرات صيفية للتدريب العسكري والتوجيه المعنوي للشباب والطلاب. وأن يكون المشرفون على هذه المعسكرات من المعلمين في وزارة التربية والتعليم، بينما يكون المدربون من ضباط الجيش الأردني، على أن تختارهم المنظمة بالتشاور مع السلطات الأردنية.

٣- أن يتعهد الأردن بتسليح القرى الأمامية.

كما اتفق الطرفان على أن تنشئ المنظمة مكاتب لها في المحافظات، وأن تخصص الحكومة الأردنية ساعة يومياً من ساعات بث الإذاعة الأردنية للمنظمة، وأن يسمح لها بتوزيع الكتب والمطبوعات الأخرى، وعرض الأفلام، وإقامة المعارض المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

^١ جريدة الجهاد، العدد ٣٨٠٥، تاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٥، ص ١.

^٢ جريدة فلسطين، العددان الصادران في ٢٣ و ٢٤/٣/١٩٦٦.

غير أن هذا الاتفاق بين الأردن والمنظمة لم يصمد طويلاً فقد أخذت المنظمة - خلافاً لتعهداتها - تتدخل في الشؤون الداخلية الأردنية، ومن ذلك قيام الشقيري بانتقاد السياسة الأردنية إثر رفض الحكومة توسطه لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين من اوساط الحزب الشيوعي، والقوميين العرب، والبعثيين الذين تم اعتقالهم يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦^١.

وإزداد الموقف سوءاً على أثر خطاب الملك حسين الذي أذاعه على الشعب في ١٤ حزيران ١٩٦٦، حيث تضمن ذلك الخطاب انتقادات شديدة للمنظمة، فقد جاء فيه « .. إن المنظمة التي كان لنا اليد الطولى في إنشائها .. وبعد أن أصبح القائمون عليها - نتيجة طغيان الحزبيين المخربين عليها - معاول هدم لوحدة الصف العربي والعمل الموحد، وقروحاً تنزرع فيها جراثيم غريبة عن وطننا الكبير .. إنه ليحزنني ويؤلمني أشد الألم أن أصرح بأن كل أمل حرصنا على بقاءه، ولو كان بصيصاً خافتاً، قد خبا وزال حول إمكان التعامل مع هذه المنظمة بمضمونها الحالي جملة وتفصيلاً .. ولن نتهاون أو نتساهل قيد أنملة. وكل يد تمتد إلى وحدتنا سنقطعها، وكل عين تنظر إلينا شزراً سنفقوها »^٢.

واستمر الخلاف وردود الفعل المتبادلة بين الحكومة الأردنية والمنظمة بالتصاعد، ففي ١٨ حزيران ١٩٦٦ أصدرت المنظمة قراراً أوقفت بموجبه موظفي دائرة الإعلام التابعين لها عن العمل في الإذاعة الأردنية، وطلبت من الوزراء الفلسطينيين في الحكومة الأردنية الاستقالة من الحكومة. وفي ٢٠ حزيران ١٩٦٦ قامت المنظمة بعقد مهرجان في غزة تم فيه استتكار مواقف الأردن^٣.

وتفاقم الخلاف بين الجانبين في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قرية السموع (محافظة الخليل) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦، فقد أخذت المنظمة تنتقد السياسة الدفاعية للأردن، واتهمته بأنه لا يسعى إلى تحديث وسائله الدفاعية، وبأنه مستمر في الاعتماد على ما تقدمه الولايات المتحدة له من طائرات، وهي لم تقدم له سوى طائرات الستارفايتر المعروفة بتدني

^١ جريدة فلسطين، العدد الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٦؛ وانظر أيضاً: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص ١٣٦.

^٢ انظر: مجموعة خطب جلالة الملك ١٩٥٢-١٩٧٧، ج ٢، ص ٤٣٥-٤٤٨؛ وجريدة فلسطين، العدد الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٦، ص ٤١؛ وجريدة الدفاع العدد ٩٣٤٠، تاريخ ١٥/٦/١٩٦٦، ص ٤٥١.

^٣ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ١١١، ص ٢٧٢-٢٧٦؛ والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص ١٤٠.

كفاءتها إذا ما قورنت بطائرات الميغ (٢١) السوفياتية. وكانت المنظمة تلمح بذلك إلى مسير الأردن في ركاب الغرب الذي أوجد إسرائيل^١.

ومن الجدير بالذكر أن المظاهرات اندلعت أثر ذلك العدوان الاسرائيلي، ووقعت مواجهات بين المواطنين ورجال الأمن. وقد اتهم الأردن المنظمة بمسؤوليتها عن تلك الأحداث، كما اتهمها بالمسؤولية عن تنظيم اجتماع جماهيري في نابلس يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ طالب الأردن بتنظيم المقاومة الشعبية، والتعاون مع منظمة التحرير. وقد رد الملك حسين على هذه المطالب في مؤتمر صحفي عقده في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ أكد فيه: « أن لا مجال للتعاون مع المنظمة بسبب تحول القائمين عليها لأداة تخريب داخل الأردن، وأن موقفا من الفدائيين نابع من مؤتمرات القمة، وتعليمات القيادة الموحدة. فلو كان إرسال الفدائيين سياسة عربية فلماذا لا ينطلقون من سيناء و غزة وسوريا : إن هذا لا ينطبق علينا لأننا أسرة واحدة، وقواتنا المسلحة تضم مواطنين من الضفتين، في حين أن مصر وسوريا وأي بلد عربي آخر قد يشكل وحدات عسكرية من الفلسطينيين، لأن هذه الدول لا تسمح للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من قواتها المسلحة »^٢.

وبقيت العلاقة المتأزمة بين الأردن والمنظمة حتى قيام الملك حسين بزيارة للقاهرة في ٣٠ أيار ١٩٦٧، حيث وقع اتفاقية الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة. فقد قام جمال عبدالناصر بإجراء مصالحة بين الأردن والمنظمة، وعادت العلاقات بينهما في اليوم نفسه^٣.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، وكرد فعل على هزيمة العرب في تلك الحرب، بدأت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ترتفع على الساحة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الأردن دعم المنظمة خلال هذه الفترة، وأيد عملياتها الفدائية، إلا أن الخلاف ما لبث أن تجدد بين الطرفين، وذلك في مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧. ففي ذلك المؤتمر اتهمت المنظمة الأردن بأنه يسعى لعقد حل سلمي منفرد للقضية الفلسطينية. كما اتهمته بمنع الفدائيين من القيام بعمليات فدائية ضد إسرائيل من أراضيها. وقد رد الملك حسين على هذه الاتهامات بأن وضع للمؤتمر وجهة نظر الأردن، وهي أن العمليات الفدائية السابقة

^١ يزيد الصايغ، الأردن والفلسطينيون، ص ٢٤، وأشمسسر، الخط الاخضر، ص ٨٦.

^٢ جريدة الجهاد، العدد ٤١٠٦، تاريخ ١١/٣٠/١٩٦٦.

^٣ جريدة الدستور، العدد ٥٦، تاريخ ٥/٣١/١٩٦٧.

كانت محدودة الإيجابية، وأنها أصبحت ذريعة تستغلها إسرائيل لفرض المعركة على الأردن، هذا فضلاً عن أن تلك العمليات تجري خلافاً لتعليمات القيادة العربية الموحدة^١.

وقد ردت حركة فتح على الملك حسين بإصدار بيان جاء فيه « إن حركة فتح لن تسمح بأي حال لأي إنسان أو حاكم عربي أن ينحرف بيا عن أهدافها، ويزج بها في معارك جانبية .. ولن تلقى السلاح تحت أي تهديد أو وعيد، وستقاتل مع شعبها رغم كل الظروف »^٢.

أسباب صعود العمل الفدائي :

كان من أسباب صعود العمل الفدائي تأثر الفلسطينيين بحدثين بارزين، هما:

١- انهيار الوحدة بين سوريا ومصر، فقد ترتب على ذلك انهيار مفهوم الوحدة كطريق لتحرير فلسطين. وعندما أدرك الفلسطينيون أن الوحدة العربية أمر شبه مستحيل، وأنهم لا يستطيعون الانتظار إلى ما لانهاية، عقدوا العزم على البحث عن شخصية وعمل فلسطينيين مستقلين. ونجم عن هذا التفكير إنشاء أكثر من ثلاثين منظمة فلسطينية كان بعضها لا يضم سوى عدد قليل من الأعضاء.

٢- عندما انتصرت ثورة الجزائر وحقت استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي تنامي الشعور لدى الفلسطينيين بأن عليهم الاعتماد على أنفسهم لتحرير وطنهم. ولتحقيق هذه الغاية طرحت المنظمات الفلسطينية فكرة أو مفهوم الحرب الشعبية، كما أخذت توجه جهودها من أجل خلق نواة لمنظمة سياسية. وقد أخذت منظمة التحرير الفلسطينية زمام المبادرة، وركزت اهتمامها على الكوادر الفلسطينية المختلفة، لتستقطبهم إلى صفوفها. ومع شعور تلك الفصائل أو التنظيمات بتنامي فتح عسكرياً وجماهيرياً انجذبت إليها، وشكلت معها قوة عسكرية يحسب حسابها^٣.

١ الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، الوثيقة رقم ٩٨، ص ٢١٧-٢٢١؛ وانظر تأكيدات الملك حسين على هذا الموقف في الخطاب الذي ألقاه في ١٦ شباط ١٩٦٨ في مجموعة خطب الملك حسين ١٩٥٣-١٩٧٧، ج٣، ص ٢٢-٢٣.

٢ خليل هندي، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١، ص ٣٦.

٣ رياض نجيب الريس ودينا حبيب النحاس، المسار الصعب - المقاومة الفلسطينية: منظماتها - اشخاصها - علاقاتها، دار النهار للخدمات الصحفية، ط١، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٠-٣٥.

وهذه الفصائل التي اندمجت مع فتح، الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية هي: جبهة التحرير الوطني الفلسطيني، ومنظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين، ومنظمة أبطال العودة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أسسها أحمد جبريل في سوريا من ثلاث فرق عسكرية، ومنظمة شباب الثأر (الجبهة القومية لتحرير فلسطين) التي انقسمت قسمين بعد أن استشرى الخلاف بين قياداتها، وهما: الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين^١.

وسنتحدث عن كل منظمة من هذه المنظمات موضحين الفئات التي تكونت منها، والجهات التي مولت نشاطاتها فيما بعد.

^١ خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، ص ٢٧٤-٢٧٥.

الباب الثالث

الفصل الثاني

المباراة السرية والعلنية للأحزاب السياسية الأردنية

في إطار حركة المقاومة الفلسطينية

١٩٦٧ - ١٩٧٠

العمل السري للأحزاب السياسية الأردنية

يلاحظ مما تقدم أن الأحزاب السياسية الأردنية تعرضت للكثير من المضايقات مما اضطرها إلى ممارسة نشاطاتها في الخفاء. ثم أتاحت لها أكثر من فرصة للخروج إلى العلن، والنهوض من كبوتها، غير أن الزمن الذي استغرقت تلك الفرصة لم يكن طويلاً، إذ جددت ظروف وأجواء جعلت الحكومة الأردنية تلاحق كوادرها فخبث جذوتها من جديد.. وتطورت الأحداث على النحو الذي أشرنا إليه. وعندما شككت منظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من الفصائل التي أخذت على عاتقها تحرير فلسطين بقوة السلاح، وجدت بعض القوى الوطنية الأردنية ضالتها، وانخرطت في تلك الأجواء التي بدأت تتشكل على الساحة. ثم حدثت بعد حرب حزيران تداعيات متلاحقة، وتحولت بعض المنظمات الفلسطينية عن أهدافها الحقيقية، وكان في كل ذلك لأحزاب دور. ولمعرفة هذا الدور الذي قام به كل منها، ومعرفة مواقفها من حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وما قامت به أثناء مسيرتها من محاولات للنهوض، وما تعرضت له من صعوبات وعراقيل لا بد من استعراض مسيرة كل منها خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٧٠م.

أ- حزب البعث العربي الاشتراكي :

اضطر هذا الحزب للعودة إلى العمل السري بعد حل الأحزاب الأردنية في نيسان ١٩٥٧م، وإعلان الأحكام العرفية. كما اضطر كثيرون من قادته وكوادره إلى مغادرة الأردن إلى سوريا ومصر^١.

وفي ٢٧ آب ١٩٥٩ عقد الحزب مؤتمره القومي الرابع في بيروت. وقد ضم هذا المؤتمر الذي استمر حتى ١ أيلول ١٩٥٩ ممثلين عن التنظيمات الحزبية في العراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، واليمن، وإمارات الخليج العربي، والمغرب، وتونس، وفلسطين. وكان أكبر وفدين من الوفود المشاركة فيه: وفد الأردن ووفد لبنان^٢.

وقد لعب عبدالله الريماوي، الأمين العام القطري لفرع الأردن، في هذا المؤتمر دوراً سياسياً مهماً ومؤثراً ترك بصماته على تاريخ الحزب ومسيرته. فقد حمل لواء الدفاع عن الناصرية والجمهورية العربية المتحدة، ورفض أي نقد يوجه إليهما، واعترض على وجود

^١ محمود المعاينة، مقابلة شخصية، في مكتب حزب البعث التقدمي، أجريت بتاريخ ١/٢/١٩٩٦م؛ وانظر أيضاً: التنظيم الفلسطيني الموحد، ص ٢-٩.

^٢ جمال الشاعر، مقابلة شخصية، أجريت في مكتبه بالمستشفى الاهلي بعمان بتاريخ ٢/٣/١٩٩٦م.

ميشيل عفلق في المؤتمر، بل طالب بفصله من الحزب مع أنه أمينه العام. وقد اتخذ الريماوي هذا الموقف من عفلق لسببين: قيامه بحل الحزب في سوريا عام ١٩٥٨، واعتباره وجود عفلق تحدياً للجمهورية العربية المتحدة. ثم انسحب الريماوي من المؤتمر، وقرر عدم الاعتراف بما يصدر عنه^١.

ومن الجدير بالذكر أن موقف الريماوي لم يكن اعتراضاً على مبدأ حل الحزب، ولكن على طريقة حله. فقد قام عفلق بهذه الخطوة دون استشارة القيادات القطرية، ثم عاد فطالب بإعادة تشكيل الحزب في سوريا لاستئناف نشاطه فيها، مما أوقع الحزب في حالة من البلبلة والارتباك^٢. هذا، وقد كان الريماوي « من أنصار الحل باعتبار أن طريق القومية العربية والجمهيرية قد وضحت في شعار الوحدة والحرية والاشتراكية »^٣، الذي رفعه جمال عبدالناصر.

لقد انسحب الريماوي رغم المحاولات التي بذلت لإعادته تلافياً لانشقاق الحزب، وانسحب معه الأردنيون، وكان عددهم نحو أربعين عضواً^٤. وأمام هذا التصلب تجاه المواقف من عفلق والحزب، تم طردهم من عضويته، فغادروا إلى القاهرة حيث شكلوا فيما بعد حزباً جديداً سمّوه: حزب البعث العربي الاشتراكي: (القيادة الثورية)، إلا أن حزبهم لم يعمر طويلاً^٥.

وقد أدرك البعثيون في سوريا أثناء المؤتمر القومي الرابع الذي عقده في أواخر آب ١٩٦٠م خطل سياستهم، فقد اعترفوا بفشل مسيرة الحزب فيما يتعلق بحله بناء على طلب جمال عبدالناصر كشرط من شروط الوحدة. وفي هذا المؤتمر الجديد أذانبوا قرار الحل، واعتبروه أمراً خطيراً، وأنه كان ضد مصلحة الحزب وتنظيماته القطرية، حيث خلف أزمة ثقة على المستويين القطري والقومي^٦.

١ جمال الشاعر، المقابلة السابقة؛ وانظر أيضاً، دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٢٣٢.

٢ احمد النجدوي، مقابلة شخصية، اجريت معه في مكتبته بالشميساني يوم ١٩٩٥/٧/٤م.

٣ المرجع السابق، ص ٦٤.

٤ كان عدد المشاركين في المؤتمر، وهو المؤتمر القومي الثالث للحزب (١٠٠) عضو منهم حوالي ٤٠ اردنياً من اهمهم: احمد النجدوي، والقاضي « الياس عكشه، وسليمان الحديدي، وجمال الشاعر، وبهجت ابو غريبه، وحسني الخفش، وعوده بطرس عوده، وعبدالله الريماوي. جمال الشاعر - مقابلة شخصية، اجريت معه، في مكتبته في المستشفى الأهلي بعمان بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢.

٥ دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٢٣٢؛ ونضال البعث، ج ٤، ص ٨٨.

٦ نضال البعث، ج ٤، ص ١٨٠-٢١٩.

وبعد انفصال الزيمباوي ظل بعض البعثيين الأردنيين يشاركون في نشاطات الحزب على الساحة القومية، ففي المؤتمرين الخامس والسادس مثل القيادة القطرية الأردنية كل من جمال الشاعر ومنيف الرزاز^١.

أما على الساحة القطرية الأردنية فقد واجهت الحزب عام ١٩٦٢ مشكلات داخلية أدت إلى فصل عضوي الحزب: أحمد خريس (اردب)، والمحامي ياسر عمرو (الخليل). وكان السبب استجابتهما لدعوة رئيس الوزراء وصفي التل، ومشاركتهما في الانتخابات النيابية لذلك العام، ومن ثم فوزهما، وذلك من دون استشارة الحزب وموافقته، مما شكل خروجاً على قراره برفض التعامل مع أي حكومة قبل أن تعترف بحق القوى الوطنية في العودة للنشاط العلني المنظم^٢.

وعندما وصل البعثيون في العراق إلى الحكم عام ١٩٦٣م، قام البعثيون الأردنيون بخطوة فيها الكثير من التحدي للحكومة الأردنية، حيث خرجوا في مسيرات عبروا خلالها عن ابتهاجهم. ثم شاركوا في المظاهرات التي اندلعت في كثير من المدن الأردنية تأييداً لمحادثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا، وطالبوا خلال ذلك بمشاركة الأردن في تلك المحادثات « إلى جانب الدول العربية المتحررة »^٣.

ورداً على ذلك قامت الحكومة بتنظيم حملة اعتقالات واسعة، جرت على أثرها صدامات مسلحة بين الحزبيين ورجال الجيش الذي تم إنزاله إلى الشوارع للسيطرة على الوضع الداخلي.

وعلى أثر حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي قادتها القيادة القطرية لحزب البعث في سوريا ضد قيادته القومية، وما وقع بين القيادتين من صراع، قامت الحكومة الأردنية بحملة اعتقالات في صفوف البعثيين، متبعة في ذلك استراتيجية الدفاع الهجومي، حيث خشيت أن ينتقل الصراع إلى الساحة الأردنية. وقد اشتدت تلك الحملة بسبب مشاركة الحزب في المظاهرات التي اندلعت في أعقاب الغارة الاسرائيلية على السموع في آذار ١٩٦٦^٤. هذا، وقد قررت القيادة القومية المؤقتة التي تم تشكيلها اثر حركة شباط في دمشق تشكيل قيادة قطرية مؤقتة في الأردن. وبعد

^١ حزب البعث العربي الاشتراكي: أيام بارزة في نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٢٩. وسيشار له فيما بعد هكذا: أيام بارزة في نضال البعث.

^٢ جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الأردن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٤، حزيران ١٩٨٤، ص ١٠٩؛ وموفق حدادين، الأحزاب السياسية، ص ٤٦.

^٣ محمود المعاينة، مقابلة شخصية في ١/٢/١٩٩٦؛ وانظر أيضاً: أيام بارزة في نضال البعث، ص ٢١.

^٤ أيام بارزة في نضال البعث، ص ٣٤.

أن تبين انحياز هذه القيادة إلى جانب القيادة القومية دب الخلاف بين كوادر الحزب على الساحة الأردنية^١.

وعقد حزب البعث العربي الاشتراكي مؤتمره القومي التاسع في أيلول ١٩٦٦، ثم عقد مؤتمراً استثنائياً في دمشق في أيلول ١٩٦٧م، ومؤتمراً تحضيرياً في آذار ١٩٦٨م. وخلال هذه المؤتمرات بحثت فكرة الجبهة الشعبية الفلسطينية التي طرحت في المؤتمر القومي الرابع، كما بحث موضوع توحيد منظمات الحزب في كل من الأردن وفلسطين. وقد انتهت هذه المؤتمرات في آذار ١٩٦٨ إلى تنظيم الساحة الفلسطينية في تشكيل جديد أطلق عليه اسم (التنظيم الفلسطيني الموحد)^٢. وقد ضم هذا التنظيم تنظيمات الحزب في الضفتين الشرقية والغربية وقطاع غزة، وشعبة فلسطين في دمشق، ولبنان. وقد أصدر الحزب بياناً برر فيه هذه الخطوة بقوله: «انطلاقاً من مقررات المؤتمر التاسع في أن الكفاح المسلح هو وحده القادر على تحرير فلسطين، فقد قررت القيادة القومية إقامة تنظيم فلسطيني موحد...»^٣. وقد ترأس محمود المعاينة أمانة التنظيم العامة، فيما ترأس ضافي الجمعاني تنظيم عمان.

وحاول الحزب أيضاً تنظيم علاقاته بالمنظمات الفدائية، ورأى أن تتعدى هذه العلاقات حدود العطف والتساند المتبادل إلى تعميق الارتباط بين الطرفين وترسيخه على أسس ثابتة متنامية، تؤدي إلى جعل وحدة الكفاح الفلسطيني قاعدة الانطلاق الحقيقية لا لتحرير فلسطين فحسب، بل لتحقيق أهداف الثورة العربية كاملة^٤.

هذا، وقد انضوى نشاط حزب البعث الأردني منذ شباط ١٩٦٨ تحت مظلة التنظيم الفلسطيني الموحد، وكان من أهدافه إسقاط نظام الحكم في الأردن، وتحرير فلسطين. ولتحقيق هذين الهدفين أخذ يعمل تحت قيادة إحدى المنظمات الفدائية، وهي منظمة (طلانغ حرب التحرير الشعبية «قوات الصاعقة») التي تولى أمانة سرها ضافي الجمعاني، وشارك في قيادتها: محمود المعاينة، وحاكم الفايز، وسامي عطاري^٥.

حزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيم الفلسطيني الموحد، القيادة القطرية، نشرة حول الحركة الوطنية الأردنية، أيلول ١٩٧٤، ص ٨.

٢ محمود المعاينة، مقابلة شخصية، تاريخ ١/٢/١٩٩٦، وانظر: شاهر أبو شحوت، مذكرات، ق ١، ص ٤٦؛ وموفق محادين، القوى والأحزاب، ص ٤٧؛ والتنظيم الفلسطيني الموحد، ص ٨.

٣ محمود المعاينة، المقابلة السابقة؛ وانظر أيضاً: التنظيم الفلسطيني الموحد، ص ٨.

٤ قاسم سلام، البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، باريس ١٩٨٠، ص ٣١٢-٣٢١.

٥ شاهر أبو شحوت، مذكرات مخطوطة، ق ١، ص ٤٦؛ وموفق محادين، بيلوغرافيا، ص ٤٧؛ والفدائيون بين الردة والانتخار، ص ٣١.

وقد بدأت هذه المنظمة نشاطاتها في شباط ١٩٦٩ حينما أرسلت مذكرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني إثناء دورته التي عقدها في ذلك التاريخ، توضح فيها أسس مشاركتها في العمل الفدائي، وهي:

- ١- الحرص على عدم سيطرة أي منظمة على المجلس الوطني الفلسطيني، لتناقض ذلك مع مبدأ الكفاح المسلح. والعمل على محاربة جميع الدعوات الاستسلامية.
- ٢- التنسيق الجبهي كهدف مرحلي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٣- المطالبة بوحدة الجباية على الصعيدين الرسمي والشعبي، وتسليح وحدات المقاتلين في المنظمات العاملة.
- ٤- تحقيق وحدة المقاتلين على أرض المعركة من خلال القيام بعمليات مشتركة بصورة مبدئية، وتوجيهات القيادة العامة وإشرافها.
- ٥- أن تصدر البلاغات العسكرية باسم الجبهة التي قامت بالعمليات وفق توجيهات القيادة وإشرافها.

غير أن هذه المنظمة (الصاعقة) تراجعت في ٢ كانون الثاني ١٩٧٠ عن هذه الأسس والمبادئ، وأعلنت أنه لا بد من توحيد جميع المقاتلين، وبررت التعدد السابق للمنظمات الفدائية بأنه كان انعكاساً لواقع سياسي وايدولوجي، وهي صفة لا بد أن تزول بوحدة العمل، والالتقاء على برنامج جديد يمكن معه تجاوز الاختلافات الايدولوجية^١.

وعندما اتضح - في أواسط عام ١٩٦٩ - أن العلاقات بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني تتجه نحو التصادم، أخذت منظمة الصاعقة تعمل على إسقاط نظام الملك حسين، فاتصلت ببعض ضباط الجيش الأردني من أجل القيام بانقلاب ضد الملك^٢.

أما حزب البعث العربي الأردني والذي تنتمي إليه قوات الصاعقة فقد دب الخلاف بين كوادره حول بعض المسائل، ومن أهم هذه المسائل الحركة التصحيحية في سوريا، وقد أدى ذلك إلى انشقاقه. وكانت نتيجة هذا الانشقاق أن انضم ضافي الجمعاني للجناح السوري، وغادر إلى دمشق في أعقاب حوادث أيلول عام ١٩٧٠م، وانضم إليه أيضاً: حاكم الفايز، ومجلي

^١ ناجي علوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص ٣١٠-٣٢١.

^٢ رياض نجيب الريس، المسار الصعب، ص ٧٥-٧٦.

نصراوين، ويوسف البرجي. وكان هؤلاء يعارضون الحركة التصحيحية التي قادها الأسد. بينما أيد آخرون هذه الحركة واعتبروها فيما بعد منسجمة مع الخط السياسي المعتدل. وقد شاركوا في المؤتمر القومي الحادي عشر الذي عقد فيما بعد في دمشق، خلال شهر آب ١٩٧١ م^١.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب البعث العربي الاشتراكي فرع العراق عقد اجتماعاً في بغداد في ٨ آب ١٩٦٨ م، وقد طرح خلاله إنشاء تنظيم فدائي في الأردن يموله العراق، ويؤمن له الحماية عن طريق فتح مقر له قرب الجيش العراقي المرابط في المفرق. غير أن القائمين على الفكرة كانوا - كما يبدو - متخوفين سلفاً من التنظيمات الأخرى الموالية لسوريا مثل (الصاعقة السورية)، ومن السلطات الأردنية.

وعلى الرغم من هذا التخوف تم انشاء التنظيم باسم (جبهة التحرير العربية)، وتقرر منحه مساعدة شهرية قدرها ألف وخمسمائة دينار، يدفع منها راتب شهري لمن سيتولى إنشاء هذا التنظيم لقاء تفرغة لذلك^٢.

وفي ٣٠ كانون الاول ١٩٦٨ م أعلن عن ولادة منظمة جبهة التحرير العربية التي شكلها شاهر أبو شحوت (السلط)، وتولى قيادتها العسكرية التي عُرفت بـ (المكتب العسكري)، بينما تولى أمانتها العامة (زيد حيدر)، وهو أحد أعضاء القيادة القومية للحزب.

لقد جاء إنشاء جبهة التحرير العربية رداً من العراق على تأسيس منظمة الصاعقة ودعمها من قبل سوريا. وقد رحب العالم العربي - بشكل عام - بهذه الجبهة، واعتبر وجودها نعمة لحركة المقاومة، باعتبارها المحاولة الجادة الأولى (لتعريب) القضية الفلسطينية، وخاصة أنها كانت المنظمة الوحيدة التي ضمت من الأقطار العربية المختلفة أكثر بكثير مما ضمت من فلسطين. فمعظم عناصرها ينتمون إلى العراق ولبنان والأردن.

وقد استفادت جبهة التحرير العربية من وجودها في الأردن إلى جانب القوات العراقية، حيث حصلت على مساعدات مالية وأخرى عسكرية. غير أن حياض العراق أثناء أحداث ايلول

^١ الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر، القيادة القومية، دمشق، ١٩٨٣، ص ٩٩-١٩٩.

^٢ شاهر أبو شحوت، مذكرات، ق ١، ص ٥١.

١٩٧٠ أضعف هذا الجبهة وأفقدما كثيرين من أعضائها. ومما زاد في ضعفها موقف الدكتور منيف الرزاز أحد زعمائها الذي هادن النظام الأردني^١.

حركة القوميين العرب :

غادر معظم قادة هذه الحركة الأردن إلى سوريا بعد حل الأحزاب في نيسان ١٩٥٧م، وبدأوا - من هناك - يعيدون تنظيم حركتهم من جديد، ويوجهون من بقي منهم في الداخل نحو ما يجب عليهم القيام به. وقد أخذ هؤلاء يلحون في الدعوة من أجل إعادة الحرية للعمل الديمقراطي.

ومن جهة أخرى تجاوبت حركة القوميين العرب مع التطورات في المنطقة العربية إزاء القضية الفلسطينية كولادة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، وتصاعد العمل الفدائي في مطلع عام ١٩٦٥م. فقد شكلت عام ١٩٦٤ قيادة خاصة للعمل الفلسطيني، وأنشطت بها مهمة الإشراف على جميع التنظيمات الفلسطينية الموالية لها في الأقطار العربية، وأوكلت لهذه القيادة مهمة متابعة العمل الفلسطيني يومياً^٢.

وخلال هذه الفترة أيدت حركة القوميين العرب سياسة المؤتمرات العربية بهدف منع تحويل روافد نهر الأردن رداً على المشروع الاسرائيلي بجر مياه النهر إلى صحراء النقب^٣.

وفي أوائل عام ١٩٦٦ انتقدت الحركة المقاومة الفلسطينية وسياستها الساعية للتقارب مع نظام الحكم الأردني، قبل أن يعلن هذا النظام استعداداه لمنح أبناء فلسطين في الأردن حق التجمع والتنظيم الشعبي، وحق التدريب العسكري. ثم شددت الحركة مواقفها في هذا الاتجاه حيث أكدت « أن أي عمل فلسطيني أو عربي، لا يضع في نطاق خطته المباشرة تنظيف الكيان الأردني هو ضرب في الفراغ. وأن الطريق الوحيد لتجنيد الشعب تجنيداً ثورياً يمر عبر تحرير الأردن من الوضع الرجعي الذي يعيش فيه ».

^١ رياض نجيب الريس، المسار الصعب، ص ٨٠-٨١؛ وانظر أيضاً غازي الخليلي، حركة القوميين العرب وموقفها من القضية الفلسطينية، مجلة دراسات عربية، العدد (١٠)، تاريخ ١ نيسان ١٩٧٧، ص ٩٥.

^٢ غازي الخليلي: المصدر السابق، ص ١٠٠.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٠١.

وبعد فشل مؤتمر القمة العربي الثالث، ووصول العمل العربي إلى طريق مسدود، اتجهت الحركة لتؤكد من جديد على أهمية العمل الفدائي الفلسطيني في « إحياء القضية الفلسطينية ». ولهذا أعلنت الحركة في أواخر عام ١٩٦٦ عبر منظمة (أبطال العودة) التابعة لها عن أولى عملياتها الفدائية داخل الأرض المحتلة.

وفي ١ حزيران ١٩٦٧، أي قبل حرب حزيران بأيام قليلة أعلنت الحركة عن تنظيم فدائي تابع لها، وهو: (منظمة شباب الثأر). كما أعلنت أن استراتيجية هذا التنظيم تنطلق ومفهوم الحركة إزاء العمل الفدائي الذي يجب أن يكون منسجماً مع العمل الثوري العربي كجزء من المخطط الشامل لمعركة التحرير، وأن الدور الفلسطيني يمهد ويساعد الدور العربي الكامل لاسترداد فلسطين.

وانسجاماً مع هذا الموقف أخذت الحركة تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني العمل الفدائي وتدعيمه.

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت حركة القوميين العرب من أكثر الأحزاب العربية تأثيراً، ولم يقتصر تأثيرها على نشر مفاهيمها حول القضية الفلسطينية وكيفية حلها، بل شمل أيضاً كل المفاهيم السابقة المتعلقة بحركة التحرر الوطني. غير أن الحركة أصيبت بعدة هزات داخلية أدت إلى تفسخها تنظيمياً وسياسياً، ثم انتهى وجودها، وقامت على أنقاضها عدة تنظيمات جديدة قطرية وقومية^١.

وفي أواخر عام ١٩٦٧ تم الإعلان عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بائتلاف ثلاث منظمات فلسطينية هي: شباب الثأر، وأبطال العودة، وجبهة تحرير فلسطين. وبإعلان هذه الجبهة شكل العمل الوطني الفلسطيني مركز النقل الأساسي في النشاطات المختلفة.

وقد تأثرت هذه الجبهة بما كانت تقوم به بعض الحركات في العالم، واتجهت نحو العنف، وطرح القائمون عليها شعارات ثورية مثل: (اليسار الجديد)، ذلك الشعار الذي أطلقه الطلاب الفرنسيون على حركتهم التي أنشأوها في باريس في أيار ١٩٦٨. ثم طرحت في أوائل عام ١٩٧٠ شعارات كانت قد طرحتها مجالس السوفييت في الاتحاد السوفياتي، ومنها: (كل السلطة للمقاومة)، و (لاسلطة فوق سلطة المقاومة).

^١ انظر منشور حركة القوميين العرب الصادر في أواخر تموز ١٩٦٧ بعنوان « الثورة العربية أمام معركة المصير ».

وقد أدى طرح هذه الشعارات إلى زيادة حدة التوتر بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية من جهة والحكومة الأردنية من جهة أخرى، وقد أدى ذلك إلى التصادم المسلح الذي انتهى لصالح الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن توجه الجبهة نحو العنف قادها إلى خطف الطائرات، ومنها الطائرة الاسرائيلية التي اختطفوها في ١٥/٧/١٩٦٨ وأجبروها على الهبوط في الجزائر. وكان هدفهم من ذلك لفت نظر العالم للقضية الفلسطينية من ناحية، وإحراج موقف الأردن والتأثير على اقتصادياته من ناحية ثانية^١.

وخلال عام ١٩٦٨ وقع صراع داخلي في الجبهة نجم عنه تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادية العامة (أحمد جبريل)، وذلك أواخر ذلك العام. وفي أوائل العام التالي ١٩٦٩ حدث انشقاق كبير في صفوف الحركة شمل كل فروعها، فقد خرج نايف حواتمه في شباط ١٩٦٩ على رأس مجموعة، وشكل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وفي أعقاب ما وقع في الحركة من انشاقات عمد من بقي في الجبهة في بداية عام ١٩٧٠ إلى تشكيل حزب جديد بدلاً منها أطلق عليه اسم (حزب العمل الاشتراكي). وكان الهدف من تأسيس هذا الحزب أن يكون أداة لتنفيذ استراتيجية الجبهة على الصعيد القومي، وأن يؤمن لها إطاراً من التحالفات الوطنية على هذا الصعيد. إلا أن الحزب بفروعه الصغيرة في سوريا والعراق ولبنان والأردن ظل مجرد إطار شكلي^٢.

الحزب الشيوعي الأردني :

كانت ممارسات الحزب الشيوعي من الأسباب التي أدت إلى قرار حل الأحزاب في نيسان ١٩٥٧، فقد اتخذها الملك حسين سبباً ومبرراً، ومهد لذلك برسالة وجهها إلى رئيس وزرائه سليمان النابلسي في ٢ شباط ١٩٥٧م أعرب فيها عن رغبته في الحد من نشاط

^١ حسين أبو رمان (عضو الجبهة الشعبية الديمقراطية)، مقابلة شخصية في مقر مركز دراسات الأردن الجديد، بتاريخ ١٩٩٦/٢/٤؛ وانظر أيضاً: رياض نجيب الريس ودينا حبيب النحاس، المسار الصعب، ص ٣٧.

^٢ غازي الخليلي، حركة القوميين العرب، ص ١٠٤-١٠٥؛ ورياض نجيب الريس، المسار الصعب، ص ٤٩-٥٩.

وقد أدى طرح هذه الشعارات إلى زيادة حدة التوتر بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية من جهة والحكومة الأردنية من جهة أخرى، وقد أدى ذلك إلى التصادم المسلح الذي انتهى لصالح الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن توجه الجبهة نحو العنف قادها إلى خطف الطائرات، ومنها الطائرة الاسرائيلية التي اختطفوها في ١٥/٧/١٩٦٨ وأجبروها على التباطؤ في الجزائر. وكان هدفهم من ذلك لفت نظر العالم للقضية الفلسطينية من ناحية، وإجراج موقف الأردن والتأثير على اقتصادياته من ناحية ثانية^١.

وخلال عام ١٩٦٨ وقع صراع داخلي في الجبهة نجم عنه تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة (أحمد جبريل)، وذلك أواخر ذلك العام. وفي أوائل العام التالي ١٩٦٩ حدث انشقاق كبير في صفوف الحركة شمل كل فروعها، فقد خرج نايف حواتمه في شباط ١٩٦٩ على رأس مجموعة، وشكل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وفي أعقاب ما وقع في الحركة من انشاقات عمد من بقي في الجبهة في بداية عام ١٩٧٠ إلى تشكيل حزب جديد بدلاً منها أطلق عليه اسم (حزب العمل الاشتراكي). وكان الهدف من تأسيس هذا الحزب أن يكون أداة لتنفيذ استراتيجية الجبهة على الصعيد القومي، وأن يؤمن لها إطاراً من التحالفات الوطنية على هذا الصعيد. إلا أن الحزب بفروعه الصغيرة في سوريا والعراق ولبنان والأردن ظل مجرد إطار شكلي^٢.

الحزب الشيوعي الأردني :

كانت ممارسات الحزب الشيوعي من الأسباب التي أدت إلى قرار حل الأحزاب في نيسان ١٩٥٧، فقد اتخذها الملك حسين سبباً ومبرراً، ومهد لذلك برسالة وجهها إلى رئيس وزرائه سليمان النابلسي في ٢ شباط ١٩٥٧م أعرب فيها عن رغبته في الحد من نشاط

^١ حسين أبو رمان (عضو الجبهة الشعبية الديمقراطية)، مقابلة شخصية في مقر مركز دراسات الأردن الجديد، بتاريخ ٤/٢/١٩٩٦؛ وانظر أيضاً: رياض نجيب الريس ودينا حبيب النحاس، المسار الصعب، ص ٣٧.

^٢ غازي الخليلي، حركة القوميين العرب، ص ١٠٤-١٠٥؛ ورياض نجيب الريس، المسار الصعب، ص ٤٩-٥٩.

الشيوعيين المتزايد، ووقف دعوتهم الهدامة. ولكن النابلسي كان له رأي آخر، وقد عبر عن رأيه في تصريح أكد فيه عدم وجود خطر شيوعي على الأردن أو سورية أو مصر كما ذكرنا^١.

ثم قامت الأجهزة الأمنية الأردنية بملاحقة الشيوعيين، واعتقلت بعضهم، مما أرغم آخرين منهم على إعلان براءتهم من الشيوعية في الصحف المحلية^٢.

وفي خطوة تكتيكية للمحافظة على أعضائه وسلامتهم، أصدر الحزب أوامره بأن يمتنعوا عن الدخول في أي حوارات عامة مع أعضاء الأحزاب الأخرى، وأن يسيطروا أنفسهم إزاء أي تحرش قد يتعرضون له^٣.

وفي أواخر عام ١٩٥٨م أخذ الحزب يستعد لإعادة تنظيم نفسه، فاستدعى أعضائه الذين تمكنوا من مغادرة الأردن، وفرض على جميع الشيوعيين في البلاد عدم مغادرتها إلا بعد أخذ الإذن من قيادة الحزب. وتمكن الحزب - بهذه الإجراءات - من ترميم عدد كبير من خلاياه التي تمكنت الحكومة من تشتيتها. وفي عام ١٩٥٩ تمكن من بناء خلايا جديدة في كثير من مدارس الضفة الغربية كالرشيدية، والأقباط، والطور، والابراهيمية، وجنين، وقلقيلية، وعقبة جبر^٤.

ثم ازداد الحزب نشاطاً وتغلغلاً في بعض الأجهزة، وتمكن خلال عام ١٩٦٠ من زرع كوادر فاعلة من أعضائه في الاتحادات النقابية المهنية للإفادة منها في مراحل نضاله اللاحقة^٥.

ومن الجدير بالذكر أن الحزب خلال هذه الفترة كان مفصلاً عن قيادته مكانياً، فقد كان أمينه العام فؤاد نصار قد غادر الأردن إلى سوريا بقرار أصدرته اللجنة المركزية للحزب بعد حل الأحزاب عام ١٩٥٧. ثم انتقل من دمشق إلى بغداد بعد أن شنت الجمهورية العربية المتحدة

١ المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٧٣.

٢ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٢.

٣ المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥.

٤ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ص ٩٩-١٠٩؛ وانظر أيضاً: كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٥-

٣٦.

٥ يعقوب زيادين، البدايات، ص ٩٣-١٠٣؛ وانظر كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٣٤.

حرباً على الشيوعيين. وفي أوائل عام ١٩٦٠م توترت العلاقات بين الشيوعيين وعبدالكريم قاسم في العراق، فانتقلت قيادة الحزب إلى ألمانيا الديمقراطية، واتخذتها مقراً لها^١.

وكان العداء بين الشيوعيين ونظام الحكم في الأردن في تلك الفترة، وخاصة في عام ١٩٦٢ قد بلغ مداه، وقد وصفوا هذا النظام بأنه « شائخ متعفن »، وأنه « مكروه ومعزول عن كل الشعب » وأن « بقاءه مرهون بدعم الاستعمار ومساندته »^٢.

وفي عام ١٩٦٣ عاد حزب البعث إلى الحكم في العراق، وتعرض الشيوعيون هناك لنيطش السلطات ونقمة الجماهير، فخشي الشيوعيون في الأردن من التعرض لهجمة جماهيرية مماثلة، وخاصة بعد أن انغrust في نفوس المسلمين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، قناعة تامة بأن المبادئ الشيوعية مناوئة لتعاليم الإسلام^٣.

وفي العام نفسه، أي عام ١٩٦٣م، حدث انفراج في العلاقات بين الحزب الشيوعي والحكومة الأردنية عندما اتجه الأردن إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية، وأصبح بين عشية وضحاها « دولة متحررة » كما أخذ يصفه الشيوعيون. وازداد هذا الانفراج في العلاقات عندما عملت الحكومة على تبييض السجون، حيث دعا الحزب مناضليه للعودة إلى البلاد، والمساهمة في تجديد بنائه استعداداً لاستئناف نضاله^٤.

وحافظ الحزب الشيوعي بعد ذلك على مواقفه الإيجابية تجاه الملك حسين والحكومة الأردنية، فقد دعت قيادته الداخلية وعلى رأسها فهمي السلفيتي ورشدي شاهين، دعت الملك إلى عقد مؤتمر وطني لبحث القضايا المختلفة للبلاد، ووسائل مجابهة الموقف الناجم عن احتلال الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧م. وكانت هذه الدعوة - في رأي بعض الشيوعيين - تستهدف إعفاء نظام الحكم من مسؤوليته عن الهزيمة، ومنح النظام لواء الزعامة النضالية لاستعادة الأراضي المغتصبة^٥.

١ زيادين، البدايات، ص ١٥١؛ وفواد نصار، الرجل والقضية، ص ٥٦.

٢ زيادين، البدايات، ص ١٥٢.

٣ زيادين، البدايات، ص ١٥٢؛ وعيسى مدانات، مقابلة شخصية، تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٩٦.

٤ زيادين، البدايات، ص ١٥٣.

٥ فواد نصار، الرجل والقضية، ص ٥٨؛ وزيادين، البدايات، ص ١١٥؛ وتاريخ الاقطار العربية، ج ١،

وفي هذا الإطار أيضاً اعرب الحزب الشيوعي عن معارضته للحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وأدان المقاومة داعياً إلى القبول بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتسك بسياسة التعايش السلمي، وهو ما دعت إليه الحكومة الأردنية^١.

وفي تموز عام ١٩٦٨م وصف الحزب الشيوعي حركة التحرر الفلسطيني « فتح » بأنها حركة يقودها الرجعيون، وتسعى إلى تحقيق أهداف سياسية غير واقعية، ولذلك لا يمكن للحزب أن يؤديها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف لم يكن موقف الحزب الشيوعي الأردني وحده، وإنما موقف جميع الأحزاب الشيوعية العربية. فقد أصدرت بياناً مشتركاً اعتبرت فيه حركة الفداء الفلسطيني اتجاهاً عاطفياً مقامراً، تدعو إليه عناصر وطنية من البورجوازية الصغيرة أضاعت الرؤية الواضحة للمستقبل^٢.

أما على الساحة الوطنية الأردنية فقد أوضح فيمي السلفيتي، سكرتير اللجنة التنفيذية للحزب، أن موقف الحزب من حركة المقاومة نابع من وجود تناقضات رئيسية بين الشعب والامبريالية والصهيونية والعناصر الرجعية المرتبطة بالعناصر الامبريالية. وأن وجود هذا التناقض يهيء الفرصة للتأثير على المجموعة الحاكمة وخاصة « الملك ». فالملك له مصلحة أصيلة في الحفاظ على عرشه، واستعادة قبضته على صفتي الأردن. بينما الولايات المتحدة واسرائيل تريدان تجريده من جزء من مملكته، ولهذا فإن الحزب يعارض المتطرفين الذين يشنون حملة بهدف الإطاحة بالنظام. ويعارض في الوقت نفسه ذلك الاتجاه الانهزامي الذي يعلن أن ما حدث قد حدث ولا يمكن إصلاحه.

وقد طرح السلفيتي أن يكون النضال من خلال جبهة وطنية تستثمر جهود المشاركين فيها من أعضاء النقابات المهنية والأحزاب والشخصيات الوطنية ذات الوزن المؤثر. إلا أن هذا الطرح كان مثار خلاف بين أعضاء الحزب الشيوعي نفسه، فبعض الشيوعيين الأردنيين لم يكونوا راضين عنه. وأدى هذا الخلاف إلى انقسام الحزب الشيوعي مع بداية عام ١٩٦٨ إلى تيارين، الأول يساري ثوري، والثاني تقليدي محافظ.

^١ غازي الخليلي، الأحزاب الشيوعية العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٣، مجلة دراسات عربية، العدد (٩)، تاريخ ١٢/٩/١٩٧٦، ص ٤٨.

^٢ انظر بيان الأحزاب الشيوعية العربية الصادرة في تموز ١٩٦٨ في الوثائق العربية لعام ١٩٦٨، ص ٥٦٠-٥٧٠.

وقد دعا التيار اليساري الثوري إلى إعادة الحزب إلى خطه الثوري، وتصحيح ما وقع من انحرافات في خطه العام، والمساهمة في النضال الوطني إلى جانب حركة المقاومة الفلسطينية عن طريق الكفاح المسلح. وقد تزعم هذا التيار فؤاد نصار ويعقوب زيادين^١.

وأما التيار التقليدي المحافظ بقيادة فهمي السلفيتي، ورشدي شاهين، وامللي نفاع، وفؤاد قسيس فقد ظل مؤيداً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، متمسكاً بسياسة التعايش السلمي، متيناً شعار العمل إلى جانب حكومة وحدة وطنية، داعياً إلى إهمال حركة المقاومة الفلسطينية ونبذ أسلوبها المسلح^٢.

وقد خشي فؤاد نصار ومؤيدوه أن يبتعد التياران عن بعضهما مما قد يؤدي إلى انشقاق الحزب، ولذلك بادر إلى إجراء بعض التغييرات في قياداته، وغير اسم الجريدة التي كان يصدرها الحزب من (التقدم) إلى (الجاهير)^٣. غير أن هذه الإجراءات وأن حققت بعض النجاح إلا أنها لم تستطع توحيد موقف الحزب من حركة المقاومة، بل أخذ الصراع يدور يوماً داخل الحزب حول هذه المسألة^٤.

وفي آذار ١٩٦٩ قدمت قيادة الحزب عدة حلول لتجاوز الصراع بين تياريه اليميني واليساري، كان من أهمها تشكيل جبهة شعبية ثورية تقف إلى جانب التجمع الوطني الذي كان يقوده سليمان النابلسي^٥، إلى جانب بعض القوى الثورية والمنظمات الفدائية في الضفة الشرقية. غير أن هذا الحل لم يحظ بموافقة الأطراف كافة داخل اللجنة المركزية. وعلى الرغم من عدم نجاح هذه الفكرة إلا أنها شكلت أرضية مشتركة للتفاهم، وخففت من حدة التوتر^٦.

^١ ناجي علوش، الأحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية بعد حزب حزيران ١٩٦٧، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٤)، ١٩٧١، ص ١٦١.

^٢ فرج الطمير، مقابلة شخصية أجريت معه في منزله في منطقة ابو نصير بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣ وهو عضو مكتب سياسي في الحزب الشيوعي الأردني، وعضو مكتب سياسي سابق في الكادر اللبنيي. فرج الطمير، المقابلة السابقة.

^٣ المصدر السابق، وانظر أيضاً: فؤاد نصار، الرجل والقضية، ص ٤٩-٥٠.

^٤ تشكل التجمع الوطني الأردني بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، واشترك فيه ممثلون عن حزب البعث، وحركة القوميين العرب، والايخوان المسلمين، والحزب الشيوعي الأردني، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية المستقلة. انظر: غازي الخليفي، الأحزاب الشيوعية العربية، ص ٦٤.

^٥ غازي الخليفي، الأحزاب الشيوعية العربية، ص ٤٩، وانظر: الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م، ص ١١٨.

وفي ١٥ أيار ١٩٦٩م أصدر الحزب بياناً أشار فيه إلى موقفه من القرار ٢٤٢ جاء فيه « أن القضية الفلسطينية الأساسية ليست في قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والحل السلمي، بل في النضال الحازم والعنيد بمختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية لصد الهجوم الإسرائيلي»^١.

وإن دل صدور هذا البيان على شيء فإنما يدل على أن الحزب يعاني أزمة داخلية، وقد حاول بهذا البيان القفز فوقها من خلال الهروب من تحديد موقفه من قرار مجلس الأمن بشكل واضح. ونتيجة لذلك واجهت قيادة الحزب ضغطاً كبيراً من قواعده لدفعه باتجاه إعادة النظر في مواقفه من حركة المقاومة، والكفاح المسلح الفلسطيني. وبتأثير هذا الضغط الذي كان وراءه تقهقر الحزب بين الجماهير والأحداث المتلاحقة، بدأت قيادة الحزب تدخل بعض التعديلات على مواقفها السابقة، فغف نقدها لحركة المقاومة، وأخذت تؤكد على إيجابياتها، وتوجت ذلك بالإعلان عن تشكيل قوات الأنصار في آذار ١٩٧٠م^٢.

وبهذا النجاح الذي حققه فؤاد نصار استطاع الحزب دحر مجموعة السلفيتي، وقد شجعه ذلك على توجيه دعوة لعقد مؤتمر يدرس الأوضاع الداخلية للحزب، وينهي مسألة المساهمة في الكفاح المسلح، وهو ما تم فعلاً إذ عقد المؤتمر في نيسان ١٩٧٠، وتقرر فيه إدانة تصرفات السلفيتي ومجموعته^٣.

وإزاء هذه التطورات لم تقف مجموعة السلفيتي مكتوفة الأيدي، فقد سارعت بقيادة فهمي السلفيتي إلى تصعيد نشاطها ضد سياسة الحزب الشيوعي تجاه حركة المقاومة الفلسطينية. غير أن الحزب جابه هذا التحرك بطرد السلفيتي ومجموعته بقرار من مؤتمر ثان عقده خلال عام ١٩٧٠ أيضاً^٤.

وكان متوقعاً - بعد هذا الصراع المرير الذي خاضه مؤيدو العمل الفلسطيني المسلح - أن تستقبل منظماتهم (أنصار) في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية، غير أن فتح لم تفعل ذلك،

^١ فؤاد نصار، الرجل والقضية، ص ٤٩-٥٠، ومنير شفيق، مناقشة مع الحزب الشيوعي الأردني، مجلة

شؤون فلسطينية، العدد (١٣)، تاريخ ١٩٧٢، ص ٦٧؛ وناجي علوش، الأحزاب الشيوعية، ص ١٥٨.

^٢ فؤاد نصار، الرجل والقضية، ص ٥٩؛ ويعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٥؛ وغازي الخليلي، الأحزاب

الشيوعية العربية، ص ٤٩-٥٠؛ والوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ١٣٠-١٣١.

^٣ فؤاد نصار، الرجل والقضية، ص ٥٠؛ ويعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٥؛ وموفق محادين، الأحزاب

السياسية، ص ٣٤-٣٥.

^٤ فؤاد نصار، الرجل والقضية، ص ٥٩-٦٠.

بل حالت دون إقامة أي علاقات بين (أنصار) وفصائل المقاومة، باستثناء بعض العلاقات الطفيفة التي استطاع الحزب الشيوعي الأردني إقامتها مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذات الاتجاه الماركسي اللينيني. وأمام هذا الوضع أخذت (أنصار) تبحث عن يدعما، فأرسلت خلال آب ١٩٧٠ وفداً من كوادر الحزب للتشاور مع الأحزاب الشيوعية العربية والدول الاشتراكية بهدف تأمينها بما يمكنها من القيام بواجباتها^١. وبعد حصولها على بعض الاحتياجات من خيام ومواد تموينية وقطع سلاح حاولت مجدداً الانخراط في المقاومة الفلسطينية، حيث قابل فانق وراذ ويعقوب زيادين كلاً من أبي عمار وأبي اللطف وأبي إياد من قيادة فتح، إلا أنهم رفضوا إقامة أي نوع من العلاقات بين حركة التحرر الفلسطيني ومنظمة أنصار. ويبدو أن السبب في هذا الرفض هو عدم قيام الشيوعيين بأي عمل مسلح ضد إسرائيل حتى ذلك الوقت^٢.

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي على معرفة بمحاولات الحزب الشيوعي الانخراط في العمل المسلح ضمن القيادة الموحدة للمنظمات الفلسطينية، ولما فشلت هذه المحاولات دعا الشيوعيين للتعاون معه، وعقدت مباحثات لهذه الغاية في دمشق مثل الحزب الشيوعي فيها: محمد ابو شمعو ويعقوب زيادين. وأسفر هذا اللقاء عن تأييد حزب البعث، وإقراره دعم منظمة (الأنصار)، إلا أن ذلك ظل حبراً على ورق، إذ لم يف حزب البعث بوعوده^٣.

وبعد أيلول ١٩٧٠ احتدم الصراع داخل الحزب على أثر تقييم الحزب، ووقوف منظمته العسكرية (أنصار) إلى جانب المقاومة الفلسطينية ضد الجيش العربي الأردني. وكانت النتيجة أن انشقت مجموعة بقيادة فهمي السلفيتي ورشدي شاهين عن الحزب وسمت نفسها (الكادر اللينيني)، وذلك في ١٢ كانون الأول ١٩٧٠^٤.

واعتبرت مجموعة (الكادر اللينيني) نفسها امتداداً للحزب الشيوعي الأردني، والحركة الشيوعية. إلا أن الأحزاب الشيوعية العربية وغيرها لم تتعامل مع هذه المجموعة، وإنما ظلت تتعامل مع الحزب الشيوعي الأردني بقيادة فؤاد نصار، كونه الأمين العام الشرعي المعترف به من قيادات الأحزاب الشيوعية. ومع ذلك جرت اتصالات، وأقيمت بعض العلاقات بين هذا

^١ يعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٦؛ وفؤاد نصار، الرجل والقضية، ص ٢٤.

^٢ العمل الفدائي في الأردن، ص ١٧؛ وانظر أيضاً: ناجي علوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، ص ١٠٦.

^٣ يعقوب زيادين، البدايات، ص ١٥٦؛ والعمل الفدائي في الأردن، ص ١٧.

^٤ غازي الخليلي، الأحزاب الشيوعية العربية، ص ٥١؛ وانظر: وثائق الحزب الشيوعي الأردني، ملف رقم (٢)، وثيقة (حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منها، ١٩٧١).

التنظيم والأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي السوري، واللبناني، والسوفييتي، وبعض الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية^١.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التنظيم استمر حتى عام ١٩٨٥، وقد تولى زعامته بعد السلفيتي رشدي شاهين.

أما الحزب الشيوعي الأردني فقد تعرض في عام ١٩٨٢ لانقسام آخر، حيث اختلف عيسى مدانات مع فائق وراد الذي قاد الحزب خلال الفترة ٨٢-١٩٨٥م، وكون تنظيمات جديدة أطلق عليه اسم (التكتل/ جماعة عيسى مدانات). وفي عام ١٩٨٥ جرت مفاوضات بين قيادات التنظيمات الشيوعية الثلاثة، وتوحدت تحت قيادة يعقوب زيادين كأمين عام للحزب، وانتخب كل من: فهمي السلفيتي، ورشدي شاهين، وفؤاد ميمي، وأملي نفاع، وأمال نفاع، وخالد حمشاوي، وفرج الطمیزه، ووليد العطوي، وعبدالعظيم زاهدة أعضاء في قيادة الحزب^٢.

الإخوان المسلمون :

استمرت العلاقة الحميمة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام الأردني حتى عام ١٩٥٧م. إلا أنها بدأت تتغير منذ مطلع ذلك العام عندما قرر الأردن قبول مشروع ايزنهاور، حيث شنوا هجوماً قوياً على القبول به، وتسببوا في إحراج النظام^٣.

وعندما قررت الحكومة الأردنية حل الأحزاب السياسية في نيسان ١٩٥٧م رأى الإخوان المسلمون أن يتجنبوا الصراع مع السلطة، وأن يستفيدوا من فرصة حل الأحزاب للتخلص من منافسيهم، وخاصة القوميين والشيوعيين. ولذلك غضوا النظر عن مشروع ايزنهاور وتجاهلوه^٤.

ولكن عندما أخذ الأردن يزداد اندفاعاً نحو الغرب، ويتخلى عن الدعم المالي والعسكري الذي قدمته الدول العربية مستبدلاً به ما تقدمه الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة،

^١ فرج الطمیزه، مقابلة شخصية في منزله في منطقة أبو نصير بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣.

^٢ عيسى مدانات، مقابلة شخصية بتاريخ ١٩٩٦/١/٣؛ وفرج الطمیزه، مقابلة شخصية بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣.

^٣ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢١٠.

^٤ امنون كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢١١؛ وعوني العبيدي، الجماعة، ص ١٦٦؛ ومحمد الحسن،

الإخوان المسلمون في سطور، ص ٦٥-٦٧.

أخذت علاقة الإخوان بالنظام تتحو منحى آخر، فقد شنوا هجمة شرسة ضد الولايات المتحدة، وضد استعدادها لملاء الفراغ. فما كان من السلطات الأمنية إلا أن اعتقلت مراقبيهم العام في حزيران ١٩٥٨. وعندئذ خرج الإخوان المسلمون في مظاهرات احتجاجية، وقد دفع ذلك الحكومة إلى وضع قياداتهم وكوادهم تحت المراقبة الشديدة^١.

وازدادت العلاقة بين الإخوان والنظام توتراً في عام ١٩٥٨م، وذلك عندما أخذوا يتهمون النظام الأردني بأنه يسعى - من خلال تعزيز علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية - إلى تأجيل حل القضية الفلسطينية. فقد قامت الحكومة على أثر ذلك بمراقبة مطبوعات الإخوان ومصادرتها حال صدورها من المطبعة. ثم قامت باعتقال المراقب العام (محمد عبدالرحمن خليفة)، مما جعلهم ينخرطون للموقف فأثفوا وثائقهم تحسباً لأي حملة قد تشنها عليهم قوى الأمن^٢.

وفي أيار ١٩٥٩ صوت ممثلو الإخوان في مجلس النواب إلى جانب حجب الثقة عن حكومة هزاع المجالي، واقترحوا في عام ١٩٦٣ حجب الثقة عن حكومة وصفي النل بحجة أنها لم تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية، وأحكام الإسلام. وأنها فشلت في إبعاد الأردن عن التأثيرات الغربية، ولم تعلن الجهاد ضد إسرائيل^٣.

لقد أصبح الإخوان المسلمون في الستينات يغتمون أي فرصة للنيل من الحكومة، وتوجيه الانتقاد لها مما زاد الفجوة بين الطرفين؛ ففي عام ١٩٦١ انتقدوا قيامها بتغيير تسمية (وزارة المعارف) إلى (وزارة التربية والتعليم) معتبرين ذلك تكريساً للابتعاد عن الدين في النظام التعليمي. وفي حزيران ١٩٦١ استقدمت الحكومة فرقة أجنبية للرقص على الجليد فصنوا جام غضبهم عليها، فاعتقلت مراقبيهم العام، وكثيرين منهم^٤.

وهكذا أصبحت بين الإخوان المسلمين ونظام الحكم الأردني هوة سحيقة ازدادت اتساعاً في عام ١٩٦٧، ففي ذلك العام اشترك الإخوان في الكفاح المسلح لحركة المقاومة الفلسطينية ضمن حركة التحرر الوطني الفلسطيني، معربين عن أسفهم لتأخرهم في هذا التوجه. وقد أعرب الدكتور عبدالله عزام عن هذا الأسف بقوله: « إن الحركة الإسلامية رغم أنها قدمت ثلاث

^١ كوهين، الأحزاب السياسية، ص ٢١١.

^٢ محمد عبدالرحمن خليفة (المراقب العام للإخوان المسلمين) مقابلة شخصية أجريت معه بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣ في مكتبه في منطقة العبدلي بعمان مقابل المستشفى الإسلامي.

^٣ محاضر مجلس النواب الأردني، العدد (٢٠)، مجلد رقم (٣)، تاريخ ١٥ أيار ١٩٥٩، ص ٨٦.

^٤ محمد عبدالرحمن خليفة، المقابلة السابقة.

سرايا كانت موزعة على أربع قواعد، إلا أننا تأخرنا ... وسبقنا المنظمات العلمانية والقومية والشيوعية التي يجمعها العداء للإسلام، ومحاربة خطه»^١.

وفي إطار العمل الفدائي المسلح فتح الاخوان قواعدهم^٢ في محافظة اربد. واستقطنوا إليها الكوادر الإخوانية المتطوعة من شعب الاخوان المنتشرة في الوطن العربي والعالم الاسلامي^٣. وقد كانت كبرى هذه القواعد (قاعدة بيت المقدس) في قرية (مرو) بالمحافظة، وكانت بإمرة الدكتور عبدالله عزام. أما القواعد الأخرى فكانت منتشرة في المناطق الشمالية من المملكة مثل: الرفيد، وحرثا، والعالوك.

ويقول الدكتور عبدالله عزام عن تجربة الإخوان المسلمين في العمل الفدائي: « كانت بداية (فتح) نظيفة، إذ عمل على تأسيسها شخصيات متزنة، إلا أنها تراجعت بعد أن وسعت باب الانتساب لها، إذ أصبحت ملأاً للهاربين من التجنيد الإجباري، أو الساقطين في امتحان الإعدادية العامة، أو الذين لم يجدوا عملاً في المجتمع، فالتجأوا إلى حمل السلاح دون تربية، والنقطتهم الأيدي اليسارية التي تتاجر بالدماء، وتختفي خلف الأبواق».

هذا ولم يختلف اشترك الإخوان المسلمين بالعمل الفدائي عن غيرهم من التنظيمات والأحزاب السياسية، فقد فتحوا قواعدهم للتنظيمات الإخوانية والأحزاب الأخرى، كما اشتركوا في العمل الفدائي، ولكنهم اشترطوا على منظمة التحرير أن يحتفظوا بتميزهم الإخواني الإسلامي^٤.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاخوان المسلمين ومجموعاتهم الفدائية وقفوا أثناء أحداث أيلول ١٩٧٠ على الحياد، بعد أن فشلت مساعي قيادتهم في المصالحة بين القيادة الموحدة للعمل الفدائي والنظام الأردني^٥.

١ عبدالله عزام، حماس - الجذور التاريخية والميثاق، ص ٤٨-٧٥.

٢ أطلق رجال المنظمات الفدائية على هذه القواعد تسمية (قواعد الشيوخ).

٣ زياد أبو غنيم، الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، ص ١٢٤-١٢٦.

٤ عبدالله عزام، حماس، الجذور التاريخية والميثاق، ص ٤٨-٧٥.

٥ محمد عبدالرحمن خليفة، مقابلة شخصية بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣؛ ومحمد عبدالقادر أبو فارس، مقابلة

شخصية أجريت بتاريخ ١٩٩٦/١/٣.

حزب التحرير :

كان لفرض الأحكام العرفية في نيسان ١٩٥٧م أثر شديد على حزب التحرير شأنه شأن غيره من الأحزاب المعارضة. وقد اضطر قياديو الحزب، ومن بينهم الشيخ أحمد الداغور عضو الحزب في مجلس النواب، إلى مغادرة البلاد، وكان الداغور قد رفعت الحصانة عنه عام ١٩٥٨م.

وتحت وطأة هذه الظروف استقال عدد لا بأس به من مؤسسي الحزب وقادته، وقد أضعفه ذلك وهز مكانته السياسية ونفوذه. ومما زاد الأمر سوءاً نشوب خلافات حادة بين رئيس الحزب (تقي الدين النبهاني) وبعض قادته، إذ انسحب بعضهم من الحزب اثر هذه الخلافات، بينما طرد بعضهم الآخر^١.

وظل الحزب - نتيجة هذه التأثيرات - فترة طويلة دون أن يكون له نشاط يذكر. ولكن حاول تجاوز مرحلة الركود، والخروج مجدداً إلى دائرة الضوء، مستغلاً هزيمة ١٩٦٧م. فقد أصدر في ١٢ حزيران من ذلك العام تعليقا سياسياً شديداً للهجة، انتقد فيه الحرب، واعتبرها مخططاً انجليزياً لضرب جمال عبدالناصر باعتباره عميلاً للولايات المتحدة الأمريكية - كما اعتبر تلك الحرب تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية، وإيقاظ مشروع الهلال الخصيب، ومن ثم العمل على تحقيقه. وانتهى هذا التعليق السياسي إلى القول: « صار من الإجرام أن يسير مسلم واحد في أي طريق سياسي، لأنه لم يبق طريق واحد ليس غير، هو الطريق العسكري، طريق الحرب غير المحدودة، الحرب المنتصرة، ولا طريق غيرها على الإطلاق. ولذلك فإننا ندعو المسلمين في جميع أقطار الدنيا لإنقاذ فلسطين والمسجد الأقصى، ونهيب بهم أن يهبوا للجهاد»^٢.

غير أن حزب التحرير - على الرغم من لهجته القوية، وأسلوبه الخطابى الصارم - لم يرق بأي جيد عسكري، ولم يسهم مثل بقية القوى في العمل العسكري ضد الاحتلال الاسرائيلي بل على العكس من ذلك تماماً هاجم العمل الفدائي، واعتبر الانضمام لحركة المقاومة الفلسطينية "فتح" عصياناً لأمر الله^٣.

١ أحمد الداغور، مقابلة شخصية أجريت معه في منزله بجبل اللويده بتاريخ ٣/٧/١٩٩٣م.

٢ هاني الحوراني وحامد الدباس، حزب التحرير الاسلامي، ص ٣٥.

٣ حزب التحرير الإسلامي، البيان الصادر في ١٥ شعبان ١٣٨٤هـ، تاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٦٤، تحت عنوان (حكم العمل مع هيئة التحرير الفلسطينية).

وبعد تصاعد حركة المقاومة الفلسطينية، وازدياد التأييد الجماهيري لها، تشدد الحزب في مواقفه المعادية للحركة، ويمكن تلخيص هذه المواقف على النحو التالي:

- اعتبر الحزب تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وموافقة جامعة الدول العربية على إنشائها مؤامرة هدفها فصل الضفة الشرقية من نهر الأردن عن ضفته الغربية، وذلك لإقامة كيان مستقل في الضفة الغربية. كما رأى أن المنظمة إنما تسعى إلى هدم وحدة بك إسلامي، وأن الأولى أن تعمل على تغيير نظام الحكم غير الإسلامي فيه. وقد عبر الحزب عن موقفه هذا في إعلان أصدره في ١٩ كانون الأول ١٩٦٤، وهو الإعلان الذي ضمنه الحزب أيضاً فتوى بتحريم الانتساب إلى منظمة التحرير، وتحريم التبرع للمنظمة^١.

- وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٩ دعا حزب التحرير رجال المنظمات الفدائية إلى مقاومة المؤامرات العربية، ومقاومة حالات احتوائهم. كما دعاهم إلى الانتساب للحزب، وبذلك يصبحون جزءاً من الجيش الإسلامي الذي ستزول به إسرائيل^٢.

- وفي ٢ تشرين الأول ١٩٧٠ اتهم حزب التحرير حركة (فتح) بأنها منظمة انجليزية تتعاون مع المخابرات الأردنية، وأنها تتآمر مع الأردن على افتعال موقف داخلي يهيء الفرصة لقبول حلول استسلامية للقضية الفلسطينية^٣. وقد كرر الحزب هذا الموقف في ١٣ حزيران ١٩٧٠ م^٤.

- وفي ٢٨ حزيران ١٩٧٠ أصدر حزب التحرير بياناً أعلن فيه أن المنظمات الفدائية منظمات خائنة وعميلة، مثلها مثل الحكام العرب سواء بسواء^٥.

- ثم ما لبث الحزب أن أصدر بياناً آخر اعتبر فيه الانتساب لحركة فتح جريمة، لأنها تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية يكون لليهود فيها حق السلطان^٦.

١ المصدر السابق نفسه.

٢ بيان حزب التحرير الإسلامي (تحذير للمنظمات الفدائية)، تاريخ ١٧ شعبان ١٣٨٩هـ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٩م.

٣ بيان حزب التحرير الإسلامي (التعليق السياسي لحزب التحرير) ٩ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ١٣ حزيران ١٩٧٠م. المصدر نفسه.

٤ بيان حزب التحرير الإسلامي، تاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ٢٨ حزيران ١٩٧٠م.

٥ بيان حزب التحرير الإسلامي ١٩٧٠ (دون ذكر الشهر).

وبدل أن يتوجه حزب التحرير للعمل من أجل تحرير فلسطين ضمن صفوف حركة المقاومة، حاول التغلغل في صفوف الجيش العربي الأردني، وقد عرضه ذلك لحملة اعتقالات واسعة، وأدى إلى تقديم كثيرين من أعضائه إلى محكمة أمن الدولة^١. وفي يوم الاثنين ٦ تشرين الأول ١٩٦٩ أذاعت وزارة الداخلية الأردنية بياناً أعلنت فيه أن السلطات الأمنية أحبطت يوم الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٦٩م محاولة انقلابية خطط لها حزب التحرير، وأن سلطات الأمن تابعت قضية الانقلاب منذ مدة خمسة شهور، وأنها اعتقلت عدداً من أعضاء الحزب والمتعاونين معهم، وطلبت من الشعب مساعدتها في إلقاء القبض على بعض المتآمرين الفارين من وجه العدالة^٢.

ومن الجدير بالذكر أن حزب التحرير رد على اتهامه بالقيام بمحاولة انقلابية بكتاب وجهه إلى الملك حسين، جاء فيه: « .. إن حزب التحرير يتخذ من طريقة الرسول الأعظم محمد، صلى الله عليه وسلم، طريقة له، فالكيفية التي سار عليها الرسول في نقل الفكرة الإسلامية التي نزل بها الوحي عليه، من فكرة تتلى وتدرس إلى قوة شعبية تحملها الأمة، وإلى قوة مادية تقوم بنصرة هذه الفكرة وإيصالها إلى الحكم، والدفاع عنها. هذه الكيفية نفسها هي التي سار بها حزب التحرير، فنقل الفكرة الإسلامية من فكرة تتلى وتدرس إلى قوة شعبية حملتها الأمة في الأردن، وجعلت منها قوة مادية مستعدة لنصرة الفكرة، وتمثل ذلك في الجيش الأردني والقوات المسلحة في الأردن، ولا سيما جمهرة الرجال في المنظمات الفدائية. فالحزب يطلب النصر من أهل القوة والنجدة، ولا يتخذ الأعمال المادية طريقة لتحقيق أهدافه^٣.

تقييم العمل السري للأحزاب الأردنية :

لقد تعرض العمل الحزبي خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٧٠ لتقلبات كثيرة، كان بعضها شديد الوقع : بالغ التأثير. وكان حل الأحزاب في نيسان ١٩٥٧ ضربة قاسمة، وشبهاً مرعباً ظل يلاحقها طوال الفترة التالية، وهي ضربة لم تستطع معها النهوض خلال الفرص القليلة التي أتيحت لها. ثم جاء عام ١٩٦٧ وما حل فيه بالأمة العربية من هزيمة، ليشكل حداً فاصلاً بين العمل السياسي البحت، والعمل السياسي المدعوم بالقوة المسلحة.

^١ هاني الحوراني وحامد الدباس، حزب التحرير الإسلامي، ص ٣٥-٣٦.

^٢ انظر وثائق وكالة الأنباء الأردنية (بيان هام صادر عن وزارة الداخلية)، العدد (٣٤٤٢) تاريخ ١٠/١٠/١٩٦٩م.

^٣ بيان حزب التحرير الإسلامي بعنوان (خطاب موجه للملك حسين)، تاريخ ٢٦ رجب ١٣٨٩هـ / ٧ تشرين الثاني ١٩٦٩م.

لقد كانت الأحزاب السياسية قبل عام ١٩٦٧ تحبو في أساليبها النضالية، وتسعى - على استحياء - لتحقيق مكاسب ديمقراطية تتمثل في اصلاح مؤسسات الحكم، وكانت خلال تلك الفترة تعرض للتشريد والملاحقة والإبعاد والسجن، ولا تكاد تطل برأسها حتى تضطر إلى النكوص والتقهقر، ولم يكن بإمكانها في ظل هذه الظروف أن تفعل شيئاً حقيقياً على طريق تحقيق أهدافها.

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وجدت الحركة الوطنية الأردنية بشكل عام، والأحزاب السياسية الأردنية بشكل خاص، وجدت ضالتها في المنظمات الفدائية الفلسطينية، فاندمجت فيما، أو سترت بغطائها لتحقيق ما تريد. وقد استغللت حركة المقاومة الفلسطينية هذا الوضع، أي حاجة الحركة الوطنية والأحزاب إليها، فطرحت نفسها كقائد لحركة التحرر، ليس الوطني فحسب، وإنما القومي أيضاً. وفي هذا السياق أخذت تعمل تحت شعار (النضال المزدوج ضد الطبقات البرجوازية المسيطرة، وضد العدو القومي)^١.

وفي هذه الأجواء، وجدت الحركة الوطنية الأردنية نفسها متخلفة في وسائل نضالها بالمقارنة مع حركة المقاومة الفلسطينية، فحاولت الأولى الإفادة من إمكانيات الثانية، غير أن هدف الحركتين كان مختلفاً، وأصبح هذا الاختلاف أكثر وضوحاً عندما طرحت حركة المقاومة الفلسطينية بشكل مفاجيء ضرورة إسقاط النظام الملكي الأردني بقوة السلاح، وهو أمر لم يكن من أهداف البرنامج النضالي للحركة الوطنية الأردنية. وهكذا اختلفت أهداف البرنامجين وتناقضت، ومع ذلك لجأت الحركة الأردنية والأحزاب السياسية الأردنية للمقاومة هروباً من أوضاعها، لعلها تستطيع بذلك تجاوز حالة اليأس والعجز التي أصابتها في الفترة السابقة.

ومما يلاحظ على الحركة الوطنية الأردنية خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٠م أن الأحزاب السياسية الأردنية تخلت عن نضالاتها اليومية المستمرة، وحولت نفسها إلى تنظيمات فدائية ذات أطر سياسية، وبهذا العمل اذابت هويتها الوطنية، وأصبحت صدىً وحسب لما كانت القوى الثورية الفلسطينية تردده.

^١ سعيد جواد، نقد المقاومة الفلسطينية وموضوعية الحزب والنظرية، شؤون فلسطينية، عدد (٢٤) آب

الخاتمة

مر العمل السياسي الحزبي الأردني خلال الفترة منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٧٠ بعدة مراحل، كان لكل منها سماتها الخاصة، وطابعها المميز. وقد كان للظروف السياسية الداخلية والخارجية دور واضح في تحديد الملامح التي اتسمت بها كل مرحلة، كما كان للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دور مماثل في ذلك.

لقد شهدت فترة الانتداب البريطاني (١٩٢١-١٩٤٦) ولادة كثير من الأحزاب، غير أن الأحزاب في تلك المرحلة لم يكن لها تأثير ملحوظ، وظلت على هامش الأحداث السياسية. ومن يستقرىء مبادئ تلك الأحزاب وأفكارها لا يخرج بشيء ذي بال، ولا يستطيع - بالتالي - اعتبارها أحزاباً حقيقية ذات أيديولوجيات عميقة. ولذلك فإن من السهل اعتبارها تجمعات وطنية وحسب، ساهم في تشكيلها الوضع الاجتماعي أكثر مما ساهم فيه الفكر السياسي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأحزاب أو التجمعات كان من السهل السيطرة عليها سواء من قبل الانتداب البريطاني، أم من قبل الحكومة الأردنية.

ويمكن تحليل ضعف الحركة الحزبية في هذه المرحلة بافتقار منتسبي الأحزاب للخبرة الكافية في مجال التنظيم السياسي، وضعف الاستجابة الجماهيرية لها بسبب الجهل، حيث كان التعليم محدوداً آنذاك، وكان الوعي بقدرة الأحزاب على تحقيق مكاسب وطنية شبه معدوم.

وبدأت باستقلال الأردن عام ١٩٤٦ مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي الأردني. وقد كان الاستقلال وهزيمة العرب في الحرب مع إسرائيل عام ١٩٤٨ محطتين بارزتين لانطلاقة العمل السياسي في هذه المرحلة التي امتدت حتى عام ١٩٥٥، حيث بدأت مرحلة جديدة بحصول الأحزاب السياسية على ترخيص قانوني.

لقد حاول بعض السياسيين الذين تعلموا في الخارج، وخاصة في الجامعة السورية، تنظيم صفوفهم للمطالبة بالحقوق الوطنية، محاولين توظيف الاستقلال لهذه الغاية. وقد لجأوا إلى توجيه التيار المحافظ من أعيان البلاد ووجهائها لتحقيق مطالبهم. غير أن محاولات هؤلاء السياسيين اتسمت بالضعف وعدم القدرة على التغيير.

وعقب هزيمة العرب عام ١٩٤٨، ووقوع أجزاء كبيرة من فلسطين في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، أخذ بعض السياسيين يفكرون بضرورة التكتل لمواجهة المخططات الغربية التي

استهدفت حماية الكيان الصهيوني الناشئ، وملء الفراغ السياسي في المنطقة، ذلك الفراغ الذي نجم عن تراجع قوة الاستعمار الفرنسي والبريطاني اثر الحرب العالمية الثانية.

وشهدت الحركة الوطنية في هذه المرحلة تطورات سريعة، وساهم في نموها - إضافة إلى العوامل السابقة - تأثرها الواسع بحركة التحرر الوطني التي رافقت ثورة تموز في مصر عام ١٩٥٢.

وتشكل الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٧ مرحلة أخرى جديدة من المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية الأردنية. وقد نهضت الأحزاب السياسية خلالها إلى مقاومة مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية، ورفض إعادة ربط المنطقة باستعمار جديد. وقد نجحت في ابعاد الاردن عن حلف بغداد، ولكنها عجزت عن ردع الحكم الاردني عن السير في الفلك الامريكي منذ سنة ١٩٥٧. وقد امتدت التفاعلات التي واكبت هذه لمرحلة حتى عام ١٩٦٧ حيث حلت الهزيمة بالعرب في حرب حزيران، ذلك العام.

وفي أعقاب هزيمة حزيران أخذت تتشكل ملامح مرحلة جديدة كانت ازدواجية العمل الأردني الفلسطيني على الساحة الأردنية أبرز ملامحها وفي هذه المرحلة طرحت حركة المقاومة الفلسطينية نفسها على أنها البديل لحركة التحرر العربي، وكانت بكثير من التجاوزات ضد نظام الحكم والحكومة، مما برر ضربها، ومن ثم شل قدرتها تماماً في الثلث الأول من السبعينات.

إن من يستعرض مسيرة الأحزاب السياسية في الأردن يلاحظ أنها كانت مسيرة متعثرة، لازمها الفشل في معظم المراحل التي مرت بها، وهذا الأمر لا يدعو إلى الاستغراب والدهشة وحسب، وإنما يدعو أيضاً إلى التساؤل عن أسبابه. ولعل أهم هذه الأسباب وأقواها هو عدم ثبات كثير من الأحزاب على منهج سياسي محدد وواضح، بل التحول من حال إلى حال، حسب الظروف، فالحزب الشيوعي - على سبيل المثال - دعا في مراحل الأولى إلى العمل على تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي بالثورة على هذا الواقع، وذلك عن طريق توحيد العمال والفلاحين، وتنظيمهم في خلايا نضالية قادرة على التغيير. ثم اقتصر في ذلك على قطاع المفكرين والمتقنين مما أفقده قاعدته الجماهيرية العريضة، وسهل ضربه والسيطرة عليه. وكذلك فعل القوميون العرب الذين تحولوا عن نهجهم العروبي النائر إلى الأخذ بمبدأ الاشتراكية كعقيدة فلسفية، وقد كشف الشيوعيون والقوميون العرب في أكثر من مرحلة عن أن التحول أمر مقبول بالنسبة لهم، والخروج عن الخط الايدولوجي المرسوم أمر مقبول أيضاً، ويدخل في هذا الإطار تأييد الحزب الشيوعي توجهات تخالف توجهاته المبدئية عندما سار مع التيار القومي العربي

الداعي إلى الوحدة، وذلك لتأمين قبوله كحزب معارض في أوساط الأحزاب القومية المعارضة. وعلى الخط نفسه سار القوميون العرب عندما أعلنوا تأييدهم لجمال عبدالناصر معتبرين إياه الأمل الوحيد للوحدة العربية، واستعادة فلسطين.

ومن الاسباب المهمة التي أدت الى فشل الأحزاب تركيزها على الجانب السياسي، وإغفالها الجوانب الأخرى المهمة، وخاصة الجانب الاقتصادي. بل أقام بعض هذه الأحزاب - كحزب التحرير وجماعة الاخوان المسلمين - فلسفته على إعادة دولة الخلافة الإسلامية، وبنى برنامجه على هذا الأساس. وهذا البرنامج لم يرافقه التفات إلى معالجة القضايا الاقتصادية التي تشغل الناس في حياتهم اليومية، ولم يساعد على وضع الحلول الأنينة لها، وبالتالي لم يوفر الاستقرار الذي تنعكس آثاره الإيجابية على واقع العمل السياسي، ويحمي ظهوره عندما يقع أي ارتداد على العمل الديمقراطي.

لقد أفرزت الأحزاب السياسية الأردنية معارضة قوية للسياسات الاستعمارية التي حاولت فرض نفسها على المملكة، واستطاعت إسقاط كثير من مشاريع الاستعمار كخلف بغداد، ومع ذلك وقعت هذه الأحزاب في أخطاء كثيرة لو لم ترتكبها لكانت صورة المنطقة على غير ما هي عليه في الوقت الحاضر، ومن أهم هذه الأخطاء :

- ١- استخفاف القوى الوطنية الأردنية بالقوى المقابلة مما أدى إلى إهمال تنظيم صفوفها.
- ٢- لم تقم الأحزاب السياسية الأردنية بالتنسيق فيما بينها، وإنما قام كل منها بالعمل منفرداً مما سيئل ضربها، والقضاء عليها.
- ٣- لم يقم كثير من الأحزاب السياسية على عقائد ايدولوجية عميقة، وإنما اعتمدت في ظهور شخصيتها على النجومية والأستد، بمعنى أنها انقادت لأشخاص معينين، واعتبرتهم مادة العمل الوطني.
- ٤- كانت الأحزاب - في كثير من الأحيان - تلجأ إلى أساليب نضالية جامدة، كالاستتار والاحتجاج والتظاهر. ولم تحاول تطوير عملها السياسي بما يلائم الظروف الموضوعية للبلاد.
- ٥- لم تدقق الأحزاب - في كثير من الحالات - في مسلكية الشخصيات الذين انتسبوا إليها، ولم تتأكد من صدق انتمائهم قبل قبول عضويتهم، مما أتاح الفرصة أمام الوصوليين والانتهازيين للسيطرة على هذه الأحزاب، وإستغلالها لتحقيق المكاسب الشخصية.

- ٦- قبول كثير من الأحزاب السياسية الأردنية أن تكون فروعاً محلية لأحزاب سياسية أسست خارج البلاد، ولذلك ظلت تابعة في توجهاتها لتلك الأحزاب، وخدمت أهدافها ومصالحها على حساب أهداف الوطن ومصالحه.
- ٧- اندماج الحركة الوطنية الأردنية في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وإظهار تلك الحركة بمظهر البديل القادر على تحقيق المطالب على الساحة الأردنية. مما قاد في النهاية إلى تصفية الحركتين على هذه الساحة في مطلع السبعينات.
- لقد أدت هذه الأخطاء إلى جملة من النتائج السلبية التي أثرت على العمل السياسي في الأردن، ومن أهم هذه النتائج :
- أ- قيام الحكومة بحل الأحزاب السياسية ومصادرة مورتواتها. وقد وقع ذلك مرتين: الأولى عام ١٩٥٧، والثانية عام ١٩٧٠.
- ب- مصادرة الحريات السياسية داخل البرلمان وخارجه.
- ج- حل جميع النقابات، والمجالس البلدية، واتحادات الطلبة.
- د- إلغاء تراخيص بعض الصحف، وإخضاع بعضها الآخر للمراقبة المشددة، وكذلك مراقبة المطبوعات المحلية، ومنع دخول كثير من الصحف والمطبوعات العربية والأجنبية إلى البلاد.
- هـ- زج أعداد كبيرة من المواطنين في السجون والمعتقلات دون محاكمة.
- و- فصل كثير من الموظفين من وظائفهم دون إبداء الأسباب، وذلك لمجرد الاشتباه بأن لهم رأياً مخالفاً.
- ز- إعلان الأحكام العرفية في البلاد لمدة طويلة، مما ترتب عليه خنق الحريات العامة الى مدة قريبة.

المصادر والمراجع

الوثائق والمخطوطات :

١- الوثائق الرسمية الأردنية :

١٩٣٦/١٢/١٩	(٥٤٣)	أ- الجريدة الرسمية
١٩٤٨/١٢/١٦	(٩٥٤)	
١٩٩٥/١١/٢٧	(٧)	
١٩٥٣/١٠/٨	(١١٦٢)	
١٩٥٣/١٢/١٦	(١١٦٤)	
١٩٥٤/٨/١٨	(١١٦٥)	
١٩٥٤/١٢/١٧	(١١٦٦)	
١٩٥٥/٤/٣	(١٢٢٣)	
١٩٥٧/٤/٢٧	(١٣٢٧)	

الجريدة الرسمية (ملحق مذكرات مجلس الأمة الأردني) :

١٩٥٦/١٢/٩	(١١)
١٩٥٧/٢/٣	(١٤)
١٩٥٧/٢/١٦	(١١)
١٩٥٧/١٠/١	(٠١)
١٩٥٧/١٠/٢٧	(٥)
١٩٥٨/١/٢٨	(١٣)
١٩٥٨/٧/١٩	(٢١)
١٩٦٢/٢/٦	(١٥)
١٩٦٥/٤/٤	(١٨)

التاريخ

العدد

ب- الشرق العربي

١٩٢٧/٩/١٧	(١٨٨)
١٩٢٨/٢/٢٠	(١٨١)
١٩٢٨/٨/١٥	(١٩٩)
١٩٢٨/٩/١٥	(٢٠٢)
١٩٢٨/١١/١٥	(٢٠٨)
١٩٢٨/١٢/١٩	(٥٢٨)

- الوثائق الأردنية - تاريخ الوزارات الأردنية - ١٩٢١-١٩٨٤ - منشورات وزارة الاعلام، ط١، عمان - تشرين اول ١٩٨٤.

- خطب العرش: ١٩٥٢-١٩٧٧ - ٣ ج - مطبوعات وزارة الاعلام الاردنية ١٩٨٦.

- الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، مطبوعات، مجلس الأمة الأردني، ١٩٨٦.

- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية - مديرية التوجيه المعنوي، الفدائيون بين الردة والانتحار، ١٩٧٣.

٢- الوثائق السورية :

- وثائق الدولة السورية - الحافظة رقم - ملف الاحزاب السياسية - الوثيقة رقم ٣٦ - (دستور لحزب البعث العربي صادر في ١٧/١٢/١٩٥٠ النظام الداللي).

٣- الوثائق العراقية :

رقم الملف	رقم الوثيقة	الصفحة	العنوان
٣١١	٦/٢٣٢٠	٩	بيان صادر عن منظمة الفدائيين العرب بيان رقم ١٩٥٦/٧.
٢٦٠٦	١١٥، ٥٢		حزب الشعب الاردني يؤيد المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨.
٧/٢٦٣٨	١٥		الامير عبدالله بن الحسين يستقبل انطون سعاده ويتباحث معه حول وحدة سوريا.
٢٦٤٤	٢		المعارضة الاردنية تزور السعودية بدعوة من الملك عبدالعزيز بن سعود.
٢٦٤٩	١٠-١		تقرير السفير العراقي حول تأسيس حزب الشعب الاردني بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٧ وتأكيده لوحدة سوريا الكبرى.
١١/٢٧١٢	٢٤		وثيقة التأسيس المقدمة من حزب التحرير الاسلامي الى وزارة الداخلية الأردنية.
٢٧٢١	٤٠		حركة القوميين العرب تدعو الى وحدة النضال للاطاحة بحكام العرب.

حركة القوميين العرب تدعو للتخلص من حكومة هزاع المجالي	٤١	٢٧٢٢
قائمة بأسماء المرشحين من الحزب العربي الدستوري للانتخابات النيابية تشرين اول ١٩٥٦ (قائمة الماوماو)	٣٤	٧/٢٧٢٣
(اشاعة في عمان نقول بأن تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير الاسلامي تلقى دعماً مالياً من السفارة الامريكية ببيروت	٣٨	٢١/٢٧٢٣
تأسيس حزب جديد في عمان بأسم الحزب العربي الدستوري.	٣٥	١٩/٢٧٢٣
قائمة بأسماء الاعضاء المؤسسين للحزب العربي الدستوري.	٣٦	١٩/٢٧٢٣ ب

٤- الوثائق الفلسطينية :

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ط مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.
- وثائق وزارة الداخلية الأردنية، العمل الفدائي في الأردن، عمان، ١٩٧٠، (نسخة مقيدة للاستعمال الرسمي).
- وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، ط١، منشورات، ادارة الصحافة والنشر، عمان، حزيران ١٩٥٠.

- وكالة الانباء الأردنية، (بيان هام صادر عن وزارة الداخلية، أعلنت فيه مسؤولية حزب التحرير عن قيام الحزب بمحاولة انقلاب على نظام الحكم)، العدد ٣٤٤٢/٦/١٠/١٩٦٩، الوثائق الحزبية.

٥- وثائق الأحزاب السياسية :

- وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني (محافظة لدى المحامي احمد النجداوي).

١- وثيقة تأسيس الحزب المقدمة الى وزارة الداخلية الأردنية.

٢- وثيقة قرار محكمة العدل العليا الخاصة بمنح حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني حق العمل العلني في المملكة .. تاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨.

٣- قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠/٦/٢٨/١٩٥٤ القاضي بمنع المتقدمين بطلب تأسيس الحزب من مزاوله نشاطهم العلني في المملكة.

٤- سلسلة دراسات حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمملكة الأردنية الهاشمية، ج١ (كتيب)، صدر في ايار ١٩٨٢.

- وثائق حزب التحرير الاسلامي :

- بيان الحزب الصادر سنة ١٣٧٨هـ.

- بيان صادر عن الحزب في ١٧/٦/١٩٧١ (بعنوان اسئلة وأجوبة).

- ملف النشرات السياسية لحزب التحرير الاسلامي ج٢ (١٩٥٣-١٩٧٣).

- سلسلة كتب منشورات حزب التحرير (د.ت).

- دخول المجتمع.

- بيان حزب التحرير بعنوان (خطاب موجه للملك حسين) تاريخ ٢٦ رجب ١٣٨٩هـ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٩.
- بيان حزب التحرير، بعنوان (تحذير للمنظمات الفدائية) تاريخ ١٧ شعبان ١٣٨٩هـ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٩.
- بيان حزب التحرير (بعنوان التعليق السياسي)، صادر في ١٠ شباط ١٩٧٠.
- بيان حزب التحرير (التعليق السياسي)، ١٣ حزيران ١٩٧٠.
- بيان حزب التحرير (اعلن فيه بان المنظمات الفدائية خائنة وعملية)، ٢٨ حزيران ١٩٧٠.
- بيان حزب التحرير بعنوان (موقف الحزب من سعي المنظمة لاقامة دولة فلسطينية)، ١٩٧٠، دون ذكر الشهر.
- بيان الحزب الصادر في ١٩/١٢/١٩٦٤، بعنوان (حكم العمل مع هيئة التحرير الفلسطينية).
- وثائق حزب الشعب الاردني (١٩٤٧) :
- ١- القانون الاساسي، منشورات حزب الشعب الاردني، ايار ١٩٤٧.
- ٢- بيان حزب الشعب الصادر في ١٧/٥/١٩٤٧، (بعنوان بيان الى الشعب الأردني).
- وثائق الحزب الشيوعي :
- وثائق الحزب الشيوعي الاردني (١٩٤٩=١٩٧٠).
- وثائق المؤتمر العلني الأول للحزب الشيوعي الأردني - منشورات الحزب الشيوعي، عمان، ١٩٩٠.

- قرار محكمة بداية عمان الصادر في ١٤/١٢/١٩٥٣، والمتعلق بمنح عضوي الحزب - حسني النابلسي وعيسى مدانات حق اصدار صحيفة دورية. (محفوظ لدى السيد عيسى مدانات).
- وثائق الحزب الوطني الاشتراكي :
- السياسة العامة للحزب - منشورات المطبعة الوطنية، عمان، ايلول ١٩٥٥.
- النظام الداخلي للحزب - منشورات المطبعة الوطنية، عمان، حزيران ١٩٥٥.
- مجلة الميثاق، العدد (١٣) صادر في ٢١ شباط ١٩٥٧. (محفوظ لدى مركز الوثائق والمخطوطات).
- المخطوطات :
- د. ابراهيم العزاوي - حق حل البرلمان الاردني، مخطوط.
- بهجت ابو غريبه - مذكرات شخصية - مخطوطه ٢ ج.
- شاهر ابو شحوت - مذكرات شخصية، ٢ ج. محفوظة لدى صهره السيد مازن الساكت.
- عارف العارف - اوراق عارف العارف - المجموعة العاشرة - مذكراتي عن نشاط المقاومة الفلسطينية من ١٨/٥/١٩٧٠ - ٢٧/١٢/١٩٧٣ صورة فوتستائية محفوظة في الجامعة الاردنية - مصدرها مركز الابحاث الفلسطينية بيروت، حزيران ١٩٧٣.
- وحيد العوران - مذكرات مخطوطة - محفوظة لدى نجله الدكتور لؤي العوران.
- هاني الدحله - مذكراتي - مخطوط محفوظ في مركز دراسات الاردن الجديد (عمان).

- المقابلات الشخصية:

اسم الشخصية	الصفة	تاريخ المقابلة
١- احمد الداغور	عضو حزب التحرير ونائب في البرلمان ١٩٥٤-١٩٥٨	١٩٩٣/٧/٣ في منزله بجبل اللوييدة. الساعة ٤ مساءً
احمد النجداوي	امين عام سابق لحزب البعث العربي الاشتراكي	١٩٩٥/٧/٣ أجريت في مكتبه قرب دوار المدينة الرياضية. الساعة ٥ مساءً
٣- جمال الشاعر	طبيب وسياسي اردني وعضو سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني	١٩٩٦/٣/٢ أجريت في مكتبه بالمستشفى الأهلي - العبدلي الساعة ١١ صباحاً
٤- حسين ابو رمان	عضو الجبهة الشعبية الديمقراطية	١٩٩٦/٢/٤ أجريت معه في مركز دراسات الأردن الجديد - ضاحية الحسين الساعة ١٠ صباحاً
٥- ضيف الله الحمود	عضو مؤسس جماعة الشباب الاردنيين الاحرار	١٩٩٤/٤/٧ أجريت معه في مقر جمعية أصدقاء الشرطة - جبل اللوييدة الساعة ٩,٣٠ صباحاً
٦- عيسى مدانات	عضو مكتب سياسي للحزب الشيوعي الاردني	١٩٦١/١/٣ أجريت في منزله في الشميساني - مقابل المكتب الثقافي لدولة الإمارات العربية الساعة ١٠ صباحاً
٧- فرج الطمير	عضو مكتب سياسي الكادر اللينيني (الحزب الشيوعي) (نيسان ١٩٧٠) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني (حالياً)	١٩٩٦/٢/٣ أجريت معه في منزله - أبو نصير الساعة ٣ مساءً

- ٨- محمد عبدالرحمن خليفه المراقب العام للاخوان المسلمين ١٩٥٣-١٩٩٥ مقرر جماعة الإخوان المسلمين - العبدلي الساعة ١٢ صباحاً ١٩٩٥/٧/٣ أجريت في
- ٩- محمد عبدالقادر ابو فارس نائب مكتب جماعة الاخوان المسلمين - صويلح ، عضو مجلس مقر الجمعية الخيرية شوري، ونائب جماعة الإسلامية - مقابل الاخوان المسلمين في المستشفى الإسلامي - البرلمان ١٩٨٩ العبدلي الساعة ١٢ صباحاً ١٩٩٦/١/٣ أجريت في
- ١٠- محمود المعاينة ضابط سابق، عضو حزب البعث، الامين العام لحزب البعث التقدمي (حالياً) التقدمي - جبل النزهة الساعة ١ ظهراً ١٩٩٦/١/٢/١ أجريت في

- الكتب المطبوعة :

- احمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأردني. ط١، وزارة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٧.
- احمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة. ط١، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.
- احمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الامريكية والمشرق العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني - الكويت، ١٩٧٨.
- احمد يوسف التل، تطور نظام التعليم في الأردن، ط١، وزار الثقافة والشباب، عمان، ١٩٧٨.
- اشرف سسر، الخط الاخضر بين الاردن وفلسطين، سيرة وصفية التل السياسية، ترجمة عن العبرية، جودت السعد، ط١، دار ازمنة للنشر، ١٩٩٤.
- الياس فرح، تطور الفكر الماركسي، ط٤، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

- امنون كوهين، الاحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، (١٩٤٩م-١٩٦٧م)، ط١، ترجمة خالد الحسن، القدس، ١٩٨١.
- اميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديثة، ٢ ج، ط١، مكتبة ابو رحمون، بيروت، تشرين اول، ١٩٨١.
- امين ميناء، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن، ط١، دار الجليل والدار العربية للدراسات، عمان، ١٩٨٩.
- اناثولي اجاريشيف، التأمر ضد العرب، ط١، ترجمة فيهدكم نقش، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩.
- انطون سعاده، التعاليم السورية القومية الاجتماعية، ط١، لبنان، بيروت، ١٩٤٧.
- انطون سعاده، المحاضرات العشرة، ط٥، بيروت، ١٩٥٩.
- انطون سعاده، نشوء الامم وارتقاؤها، منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي، بيروت، ١٩٧١.
- انيس الصايغ، في مفهوم الزعامة السياسية من فيصل الاول الى جمال عبدالناصر، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت (د.ت).
- انيس الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ط١، منشورات جريدة المحرر، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦.
- ايلي هاليفي، تاريخ الاشتراكية الأوروبية، ترجمة جمال الاتاسي وبيديع الكسم، مكتبة اطلس، دمشق، (د.ت).
- باترك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة عبده ومحمد فلاحه، منشورات دار الانوار، بيروت، ١٩٦٨.
- باسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، مطبعة الناصرة، القدس، (د.ت).

- بيتر جوبسر، السياسة والتغير في الكرك - الأردن، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنظمتها، ط١، ترجمة خالد الكركي، ومراجعة د. محمد عدنان البخيت، عمان، ١٩٨٨.
- تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، ط١، منشورات دار التقدم، موسكو، ١٩٦٠.
- تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ط١، ترجمة فيمي شما، وزارة الثقافة والاعلام، عمان، (د.ت).
- تقي الدين النبهاني، الدولة الاسلامية، ط١١، دار المنار، دمشق، ١٩٥٢.
- تقي الدين النبهاني، مفاهيم اساسية، ط١، منشورات دار صلاح الدين، القدس، ١٩٥٣.
- تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الاسلام، ط٢، منشورات حزب التحرير الاسلامي، القدس، ١٩٥٣.
- نظام الحكم في الاسلام، ط١، منشورات حزب التحرير الاسلامي، دار الامة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
- دخول المجتمع، منشورات حزب التحرير، (د.ت).
- توفيق اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي والحركات الثورية والسياسية، ط٣، منشورات جامعة الموصل ومؤسسة الكتاب العربي، بغداد، ١٩٧٥.
- جفري أرونست، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الامريكية اتجاه مصر، (١٩٤٦-١٩٥٦)، ترجمة سامي الرزاز، بيروت، ١٩٨٧.
- جلال السيد، حزب البعث العربي الاشتراكي، بيروت، ١٩٧٣.
- جمال الشاعر، سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي، مكتبة رياض الريس، لندن، (د.ت).
- جميل مصطفى حسن الخلف، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، (١٩٦٤-١٩٧٤)، رسالة جامعية، جامعة اليرموك، ١٩٩١.

- جميل هلال، الصفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، منشورات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، (د.ت).
- جون باغت غلوب، جندي مع العرب، دار النشر للجامعيين، بيروت، (د.ت).
- ج.د.هـ. كول، رواد الفكر الاشتراكي، (١٧٨٩-١٨٥٠)، ط١، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١.
- حسن البناء، رسالة المؤتمر الخامس، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٥.
- حسن البناء، مجموعة رسائل الامام حسن البناء، ط١، منشورات الدار الاسلامية للطباعة والنشر، (د.م.ن)، ١٩٨٤.
- حسن البناء، مذكرات الدعوة والداعية، ط٢، دار الشهاب، القاهرة، ١٩٦٦.
- الحسين بن طلال، حربنا مع اسرائيل، ط١، دار النيار، بيروت، ١٩٦٨.
- الحركة التصحيحية، من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر، ط١، منشورات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، ١٩٨٣.
- الحكم دروزه ومساعد الجبوري، مع القومية العربية، ط١، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦٠.
- خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية (١٩٢٠-١٩٥٢)، ط١، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، ١٩٩٤.
- خليل هندي، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، دراسة تحليلية لهجمة ابلول، ط١، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.
- خيرالدين الزركلي، عمان في عمان، ط١، الطبعة العربية، القاهرة، ١٩٢٥.
- راشد البراوي. مشروعات الدفاع عن الشروق الاوسط، ط١، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، ١٩٥١.
- رياض نجيب الريس ودينا حبيب النحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، اشخاصها، علاقاتها، ط١، دار النهار للخدمات الصحفية، بيروت، ١٩٧٦.

- زياد ابو غنيمه، الحركة الاسلامية وقضية فلسطين، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥.
- زياد ابو غنيمه، من ملفات الصحافة الاردنية، دراسة وثائقية لمجلة الكفاح الاسلامي، ط١، عمان، ١٩٩٠.
- ساند درويش غوانمه، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الاردن، ط١، عمان، ١٩٩٠.
- سامي الجندي، البعث، ط١، منشورات دار النهار، بيروت، ١٩٦٩.
- سعد ابو ديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، الضوابط والمعوقات، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٨٦.
- سعيد جواد، الصراع الاجتماعي في الريف الاردني، ط١، منشورات مؤسسة الابحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.
- سليمان موسى، إمارة شرق الاردن، ونشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، منشورات لجنة تاريخ الاردن، عمان، ١٩٩٠.
- سليمان موسى، اعلام من الأردن، ط١، مطابع دار الشعب، عمان، آذار، ١٩٨٦.
- سمير التداوي، إلى أين يتجه الأردن، ط١، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت).
- سمير عبدالوهاب التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية، (١٩٤٨-١٩٥٨) رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧.
- سهير التل، حركة القوميين العرب وانعطافها نحو الماركسية، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، كانون الثاني، ١٩٩٥.
- سهيله الريماوي، الجمعية العربية الفتاة السرية، دراسة وثائقية (١٩٠٩-١٩١٨)، د١، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨.
- سهيله الريماوي، الحياة الحزبية في سوريا (١٩٢٠-١٩٤٥)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الاداب، القاهرة، ١٩٧٨.
- سيلزنيوف فيتشوف، ماهي الشيوعية، ترجمة سليم توما، ط١، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦.

- سيرة حياة كارل ماركس، منشورات دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨.
- شاوول ميتشيل، الضفة الغربية والضفة الشرقية، الفلسطينيون في الاردن (١٩٤٩-١٩٥٨)، ترجمة ثامر الصفار، مخطوط تحت النشر، محفوظ في مركز دراسات الاردن الجديد، عمان.
- شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي في المرحلة التأسيسية (١٩٤٠-١٩٤٩)، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
- شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم السياسية، ط٢، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥.
- صوان الجاسر ونعمان ابو جاسم، الاردن ومؤامرة اللاستعمار، ط١، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.
- طارق اسماعيل، اليسار العربي، ترجمة محمود فلاحه، ط١، دار النبراس، بغداد، (د.ت).
- عادل الحيارى، القانون الدستوري والنظام الدستوري الاردني، دراسة مقارنة، ط١، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٧٢.
- عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني (١٩٢٠-١٩٧٣) ومنشورات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٣.
- عبدالامير محسن جبار، التطورات السياسي الداخلية في الاردن، (١٩٤٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٩١.
- عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية في الوطن العربي، فوضى، اباحية، الحاد، ارهاب، ط٣، مطبعة شاهين، عمان، ١٩٥٩.
- عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى عمان، منشورات مركز دراسات الاردن الجديد، عمان، ١٩٩٢.
- عبدالغني العطري، سعادته والحزب القومي (١٩٣٢-١٩٥٠)، ط١، دمشق، ١٩٥٠.

- عبدالله الريماوي، المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة، سلسلة الوعي العقائدي، ط١، دار المعرفة، القاهرة، شباط ١٩٦١.
- عبدالله نقرش، الاحزاب السياسية في الاردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٧٢.
- عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الاردن، منشورات لجنة تاريخ الاردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، ط٢، عمان، تشرين اول ١٩٩٢.
- علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر، عهد الامارة، ١٩٢١-١٩٤٦، ط٢، منشورات دار الكتب، عمان، ١٩٨٩.
- علي محافظة، العلاقات الاردنية البريطانية (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.
- علي محافظة، الفكر السياسي في الاردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نهاية عصر الامارة (١٩١٦-١٩٤٦)، (٢ج)، ط١، منشورات دار الكتب، عمان، ١٩٩٠.
- علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين (١٩١٨-١٩٤٨)، ط١، عمان، ١٩٨٩.
- علي ابو نوار، حين ثلاثت العرب، مذكرات في السياسة العربية (١٩٤٨-١٩٦٤)، ط١، دار الساقى، لندن، ١٩٩٠م.
- عوني جدوع العبيدي، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين (١٩٤٥-١٩٧٠)، صفحات تاريخية، ط١، عمان، ١٩٩١م.
- عوني جدوع العبيدي، حزب التحرير الاسلامي، ط١، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٩٣.
- عيسى الشعيبي، الكيان الفلسطينية - الوعي الذاتي وتطور المؤسسات (١٩٤٧-١٩٧٤)، ط١، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٩.
- غازي خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية (٣٢)، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤.

- فواد دواره، احلاف العدوان الامريكيبية، ط١، منشورات وزارة الثقافة المصرية، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
- فواد دواره، سقوط حلف بغداد، ط١، القاهرة، ١٩٥٩.
- فواد نصار، الرجل والقضية، منشورات صلاح الدين، القدس، ت١، ١٩٧٧.
- فاضل العزاوي، البنية التنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ط٢، بغداد، ١٩٨٦.
- فيصل البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الاردن، منذ تأسيس الدولة، مطابع دار الفجر، الامارات العربية المتحدة، ج١، ١٩٨٢.
- فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤-١٩٧٤)، ط١، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٨٠.
- قاسم سلامه، حزب البعث العربي الاشتراكي والوطن العربي، ط١، منشورات دار العالم العربي، باريس، ١٩٨٠.
- كامل خله، التطور السياسي لشرق الاردن (آذار ١٩٢١- آذار ١٩٤٨)، ط١، منشورات المنشأة العامة للنشر والاعلان، ليبيا، طرابلس، ١٩٨٣.
- كامل ابو جابر، الاردن دراسة سياسية، رسالة ماجستير، محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الاردنية.
- لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي، تحليل وتقييم، ط١، ترجمة وناقشة ونقد (جوزيف شويري، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٣).
- نئين، خطوة إلى الامام خطوتان إلى الخلف، ط١، منشورات دار التقدم، موسكو، (د.ت).
- ماجريت كول، الاشتراكية الفابية، ترجمة عبدالكريم احمد، مراجعة على ادهم، المؤسسة المصرية، القاهرة، (د.ت).
- مؤلف مجهول، ماذا ترك الامير للاساطير، منشورات مكتب الدعاية والنشر للقضية الاردنية، عمان، ١٩٣٨.

- مؤلف مجهول، ماذا ترك الامير للاساطير، منشورات مكتب الدعاية والنشر للقضية الاردنية، عمان، ١٩٣٨.
- محمد الحسن، الاخوان المسلمون في سطور، عمان، ١٩٧٨.
- محمد سعدالدين زايد، المشكلات الحديثة في الشرق الاوسط، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٩.
- محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، المدخل الى النظام السياسي الاردني، ط١، عمان، ١٩٩٣.
- محمد سيف الدين العجلوني، معركة الحرية في شرق الاردن، واقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى - ١٩٤٧، صورة نوتستانية، محفوظة في الجامعة الاردنية.
- محمد عبدالقادر خريسات، الاردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الاردني (١٩١٨-١٩٣٩)، ط١، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩١.
- محمد عبدالله عنان، المذاهب الاجتماعية الحديثة، ط١، دار الشروق، القاهرة. (د.ت).
- محمد عزت دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، ج٣، لبنان، صيدا، ١٩٥٠.
- محمد محافظة، العلاقات الاردنية الفلسطينية (١٩١٨-١٩٣٩)، ط١، دار الفرقان ودار عمار، المفرق، عمان، ١٩٨٣.
- محمد محيي الدين المصري، الاردن دراسة سياسية (١٩٥٣-١٩٥٧)، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية، ١٩٩٥.
- محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، ط١، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، يناير، ١٩٦٠.
- محمود رياض، الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦.
- محمود القاضي، شيء من الذاكرة، ط١، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٥.

- منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ط١، عمان، ١٩٥٩.
- منيف الرزاز، التجربة المرة، ط١، دار غندور للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.
- مهدي عبدالهادي، المسألة الفلسطينية والحلول السياسية (١٩٣٤-١٩٧٤)، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥.
- موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبدالحسن سعد، ط١، دار النيار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- موسى الكيلاني، الحركات الاسلامية في الاردن، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٠.
- موفق محادين، الاحزاب والقوى السياسية في الاردن، بلوغرافيا (١٩٢٧-١٩٨٧)، ط١، دار الصداقة، بيروت، ١٩٨٨.
- ميشيل عفلق، نقطة البداية، احاديث بعد الخامس من حزيران، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ايار، ١٩٧٣.
- ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ط٢، ط٤، منشورات دار الحرية للطباعة والبراسم العربية، بيروت، ١٩٧١، ١٩٧٨.
- ميشيل كامل ايو نيرس، المؤامرة الامريكية في الاردن، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٥٧.
- ناجي علوش، الثورة والجماهير، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢.
- ناجي علوش، المسيرة الفلسطينية، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤.
- ناجي علوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
- نبيله عبدالحليم كامل، حربة تكوين الاحزاب السياسية بين النص القانوني والواقع السياسي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
- نضال البعث (١٩٤٣-١٩٤٩)، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦.

- النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي، منشورات المكتب الثقافي، مدرسة الاعداد الحزبي، بغداد، (د.ت).
- هاني الحوراني، وحامد الدياس، حزب التحرير الاسلامي، مخطوط، محفوظ في مركز دراسات الأردن الجديد.
- هاني الحوراني، الحركات العمالية الاردنية (١٩٤٨-١٩٨٨)، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة، ط١، قبرص، ايلول، ١٩٨٩.
- هزاع المجالي، مذكراتي، ط١، عمان، ايار، ١٩٦٠.
- وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٠.
- وليد قزيها، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- يزيد الصايغ، الاردنيون والفلسطينيون - دراسة في وحدة المصير والصراع الحتمي، مكتبة رياض الريس، لندن، (د.ت).
- يعقوب زيادين، البدايات، مسيرة ذاتية، اربعون عاماً في الحركة الوطنية الأردنية، ط٢، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٨١.

التاريخ	العدد	مكان الصدور	الدوريات : اسم الدورية	-
١٩٤٧/٥/٢٤	(١٠٧٥)	عمان	الأردن	-
١٩٤٧/٧/١٢	(١١٧٥)			
١٩٦٦/١١/٣٠	(٤١٠٦)			
١٩٢٧/٤/١٨	(٢٥)	القدس	الجامعة العربية	-
١٩٣٠/٤/٣١	(٣٨٣)			
١٩٤٥/١٢/٢٢	(١١٠٠)	عمان	الجزيرة	-
١٩٤٦/٢/٨	(١٠٩٨)			
١٩٦٥/١٠/١٢	(٣٧٨٥)	عمان	الجهاد	-
١٩٦٥/١٢/٢٦	(٣٨٠٥)			
١٩٦٦/٦/١٥	(٤١٠٦)			
١٩٦٦/١٠/١٦	(-)			
١٩٦٧/٥/٣١	(٠٥٦)	عمان	الدستور	-
١٩٦٨/٢/٢٢	(٣١٣)			
١٩٦٨/١٢/١٣	(٥٦٦)			
١٩٥٧/١٢/٣	(٦٣٥٠)	بافا	الدفاع	-
١٩٥٧/١٢/٨	(٦٣٥٤)			
١٩٥٧/١٢/١١	(٦٣٥٧)			
١٩٦٤/٩/١٠				
١٩٦٥/٦/١٧				
١٩٦٥/٩/٢٠				
١٩٦٦/٦/١٥	(٩٣٤٠)			
١٩٦٦ آذار	(-)	القاهرة	الكاتب	-
١٩٨٧ ايار	(٨٥)			
١٩٥٧/٤/١٢	(١٧)	عمان	الكفاح الاسلامي	-
١٩٥٧/٤/٢٦	(١٩)			
١٩٥٧/٥/١٠	(٢٠)			
١٩٥٧/٥/١٧	(٢١)			

١٩٢٦/٥/٣٠	(١١٨٦)	حيفا	الكرمل	-
١٩٢٧/٤/٢٤	(١٢٣٢)			
١٩٣٠/٦/٧	(١٤٧٠)			
١٩٣٣/٦/١٢	(١٧٧٨)			
١٩٣٣/١١/٤	(١٨١٦)			
١٩٢٧/٥/٧	(٩٧٥)	يافا	فلسطين	-
١٩٢٧/٥/٢٤	(٩٨٢)			
١٩٣٧/٦/٢٥	(٢٥٦١)			
١٩٣٨/٥/١٥	(٢٨٢٣)			
١٩٥٠/١٢/٢١	(٧١٨٣)			
١٩٥١/٧/٢١	(٧٩٠٧)			
١٩٥٤/١٢/٩	(٨٩٤٧)			
١٩٥٧/٤/٤	اصبحت تصدر بدون ارقام للاعداد			
١٩٥٧/٤/١٠				
١٩٥٧/٤/١٣				
١٩٦٥/٢/٢٥				
١٩٦٦/٣/٢٣				
١٩٦٦/٣/٢٤				
١٩٦٦/٤/١٥				
١٩٦٦/٦/١٥				
نيسان ١٩٤٩	(٤)	القدس	المقاومة الشعبية	-
ايار ١٩٤٩	(٥)	=		
حزيران ١٩٤٩	(٦)	=		
اب ١٩٤٩	(٧)	=		
تشرين ١ ١٩٤٩	(١٣)	=		
كانون ١ ١٩٤٩	(١٤)	=		
حزيران ١٩٥١	(٦)	عمان		
تموز ١٩٥١	(٧)	=		
اب ١٩٥١	(٨)	=		
ايلول ١٩٥١	(٩)	=		

تشرين ١ ١٩٥١	(١٠)	=		
١٩٦٠/١٢/٢٠	(١٦٣)			المنار -
١٩٦١/٥/١٤	(٢٢٥)			
١٩٦١/٥/٢٢	(٢٩٣)			

- المقالات والندوات :

- ابراهيم بكر، الاحكام العرفية وقوانين الدفاع، مجلة نقابة المحامين الاردنيين، عدد، آب، ١٩٨١.

- ابراهيم بكر، حقوق الإنسان في الاردن، مجلة نقابة المحامين الاردنية، عدد حزيران، ١٩٨١.

- جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الاردن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٤)، حزيران، ١٩٨٤.

- جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والاحلاف الغربية ١٩٣٨ - ١٩٥٨، مجلة المؤرخ العربي، السنة الثالثة عشرة، العدد (٣٣)، بغداد، ١٩٨٧.

- الحبيب الجنحاني، الصحة الاسلامية في بلاد الشام (سوريا)، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، حول الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، في مركز دراسات الوحدة العربية، منشورات جامعة الامم المتحدة، ط١، بيروت، ١٩٨٧.

- سعيد جواد، نقد المقاومة الفلسطينية وموضوعية الحزب والنظرية، ط١، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٣٤)، آب، ١٩٧٣.

- سعيد العزه، الاشتراكية التي نريد، مجلة الميثاق، العدد (١٣)، ٢١ شباط ١٩٥٧.

- سليمان صوبص، خريطة الاحزاب السياسية في الاردن، مجلة الاردن الجديد، الاعداد ١٧، ١٨، ايلول ١٩٩٠.

- عاطف صوبص، شل الحياة النيابية ومصادرة السلطات الدستورية في الاردن، ١٩٥٧ - ١٩٧٤، مجلة دراسات الاردن الجديد، العدد (٢) عدد كانون الاول ١٩٨٤.

- عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني (١٩٦٤-١٩٧٤)، مجلة شؤون فلسطينية، الاعداد، ٤١، ٤٢، شهري كانون الثاني، وشباط، ١٩٧٥.
- غازي الخليلي، الاحزاب الشيوعية العربية، وموقفها من القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٧٣، مجلة دراسات عربية، العدد (١٩)، ص ٥١، تاريخ ١٩٧٦/١٢/٩.
- كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الاردنية في الخمسينات والستينات، مجلة دراسات الاردن الجديد، اعداد (١٧، ١٨ ايلول ١٩٩٠).
- مشيل عفلق، حديث لمجلة قضايا عربية، العددان (٩، ١٠) (السنة الثالثة) منشورات دار الحرية، بغداد، ١٩٧٧.
- منير شفيق، مناقشة مع الحزب الشيوعي الاردني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٣) تاريخ ١٩٧٢.
- ناجي علوش، الاحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية، حرب حزيران ١٩٦٧، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٤)، ١٩٧١.
- هاني الحوراني، برامج الاحزاب السياسية الاردنية في انتخابات تشرين اول ١٩٥٦، مجلة الاردن الجديد، العددان (١٧، ١٨) ايلول ١٩٩٠.
- وديع امين، تطور الحركة الوطنية في الاردن، مجلة الطليعة، العدد (٥٠)، بيروت، ١٩٦٧.
- يعقوب زيادين، ندوة حوار حول الحزب الشيوعي الاردني، ماضياً وحاضراً، ومستقبلاً، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، ١٩٩٣/٨/١٦.

الكتب والوثائق الاجنبية

- 1- Abidi, Heider Hassan, Jordan, Apolitical Study. NewDelhi, India, Asia Publishing House, 1965.
- 2- A.F.P. 1950-1955, Vol. 13, Basic Document. ٤٧٠٩٥٤
- 3- Albert. B. Saye, merritt, B. Pound. John. E. Alhams, Principles of American Government, prentice- Htall, Inc., NewJersy, 1966.
- 4- Aruri, Naseer, Jordan, A study in Political Development, Netherlands, Martinus Nishoff / The Hague, 1972.
- 5- David's, Jules, The United States and The Middle East, 1955-1960, "The Middle East Affairs", May, 1961, Vol. V.
- 6- D.I.A. 1957, Letter from the American Ambassador to the Jordan minister, for foreign Affairs, Amman , April 29, 1957.
- 7- Engels, F: Socialism Utopian and Scientific Published in Marx and Engels, selected works, Vol. 11, NewYork, 1985.
- 8- Engels, F. The origin of The Family, Private Property and the Hand book of Marxism State, Published in Marx & Engles, Selected Works. Vol. 11, NewYork, 1942.
- 9- Jarvis, Major - C.S. Arab Command, The Biography of Lt. colonel FG. peake, 4th Edition, Hatchinson Co., London, 1946.
- 10- J.C. Hurewits, Diplomacy in the near and middle East, A Documentary Record - 1914-1956- Vol. 11, Prineceton, C.V. Nostrant Company. Inc. NewYork, 1956.
- 11- Marx, Karl, Critique of the Gotha Program, Published in Marx & Eengels - Vol. 11, NewYork, 1942.
- 12- Marx, Karl, The Poverty of Philosophy, International Publishers, NewYork, 1975.
- 13- Mary Wilson, King Abdulleh, Britain and the Making of Jordan, Cambridge University Press, London, 1987.
- 14- Patai, Raphael, The Hashemite Kingdom of Jordan, N.Y. 1958.
- 15- Snow, Peter, Hussien, A biography, Barrie and Jenkis, London, 1972.

ABSTRACT

The History of the Jordanian Political Parties. (1946 - 1970).

By

Khallil Ibrahim Al Hajjaj

Supervised by:

Professor Ali Mahafzah

The Jordanian political parties were not the concern and interest of any realistic academic study, which analyzes the political events in the Kingdom and illustrates the national aspects inside it. Also, the books published outside the country which examined the political parties did not study, and investigate the Jordanian national movement comprehensively so that it would satisfy all its aspects.

This study was initiated and motivated by the importance of studying the political parties for the purpose of illustrating the various aspects of the Jordanian national movement, so scholars and researchers in learning and investigating the factions of the national Jordanian movement: ideological, organizational and practical.

The plan of the study was arranged so that it will cope with the general development of the Jordanian national movement. The study consists three sections.

The first section tackles the subject of the Jordanian national movement (1920-1955) in two chapters:

The first is an introductory chapter and examined the roots of the Jordanian national movement for the historically purpose of illustrating the reasons which led to the retardation of this movement in the mandate stage, and then its take off after it was deep-rooted in the independence period. This chapter, titled the Jordanian political parties in the Emirate period (1920-1946), starts with a historical introduction which demonstrates the parties that were formed in that early period, illustrates how such parties did not have tangible influence in the Jordanian political affairs in general, points out the decisive factors which led to such first attempts for establishing the Jordanian national movement and its march side by side with the class formation of the Jordanian society.

The second chapter studied the political development in the area and its effect on illustrating the factors which influenced and gave to them (1946-1955) by the political movement during such a period. Such stations are : the Arab Israeli war, creation of Zionism entity, the Jordanian and Palestinian unification, the declaration of the Jordanian Constitution in 1952, the Parties Laws (1954-1995), Baghdad ally and others.

Also, this chapter considered such social and economic conditions in Jordan within which the movement was planted and marched; such movement was represented by the formation of parties, which at that stage, were not mature enough to consider the movement, as solid and strong movement, but it carried a lot of indications and evidences of what will be the structure of the political movement in Jordan in the next years.

The second section, (Jordanian Political Parties 1955-1957), ideological; organizational and practice. In this section, we illustrate the birth and course of the parties. Relations among the various parties, its relation with the governing system and the government, its positions towards the parliament institution, and its contribution to it, and the success and failure factors accompanied its course.

This section is divided into three chapters. The first one tackles the religious parties and make a comparison, showing the similarities and differences, among them and the techniques practiced by each party to achieve its objectives.

The second chapter of this section considers the national parties, showing the birth and development of each party and the success and failure factors that faced each party. It also indicates the practical experiences in general and the participation in the government in particular.

The third chapter of the second section studies the parties with international aspect, especially the Communist Party and the National Front. This chapter examined the various factors which led to the unsuccessful course of such parties in many occasions and the reasons which resulted in the division and cracks that occurred inside such parties.

The third section studies the Jordanian political parties in the period of banning and underground work from 1957 to 1970 in two chapters.

The first chapter examines the attempts of uprising and the duality of the Palestinian and Jordanian political movements in 1957-1970, and discusses the conditions of the Jordanian political parties after the fallback on the democratic process and banning the activities of the political parties in April 1957. It also points out the attempts made by such parties to achieve uprising and resume activities. This chapter also indicates the attempts made by the Palestinian National Liberation Organization to work in Jordan.

The second chapter of the third section studies the secret and public practice by the Jordanian political parties in the frame of the Palestinian Resistance Movement 1967-1970, and highlights the factors which led that the Palestinian national movement offered itself as a substitute for the Jordanian political parties and the reasons which made the Jordanian National Movement as a follower of the (PLO) and what was the outcome of the joint work of the two movements which exploded in September 1970.